دولة ليبيا
جامعة طرابلس - كلية اللغات
شعبة الدراسات العليا
قسم اللغة العربية

ابن النحاس الحلبي نحوياً (ت 698هـ)

دراسة تحليلية في كتابه (التعليقة على المقرب)

قدمت الرسالة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية (الماجستير)
في الدراسات اللغوية

إعداد الطـــالبة: زينب رمضان عبد الله أحمد.
إشراف الدكتورة : فاطـمـة محمد الأزهــري.

العام الجامعي
2013م - 2014م .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِأَخِي وَأَدْخِلْنَا فِي رَحْمَتِكَ

وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾

الأعراف 151

الإِهْدَاءُ

إِلَى رُوحِ أَخِي أَحْمَد (رَحِمَهُ اللهُ)

أُهْدِي ثَوابَ هَذَا الجُهْدِ

وَأَسْأَلُ اللهَ

أَنْ يُثَقِّلَ مَوَازِينَ حَسَنَاتِهِ وَأَنْ يُسْكِنَهُ فَسِيحَ جَنَّاتِهِ

الشكر

إلى الله عز وجل لقوله : ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم 7]

إلى رسول الله الذي حثنا على العلم بقوله : مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللهُ لَهِ طَرِيقًا إِلَى الجَنَّةِ(سنن ابن ماجة 1/ 81)

ثم إلى وَالِدَيَّ وإخوتي ، وأسال الله أن يمتعهم بالصحة والعافية مدى الحياة ، وأن يطيل في أعمارهم.

وإلى أختي وأستاذتي الفاضلة الدكتورة فاطمة الأزهري التي شرفتني بقبولها الإشراف على هذه الرسالة ، ومنحتني ما أحتاج إليه من كتب ونصح وتوجيه، وكان لها الأثر الأكبر في تهذيب الرسالة، وإخراجها بهذه الصورة التي آمل أن تكون حسنة ، و منحتني الثقة العالية ، و الدعم والتشجيع المتواصلين رغم مرور كلتينا بأشد محنة ، وهي وفاة أخي ووفاة والدتها (رحمهما الله) فشدَّ حرص مشرفتي من أزري ،وقَوَّى من عزيمتي.

وإلى الأستاذين الفاضلين الدكتور علي أبو القاسم عون ، و الدكتور موسى محمد زنين اللذين تفضلا بمناقشتي، وإبداء الملاحظات القيمة التي تعزز من قيمة الرسالة و أهميتها .

وإلى أساتذتي الأفاضل الذين جلست في حلقات علمهم وأفدت منهم ، والذين أبوا إلا أن يكملوا معنا المشوار الذي بدأناه رغم مرور بلدنا بمحن صعبة ، ولا يسع المجال لذكرهم كلهم ، و أذكر في هذا المقام أستاذي المرحوم الدكتور نوري شرينة الذي كان مثالاً للالتزام والصبر والعطاء، فجازاه الله خير الجزاء .

وإلى أعز صديقاتي ، وأعني ازدهار التي منحتني كتاب التعليقة ليكون موضوع دراستي .

وإلى كل من ساعدني ودعمني ودعا لي .

المقدمة

المقدمة

بسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاةُ والسلامُ على رسولِ اللهِ ، وعلى آلهِ وصحبهِ ومَنْ وَالاه.

يعتبر علم النحو من أهم علوم العربية وأشرفها ، فبه تصان الألسن من الوقوع في الأخطاء والزلل ، ولهذا السبب اخترت موضوعاً يقع في دائرة هذا العلم وعنوانه :

**** ابن النحاس الحلبي نحوياً** (ت 698هـ)******

دراسة تحليلية في كتابه التعليقة على المقرب

ويجدر بي قبل الحديث عن عنوان الموضوع أو الشارح ابن النحاس أن أمهد بحديث موجز عن كتب الشروحات .

فمن يتتبع الحركة النحوية في القرن السابع يجد أن النحويين بدؤوا يشعرون بصعوبة بعض المتون النحوية وعسرها ؛ لأنها شديدة الاختصار ، و موجزة العبارة ، وتعتمد على التلميح أكثر من التصريح.

و حفزهم هذا الشعور إلى التفكير في الوسائل التي تيسر هذا العلم ، ورأوا أن أساس النهوض به وتيسيره ،هو العمل بجد وإخلاص من أجل إفادة دارسي النحو .

وإزاء هذا ، لم ير النحويون بُدّاً من أن يفكروا في تأليف الشروح والحواشي التي تحتوي على قضايا النحو ومسائله احتواء دقيقاً ، وأن تذاع تلك الشروحات بين الدارسين ، فتيسر النحو و تبينه ، و تكشف غامضه ، وتزيل إشكاله .

لذلك سارع النحاة إلى شرح المتون النحوية ، و كان من بين هؤلاء الشراح ، ابن النحاس صاحب **كتاب التعليقة على المقرب** .

من هنا اخترت أحد مصنفي كتب الشروح ، ليكون موضوع بحثي الأكاديمي ، فكان ابن النحاس و تعليقته ، اللذين لم ينالا حظاً وافراً من البحث والدراسة و التعريف.

قد يتبادرُ إلى أذهانِ الكثيرين ، أن صاحبَ التعليقةِ هو ابنُ النحاسِ صاحبُ إعرابِ القرآنِ ، ظانّين أن الكتابين لمؤلّفٍ نحويّ واحدٍ .

والحقيقةُ هي أن الكتابيْن لمؤلفيْن متغايريْن ، ولعل ، ما يثيرُ اللبسَ بينهما ، هو ذلك الخيطُ الرفيعُ من الشَّبَه ، فكلاهما يُعرف بابنِ النحاسِ ، وكلاهما نحويٌّ ، لكنهما يختلفان كثيراً ، فبينهما فرقٌ زمنيٌّ كبيرٌ ، يقدر بنحوِ ثلاثةِ قرونٍ ، ولكلّ من النحويَيْن عصرُه و عالَمُهُ ، وسنبين في التمهيد - بإذن الله - الأمور التي تخص ابن النحاس صاحب التعليقة ؛ حتى يزال اللبس وتتضح الفروق بينهما .

لنعد إلى عنوان الموضوع فكما هو واضح من العنوان ، تنحصر دراسة الموضوعِ على نحويٍّ معينٍ ، وهو ابن النحاس ، وتبين قضاياه النحوية ، وتوضِح المسلك الفريد ، الذي انتهجه في تصنيف كتابه ، الذي يمثل أنموذجا من امتزاج الثقافاتِ ، وتلاقي الأفكار ، بين النحويين القدماء والمحدثين ، وبذلك يتضح موضوع الدراسة ،و تتكشف حدوده .

و تكمن أهمية هذا الموضوع في أهمية الكتابين معاً (المقرب و التعليقة) في آن واحد ، حيث يعتبر الأول منهما من أهمِّ الكتب التي صُنفت في علم النحو، أصاب به ابن عصفور شهرة كبيرة ، فتسابق النحويون إلى اقتناء هذا الكتاب وشرحه ، و تبسيط قواعده ، ومن أهم الشراح الذين أسهموا في شرحه والتعليق عليه مؤلفُهُ ابن عصفور، كما أسهم في شرحه أثيرُ الدين(**أبو حيان**) في كتاب سماه (**تقريب المقرب**) ، كما شرحه أيضا عالم يدعى **تاج الدين التركماني**

وها هو ابن النحاس ، ينافس النحويين في شرحه و التعليق عليه في كتابه (**التعليقة على المقرب**) ، الذي جمعَ فيه خلاصة تجاربه ، و آرائه النحوية .

وبذلك خلّد التاريخ اسم ابن النحاس ، و كان في وسعه أن يمر به كما مر بآلاف النحاة من قبله دون أن يأبه لهم ، أو يخطروا بباله ، لكن شَرْح ابن النحاس لكتاب المقرب أتاح له أن يصيب شيئاً من الشهرة ما تزال تعيها ذاكرة الدهر، ويُذكّرنا بها كتاب التعليقة .

كما أن هناك أمراً آخر ضاعف من شهرة ابن النحاس وهو إمامته في علم النحو حيث تتلمذ على يديه العديد من الطلاب ، فصاروا من بعده أئمة ، وشيوخاً بارزين يُقبِل عليهم طلاب العلم من كل حدبٍ وصوب ، منهم تلميذه أبو حيان الأندلسي .

ومن الجدير بالذكر ، أنّ مؤلفات ابن النحاس قليلة جداً - كما يروي المؤرخون - فمن خلال اطلاعي على كتبهم وجدت له بعض التصنيفات متناثرة في ثنايا تلك الكتب ، فمن المؤرخين من أحصى له اثنين من التصنيفات ، ومنهم من أحصى له أكثر من ذلك، وعلى العموم فمصنفاته التي جمعتها لا يتجاوز عددها خمسه مصنفات ، وأهمها: **التعليقة على المقرب** ، وأما مصنفاته الأخري فهي:

هدي أمهات المؤمنين ، و شرح قصيدة الشّواء الحلبي ، و **شرح ديوان امرئ القيس**.

وهناك من المؤرخين من يقول : لم يصنف ابن النحاس شيئاً إلا ما أملاه شرحاً لكتابِ المقرب.

ومهما اختلفت وتضاربت آراءُ العلماء والمؤرخين في تصنيفاته ، فإنها تلتقي في نقطة هامة ، ألا وهي **(تصنيفه لكتاب التعليقة)** ، فلا يوجد خلاف بينهم في هذه القضية ،ومن هنا نعلم أن كتاب التعليقة ، هو الأثر النحويّ الوحيد لابن النحاس ، وهذا الأمرجعل ابن النحاس يولي كتابه المذكور ، عنايةً شديدةً ، و اهتماماً ملحوظاً ، ذلك لأنه ضمنَّه من دقائق الاستنباطِ ، ما ينمّ عن صدق تجربته ، وعمق ثقافته .

وحسبي في هذا عبارة المحقق د . جميل عويضة[1] إذ يقول :

"وتأتي أهمية هذا الشرح من أن بعضَ الفقراتِ التي تضمنها غير موجودة في المقربِ المطبوع ، مما يثبت أن هناك نسخاً من المقرب مخطوطةً ، لمْ يطلع عليها محققا المقرب "[2]

و لعل من المفيد أن أبين بعض المعلومات التي تخص **تحقيق الكتاب** :

لقد ظل كتاب التعليقة مخطوطاً مغموراً في أدراج المكتبات لم ير النور لمدة سبعة قرون ، حتى جاء المحقق د. جميل عويضة الذي بذل ما في وسعه في سبيل تحقيقه ، وتخريج شواهده ، وصنع فهارسه ، و وضعه بين أيدي القراء.

وقد تولت وزارة الثقافة بالأردن طباعته بتحقيقه عام1424 هـ - 2004 م ، ويقع الكتاب في مجلد واحد ، ويحتوي على 660 صفحة ، وأعتقد أن هذه الطبعة هي الطبعة الأولى للكتاب .

كما قامت مطبعة دار الزمان بالمدينة بطباعة الكتاب بتحقيق خيري عبد الراضي عام1426هـ - 2005 م ، ويقع الكتاب في مجلدين ، ومجموع صفحاته 1200 صفحة .

وفي اعتقادي أن هاتين الطبعتين هما الوحيدتان للكتاب ، والنسخة التي بين يدي هي بتحقيق الدكتور الخبير جميل عويضة الذي ذاع صيته في مجال التحقيق البارع والتصنيف حتى وصل عدد الكتب التي قام بعبء تحقيقها إلى ما يربو على مائة كتاب .

---

(1) جميل عويضة جميل عويضة من مواليد فلسطين عام 1943م، كان معلماً، وحصل على شهادتي الـمـاجستير و الدكتوراة (عام 1982، وعام 1995)، وكان عنوان أطروحته منهج ابن عصفور في المقرب ، عمل المحقق مدرساً ، ومدير مدرسة ، وخبيراً تربوياً ، وأستاذا جامعياً ، وقد ألف بعض الكتب وحقق أخرى .

انظر التعليقة ، النحاس ، ص 657، تحقيق جميل عويضة ، ، ط1 ، وزارة الثقافة ، الأردن ، 11424هـ 2004 م.

(2) انظر التعليقة ، ص 31 .

وأما عن الدراساتِ التي تحدثت عن كتب النحويين فكانت كثيرة جداً لكن الدراسات التي تخص ابن النحاس أو شيئاً عنه كانت قليلة إذا ما قورنت بغيرها من الدراسات التي ظهرت وازدهرت في ميدان التأليف ، و البحث النحوي .

لكن يمكنني إدراج الدراسة التي قام بها المحققان جميل عويضة ، و خيرى عبد الراضي ضمن الدراسات السابقة ،حيث اقتصر عملهما على التحقيق ، و ما يتطلبه من تخريج الشواهد، وصنع الفهارس ، وغيرها من الأمور ، ويمكنني اعتبار الدراســــــــــة (المسجلة عام 1429هـ) التي قامت بها الباحثة (**سائرة العجمي**) بجامعة أمِّ القرى بالمملكة العربية السعودية إحدى الدراسات المبدئية السابقةِ ، و كان عنوانها :**استدراكات ابن النحاس النحوية ، والتصريفية في كتابه التعليقة على ابن عصفور**

فمن خلال عنوان الدراسة يمكنني إدراك شيء عن فحوى الموضوع ومحتواه ، حيث تضمن الموضوع الأمور الجديدة ، التي أضافها أو ألحقها ابن النحاس استدراكاً على مصنف المقرب ، لوجود نقص أو نحوه ، والتي فاتته ، ولم يتسنَّ له بيانها أو توضيحَهَا في كتابه .

وأعتقد أن هذه الدراسة ، لم تكتمل ولم تناقش بعد ، وذلك لعدم تدوين تاريخ المناقشة بخلاف الرسائل الأخرى التي نوقشت .

وتختلف تلك الدراسة عن دراستي اختلافاً جوهرياً ، ذلك لأنها قد اقتصرتْ على الإضافات ، التي قدمها ابن النحاس ، استدراكاً على ابن عصفور ، في حين أن دراسَتي تجاوزتها إلى ما هو أعمِّ وأشمل ، فاشتملتْ على بيان أصوله وشواهده ، ونهجه و مصطلحاته في أغلب موضوعاته ، كما ألمت بمعظم قضاياه ومسائله و توثيقها بالرجوع إلى أمهات الكتب ، وجمعتْ بين آرائه وآراء النحويين القدامى والمحدثين ، كما بينت خصائصه ، وما تحويه من مميزات ومآخذ ، وغيرها من الأمور .

و يمكن إجمال أهدافِ البحثِ وغاياته فيما يلي :

1. المساهمة في إضافة شيءٍ جديد لحقل الدراسات اللغوية ، وهذا هو الهدف الأهم الذي أصبو إليه.
2. تسليط الضوء على عالم نحويّ يجهله الكثيرون ، وفي هذا الإطار فإن هذه الدراسة قد عرفت به تعريفاً وافياً .
3. توضيح أهمية كتاب التعليقة ، ومكانته ، وما اشتمل عليه من نقول و آراء ، و أحكام ومصطلحاتٍ ، وأدلة وشواهد .
4. تبيين أمر مهم للدارسين ، وهو أن كتاب التعليقة يعدّ أحد كتب الشروح المهمة التي تيسر النحو، وتشرح المبهم ، و توضح المستغلق وتبيّنه .
5. تنبيه الدارسين إلى الدور الذي لعبه صاحب التعليقة ، فهو لم يكنْ جمّاعاً لآراء غيره فحسب ؛ بل كان مبتكراً ما صنعه .

و من المهم جداً ، أن أُشيرَ في هذا المقامِ ، إلى منهجِ الدراسةِ ، فقد اتبعتُ في هذه الدراسةِ ، المَنْهَجَ الوصفيَّ التحليليَّ .

ولأهميةِ هذا الموضوعِ اخترته دون غيره ، و رأيت أن أطلع بدراسةٍ منهجيةٍ شاملةٍ ومفصلةٍ عنه ، و أنبِّهُ في هذه المقدمة ، إلى قلةِ المراجع ، والمصادرِ التي كتبت عنه ، وإلى صعوبةِ بعضِ قضايا الكتاب ، لتشعبِ الآراءِ فيه .

ولقد تناولت في هذا الموضوع ، الأمور المهمة ، بأسلوبٍ بسيط ، وبذلت ما في وسعي لأن يكون الأسلوب جميلاً ، وميسراً ، وسهلاً في التناول ، متوخيةً توضيح الغرض وإصابة الهدف.

وقد جاء هذا البحث في مقدمة وهي ما نحن بصددها ، وتمهيد خصص لدراسة ترجمة صاحب التعليقة (ابن النحاس الحلبي) ودراسة بعض خصائص الحركة العلمية في عصره ، والإشارة إلى مصادره النحوية ، وتقديم إلماحة عن المقرب والتعليقة ، وملخص للموازنة بين التعليقة وبعض شروح المقرب ، ثم توزع البحث إلى خمسة فصول على النحو الآتي :

الفصل الأولي - أصول ابن النحاس وشواهده في التعليقة ، وانقسم إلى مبحثين : الأول - أصوله ، والثاني - شواهده .

الفصل الثاني - موقفه من النحاة واعتداده برأيه ، وجاء في أربعة مباحث :

الأول - موقفه من البصريين والكوفيين .

والثاني - مناقشته الآراء وتحيزه لبعض النحويين .

والثالث - تعقب المصنف والاستدراك عليه .

والرابع - اعتداده برأيه

الفصل الثالث - منهجه وأسلوبه و مصطلحاته ، وفيه مبحثان :

الأول - منهجه وأسلوبه ، والثاني- مصطلحاته .

الفصل الرابع - القضايا النحوية ، وتوزع إلى ثلاثة مباحث :

الأول - القضايا النحوية المتصلة بالأسماء .

والثاني- القضايا النحوية المتصلة بالأفعال .

والثالث - القضايا النحوية المتصلة بالحروف .

الفصل الخامس - المسائل الفرعية والخصائص والمؤاخذات ، وفيه ثلاثة مباحث :

الأول - المسائل الفرعية .

والثاني - خصائص التعليقة .

والثالث - المؤاخذات .

ثم خاتمة تم فيها تلخيص نتائج البحث ، تلاها ثبت للمصادر والمراجع ، و فهرس للمحتويات .

أسأل الله أن يكون هذا العمل قد حقق الغاية المرجوة ، و أن أكون قد أصبت ووفقت فيما قدمت .

﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلا بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

هود (88)

التمهيد

أولاً - ترجمة ابن النحاس.

ثانياً - بعض خصائص الحركة العلمية في عصره.

ثالثاً- المصادر النحوية.

رابعاً - المقرب و التعليقة.

خامساً- موازنة بين التعليقة وبعض شروح المقرب.

قبل الحديث في أصول ابن النحاس و القضايا النحوية التي أوردها في كتابه ، والتوغل في المسائل المختلفة ، يجدر بي الحديث أولاً عن هذا العالم الفذ ، والتعريف به ، و بكتابه الفريد الذي اختار له من العنوانات عنوانَ (التعليقة) ، و شرح فيه (المقرب) [1] ، وتناوله بالتحليل والتفصيل والتوضيح .

أولاً - ترجمة صاحب التعليقة (ابن النحاس) [2]

ا. اسمه ونسبه

هو "محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الإمام أبو عبد الله بهاء الدين بن النحاس الحلبي النحوي ، شيخ الديار المصرية في علم اللسان"[3]

---

(1) كتاب المقرب، كتاب في النحو ألفه ابن عصفور.

ولد ابن عصفور مصنف (المقرب)عام 597هـ ، وتوفي عام 669هـ ،من مصنفاته شرح الجمل ،شرح المقرب.

انظر ترجمته في فوات الوفيات ،ابن شاكر الكتبي ، 3/ 109 ، تحقيق إحسان عباس ، دار صادر، بيروت .

و معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، 7/ 251 ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

(2) **النحاس** : بفتح النون والحاء المشددة ، وبعد الألف سين مهملة ، نسبة من يعمل النحاس ،وأهل مصر يقولون لمن يعمل الأواني الصفرية ويبيعها نحاس ، وقد عرف بها جماعة ،منهم : أبو جعفر النحاس النحوي من أهل مصر .

انظر اللباب في تهذيب الأنساب ، ابن الأثير ، 300/3، 1400هـ

- انظر فوات الوفيات ، 3/ 294-295.
- انظر غاية النهاية في طبقات القراء ، ابن الجزري ، 46/2.
- انظر بغية الوعاة ، للسيوطي ،1/ 11 ، تحقيق علي محمد عمر ، مكتبة الخارجي ، القاهرة .
- انظر نفح الطيب ، المقري ، 2/ 22، دار صادر ، بيروت ، 1388هـ - 1968م.
- انظر شذرات الذهب ، لابن العماد الحنبلي ، 442/5، المكتبة التجارية للطباعة ، بيروت .
- انظر الكنى والألقاب، عباس القمي ، 1/ 431 ، المطبعة الحيدرية ، النجف 1376 ، 1956م.
- انظر أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ، محمد راغب الحنفي ، 490/4، ط2 ، دار القلم العربي ، حلب 1409 هـ - 1989م .
- انظر الأعلام ،الزركلي ، ط6 ،297/5 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان .
- انظر معجم المؤلفين ،8/ 219.

(3) أعلام النبلاء ،490/4 .

ب. مولده

ولد يوم الأربعاء في حلب " في سلخ جمادى الآخرة ، سنة سبع وعشرين وستمائة ، 627هـ"[1] عام 1230 م[2]

ج. مسيرته العلمية

" دخل مصر لما خربت حلب ، وأخذ عن بقايا شيوخها، ثم جلس للإفادة ، وتخرج به جماعة من الأئمة ، و فضلاء الأدب ، وكان من الأذكياء ، وله خبرة بالمنطق ... وكتب الخط المنسوب " [3]

وكان ذا صبر على الدراسة ، كثير المطالعة ، سريع المراجعة ، حريصاً على العلم .

فمن شدة حبه للعلم ، وحرصه على التزود به كان يحب اقتناء الكتب ، فقد قيل عنه : "واقتنى كتباً نفيسة"[4]

وكان من العلماء الأذكياء ، فروى دواوين الشعراء [5]،وكان على ما قيل يحفظ ثلث صحاح الجوهــري[6]، وروى الكتاب، والإيضاح والتكملة[7].

و كان إماماً في القراءات ،و خبيراً باللغة ، وأما النحو و التصريف فكان فيهما بحراً لا يُجارى .

---

(1) البغية ،1/ 11 .

ومعنى سَلخ : آخرُ الشهر " سلخت الشهر سلخاً ... صرت في آخره ، وسلخ الشهر آخره "

المصباح المنير ، الفيومي ، ص 180 ، دار الحديث ،القاهرة ، 1429هـ- 2008م.

(2) انظر معجم المؤلفين ، 219/8.

(3) بغية الوعاة 11/1.

(4) المصدر نفسه 11/1.

(5) ذكر محقق التعليقة أن ابن النحاس روى دواوين الشعراء كديوان حبيب والمتنبي وأبي العلاء المعري.

انظر التعليقة ص 10.

(6) **الجوهري** : إسماعيل بن حماد الجوهري ، إمام في اللغة ، وخطه يضرب به المثل في الحسن، و من مصنفاته الصحاح ، توفي سنة 398هـ ،و قيل عام 400هـ .

انظر بغية الوعاة ، 229/2 .

(7) انظر المدرسة النحوية في مصر والشام ،عبد العال سالم مكرم ، ص 176، ، ط1، دار الشرق ، 1400هـ - 1980 م.

ونتيجة لهذا الحرص على العلم فوض إليه تدريس التفسير ، فغدا معلماً بارعاً "وكان الوزراء والرؤساء يترددون إليه ، و يأخذون عنه"[1]

فتخرج به الأفاضل ، وتحرج منه كل مناظر ومناضل ، وانتفع الناس به ، و بتعليمه وصاروا فضلاء من توقيفه وتفهيمه .

وكان يكتب خطاً مليحاً متقناً فلا عجب في ذلك ؛ فهو خطاطٌ ماهرٌ يجيد الخط والنسخ، ونتيجة لذلك فقد امتهن مهنة الكتابة .

وما يدل على أنه كان كاتباً ما أورده صاحب الوفيات في كتابه بقوله :" فتقدم محمود بن صالح إلى كاتبه أبي نصر محمد بن الحسين بن علي بن النحاس الحلبي أن يكتب إلى سديد الملك "[2]

وكذلك ما أُخبرنا به عن نسخه ، فقد أورد مصنف (كتاب الرماني) أن ابن النحاس قد نسخ كتاباً ، وبعد انتهائه من النسخ أنهى ما كتبه بقوله : نقله ابن النحاس حامداً ومصلياً ومسلماً ، بلغت المقابلة بأصله ،والـــحمد لله وحـــده .[3]

---

(1) درة الحجال في أسماء الرجال ، لابن القاضي ، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور ، 2/ 261، ط1 ، دار التراث ، القاهرة ، 1391هـ - 1971م .

(2) وفيات الأعيان ، ابن خلكان، تحقيق إحسان عباس ، 3/ 410 ، دار صادر، بيروت .

طلب محمود إلى كاتبه ابن النحاس أن يكتب إلى سديد الملك كتاباً ، يتشوقه ،و يستدعيه إليه ، ففهم الكاتب أنه يقصد له شراً ،وكان صديقاً لسديد الملك ، فكتب الكاتب كما أمر ، إلى أن بلغ **(إن شاءَ اللهُ) فشدد النون وفتحها** ، فلما وصل الكتاب إلى سديد الملك ، عرضه على من بمجلسه ، فاستحسنوا عبارة الكاتب ، واستعظموا ما فيه من رغبة محمودة ،و إيثاره لقربه ، فقال سديد الملك إني أرى في الكتاب ما لا ترون ، ثم أجابه عن الكتاب بما اقتضاه الحال ، وكتب في جملة الكتاب **(أنَا الخَادِمُ المُقِرُّ بالإنْعَام) ، وكسر الهمزة من (أنا) وشدد النون** ، فلما وصل الكتاب إلى محمود سُر بما فيه ، وقال قد علمت أن الذي كتبته لا يخفى على سديد الملك ،و قد أجاب بما طيَّب نفسي ،وكان الكاتب قد قصد قول الله تعالى:**(إنَّ المَلَأ يَأتَمِرُونَ بكَ لِيَقْتُلُوكَ)القصص 20** فأجـاب سديد الـــــملك **(إنَّا لَنْ نَدْخُلَهَا أبَدَاً مَا دَامُوا فِيهَا)المائدة 24**، فكانت هذه معدودة من تيقظه وفهمه .

انظر المصدر نفسه 3/ 410 .

(3) انظر الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، مازن مبارك ، ص 165- 166، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1974 .

وما ذكره ابن هشام[1] في المغني يدل على أن ابن النحاس كاتبٌ إذ يقول : " ورأيت بخط الإمام بهاء الدين بن النحاس - رحمه الله - : أقمت مدة أقول : القياس جواز العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب "[2].

د. أخلاقه

إذا ما انتقلنا للحديث عن الجانب الخُلُقي لابن النحاس وجدنا أن الحديث عنه أطيب من نشر المسك ، وسيرته الغراء واحة معطار، أينما حللنا منها وجدنا زهراً طرياً وثمراً جنياً.

كان ابن النحاس - رحمه الله - ذا عقل راجح، حسن الأخلاق، مهذباً، ذا رزانة وحياء ووقار ، وهذه حالة المشايخ الثقات ، والعلماء الأثبات.

و اشتهر بحسن أخلاقه بين الناس ، فعرف بصدقه ، وعدله وصلاحه ، واتزانه والتزامه ، و تواضعه .

و من شدة جوده وكرمه أنه لا يحب الأكل منفرداً ، بل يحب أن يأكل مع الناس ، وكان هناك من طلابه من يأكل على مائدته[3]

ومجمل القول إنه كان أوحد وقته في علم النحو واللغة ، مع كثرة الديانة والصـــلاح.

---

(1) **ابن هشام** هو عبد الله بن يوسف أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري،ولد عام 708هـ ، وتوفي عام 761 هـ صنف شرحاً للشافية ، وآخر للتسهيل ، ومن مصنفاته : التذكرة ، و أوضح المسالك .انظر بغية الوعاة 64/2 ، و معجم المؤلفين 6/ 163 ، و الأعلام 4/ 147.

(2) مغني اللبيب ، ابن هشام الأنصاري ، ص 395، تحقيق مازن مبارك ،محمد على حمد ،ط1، دار الفكر ، بيروت ، 1425هـ - 1426م.

(3) انظر البغية 1/ 11.

هـ . شيوخه

"أخذ العربية عن الجمال بن عمرون، والقراءات عن الكمال الضـــــرير، وسمع الحديث من ابن اللتي ، وابن يعيش ، وأبي القاسم بن رواحة ، وابن خليل"[1] "وكان من شيوخه الأفاضل ابن مالك صاحب المنظومة الألفية " [2].

ومن مشايخه الذين قرأ عليهم القرآن شيخ القراء العلامة جمال الدين أبو عبد الله محمد بن حسن بن محمد بن يوسف الفاسي [3]

---

(1) بغية الوعاة 1/ 11 .

الجمال بن عمرون هو محمد بن محمد بن أبي علي بن عمرون الحلبي النحوي ،إمام في العربية ،من تصانيفه شرح المفصل ت 649هـ .

انظر معجم المؤلفين ، 247/11.

الكمال الضرير : هو أبو الحسن علي بن شجاع بن سالم العبسي القرشي ،ولد عام 570هـ ، قرأ القراءات السبعة ، ت 661 هـ . انظر غاية النهاية في طبقات القراء ، 1/ 544 .

ابن اللَّتِي : مسند الوقت هو أبو المنجا عبد الله بن عمرو بن علي القزاز ، رجل مبارك حيي ، ولد عام 545هـ وتوفي عام 635 هـ .

انظر شذرات الذهب ، 171/5 .

ابن يعيش :يعيش بن علي بن يعيش الخطيب النحوي المدعو بالموفق ، الموصلي الأصل الحلبي المولد ، ولد عام 553 هـ ، من تصنيفاته : شرح الملوكي في التصريف لابن جني ، وكتاب المفصل .

انظر إنباه الرواة ، القفطي ،4/ 45- 50 ، تحقيق محمد أبو الفضل ، ط1، المكتبة العصرية ، بيروت ،2004م.

أبو القاسم بن رواحة : هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله وقد سمع عنه ابن النحاس ديوان المتنبي .انظر هامش التعليقة ص9.

ابن خليل : أبو الحجاج يوسف بن خليل ، محدث الشام الحنبلي ، كان إماماً حافظاً ، واسع الرواية ، ولد عام 555هـ ، ت 648هـ. انظر شذرات الذهب ، 243/5.

(2) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، 425/2 .

انظر المدرسة النحوية في مصر والشام ، ص176 .

ابن مالك هو: محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك جمال الدين الطائي ، نحوي ،وإمام في القراءات ، ولد عام 600هـ ، وتوفي عام 672هـ ، من تصنيفاته : الألفية ، وعدة اللافظ ، و الخلاصة .

انظر فوات الوفيات ،3/ 407 ، و شذرات الذهب ، 339/5

(3) **الفاسي** : محمد بن حسن بن محمد بن يوسف أبو عبد الله الفاسي، إمام محقق بصير بالقراءات ، خبير باللغة ، انتهت إليه رئاسة الإقراء ببلده ، توفي 656 هـ. انظر غاية النهاية ،2/122-123 .

و. تلاميذه

تتلمذ على ابن النحاس عدد كبير من العلماء الذين أصبح لهم باع كبير في علوم العربية و النحو ، منهم :

1. **برهان الدين** [1] إبراهيم بن لاجين بن عبد الله الرشيدي المصري الشافعي النحوي ، ولد عام (673 هـ)قرأ القراءات على التقي بن الصائغ ، وأخذ النحو عن الشيخين بهاء الدين ابن النحاس ، وأبي حيان.
2. **أبو حيان** [2] الذي نزل القاهرة وكان تلميذًا في حلقة العالم الكبير بهاء الدين ابن النحاس يتلقى عليه القراءات، فلما توفى ابن النحاس خلفه أبو حيان في حلقـته، وجلس مكانه لإقراء الناس القرآن ، وعهد إليه بتدريس النحو في جامع الحاكم بالقاهرة سنة (704هـ) ،(1304 م) توفي عام (745هـ).
3. **ابن مكتوم** الذي تلقى العلم على يدي ابن النحاس حتى غدا مؤلفاً بارعاً ، فمن مؤلفاته الجمع بين العباب ، المحكم في اللغة ، شرح الكافية لابن الحاجب ، مختصر البحر المحيط المسمى (الدر اللقيط من البحر المحيط) ، شرح الهداية في الفقه ، وكتاب في أخبار اللغويين والنحاة في عشرة مجلدات ، وله شعر [3] ، توفي عام(749 هـ).

---

(1) انظر ترجمته في شذرات الذهب ،6/ 158.

(2) **أبو حيان** : محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين أبو حيان الغرناطي ، له الموشحات البديعة ، البحر المحيط ، كتاب التقريب ، كتاب التذكرة ، المبدع في التصريف .

انظر فوات الوفيات ، 4/ 71-79 ، و غاية النهاية 2/ 285.

(3) **ابن مكتوم** :أحمد بن عبد القادر أحمد بن مكتوم ابن أحمد بن محمد بن سليم بن محمد القيسي الحنفي المعروف بابن مكتوم، لغوي ، نحوي ، مشارك في عدد من العلوم ، من مصنفاته : شرح الكافية لابن الحاجب في النحو.

،انظر الطبقات السنية في تراجم الحنفية ، تقي الدين عبد القادر الغزي ،1/ 440، تحقيق عبد الفتاح الحلو، القاهرة ، 1390هـ- 1970م ، وشذرات الذهب ، 6/ 159، و الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، ابن حجر ، 175/1 ، دار الجيل ، بيروت ، و معجم المؤلفين ،287/1 .

وقد صرح أبو حيان بأنه تلميذ هذا العالم إذ يقول :" وممن أخذت عنه من النحاة ...أبو عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن نصر الحلبي ابن النحاس "[1] وغيرهم من التلاميذ الذين ارتشفوا من نهل علمه العذب ، وأفاد منه الكثير .

ز. مصنفاته

إن الناظر بإمعان في مؤلفات ابن النحاس لا يجد له إلا بعض التصنيفات القليلة المذكورة في بعض الكتب ، وقد أشرنا إليها في المقدمة ونعيدها هنا من أجل التذكير:

- **التعليقة على المقرب** [2]
- **هدي أمهات المتمنين** [3]
- **شرح ديوان امرئ القيس** [4]
- **شرح قصيدة الشّواء الحلبي** [5] .

يقول صاحب (الهدية) عن القصيدة السالفة الذكر": وهي قصيدة ألفها الأديب أبو المحاسن إسماعيل بن يوسف بن علي بن الشواء الحلبي أولها :

قُلْ إنْ نَسَيْتَ عَزَوْتُهُ وَعَزَيْتُهُ وشرحها ابن النحاس الحلبي" [6]

---

(1) نفح الطيب ، 551/2.

ورد الاسم في النفح (محمد بن إبراهيم بن محمد بن نصر الحلبي ابن النحاس) ، وأعتقد أن الصواب ما ورد في كتب المؤرخين (محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي ابن النحاس) فوات الوفيات 3/ 294.

(2) ذكر كل أصحاب التراجم الذين ترجموا لابن النحاس أنه صنف التعليقة ، كابن شاكر و السيوطي و الزركلي و غيرهم ، وسيأتي الحديث عن التعليقة بالتفصيل في الصفحات القادمة.

انظر فوات الوفيات 3/ 294-295 ،و بغية الوعاة 11/1 ، و الأعلام 5/ 297.

(3) وهذا قد ذكره الزركلي ، ولم أجده مذكوراً فيما وقع بين يدي من كتب التراجم . انظر الأعلام 5/ 297.

(4) وهذا قد ذكره بعض المؤرخين كالزركلي و عمر رضا كحالة وغيرهما . انظر الأعلام 5/ 297 ، ومعجم المؤلفين 8/ 219.

(5) وقد ذكر هذا المصنَّف عمر رضا كحالة . انظر معجم المؤلفين ،8/ 219.

والشواء الحلبي هو : إسماعيل بن يوسف بن إسماعيل الشواء الحلبي (أبو المحاسن) أديب ، شاعر ، من آثاره قصيدة فيما يقال في الياء والواو ، توفي (635هـ) .

انظر الشذرات ، 178/5 ، و معجم المؤلفين 2/ 301.

(6) هدية العارفين ، إسماعيل باشا البغدادي ، 2/ 1344، ط3 ، وكالة المعارف استانبول ، 1955، المكتبة الإسلامية طهران 1997.

ولعل من أهم تلك الكتب **كتاب التعليقة** ، وربما يرجع السبب في قلة مؤلفاته إلى اشتغاله بالتعليم ، و بشؤون الناس ، فلم يجد معهما الوقت الكافي ، و الفرصة المواتية للتأليف والتصنيف ، بل إن انشغاله بتلك الأمور قد شغله حتى عن إكمال نصف دينـه[1].

ح. وفاته[2]

توفي ابن النحاس - رحمه الله - يوم الثلاثاء سابع جمادى الآخرة سنة 698هـ بالقاهرة،1299م ، وقد جاوز السبعين من عمره.

ط. ما قيل عنه :

يقول صاحب الفوات : "تخرج به جماعة من الأئمة ، وكان من أذكياء بني آدم ... كان كثير المروءة والترحم على من يعرفه ...وكان ينهي عن الخوض في العقائد "[3]

ويقول عنه تلميذه النجيب أثير الدين (أبو حيان)أيضاً : "كان نحوي مصر والشام في عصره "[4]، و"كان المشهور بالإمامة بالنحو في ديار مصر و الشام"[5]

ويقول عنه صاحب البغية : "وهو مشهور بالدين والصدق والعدالة ... حسن الأخلاق ، فيه ظرف النحاة وانبساطهم ... وكان معروفاً بحل المشكلات والمعضلات ، و له أوراد من العبادة والتلاوة والذكر و الصلاة ، ثقة حجة ، يسعى في مصالح الناس ... ولم يتزوج ، ولم يأكل العنب قط ، قال : لأني أحبه فآثرت أن يكون نصيبي في الجنة قال أبو حيان - وهو من تلامذته : ولم ألق أحداً أكثر سماعاً منه لكتب الأدب" [6]

---

(1) انظر فوات الوفيات ،3/ 294 .

(2) انظر البغية ، 1/ 11 ، و معجم المؤلفين ، 219/8 .

(3) فوات الوفيات ،3/ 294 .

(4) ارتشاف الضرب ، أبو حيان ، تحقيق رجب عثمان ، رمضان عبد التواب ، ط1 ، مطبعة المدني ، القاهرة ، 1418- 1998م . 1350/3.

(5) المصدر نفسه ، 1008/2.

(6) بغية الوعاة ، 11/1.

ويقول صاحب الغاية :"وكان رجلاً علامة عالماً في النحو واللغة والتصريف ، صالحاً خيِّراً" [1]

وقال عنه صاحب الشذرات : "وكان من أذكياء أهل زمانه " [2]

وها هو شوقي ضيف حينما يتحدث عن الدراسة النحوية في عصر المماليك يذكر ابن النحاس بقوله : " وتنشط الدراسة النحوية في عصر المماليك ، بل تزدهر و تثمر ثماراً رائعة ، ومن **النحاة النابهين حينئذٍ بهاء الدين ابن النحاس** "[3]

ونخلص إلى القول بأنه علم من أعلام النحويين ورائعة من روائع القراء والمحدثين ، كان من أعلم النحويين بالنحو ، و أدراهم به ، و أقدرهم على فهمه ، والنفوذ إلى أغواره ، فحياته حافلة بالعلم ، والمعرفة والثقافة .

ذلك لأنه وُصف بأنه نادرة في عصره في فنون كثيرة وله نظم ونثر ، له خبرة ومكنة في العلوم تتجاوز علوم اللغة والنحو إلى الأدب والتفسير دراسة وتدريساً ، والمنطق والكتابة والخط ، وهو بارع في العربية.

---

(1) غاية النهاية ، 1/ 46 .

(2) شذرات الذهب ،442/5.

(3) المدارس النحوية . شوقي ضيف . ص 341. ط7. دار المعارف ، القاهرة .

ك. من روائع نظمه :

يقول صاحب نفح الطيب : " وابن النحاس ... له نظمٌ مشهورٌ بين الناس "[1] ، فمن روائع نظمه ما نظمه في رثاء شيخه ابن مالك قائلاً :

قُل لابْنِ مَالِكٍ إنْ جَرَتْ بكَ أدْمُعِي حُمراً يُحَاكِيهَا النَّجِيعُ القَـــــانِـــي
وَلَقدْ جَرَحْتَ القَلْبَ حِينَ نُعِيتَ لِي وَتَدَفَّقتْ بِدِمَائِهِ أجْـفَانِـــــــــــي
لَكِنْ يُهَوِّنُ مَا بي مِنَ الأسَـــــى عِلْـــمِي بِثُقْلَتِهِ إلَى رضْـــــــوَان
فَسَقَى ضَرِيحاً ضَمَّهُ صَوبُ الحَيَا يَـهْمِي بِهِ بالروحِ والرَّيْحَـــــان[2]

وقال أيضاً :

مُصَارِعٌ تَصْرَعُ الآسَادَ سُـــمْرَتُهُ تِيـهاً فَكُلُّ مَلِيحٍ دُونَـهُ هَمَــجُ
لَمَّا غَدَا رَاجِحاً فِي الحُسْنِ قُلْتُ لَهُمْ عَنْ حُسْنِهِ حَدِثُوا عَنْهُ وَلا حَرجُ[3]

وقوله :

إنِّي تَرَكْتُ لِذِي الورَى دُنْـيَـاهُـمُ وَظَلْتُ أنْتَظِرُ المَمَاتَ وَأرْقُـبُ
وَقطعْتُ فِي الدُّنْيَا العَلائِقَ لَيْسَ لِي وَلَدٌ يَـمُـوتُ وَلا عَـقَـارٌ يَـخْرِبُ[4]

وقوله :

اليَوْمَ شَيءٌ وَغَداً مِـــثْـلُـهُ مِنْ نُخَبِ العِلْمِ التِي تُـلْتَقَـــطْ
يُحَصِّلُ المَرْءُ بِهَا حِـكْـمَةً وَإنَّمَا السَّيْلُ اجْتِمَاعُ النُّقَـــطْ[5]

---

(1) نفح الطيب 2/ 227.

(2) المصدر نفسه 2/ 425 ، و فوات الوفيات 3/ 295.

(3) فوات الوفيات 3/ 294-295.

(4) البغية 11/1.

(5) المصدر نفسه11/1.

ثانياً- بعض خصائص الحركة العلمية في عصره

تميز عصر ابن النحاس بظاهرتين:

الأولى- كثرة الشروح النحوية

فقد طرأ على التأليف في هذا القرن اتجاه جديد ، و أخذ المؤلفون ينشئون المتون ، ويفتنون في سبيل إيجازها ، ومن هنا مست الحاجة إلى الشروح ، تلك الشروح كانت غزيرة المادة العلمية من الجهة النحوية ، ويظهر أن الحاملَ لهم على الإكثار من المتون وشرحها حبُهم في سرعة تلافي ما ضاع من كتب النحو ، والمتون كفيلة بجمع ما كثر من القواعد في موجز الكلام ، فلكي يسهلوا على الراغبين جمع شتات هذا الفن في قبضة اليد صنفوها كعلاج بدا لهم ، فلم يكن بعد هذا بدٌ وبالتالي قد تقتضي الشروح تفصيلا لما أجمل فيها ، فكانت بعض الحواشي ، **فما أجدر هذا العهد بتسميته عهد المتون والشروح** [1]،وذلك لإسهام الكثير من الشراح [2] في رفع مستوى التأليف والسمو به إلى الآفاق ، مخلفين لنا كتباً قيمة تمثلت في كتب الشروح .

---

(1) انظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، الشيخ محمد الطنطاوي ، ص273، ط3، دار المعارف ، القاهرة .

(2) من هؤلاء الشراح ما يلي : **ابن خروف** (ت 609هـ) صنف شرحاً لكتاب سيبويه وشَـــرَحَ الــجـمل. انظر الإنباه 4/ 192 .

سليمان الدقيقي (ت 614 هـ)تلميذ ابن بري صنف شرحاً لكتاب سيبويه "سماه لباب الألباب في شرح الكتاب" انظر تاريخ الأدب العربي، عمر فروخ ، 3/ 462، ط4، دار العلم للملايين 1981.

العكبري (ت 616هـ) شرح الإيضاح و اللمع . انظر الإنباه 2/ 116، و الشذرات 5/ 67، والأعلام 4/ 80.

الشلوبيني (ت 632 هـ) صنف شرحاً لكتاب سيبويه ، وشرحاً للجزولية . انظر الإنباه2/ 233-333.

ابن الخباز(ت 637هـ) شرح ألفية بن معط . انظر الشذرات 5/ 202.

ابن يعيش (ت 643 هـ) شرح كتاب الملوكي في التصريف لابن جني، و مفصل الزمخشري.انظر الإنباه 4/45-50.

السخاوي (ت 643 هـ) له شرحان على كتاب المفصل للزمخشري وشرح على أحاجيه.انظر الشذرات 5/222.

ابن الحاجب(ت 646هـ) شرح المفصل وسماه الإيضاح في شرح المفصل للزمخشري.انظر الشذرات 5/ 243.

ابن الناظم (ت 686 هـ) شرح ألفية ابن مالك .انظر المصدر نفسه5/ 398.

ابن عصفور (ت 669 هـ) شرح كتابه المقرب و شرح الجزولية وسماه (البديع).انظر ص 2من هذا البحث.

ابن النحاس (ت 698 هـ) شرح كتاب المقرب وسماه **التعليقة على المقرب** .انظر ص 2من هذا البحث .

الثانية ـ البحث عن القضايا النحوية والتدقيق فيها

لقد ظهر في هذا العصر جهابذة العُلَّام النحويون ، فنشطت بفضلهم حركة التأليف لتزايد الإقبال عليها ، ومن مظاهر هذا النشاط أن توخى أغلب المؤلفين في مؤلفاتهم التدرج والتنويع فيها لاختلاف قدر الطلبة من مبتدئ ومنته ، فجمعوا بين وسيط وبسيط و وجيز حباً في تعميم النفع كما صنع ابن مالك [1]، وتلميذه ابن النحاس.

فقد عالج ابن النحاس القضايا النحوية في كتابه وعرض خلافات النحاة ، فمزج بين آراء النحويين القدماء والمحدثين ، وأعمل فيها فكره وعقله ، وجاء بمخطط شامل ينم عن فهمه لقضايا النحو ومسائله .

ومن خلال نظرته للقضايا والمسائل النحوية خصوصاً الخلافية منها ندرك أنه لم يكن مجرد ناقل للآراء ؛ وإنما كان له رأيه وحكمه في بعض المسائل والقضايا النحوية ، فتعرض إلى أدقها ونظر فيها نظرة فاحصة ، شأنه في ذلك شأن العالم الخبير الفطن ، و بذلك ظهرت شخصيته واضحة جلية في التعليقتة ، فكان لها صداها وتأثيرها على النحويين.[2]

ثالثاً ـ المصادر النحوية

---

(1) انظر نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة ،محمد الطنطاوي ،ص272 ، ط3 ، دار المعارف ، القاهرة .

(2) فقد تأثر بالتعليقة عدد من العلماء الذين جاؤوا بعده فنقلوا آراءه ومذاهبه في كتبهم ، من بينهم تلميذه النجيب أبو حيان (ت 745هـ) فنقل عنه في ارتشاف الضرب ، والتذكرة .

انظر ارتشاف الضرب ،ص 292 ، 861، 1008 ، 1350.

انظر تذكرة النحاة ، أبو حيان ، ص333 ، 298 ، تحقيق عفيف عبد الرحمن ،ط1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1406هـ - 1986م.

كما تأثر بالتعليقة السيوطي فنقل عنه كثيراً في الأشباه والنظائر ، كما نقل عنه في كتابيه الاقتراح ، و الهمع

انظر الأشباه والنظائر ، السيوطي ، 1/ 144، 33/2، دار الكتب العالمية ، بيروت ، لبنان .

انظر الاقتراح ، السيوطي ، ص127-183، تحقيق حمدي ، ط 3، عبد الفتاح مكتبة الآداب ، القاهرة 1428هـ - 2007م ، و انظر همع الهوامع ، السيوطي ، 1/ 8 ، ط2، تحقيق وشرح عبد العال مكرم ،مؤسسة الرسالة ، 1407هـ - 1987م.

في التعليقة موارد و مناهل عدة ، فلم تقتصر مواردها على مذهب واحد ، بل يُلاحظ فيها التنويع ، فتجمعت من جراء هذا التنويع والاختيار مادة علمية وافرة تكونت من مذاهب شتى بأنواعها : البصرية والكوفية [1] وغيرها ، و سنذكر بعض آراء النحاة بإيجاز شديد خلال الحديث عنها ، ولنبدأ الآن بالمذهب البصري باعتباره أولها و أقدمها :

المورد الأول – آراء النحويين البصريين :

مما لا مراء فيه أن ابن النحاس ينزع في آرائه إلى البصريين غالباً ، وسيتضح ذلك عندما نبين موقفه من آراء علماء هذا المذهب [2] ، وسنعرف الآن مصادره من أشهر علماء البصرة الأوائل [3] :

1. الخليل[4] (ت 175هـ)

وهو أستاذ سيبويه ، وقد ورد ذكره في مواضع عديدة في التعليقة [5] ، ونؤثر منها:

ما ورد في باب التعجب يقول ابن النحاس: " واعلم أن النحاة اختلفوا هنا في ما ، ما هي ؟ فذهب سيبويه ونقله عن (**الخليل**) ... أن ما هنا اسم نكرة غير موصوفة ، بمعنى شيء ، وجاز الابتداء بها مع كونها نكرة ؛ لما تضمنته من معنى العموم"[1]

---

(1) اعتمدنا في تقسيم المصادر على كتاب الطبقات للزبيدي (ت 379هـ)
انظر طبقات النحويين ، الزبيدي ، ص 21- 145 ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة .

(2) انظر البحث ص 116.

(3) ومن العلماء الذين ذكرهم ابن النحاس: عيسى بن عمر (ت 149هـ) ، وأبو عمرو بن العلاء (ت 154هـ)

(4) **الخليل** هو الخليل بن أحمد الفراهيدي بن مالك بن فهم بن عبد الله بن نصر بن الأزد بن الغوث ، ولد سنة 100هـ ، نحوي ،لغوي ، استنبط من العروض وعلله ما لم يستخرجه أحد ، ولم يسبقه إلى علمه سابق من العلماء ، ومن أهم مؤلفاته كتاب العين ، وكتاب العروض ، وتوفي سنة 175 هـ .
انظر إنباه الرواة 1/ 376-382.

(5) انظر التعليقة ص 51- 123- 276-277-288-232-370-417-426-506 وغيرها .

(1) التعليقة ص 123 ، و انظر الكتاب، سيبويه ، 1/ 72 تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط1، دار الجيل.

2. سيبويه[2] (ت 180هـ)

لعلنا لا نبالغ إذا ما قلنا إن سيبويه هو أكثر النحويين ذكراً في التعليقة ، لدرجة أنه لا يخلو بابٌ من أبوابها ، أو موضوع من موضوعاتها من ذكره ، فقد تكرر ذكره كثيراً في التعليقة [3]، وذلك لأن ابن النحاس كان يقتفي أثره في العديد من آرائه و اتجاهاته ، و كانت مصادر ابن النحاس من الكتاب تزيد عن أية مصادر أخرى ، ونذكر من مصادره ما يلي :

يقول ابن النحاس في باب الحكاية :" هذا مذهب سيبويه - رحمه الله - في (ما هذا؟ ، وكـم مالك ؟) وما أشبهها ، أن اسم الاستفهام مبتدأ ،والمعرفة بعده خبر عنه ... والباء في قوله : بما هذا ، زائدة ،لا يعتد بها ، كالباء في بحسبك زيد"[4].

3. يونس بن حبيب[1](ت 182هـ)

---

(2) **سيبويه** : هو عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر، ولد عام 148 – 765م ، وتوفي عام 180هـ 796 م ، أديب نحوي، أخذ النحو والأدب عن الخليل ويونس بن حبيب ، وهو صاحب الكتاب ، و لقب بسيبويه ومعناه رائحة التفاح.

انظر بغية الوعاة 2 / 220 ، و الأعلام 5/ 81 ، و معجم المؤلفين 8 / 10 .

(3) انظر التعليقة ص 52- 63- 64- 67- 73- 76- 77 - 117 - 155- 188- 199- 255- 277 - 288 - 324- 377 -402 ، وغيرها.

(4) المصدر نفسه ص 545 ، و انظر الكتاب 2/ 160.

(1) **يونس بن حبيب** كان من أهل جَبُّل ، أخذ عن أبي عمرو ، وحماد بن سلمة ، وكان النحو أغلب عليه ، وكان بارعاً فيه ، وله قياس في النحو ، ت 182هـ.

انظر إنباه الرواة 4/ 74-76.

وهو أستاذ سيبويه ، وقد ورد ذكره في كتاب التعليقة حوالي سبع مرات ، [2] نتخير منها ما يلي :

يقول ابن النحاس في باب كان وأخواتها : " زعم **يونس** - رحمه الله - أنه سمع رؤبة يقول : ما جاءت حاجتُك ، فرفع "[3]

4. المبرد [4] (ت 268هـ)

ورد ذكر أبي العباس في تعليقة ابن النحاس كثيراً[5] ، فهو بذلك يحتل الترتيب الثالث في قائمة نحاة البصرة الذين حازوا على الذكر الكثير في التعليقة:

يقول ابن النحاس في باب الأفعال المتعدية : " في هذه الخمسة خلاف هل هن متعديات بأنفسهن إلى مفعولين ، وإلى الآخر بالتضعيف أو بالهمزة ، أو هن متعديات إلى واحد بالتضعيف و الهمزة كما ذُكر وإلى الاثنين الباقيين على إسقاط حرف الجار ؟ الأول مذهب أبي العباس المبرد وتبعه عليه أكثر الناس ،

---

(2) انظر التعليقة ص 197-182-529-535-557-561-562.

(3) المصدر نفسه ص 197، و انظر الكتاب 1/ 51، والمفصل ، الزمخشري ، ص 339،تحقيق سعيد محمود عقيل، ط1 ، دار الجيل ، 1424هـ -2003م .

و شرح الكافية الشافية ، ابن مـــالك ، 1/ 168 ، تحقيق علي محمد معوض ، عادل أحمد عبد الموجود ، ط 2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان 2010 م

(4) **المبرد** : محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي أبو العباس المبرد ، وهو إمام العربية ببغداد ، ولد بالبصرة عام 210 هـ 826م ، ،توفي ببغداد عام 286هـــ 899 م ، ومن تصنيفاته: معاني القرآن ، الكامل ، المقتضب ، الروضة ، المقصور والممدود ، المدخل إلى كتاب سيبويه وغيرها.

انظر الفهرست ، ص 64،ابن النديم ، تحقيق رضا .

وانظر إنباه الرواة 3/ 241، و بغية الوعاة 1/ 255 ، و الأعلام 7 / 144.

(5) انظر التعليقة ص 172-139- 211-223- 228- 236- 317- 398- 443 - 446 - 454 - 486- 554 ، وغيرها .

وقال : إنهن لما كن بمعنى علم المتعدية بنفسها إلى اثنين ، تحققت تعديتها ، ثم زادهن الهمزة و التضعيف واحداً ، فصارت المفاعيل ثلاثة "[1]

كما ذكر آراء عديدة [2] أخرى للنحاة البصريين ، وقد آثرنا سابقاً ذكر رأي الخليل وسيبويه و يونس و المبرد .

المورد الثاني – آراء النحويين الكوفيين :

كان ابن النحاس يستشهد بآراء الكوفيين ، ويستدل بها في تعليقته ، لكنه ظل ينحاز للبصريين ، وعلى الرغم من انحيازه للبصريين فإنه لم يستطع الاستغناء عن آراء الكوفيين و أقوالهم ، و نذكر من مصادره ما يلي :

1. الكسائي[3](ت 180هـ)

كان الكسائي أكثر الكوفيين ذكراً في التعليقة [4]بعد الفراء ، و لا عجب في هذا فقد بات زعيم الكوفيين في زمانه ، و نذكر من آرائه الواردة في التعليقة ما يلي : يقول ابن النحاس:" قال الكسائي إذا ابتدأت اسماً بعده اسمٌ كمله ، رفعت كل واحد منهما بصاحبه ، كقولك : أخوك قائمٌ " [5]

---

(1) التعليقة ص 236 ، وانظر المقتضب أبو العباس المبرد ، 4/ 338 ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .

و الإيضاح ، أبو علي الفارسي ، ص 156، تحقيق كاظم المرجان ، ط1 ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ،1429هـ - 2008م ، والمفصل ص 332-333.

(2) مثل قطرب (206 هـ) ، و الأخفش (ت 215 هـ) ، و الجرمي (ت 225 هـ)، والمازني (ت 247هـ) والزجاج (ت 311هـ)، وابن السراج (ت 316هـ) ، و الزجاجي (ت 340 هـ) ، و درستويه (ت 347هـ) ، و السيرافي (ت 368هـ).

انظر التعليقة ص 65- 95 -124 - 260- 483- 357- 486- 538 - 514- 505.

(3) **الكسائي** هو علي بن حمزة أبو الحسن الأسدي المعروف بالكسائي النحوي ، أحد الأئمة القراء في الكوفة له معاني القرآن ، والآثار (ت 180هـ)

انظر الفهرست ص 72، و إنباه الرواة 2/ 256- 274.

(4) انظر التعليقة ص 81-84- 91- 111- 112-115- 223 - 571 ، وغيرها.

(5) المصدر نفسه ص 145. وانظر المعاني ، الفراء، 13/1- 1/ 323 ، تحقيق أحمد نجاتي ، وعلي النجار ، الدارالمصرية ، مصر . ويقصد الكسائي من ذلك أن المبتدأ هو الذي يرفع الخبر ، والخبر هو الذي يرفع المبتدأ.

2. الفراء [1](ت 207 هـ)

قد أخذ عنه ابن النحاس في تعليقته كثيراً ،و كان أكثر الكوفيين ذكراً في التعليقة ، فقد ذكر في مواضع عدة [2] ، ونحن لا نستغرب ذلك فهو زعيم الكوفيين ، وإمامهم ونذكر من آرائه :ما أورده ابن النحاس بشأن اختلاف النحويين في تأصيل هلم ،و اتفاقهم في تركيبها بقوله :" هي مركبة إجماعاً ،واختلف في أصلها ، فقال الخليل والبصريون أصلها (ها لمَّ) ، فها للتنبيه ولمَّ فعل أمر ... وقال الفراء أصله(هل أمّ) أي أقصد ، فخففت الهمزة بإلقاء حركتها على اللام و حذفتها ، فصار هلم " [3]

كما ذكر ابن النحاس آراءً لنحويَيْن آخرين من علماء الكوفة ،هما :ثـــعـــلب[4] **(ت 291هـ)** ، وابن كيسان[5] **(ت 299هـ)** ، وكانا أقل الكوفيين ذكراً في التعليقة .

---

(1) **الفراء** هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسلمي المعروف بالفراء الديلمي أبو زكريا ، كان من أبرع الكوفيين وأعلمهم، ولد عام 144هـ - 761م- وتوفي عام 207هـ - 822م ، قيل له الفراء لأنه كان يفري الكلام ، و يتفلسف فيه .وهو أديب ، نحوي ، لغوي ، ومن مؤلفاته : معاني القرآن ، والمصادر في القرآن ، الوقف والابتداء ، وغيرها .

انظر الفهرست ص 73، و إنباه الرواة على أنباه النحاة 4/7-23 ،و بغية الوعاة 2/ 321 ، والأعلام 8 / 145. ،و معجم المؤلفين 13 / 198 ،

(2) انظر التعليقة ص 64- 89 - 92 - 101 - 103 - 115 - 132- 138 - 145 - 162 .

(3) المصدر نفسه ص 552-553 ، و انظر الكتاب 3/ 529، ومعاني الفراء 1/ 203.

(4) **ثعلب** هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار ، أبو العباس النحوي الشيباني مولاهم المعروف بثعلب ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، وكان ثقة صالحاً دينا مشهوراً بالحفظ ، ولد سنة 200هـ ، ومن مؤلفاته معاني القرآن ومعاني الشعر .

انظر الفهرست ص 80- 81. و إنباه الرواة 1/ 173- 186.

وانظر التعليقة ص 115- 325- 493- 544.

(5) **ابن كيسان** هو محمد بن أحمد بن كيسان أبو الحسن النحوي ، كان يحفظ مذهب البصريين والكوفيين ؛ لأنه أخذ عن المبرد وثعلب ، ومزج النحويين فأخذ عن كل منهما ما غلب على ظنه صحته ، وترك التعصب لأحد الفريقين ومن مصنفاته كتاب البرهان ت (299هـ) . انظر إنباه الرواة 3/ 57- 59.

و انظر التعليقة 124-162-163-165- 569.

المورد الثالث ـ آراء نحويين آخرين

لم تقف نقول ابن النحاس عند مذهبي البصرة والكوفة [1]، بل ذكر آراء علماء آخرين منهم :

1. أبو علي الفارسي[2] (ت 377 هـ)

كان أبو علي من أكثر النحويين ورودا[3] في التعليقة بعد الزمخشري[4] ، إذ ورد ذكره كثيراً ، و في مواضع مختلفة ، نتخير منها :ما ورد في باب التعجب ، فقد ذكر ابن النحاس ما نصه : "اختلف النحاة في أفعل... فذهب البصريون إلى أنها فعل ، واستدلوا على ذلك بلزوم نون الوقاية لها إذا اتصل بها ضمير المتكلم ، نحو : ما أحسنني ، إلا حكاية شاذة حكاها أبو علي الفارسي ـ رحمه الله ـ من أن بعضهم قال ما أحسني ، ولا يلتفت إليها "[5]

---

(1) وللنحاة المعاصرين تقسيمان آخران غير تقسيم مذهبي البصرة والكوفة ، فقد ذكر شوقي ضيف تقسيمين آخرين ، في كتابه (المدارس النحوية) هما المذهب البغدادي، والمذهب الأندلسي ، فذكر من علماء المذهب الأول : ابن كيسان (ت299)،والزجاجي (ت 340هـ)، وأبا علي الفارسي ،(ت 773هـ)،و ابن جني ،(ت 392هـ)، والزمخشري (ت 538 هـ).

وذكر من علماء المذهب الثاني : ابن مضاء(ت 592هـ)، وابن عصفور (ت 669 هـ)، وابن مالك (672هـ)، وأبا حـيـان (ت 745هـ).

كما ذكر قسماً آخر للمدرسة المصرية فكان أبرز علمائها : ابن الحاجب (ت 646هـ) ، وابن هشام (ت761 هـ)، والسيوطي (ت 911 هـ).

ولا نريد أن ندخل في التفاصيل .انظر المدارس النحوية ، ص243-365.

(2) **أبو علي الفارسي** : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان أبو علي الفارسي النحوي ، ولد بفسا ، برع فأصبح له غلمان حداق كعثمان بن جني ، و له كتاب التذكرة ، الإيضاح ، التكملة ، العوامل المائة .

انظر الفهرست ص 69.، والإنباه 1/ 308- 310.

(3) انظر التعليقة ص 64- 82- 88- 127- 176- 237- 355- 393 - 493 - 514 - 544 ، وغيرها .

(4) نقصد أن الزمخشري أكثر ذكراً من أعلام المذهب البغدادي بحسب تصنيف شوقي ضيف ويأتي بعده أبو علي .

(5) التعليقة ص 124 -125 ، و انظر الكتاب 4/ 98- 99 ، و المقتضب 4/ 185 .

والأصول ، ابن السراج ، 1/ 102 ، تحقيق محمد عثمان ط1 ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، 1430 هـ 2009م و الإيضاح ص 114- 115، و الإنصاف في مسائل الخلاف ، الأنباري ، 1/ 104-105، المكتبة العصرية ، صيدا بيروت ،1428هـ - 2007م .

2. ابن جني[1] (ت 392 هـ)

كان أبو الفتح عثمان بن جني أكثر ذكراً في التعليقة بعد الزمخشري والفارسي [2]، إذ ورد ذكره في مواضع مختلفة[3] ، نذكر منها ما ورد في باب النداء :

يقول ابن النحاس :" والتحقيق في إعراب الرجل من قولنا : يا أيها الرجل ، ويا هذا الرجل ، أنه عطف بيان ، لا صفة ، نص عليه ابن جني "[4]

3. ابن مالك[5](ت 672هـ)

ليس بغريب أن يتردد ذكر ابن مالك[6]في التعليقة ' فهو شيخ ابن النحاس، وقد عرف ابن النحاس لأستاذه حقه وقدره ، فذكر بعض آرائه في تعليقته ، و لا غرو في ذلك ، فهو الذي لازم شيخه ردحاً من الزمن، ونذكر من آرائه الواردة في التعليقة ما يلي :

يقول ابن النحاس: "اختلفت الناس في الجازم للجواب ماذا ؟ فقال بعضهم الجازم له إن المقدرة ، وقال بعضهم لا حاجة إلى تقدير لفظ إنْ ، بل تضمن ما قبل الجواب لمعناها مغنٍ عن تقديرها ، كما أغنى (من) و(مهما) وغيرهما لما تضمنت

---

(1) **عثمان بن جني** أبو الفتح الموصلي النحوي اللغوي ، صاحب التصانيف البديعة صحب أبا علي الفارسي ولازمه في أسفاره ، ومن تصنيفاته اللمع ، وسر الصناعة ، والمنصف توفي (392هـ)
انظر إنباه الرواة 2/ 335-340 .

(2) وهما من علماء المذهب البغدادي بحسب تصنيف شوقي ضيف.
انظر المدارس النحوية 255-276.

(3) انظر التعليقة ص 115- 215-391- 533- 169- 406 . وغيرها .

(4) المصدر نفسه ص 274 ، و انظر اللمع ، ابن جني ، ص 79-80، تحقيق سميح أبو مُغلي ، دار مجد لاوي للنشر ، 1988م .

(5) انظر ترجمته ص 6 من هذا البحث .

(6) انظر التعليقة ص 115- 215-391- 533- 169- 406 . وغيرها .

الشرط عن تقدير إن ، وجزمت بأنفسها ، قال ابن مالك - رحمه الله - وهذا مذهب سيبويه والخليل "[1]

كما ذكر ابن النحاس آراء علماء كثيرين غيرهم.[2]

(1) التعليقة ص 442 ، و انظر الكتاب 3/ 62 ، ومعاني القرآن 1/ 58، والإنـــصـــاف 2/ 493، وشرح التسهيل ، ابن مالك ، 4/ 81 ، تحقيق عبد الرحمن السيد ، محمد بدوي المختون ، ط1 ، هجر للطباعة والنشر ، 1410 هـ - 1990م .

(2) كالرماني(ت384هـ) انظر التعليقة ص 158 ، 291 ، 494 ، 513 ، وغيرها.

و الربعي(420هـ) انظر المصدر نفسه ص 189.

و التبريزي(ت 502هـ) انظر المصدر نفسه ص 505 ، 506 .

وابن الشجري(ت 502هـ) انظر المصدر نفسه ص 115 ، 213 .

والزمخشري(ت538هـ) انظر المصدر نفسه ص 51 ، 193 ، 298 ، 433 ، وغيرها .

وابن الخشاب(ت 567هـ) انظر المصدر نفسه ص 63 ، 293 ، 354 ، 544، وغيرها.

وابن الدهان(ت569هـ) انظر المصدر نفسه ص 81 ،173 ، 387 ، 403 ، وغيرها.

و العكبري (ت616هـ) انظر المصدر نفسه ص 284 ، 331 ، 354 .

وابن الخباز(ت 639هـ) انظر المصدر نفسه ص 284 .

وابن يعيش(ت643هـ) انظر المصدر نفسه ص187 ، 243 ، 244 ، 427 ، وغيرها.

و ابن معط (ت628هـ) انظر المصدر نفسه ص 92 ، 138 ، 401 ، 406 ، وغيرها.

و الشلوبين (ت 632هـ) انظر المصدر نفسه ص 89 ، 215 ، 448.

وابن عمرون (ت 649) شيخ ابن النحاس ، انظر المصدر نفسه ص 81 ، 214 ، 318 وانظر البحث ص 78 ، 108 ، 134 ، 274 .

و الشـــــــــاطبي (ت684هـ) انظر التعليقة ص 579.

رابعاً ـ المقرب و التعليقة

أ – المـقرب

كتاب المقرب

من أشهر كتب ابن عصفور على الإطلاق " كتاب المقرب الذي أصاب به شهرة واسعة وصيتاً بعيداً ، فأثار عاصفة نحوية ، وعني به النحاة عناية فائقة ، وتناولوه بالشرح والتعليق والنقد والتهذيب ....وممن شرح المقرب ... ابن عصفور نفسه ، فقد شرحه في كتابين وسمى أحدهما (إيضاح المشكل من المقرب) ، وقد اختصره أبو حيان بكتاب اسمه (الموفور من شرح ابن عصفور)[1] ، أما الشرح الثاني فهو (مثل المقرب في النحو) " [2]

ما قيل عن المقرب :

قال عنه صاحب عنوان الدراية : "كتاب بارع والشروحات عليه .." [3]

و يقول صاحب النفح : " وقد أتيت له من افريقية بكتاب المقرب في النحو ، فتلقي باليمين من كل جهة ، وطار بجناح الاغتباط" [4]

وقال عنه علي فاخر :من أهم الآثار التي تركها ابن عصفور كـتـــاب الـــمقـرب : " لأنه ألفه بعد أن أكل من ثمار النحو أطيبها ، و شرب من موارده أعذبها "[5]

---

(1) ذكر حاجي خليفة في الكشف أن لأبي حيان كتاب اسمه الموفور في تحرير أحكام بن عصفور ، انظر كشف الظنون ، حاجي خليفة ، 2/ 1910، مكتبة المثني ، بغداد .

(2) التعليقة ، ص 29 .

(3) عنوان الدراية ، أبو العباس الغبريني ، ص 317، ط1، لجنة التأليف والترجمة و النشر ، بيروت،1969م.

(4) نفح الطيب ،184/3.

(5) شرح المقرب علي محمد فاخر، 9/1، ط1، مطبعة السعادة ، 1411هـ، 1990 ،

وقال أيضاً :" من أهم آثار ابن عصفور وأحسنها ...فيه النحو كله إذا قرأته ، و لكن ليس فيه إذا شرحته" [1]

شراح المقرب [2]

من العلماء الذين تنافسوا على شرح المقرب ما يلي :

1. فقد شرحه مصنفه[3] (ت 669 هـ) فسماه (إيضاح المشكل من المقرب)[4]، وشرحه أيضاً في كتاب آخر اسمه (مُثُّل المقرب) [5]
2. وشرحه تاج الدين التركماني[6] (ت 744هـ)، وأكد صاحب (الطبقات السنية) أن أحمد بن عثمان التركماني شرح مقرب ابن عصفور [7]،ويؤكد ذلك أيضاً

---

(1) شرح المقرب ، علي فاخر ، 28/1.

(2) يذكر علي محمد فاخر في كتابه (شرح المقرب) شراحَ المقرب منهم :

ابن الحاج (ت 647هـ) له (الإيرادات على المقرب) ، و أبو إسحاق الجزري له (المنهج المعرب في الرد على المقرب) ، و أبو الحسن الضائع له ردود على ابن عصفور في اختياراته ،و أبو الحسن القرطبي له (مهتد الزيار على جحفلة الحمار) ،و شرحه ابن النحاس(ت 698هـ) ، و المالقي (ت 702هـ) ، و أبوحيان (ت 745هـ) ، وابن هشام (ت 761هـ) / انظر شرح المقرب ، 10/1

(3) نقصد ابن عصفور.

(4) لم أجد معلومات عنه ، وذكر الكتبي أن له شرح المقرب ولم يكمله ، كما ذكر محققا المقرب أن هذا الشرح لم يكتمل واختصره أبو حيان فسماه الموفور / انظر فوات الوفيات 3/ 110 ، و المقرب ص 17.

واعتقد أن هذا الكتاب غير مطبوع ؛ لأن ابن عصفور لديه أربعة كتب مطبوعة غير المقرب ، وهي الضرائر ، و شرح الجمل ، و الممتع في التصريف ، ومثل المقرب .

(5) وقد حقق الكتاب صلاح سعد المليطي ، وقد تولت دار الآفاق العربية نشره عام 2006 .

(6) أحمد بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى بن سليمان المارديني الأصل الحنفي المعروف بابن التركماني ، عالم مشارك في القاهرة في كثير من العلوم ولد وتوفي بالقاهرة ، من مصنفاته : شرح المقصد الجليل في علم الخليل في العروض ، شرح الهداية في فروع الفقه الحنبلي وغيرها.

انظر شذرات الذهب، 140/6 ، و معجم المؤلفين ،1/ 309 .

(7) انظر الطبقات السنية في تراجم الحنفية ، 1/ 441، 449، 450.

صاحب (هدية العارفين) بقوله : إن لتاج الدين التركماني تعليقة لطيفة على المقرب [1]

3. وشرح المقرب أبو حيان(ت 745هـ)وسماه التقريب أي (تقريب المقرب)

يقول الأستاذ علي فاخر : " وهو تلخيص لكتاب المقرب ، لكنه تلخيص أضر بالكتاب حيث اختصره أبو حيان فأبهمه ، ولم يوضحه وأبعده ، ولم يقربه"[2] " ثم شرحه وسماه (التدريب) "[3] و" هو كتاب وضع فيه أبو حيان أمثلة الكتاب الأول وعلل فيه بعض الأحكام"[4]

4. وشرحه العلامة بهاء الدين ابن النحاس وسماه **(التعليقة على المقرب)**، وهو موضوع دراستنا .
5. كما شرحه المحدثون منهم علي محمد فاخر وسماه (شرح المقرب) .

(1) انظر هدية العارفين ، 1805/2.

(2) شرح المقرب ، علي محمد فاخر . 24/1

(3) هدية العارفين ، 2/ 1805.

(4) شرح المقرب ، علي محمد فاخر 25/1.

ب ـ التعليقة

عندما يسمع المرء عنوان كتاب ابن النحاس ، أو يقرؤه لعله تدور في ذهنه تساؤلات عديدة منها : ما معنى التعليقة ؟ وما أهميتها ، و فائدتها ؟ وهل هي مقتصرة على علم النحو؟

تلك أسئلةٌ تدور في الذهن ، وسنجيب عنها لاحقاً بإذن الله.

التعليقة مصطلح قديم شاع استعماله في العصور السابقة ، فقد كانت الكتب قديماً تسمى بمسميات عدة ، منها: المؤلفات ، والمصنفات ، والمتون ، والحواشي ، والشروح ، والتعاليق ، وما يهمنا في هذا الموضوع **التعاليق**.

فما هي التعاليق أو التعليقة ؟

من الصعب العثور على تعريف دقيق لهذه الكلمة في القواميس و المعجمات ، ففي لسان العرب ، وتاج العروس ، والصحاح لم نجد تعريفاً لهذه الكلمة ، وبعض اللغويين المعاصرين من يعرفها بقوله :

"ما علق على هامش الكتاب من شرح ونحوه ، والجمع تعاليق " [1]

ذاك تعريف أحد المعاصرين ، وكذلك مؤلفو المعاجم الحديثة كالمنجد [2]، والمعجم الوسيط[3] لا يحيدون عن التعريف الذي ذُكر .

وهي تشمل ما يمليه المعلم في مجالسه ، وربما يقوم بالتعليق على كتاب معين ، فيقولون علق عليه تعليقة ، كشف فيها غوامضه ، و بَيَّن فيها مقاصده .

وقد يعلق التلاميذ عن شيوخهم أي ينصتون إليهم ،ويدونون منهم ، فهي ملاحظات ينتهزها المتعلمون و يدونونها عندهم في دفتر خاص .

---

(1) محيط المحيط ، بطرس البستاني ، ص 627، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1977م.

(2) انظر المنجد في اللغة و الأدب والعلوم ، الأب لويس المعروف باليسوعي ، ص 550، 1927م.

(3) انظر المعجم الوسيط ، إبراهيم مصطفى ، و آخرون أشرف على طبعه عبد السلام هارون 2/ 628.

* **أهمية التعليقة**

مما لا شك فيه أن للتعليقة أهمية كبيرة في حياة العلماء والمتعلمين ، فقد قامت بحفظ العلم ونشره ، وهي وسيلة من وسائل التثقيف ، والتواصل مع الناس ، وهي أساس الإبداع في حياة المتميزين قديماً وحديثاً .

* **أوصاف التعليقة**

كان مصنفو التعاليق والمؤرخون يصفون التعليقات بأوصاف عدة منها: تعليقة لطيفة [1] ، تعليقة ممجدة[2] ، تعليقة شريفة[3] ، تعليقة عجيبة[4] ، تعليقة كبرى[5] ، وغيرها .

* **الهدف من التعليقة**

هدف الشارح في تعليقته ما يلي :

1. تصحيح وتصويب بعض الأخطاء .
2. إضافة بعض الاستدراكات و إكمال النقص.
3. تبيين مذاهب العلماء ووجوه استدلالاتهم الكثيرة .
4. .بيان ما في الكتب من إشارات و شرحها و تيسيرها .
5. حل المشكلات ، وتبيين المقاصد ، و كشف الغامض ، وغيرها من الأمور .

(1) انظر معجم المطبوعات العربية ، 1/ 369 ، يوسف إلياس سركيس ، مكتبة الثقافة الدينية ، بور سعيد .

(2) انظر المصدر نفسه 2/ 1596.

(3) انظر المصدر نفسه 1710/2.

(4) انظر المصدر نفسه 1596/2.

(5) انظر كشف الظنون 1/ 423-424..

* **التعليقة ومجالها العلمي**

التعليقة لا تقتصر على علم معين أو عصر دون سواه ، فقد ذكر صاحب إنباه الرواة كثيراً [1]منها في الأدب والفقه ، وكذلك فعل صاحب كشف الظنون[2] .

وأما عن علم النحو ، **فلم يكن ابن النحاس هو أول من سمى كتابه التعليقة** ، بل سبقه إلى ذلك عددٌ من العلماء .

منهم :

1. **أبو الأسود الدؤلي**[3] (ت 69هـ) قيل إن له **تعليقة في النحو**[4]
2. **ابن بابشاذ** (ت 454هـ) له كتاب التعليق في النحو ،أسماه تلامذته **تعليق الغرفة** ؛ لأنه جلس ، واعتكف في غرفة ، فتفرغ لتعليقته تماماً.[5]
3. **أبوالبقاء العكبري** (ت 616هـ) له كتاب **التعليقة على الخلاف** [6]

---

(1) مثل :التعليق للرماني ، تعليق خلاف الفقهاء للرضي ، التعليق على إيضاح أبي علي للرضي ، تعليقات على خطب ابن نباتة الكندي ، تعليقات على ديوان المتنبي ، وغيرها

انظر إنباه الرواة 341/4 .

(2) انظر كشف الظنون 1/ 423-424.

(3) **أبو الأسود الدؤلي** : ظالم بن عمر بن جندل بن سفيان من كنانة ، وهو يعد في الشعراء والتابعين و النحويين لأنه عمل في النحو كتاباً .

انظر الشعر والشعراء لابن قتيبة2/ 719 ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار الحديث ،القاهرة ، 1427هـ - 2006م.

(4) انظر كتاب (أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي) ، فتحي الدجني ، ص 167 ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1974.

(5) **ابن بابشاذ** : طاهر بن أحمد بن بابشاذ أبو الحسن النحوي المصري من تصانيفه : المقدمة وشرحها ، وشرح الجمل للزجاجي .

انظر إنباه الرواة 95/2 -96

(6) **العكبري** :عبد الله بن الحسين بن عبد الله أبو البقاء العكبري،ولد عام 538هـ وتوفي عام 616هـ ، كان من العلماء القائمين بعلوم كثيرة منها : النحو واللغة ، ومعرفة النسب والحفظ. من تصانيفه : إعراب القرآن والقراءات ، وشرح الإيضاح ، و شرح اللمع .

انظر إنباه الرواة . 116/2 ،و الشذرات 5/ 67 ، و الأعلام 80/4.

4. الشريشي [1] (ت 685) شرح ألفية ابن معط [2] (ت 628هـ) ، فأطلق على شرحه اسم (**التعليقات الوفية في شرح الدرة الألفية**)[3]

وغيرهم كثير ، وأما في الفقه فتوجد تعليقات كثيرة [4]، ذكرها المؤرخون في تصنيفاتهم ، منها على سبيل المثال : تعليقات على المحصل والمحصول للمدائني [5](ت 655هـ)

---

(1) **الشريشي** هو محمد بن أحمد الشريشي (ت 685) شرح ألفية ابن معط ، وسماها التعليقات الوفية
انظر البغية 1/ 41-42،و كشف الظنون 1/ 118-119.

(2) **ابن معط** هو يحيى بن معط النحوي ، ولد بالمغرب ، وتوفي بالقاهرة سنة 628 هـ ، له الألفية والفصول.
انظر إنباه الرواة 4/ 44 ، و الشذرات 5/ 129.

(3) يورد حاجي خليفة في كتابه ألفية ابن معط في النحو للشيخ زين الدين يحيى بن عبد المعط النحوي المتوفى سنة ثمان وعشرين وستمائة ، سماها بالدرة الألفية أولها:

يَقُولُ رَاجِي رَبّه الغفُور يَحْيَى بن معط بن عَبْد النُّور

وأتمها سنة خمس وتسعين وخمسمائة ، ولها شروح : أطلق عليها الشراح تسميات عدة منها :

- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية
- ضوء الدرر
- الصدفة الملية بالدرة الألفية
- **التعليقات الوفية** ، صاحبها أحمد بن محمد الأندلسي البكري الشريشي (ت 685)

انظر كشف الظنون 1/ 155.

و يقول محقق إنباه الرواة : **"**طبعت في ليبسك سنة 1317هـ ، ومنه نسخة خطية بدار الكتب المصرية بعنوان : التعليقات الوفية في شرح الدرة الألفية" هامش الإنباه 4/ 44.

(4) ومن مصنفي التعاليق الفقهية

- الإمام حامد الإسفراييني(ت 406 هـ) له كتاب التعليقة الكبرى في الفروع ، وهو كتاب عظيم على مذهب الشافعي .
- عبد العزيز بن عثمان الحنفي الشافعي (ت 533هـ) له كتاب التعليقة على الخلاف .
- ركن الدين محمد العراقي(ت 600هـ) له كتاب التعليقة على الخلاف .

انظر كشف الظنون 1/ 423-424.

(5) عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن محمد بن أبي الحديد عز الدين المدائني المعتزلي ، الفقيه الشاعر أخو موفق الدين ، ولد عام 586هـ ،نظم فصيح ثعلب، وشرح نهج البلاغة .
انظر فوات الوفيات 2/ 259 .

خامساً ـ موازنة بين التعليقة وبعض شروح المقرب

أ : موازنة [1] بين (مُثُل المقرب) لابن عصفور ، و (التعليقة) لابن النحاس

من يقرأ الشرحين يجد ثمة اتفاقاً بينهما ، لكنهما يختلفان في بعض الأمور ، على النحو الآتي :

1. ابن عصفور كان منهجه إيراد النصوص لأجل التمثيل لها أو إزالة الغموض عنها ، فيوردها مسبوقة بجملة **(قولي)** أي قوله في المقرب ، و يورد ابن النحاس النصوص للسبب ذاته ، و يسبقها بلفظ **(قوله)** [2].
2. لم يتعرض ابن عصفور للحدود النحوية بالتمثيل أو الشرح ، وقد يرجع السبب إلى أنه قد تناولها في كتابه المقرب بشكل وافٍ ، الأمر الذي يعد ذكرها في هذا الكتاب تكراراً لا فائدة من ورائه ، لكن ابن النحاس يتعرض لهذه الحدود ، و يذكر أحيانا المعنى اللغوي والاصطلاحي [3].
3. يتجنب ابن عصفور الخلافات المذهبية و ذكر الآراء الكثيرة ، بينما يقوم ابن النحاس بذكر آراء النحاة ،و يتعرض للخلافات النحوية ، وتمثيل على ذلك ما فعله في باب الفاعل حين وضح الخلاف في رافعه[4].
4. لعل النحويين يتفقان في كثرة الشواهد الشعرية لكن ابن النحاس يفوقه في هذه الشواهد ، واستشهادهما كان بالشعر الجاهلي والإسلامي بكثرة ، وكانت شواهد القرآن لديهما أقل من الشواهد الشعرية ، وأما الحديث فقد قلَّ استشهادهما به[5].

---

(1) اعتمدنا في هذه الموازنة على ما ذكره محقق كتاب مثل المقرب صلاح المليطي.

انظر مثل المقرب ، ابن عصفور ، تحقيق صلاح سعد المليطي، ط1 ، دار الآفاق العربية ، القاهرة 1427هـ-2006 م ، ص34- ص 35.

(2) انظر مثل المقرب ص 99 ، و التعليقة ص 55 .

(3) انظر مثل المقرب ص 99، والتعليقة ص 65 .

(4)) انظر مثل المقرب ص 103، و التعليقة ص 80.

(5) انظر مثل المقرب ص 104-116-180-200-225- 236.

5. يتفق كل من ابن عصفور وابن النحاس في الإكثار من ذكر الأمثلة [1]،ولكن ابن النحاس يضيف العديد من الاستدراكات [2].

ب : موازنة بين (التعليقة) لابن النحاس و (شرح المقرب) لعلي فاخر

من يدرس الشرحين يجد اختلافاً بيِّناً بينهما ؛ نظراً لطول الفترة الزمنية بينهما ، ويمكن تلخيص الموازنة بينهما فيما يلي :

1. فمن حيث الزمن شُرح المقرب من قبل ابن النحاس في القرن السابع الهجري ، وأما علي فاخر فهو من المعاصرين الذين شرحوا المقرب في هذا القـرن أي في سنة (1410هـ) ، لذلك نجد تبايناً جوهرياً بينهما في الشرح والأسلوب والمنهج .
2. استطاع ابن النحاس شرحَ خمسة وخمسين باباً من أبواب المقرب التي تتجاوز الستين باباً ، معنى ذلك أنه لم يتبق له إلا شرح ربع الكتاب ، بينما نجد أن الشارح علي فاخر لم يستطع شرح ربع الكتاب، فهو لم يشرح إلا اثني عشر باباً فقط[3].
3. إذا ما تأملنا العنوانات النحوية نجد أن ابن النحاس لا يقيد نفسه بعنوانات ابن عصفور غالباً [4]، بل نجده يبدل العنوان أو يختصره أو يبقيه على ما هو عليه ، وعلي فاخر لا يحيد عن العنوانات التي وضعها ابن عصفور في المقرب[5].
4. في التعليقة نجد ابن النحاس يورد عبارة المصنف بعد لفظ (**قوله** ... كذا) وقد تكون عبارة المصنف التي أوردها ابن النحاس في التعليقة كلمة أو كلمتين ، أو جملة لا تتجاوز سطراً واحداً ، ثم يشرح ذلك شرحاً مفصلاً[6]، وأما علي فاخر صاحـــب(شرح المقرب) فإنه يورد عبارة المصنف بعد قوله (**ص**) : قال ابن عصفور) ، وقد تكون العبارة الـــتي اقتبسها جملة طويلة تصل إلى أسطر ،و

(1) انظر مثل المقرب ص 104-105 -109- 110-112- 231 و التعليقة ص 76- 53-54 - 157.

(2) انظر ص 147 من هذا البحث.

(3) انظر التعليقة ص 601 ، وشرح المقرب ص 1107-1197.

(4) انظر البحث ص 157.

(5) انظر شرح المقرب ص 88-6117- 1051.

(6) انظر التعليقة ص 51-55-66-78- وغيرها .

أحياناً تصل إلى صفحة تامة ثم يشرحها محللاً بعد أن يرمز للشرح بـــــــالرمز (**ش**)[1]

5. إذا ما تتبعنا شرح الموضوع نفسه عند الشارحين في كتابيهما ، نجد أن هناك تباينا كبيراً من حيث الكم والكيف ، معنى ذلك أن طريقتيهما في الشرح مختلفة جداً ، فعلى سبيل المثال (باب تبيين الكلام وأجزائه) نجده في المقرب لا يزيد عن صفحة وأربعة أسطر[2] ، ونجد ابن النحاس يشرحه في حوالي عشر صفحات [3] ، وعلي فاخر يلم بالموضوع متجاوزاً العشر صفحات إلى ست عشرة صفحة [4]، يقول علي فاخر :" وبدأتُ أشرح الكتاب وكنت أظن أني سأشرحه في جزأين أو ثلاث ، وإذا بالكتاب يطول ويطول لما يجمعه المقرب من معلومات غزيرة وموضوعات كثيرة "[5]
6. في التعليقة نرى ابن النحاس لا يأبه بشرح كل عبارات المصنف كلمة كلمة ، بل يشرح ما يراه بحاجة إلى الشرح والتوضيح ، ويترك ما عداه ، وأما علي فاخر فلا يترك كلمة أو عبارة من عبارات ابن عصفور إلا شرحها مبيناً ومحللا ومفصلاً، ومستدلاً على ذلك بما توفر إليه من أدلة. [6]
7. من خلال تتبعنا لكلا الكتابين نجد أن الشارحين ينزعان إلى الإسهاب في الغالب ، لكن علي فاخر يفوق ابن النحاس في ذلك ، وما يدل على رأينا هذا كتابُه الذي شرح فيه ربع المقرب ، وأسهب في شرحه كثيراً حتى وصل كتابه إلى مجلدين ، يصل مجموع صفحاتهما إلى (1278) صفحة ، و كان آخر موضوع يشرحه (باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر) ، وما يؤكد قولنا هذا حديثه عن كتابه إذ يقول :" فشرحته أحسن شرح وأفضله ... ولم أضن عليه بالأعوام

---

(1) انظر شرح المقرب ص 60 - 227-359، وغيرها.

(2) انظر المقرب ص 45-46.

(3) انظر التعليقة ص 55-64.

(4) انظر شرح المقرب ص 60- 75.

(5) مقدمة شرح المقرب لعلي فاخر ص (د)

(6) انظر المصدر نفسه ص 38 - 66 -87- 34- 543 - 67-98 -76 -54 -32 -21.

الطوال ، ولم أترك شاردة أو واردة تعرض لها ابن عصفور إلا فصلتها ، وعللتها ، ومثلت لها ، وكنت أنقد وأقارن ، و أردُّ و أعارض ، حتى كبر الكتاب، وعظم كما ترى ..."[1]

8. في التعليقة نجد أن ابن النحاس لا يأبه كثيراً بتتبع منهج ابن عصفور من حيث التقسيم والعرض ، لكننا نجد علي فاخر يهتم كثيراً بذلك النهج ، ويتبعه فيقول: " وها أنا ذا أنهج منهجه ، وأتبع طريقته في التقسيم "[2]
9. ابن النحاس في تعليقته يكثر من طرح الأسئلة[3] ، ويعمد إلى إجراء طرق حوارية مع القارئ ،ولعل ذلك راجع إلى أسلوبه التعليمي الذي اتصف به ، وأما علي فاخر فلا يتجه إلى المخاطب في عباراته ، ولا يطرح سؤالاً إلا نادراً.
10. في الكتابين نجد اهتمام الشارحين بتوضيح العبارات وبيانها ، وعدم استعمال الألفاظ المستغلقة على السامع ، ونظراً لأن علي فاخر أتى بعد ابن النحاس بقرون عدة ، فإننا نجده في عباراته أكثر وضوحاً وبياناً من عبارات صاحب التعليقة ، يقول علي :" الكتاب الذي بين يديك...سياحة جميلة بأسلوب أدبي سهل "[4]
11. كلا الشارحين يهتمان بإيراد الشواهد المختلفة ، لكن علي فاخر يكثر من الشواهد القرآنية كثرة مفرطة [5]، إذ تنيف شواهده القرآنية عن الخمسمائة شاهد تقريباً ، وأما الحديث فقد فاق ابن النحاس في الاستدلال به [6]، وأما الشعر فقد استكثر منه ، لدرجة أن الشواهد الشعرية تساوي الشواهد القرآنية في الكثرة و الوفرة .

---

(1) غلاف شرح المقرب.

(2) غلاف المصدر نفسه.

(3) انظر التعليقة ص 167- 168- 171- 172- 236- 270- 292.

(4) غلاف شرح المقرب .

(5) انظر المصدر نفسه ص 570-571-572-573.

(6) انظر المصدر نفسه ص573.

الفصل الأول

أصول ابن النحاس وشواهده في التعليقة

المبحث الأول

أصوله

مقدمة

للنحو ضوابط وأصول تعتبر أسساً منهجية كالسماع والقياس والإجماع وغيرها من الأصول ، وما يتبعها من تعليل وتأويل ، وقد حظيت تلك الأصول بدراسة كبيرة في النحو العربي ، وكثر الحديث عنها قديماً وحديثاً .

فابن النحاس كغيره من النحويين نحوي يحتكم إلى الأدلة النحوية التي هي موضوع الأصول ، ويلتمس العلل ، ويمحص الشواهد ، ويوجه السماع توجيهاً يرتضيه العقل النحوي .

وقبل أن نذكر أصول ابن النحاس يحسن بنا أن نَعْرف معنى الأصول ، ثم ننتقل إلى الأدلة النحوية التي يحتكم إليها ابن النحاس واحداً تلو الآخر .

أولا : تعريف معنى الأصول يقول الأنباري[1] : "أصول النحو أدلته التي تفرعت منها فروعه وفصوله ، كما أن أصول الفقه هي أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله "[2]

وقد عرفها السيوطي بقوله : إنه "علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته ، وكيفية الاستدلال بها ، وحال المستدل "[3]

موضوع هذا العلم هو الأدلة النحوية ، وهي أعمدة هذا العلم وأركانه ، ومكوناته الأساسية .[4]

---

(1) **الأنباري** : هو عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله أبو البركات الأنباري، لازم ابن الشجري حتى برع ، وصار من المشار إليهم في النحو ، له الإنصاف ، الإغراب ، حواشي الإيضاح ، نزهة الألباء ، توفي 577هـ . انظر البغية ،119/2

(2) لمع الأدلة في أصول النحو ، الأنباري ، ص 80 ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، 1377هـ - 1957م.

(3) الاقتراح ، السيوطي ص 72. ، تحقيق حمدي عبد الفتاح ، ط3، مكتبة الآداب ، القاهرة ، 1428هـ - 2007م.

(4) انظر في علم أصول النحو ، علي عون ، ص 79.

وأدلته الغالبة هي : النقل أو السماع و القياس و الإجماع و استصحاب الحال .

أولاً – السماع

السماع هو المقدم في الاستدلال لأنه أساس الأدلة ومبناها ، وقد عرفه الأنباري بقوله : " النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"[1]

أما السيوطي فيعرفه قائلاً : " وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى ، وهو القرآن الكريم ، وكلام نبيه ، وكلام العرب قبل بعثته ، وفي زمنه وبعده ، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أوكافر "[2]

ومن النحويين المعاصرين من يعرف السماع بقوله : "هو الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن طريق الناطقين بها "[3]

والسماع أو " النقل ، هو الأصل الأول من أصول النحو العربي ، و هو على درجة كبيرة من الأهمية إذ يمثل حجر الأساس في عملية الاستدلال ، بل إن أصول النحو الأخرى لا بد لها من مستند من السماع ، حتى القياس فهو قائم على النقل ، وبناء على ذلك فالنقل هو أهم الأصول النحوية في عملية الاستدلال ، لأن المنطلق الأول للنحاة كان استقراء كلام العرب الفصيح ، فهذه هي الخطوة الأولى في الاستدلال "[4]

فالسماع هو " الدليل الأول المعتبر وما عداه متفرع عنه ، ويقوى بمدى قوة ارتباطه به "[5]

---

(1) اللمع ص 81.

(2) الاقتراح ص 96.

(3) أصول التفكير النحوي ،علي أبو المكارم ، ص 21، منشورات الجامعة الليبية، 1973م .

(4) أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، محمد سالم صالح ، ص 151 ، ط2 ، دار السلام ،1430- 2009م.

(5) النحو وكتب التفسير ، إبراهيم رفيدة ، 1/ 91 ، الدار الليبية للنشر والتوزيع ، ليبيا .

"والسماع طريق مهم اعتمد عليه النحاة في جمع المادة اللغوية ثم تحليلها ، وعناية البصريين باستقراء المادة اللغوية المسموعة لا يقل عن اهتمام نظرائهم الكوفيين لها ... فسيبويه يسمع من كثير من النحاة واللغويين والأعراب "[1] ، وكذلك فعل غيره من النحاة واقتفوا أثره .

السماع عند ابن النحاس

ابن النحاس كغيره من النحويين تعرض لهذا الأصل ، واهتم به اهتماماً لا يخفى على ناظري التعليقة ، فعدَّ السماع أو النقل أصلاً من الأصول التي تبنى عليها القواعد والأحكام النحوية .

وما يدل على أن ابن النحاس يعتبر السماع أو النقل من الأصول النحوية ما ورد في كتاب التعليقة ، فنراه تارة يعبرعنه بالنقل ، و في بعض الأحيان يعبر بألفاظ أخرى مغايرة تدل على ذلك ، فنجده يقول : " ولم أقف على هذا النقل "[2] وأحياناً يقول :" فالعرب تراعي "[3] وفي بعض الحالات يقول :" رأينا العرب "[4] ، ويقول أيضاً : " فلا سبيل إلى رد ما ثبت عن العرب "[5]

فمعنى ذلك أن بهاء الدين بن النحاس يعبر عن السماع في الغالب بقول العرب ونادراً ما يصرح بالسماع أو النقل ، و إن صرح بهما فعلى سبيل ذكره لأدلة النحويين من بصريين وكوفيين وغيرهم .

ويمكننا أن نتعرَّف على النهج الذي سار عليه صاحب التعليقة في الإفادة من هذا الأصل فيما يلي :

---

(1) أصول النحو العربي دراسة في فكر الأنباري ص 22.

(2) التعليقة ص 391.

(3) المصدر نفسه ص 392.

(4) المصدر نفسه ص 394.

(5) المصدر نفسه ص 391.

أ- أخذه بالسماع

- **مسألة زيادة كان**

استدل ابن النحاس على زيادة كان بقول العرب فيقول :" ومثاله قول العرب : لم يوجد كان مثلهم "[1]

- **مسألة وقوع الاسم بعد حيث .**

يقول ابن النحاس :" فلو ارتفع الاسم بعد حيث بها لزم عروّها عن الإضافة ، وهذا أمرٌ لا عهد لأحد بمثله في كلام العرب "[2].

- **مسألة اعتبار الحال عوضاً من الخبر**

يقول ابن النحاس : إن الحال عوضٌ من الخبر ، بدليل أن العرب لا تجمع بينهما، ولا تحذف خبر هذه المصادر إلا مع وجود الأحوال المناسبة التي بين الحال والخبر [3]

- **مسألة إعمال الفعل الأول أو الثاني في (باب التنازع)**

يعتبر ابن النحاس أن كلام العرب حجة قوية لا يجوز رده، فقد بين اختلاف كل من سيبويه والفراء حول مسألة إعمال الفعل الأول أو الثاني في قول الشاعر :

وَكُمتاً مدمَّاةٌ كَأنَّ مُتُونَهَا جَرَى فُوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهبِ[4]

يقول ابن النحاس :" فإن سيبويه - رحمه الله - وغيره من الثقات أنشده بنصب لون ، ولا يفيد الفراء - رحمه الله - إنشاده إياه برفع لون ... فكيف تصنع برواية النصب ، وقد رواها الثقات ، ولا سبيل إلى رد ما رووه ، وهو محجوج بهذا ...

(1) التعليقة ص 199 ، وانظر الكتاب 1/ 73 ، والمقتضب 4/ 116- 117 ، واللمع ص 38.

(2) التعليقة ص 164 ، وانظرالكتاب 3/ 58 .

(3) انظرالتعليقة ص 166 ، الكتاب 1/ 402 – 409، و همع الهوامع ، 2/ 45.

(4) البيت من الطويل ، وهو لطفيل الغنوي في ديوانه ص 23، تحقيق محمد عبد القادر أحمد ، ط1 ، دار الكتاب الجديد ، 1968م.

فلا سبيل إلى رد ما ثبت عن العرب ... ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك ، وهو الثقة فيما ينقل "[1]

- **مسألة مجيء جاء بمعنى صار**

يقول ابن النحاس :" ومن يقول من العرب ما جاءت حاجتك كثير "[2]

ب – رده للسماع

قد يرد ابن النحاس سماعا لأنه نادر :

وذلك عندما أُنشد لذي الرمة[3] قوله :

ذَا الرِّمَّةِ أَشْهَر مِنْهُ غَيْلانَا

فقال ابن النحاس : " فنصب ذا الرمة وغيلان ، وهما علمان على الخبرية ... وهذا نادرٌ لا يعتد به "[4].

وقد يبطل الاستدلال بتوجيه الدليل :

ففي مسألة دخول الفاء في خبر المبتدأ ، يقول : استدل الأخفش على تجويز ذلك بقول العرب : زيد فوجد ، وقول الشاعر :

---

(1) التعليقة ص 391 ، و انظر الكتاب 1/ 77، والمقتضب 4/ 75 ، وأمالي ابن الحاجب 1/ 443، تحقيق فخر صالح سليمان ، دار الجيل بيروت ، دار عمار عمان ، 1409هـ - 1989م.
والإنصاف 1/ 74 ، وتذكرة النحاة ، ص 344 .
و انظر المعجم المفصل في شواهد العربية ، أميل يعقوب ، 1/ 477 ، ط1 ، دار الكتب العالمية ، بيروت ، 1417 هـ - 1996.

(2) التعليقة ص 197 ، وانظر الكتاب 1/ 51، والمفصل ص 339 ، وشرح الكافية الشافية 1/ 168.

(3) **ذو الرمة :** هو غيلان بن عقبة بن بهيش ، انظر الشعر والشعراء ص 515.
قال المحقق جميل عويضة : لم أجد البيت المذكور في ديوان ذي الرمة ، و لا أظنه له ، إذ كيف يتحدث عن نفسه هكذا !،وأنا أيضاً لم أعثر على البيت في ديوانه .

(4) التعليقة ص 168 ، وانظر تذكرة النحاة ص 649.

وقائلةٍ خولانُ فانْكحْ فَتَاتَهُمْ [1]

يقول ابن النحاس: " لا دليل في شيء من ذلك ، لاحتمال أن يكون زيد وخولان خبري مبتدأين محذوفين ، والفاء حينئذ عاطفة جملة على جملة ، لا زائدة " [2]

ج – مناقشة الدليل لتأييده أو لإبطاله

ابن النحاس لا يعرض أدلته فحسب ، بل أحيانا يذكر أدلة النحويين من بصريين وكوفيين ، ويناقشها إما ليؤيدها ، وإما ليردها و يرفضها ، على النحو التالي :

1. في مسألة وصف العدد

يقول عن قولهم :الثلاثة الأثواب : "هذه المسألة المحكية عن العرب استضعفها أهل البصرة ، وقالوا هي شاذة ، وجوزها الكوفيون ... وقال ابن خروف - رحمه الله - : جعلها ابن با بشاذ مسألة خلاف بين الكوفيين والبصريين ، ولم يعلم أن العرب هي التي اختلفت في ذلك، وقد نقل أنه لغة قوم غير فصحاء" [3]

2. في تنازع الأفعال المتعدية إلى ثلاثة

يقول ابن النحاس :" وأما الأفعال المتعدية إلى ثلاثة فمنع الجرمي ، وجماعة معه التنازع فيها ، وقالوا: إن باب التنازع خارج عن القياس ، فيقتصر فيه على المسموع ، ولم يسمع عن العرب التنازع في ذوات الثلاثة في نظم ولا نثر ، فلا نجوزه البثة " [4]

---

(1) هذا صدر بيت و عجزه : **وَ أكْرُومَةُ الحَيَّيْن خِلْوٌ كَمَا هِيا** . و البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة .
انظر المعجم المفصل 361/8.

(2) التعليقة ص 180 ، و انظر الكتاب 1/ 143،139.
والجنى الداني ، المرادي ، ص 71 ، تحقيق فخر الدين قباوة ، و محمد فاضل ، ط1، دار الكتب العالمية بيروت ، لبنان ،1413هـ - 1992م .

(3) التعليقة ص 311، وانظر المقتضب 2/ 175.

(4) التعليقة ص401، وانظر المقتضب 4/ 73- 79.

3. اقتصار المفعول معه على السماع

يقول ابن النحاس : " وقال بعضهم المفعول معه يقتصر على السماع ، و ليس بمقيس، وحجته أنك في المفعول معه تخرج الواو عن أصلها من العطف إلى جعلها بمعنى مع ، وإخراج الشيء عن بابه مسموعٌ غير مقيس " [1]

4. دخول اللام في خبر لكن

في مسألة دخول اللام في خبر لكن نجده يرد سماع الكوفيين عندما استدلوا بقول الشاعر :

لكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ [2]

يقول ابن النحاس : " والجواب عما ذكره الكوفيون : أما البيت فلا يعرف قائله ولا أوله ، ولم يذكر منه إلا هذا ، ولم ينشده أحد ممن وثق به في اللغة ، ولا عُزي إلى مشهور بالضبط والإتقان ... ثم إنه لو صححناه لا حجة لهم فيه ، لأنه يحتمل أن يكون أصله : **ولكن إنني من حبها لعميد** ، فخفف الهمزة بإلقاء حركتها على النون ، وحذف إحدى النونات ؛ لكثرة اجتماع النونات ، فصار اللفظ ولكنني ، فلم تدخل اللام حينئذٍ إلا مع إن ،لا مع لكن ، ويحتمل أن يقال :

إن هذه اللام زائدة ، لا لام ابتداء ، كاللام في قوله :

---

(1) التعليقة ص 262 . انظر شرح الرضي ، 1 / 526 ،تعليق يوسف حسن عمر، ط2، جامعة قاريونس ، بنغازي ، 1996.

و الكواكب الدرية ،الأهدل 2/ 364 ، ط5 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1428هـ -2007م

(2) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة ، انظر سر صناعة الإعراب ، 330/1 ، ابن جني ، تحقيق أحمد فريد أحمد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة .

ومعاني القرآن، الفراء 465/1 - 466 .

و همع الهوامع2/ 176.

و شرح ابن عقيل1/ 363 ، ط20 ، مكتبة دار التراث القاهرة ، 1400هـ - 1980م ،والجنى الداني 132 -618.

مَرّوا عِجَالاً فقالُوا كَيْفَ صَاحِبُكُمْ قالَ الذِي سَألُوا أمْسَى لَمَجْهُودَا [1]

فلا دليل في البيت حينئذ " [2]

وهكذا فإن ابن النحاس لا يعتد بالنادر و الشاذ ، فيعارضه دائماً ، و لا يأبه إلا بالسماع الكثير أو السماع من الفصحاء ، فنهجه في الإفادة من السماع قائم على الأخذ بالأغلب ، واعتبار الأشيع .

من خلال ما عرضناه نجده لا يهمل السماع ، فما ذكرناه ينم عن تقديره لهذا الأصل والأخذ به[3].

---

(1) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة .

انظر شرح المفصل، ابن يعيش ، 8/ 64 ، 78، ، عالم الكتب بيروت ، مكتبة المتنبي القاهرة .

وانظر شرح التسهيل 2/ 30، والتذكرة ص429، وشرح ابن عقيل1/ 365.

و حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، الخضري ، 1/ 301، ، شرح و تعليق تركي فرحان المصطفى ، ط2 ، دار الكتاب العالمية ، بيروت ، لبنان، 1426هـ 2005م.

وانظر المعجم المفصل في شواهد العربية 2/ 215.

(2) التعليقة ص 220 ، وانظر الخصائص ، ابن جني ، 1/ 385 ، تحقيق الشربيني شريدة ، دار الحديث ، القاهرة ، 1428هـ - 2007م ، و تذكرة النحاة ص 429 ، و همع الهوامع 2/ 178 ، وشرح ابن عقيل 1/ 365.

(3) انظر التعليقة ص 65- 86 – 115 – 171 – 186 – 243 - 199- 219 – 244 – 354 – 391 ، وغيرها .

ثانياً ـ القياس

إن الدارس للنحو العربي يدرك أن للقياس أثراً واضحاً على قواعد النحو وقوانينه ، ويلعب القياس دوراً أساسياً ، و واضحاً في تلك القواعد ، فقد تمكن النحاة بفضل القياس من حصر اللغة ، و ضبط اللسان العربي .

ولعلّ هناك من يتساءل عن سبب لجوء النحويين إلى القياس ؟

الجواب : نظراً لتفشي اللحن وانتشاره بعد دخول الأعاجم قرر النحاة وضع قواعد وضوابط للحد من هذا اللحن وتفشيه ، فلجؤوا إلى العملية القياسية ، للوصول إلى هدفهم ومبتغاهم الأسمى (وهو صون لغة اللسان العربي) ، فالنحويون عاجزون عن جمع كل ما تلفظت به العرب على اختلاف لهجاتها ، لذلك لجؤوا إلى العملية القياسية لتعينهم على حصر اللغة وضبط قواعدها[1].

ويعرف الأنباري القياس في وضع اللغة بقوله : "اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير ، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياساً : قدرته "[2]

القياس في الاصطلاح : وقد ذكر الأنباري في لمع الأدلة تعريفات عدة للقياس منها:

- تقدير الفرع بحكم الأصـــــل.
- حـــمـل فـرع على أصل بعلة .
- إجراء حكم الأصل على الفرع .
- إلــحـاق الـفرع بالأصل بجامع .
- اعـتبـار الـشيء بالشيء بجامع.
- حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ، **وهذه الحدود كلها متقاربة** [3]

---

(1) انظر كتاب (من تاريخ النحو العربي) ، سعيد الأفغاني ، ص 70 – 71، دار الفكر .

(2) لمع الأدلة ص 93 .

(3) انظر المصدر نفسه ص 93 ، والإغراب في جدل الإعراب ، الأنباري ، ص 45، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، 1377هـ - 1957م.

و ابن النحاس أخد بهذا الأصل ، وعدَّه من الأدلة التي يحتكم إليها ، وكان موقفه و نهجه في الإفادة من هذا الأصل يسير على النحو الآتي :

أ – دعم القضايا النحوية

1. دخول اللام مع إن

يقول عن دخول اللام مع إنّ:" وكان مقتضي القياس أن تدخل قبل إن لأمرين : أحدهما كونها لام ابتداء ، فيقتضي ذلك أن تكون في مبتدأ الكلام والآخر : أن همزة إن إذا أبدلت هاء ظهرت اللام قبلها "[1] كقول الشاعر :

لَهَنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ [2]

2. العطف في المختلفين

يقول في هذا العطف : " كان القياس أنه لا يجوز العطف في المختلفين ، لكن جوزنا ذلك لما في منعه من الاحتياج إلى الأصل "[3]

3. زيادة الباء

يقول ابن النحاس : " لا تزاد الباء بقياس إلا في الخبر المنصوب مع ما وليس ، وكان إذا كان معناه النفي ، وفي فاعل كفى ، وفي فاعل التعجب نحو: أحسن بزيد على رأي البصريين - رحمهم الله -، وما عدا ذلك فليس بقياس ، بل مسموع "[4]

---

(1) التعليقة ص 220 – 221 ، وانظر معاني الفراء 1/ 465- 466.

(2) وهذا صدر بيت ، وعجزه : على كاذبٍ مِنْ وَعْدِهَا ضَوْءُ صَادِقِ

والبيت من الطويل ، وهو بلا نسبة .

انظر المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 5/ 215.

(3) التعليقة ص 186 ، وانظر المقتضب 3/ 279.

(4) التعليقة ص 301 ، وانظر الكتاب 1/ 38 ، 41 ، 92، و المقتضب 4/ 421، وسر صناعة الإعراب 1/ 126-133.

4. **الجر من ألقاب الإعراب**

يقول ابن النحاس عن حق دخول الجر المضارع من الأفعال : " لأن المضارع معرب والخفض من ألقاب الإعراب فكان مقتضي القياس أن يدخل في كل معرب"[1]

5. **حكم اسم المفعول المشتق بقياس**

يقول ابن النحاس عن حكم اسم المفعول :"حكم اسم المفعول في كونه مشتقاً بقياس كحكم فاعل ، فتجري عليه الأحكام التي جرت على فاعل "[2]

6. **دخول من على تمييز فاعل نعم**

يقول ابن النحاس : " كان مقتضي القياس دخول من على تمييز فاعل نعم من جهة كونه مميزاً مفرداً كـ(سمن) في :عندي منوان سمناً ، لكن منع ذلك شبه التمييز في نعم بالتمييز في الجملة ، نحو طاب زيد نفساً أو علماً من جهة أن رجلاً ، هنا كان فاعلاً في قولنا :نعم الرجل فنقلنا الفعل عنه ، وجعلناه تمييزاً، كما كانت النفس فاعلة في الأصل ، فنقلنا الفعل عنها ، وجعلناها تمييزاً ، فكما لم تدخل من على نفس ... فكذلك لم يجز دخول من على رجل ، فإن دخلت عليه في ضرورة فنظراً إلى شبهه بسمن من كونه مميزاً مفرداً"[3]

7. **القياس المطرد و الشاذ الذي لا يقاس عليه**

* فمثال المطرد ما ذكره ابن النحاس عن **حذف حرف الجر قياساً**

يقول ابن النحاس في قولهم : (إيَّايَ وَأنْ يَحْذِفَ أحَدُكُم الأرْنَب)[4] " فإن أبدلت الواو بمن فقلت ... من أن تحذف جاز أن تعدي الفعل بمن ، ويجوز حينئذٍ في إياي من أن

---

(1) التعليقة ص 69 ، وانظر الكتاب 3/ 9.

وقد قال ابن النحاس عن علة عدم دخول الجر في الأفعال" قالوا : لأن الجر إنما يكون بالإضافة ، والإضافة إلى الفعل لا تصح ، لأن الإضافة إما للتمليك أو للتخصيص ، والأفعال لا تملك شيئاً و لا تختص به " التعليقة ص 69.

(2) المصدر نفسه ص329 ، وانظر المقتضب 2/ 119.

(3) التعليقة ص119 ، وانظر المقتضب 3/ 35 ، 36 .

(4) النهاية في غريب الحديث والأثر ، الجزري ، 1/ 49، تحقيق الطاهر الزاوي ، و محمود الطناجي ، أنصار السنة المحمدية ، باكستان .

يحذف أحدكم الأرنب حذف من منها ؛ لأن حرف الجر يحذف من إن وأن قياساً مستمراً مطرداً "[1]

* ومثال الشاذ ما أورده ابن النحاس عن **دخول الجار على مثله** ، فذلك في نظره شاذ لا يقاس عليه ، يقول :" ولا يدخل حرف الجر على مثله ، وقول الشاعر :

فَلا وَاللهِ لَا يُلْفَى لِمَا بي وَلا لِلِمَا بِهِمْ أَبَداً دَوَاءُ .

شاذ لا يقاس عليه ، و وجهه مع شذوذه أن اللام زائدة "[2]

ب- رفض قياس النحويين

قد يرفض ابن النحاس قياس غيره من النحويين ، فمن ذلك ما يلي :

1. **تشبيه الحال بالظرف**

يقول ابن النحاس : "وأما تشبيه ابن كيسان - رحمه الله - الحال بالظرف ، فكأنه قال ضربي زيداً في حال قياس ، فليس بشيء"[3]

2. **تقديم التمييز على الفعل**

يرد ابن النحاس قياس غيره من النحويين يقول : " أما القياس فلا يتجه ، لأن الفرق بين الحال والتمييز ظاهر ، لأن التمييز مفسر لذوات المسمى ، والحال ليس بمفسر ، فلو قدمنا التمييز لكان المفسِّر قبل المفسَّر ، وهذا لا يجوز "[4]

---

(1) التعليقة ص 413 ، وانظر الكتاب 1/ 274.

(2) التعليقة ، ص 427.

والبيت المذكور من الوافر وهو لمسلم بن معبد الوالبي ، انظر سر صناعة الإعراب 1/ 251- 292. الخصائص ، ابن جني ، 2/ 272 ، تحقيق الشربيني شريدة ، دار الحديث ، القاهرة .

و انظر الإنصاف 2/ 465 ، وأوضح المسالك ، 2/ 105.ومغني اللبيب ص 180، والجنى الداني ص 80 ، 345 ، و همع الهوامع 396/4 .

و تحفة الغريب ، الدماميني ، 2/ 636، 645 ، تحقيق محمد بن مختار اللوحي ، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد ، الأردن ، 1432هـ - 2011م .

و خزانة الأدب ولب لسان العرب ، البغدادي ، 1/ 364 ، دار صادر ، بيروت ، لبنان .

والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 55/1.

(3) التعليقة ص165 ، وانظر المقتضب 4/ 299-300 ، و الإيضاح ص 171 .

(4) التعليقة ص 260 ، وانظر الكتاب 1/204- 205، والمقتضب 3/ 36-37، و الإيضاح ص 174.

ج– بيان ونقل قياس غيره من النحويين

1. المسألة في حكم تقديم المحصور و تأخيره

ينقل لنا قياس النحويين في مسألة **حكم تقديم المحصور و تأخيره** ، فيقول : " أما دليل الأولين في وجوب تأخير المقرون بـ(إلا) ، وتقديم الآخر ، فالقياس على إنما ، حيث وجب فيها تأخير المحصور فيه ، وتقديم غير المحصور "[1]

2. العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار

ينقل لنا ابن النحاس قياس الكوفيين في هذه القضية ،فيقول: "وأما في القياس فقالوا : كما يجوز العطف على الظاهر المجرور بغير إعادة الجار ، فتقول :مررت بزيد وعمرو ، فكذلك يجوز في الضمير بجامع اشتراكهما في الاسمية والعطف "[2]

3. عود الضمير على المفعول المتأخر لفظاً

ينقل لنا دليل الكوفيين في ذلك فذكر أن يكون الظاهر مؤخراً لفظاً ورتبة ، نحو قولك ضرب غلامه زيداً ، فهذا أكثر النحاة لا يجيزه ، ومن أجازه استدل عليه ... أما القياس فقال ابن جني :" اعلم أن الفروع قد تكثر وتعلو حتى تصير كالأصول وتشبه الأصول بها من ذلك قول ذي الرمة :

وَرَمْلٍ كَأَوْرَاكِ العَذَارَى قطعْتُهُ [3]

---

(1) التعليقة ص 89 ، وانظر أوضح المسالك ، 328/1.

ويقصد بذلك ابن النحاس أن الجزولي والشلوبين أوجبا تأخير المقرون بإلا، وتقديم الآخر قياساً على إنما ، لأنه يجب فيها تقديم غير المحصور و تأخير المحصور . انظر التعليقة ص 89.

(2) التعليقة ص 350 ، وانظر معاني الفراء 1/ 252، والإنصاف 2/ 379-382.

(3) البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة ، وتمامه : **إذَا جَلَّلَتْهُ المُظْلِمَاتُ الحَنَادِسُ**

ديوان ذي الرمة ،تحقيق عبد القدوس أبو صالح،2/ 1131، ط2 ، مؤسسة الإيمان ، بيروت ، لبنان ، 1982م . وروي عجزه : **إذا ألبَسَتْه المُظْلِمَاتُ الحَنَادِسُ** . المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 4/ 46 ،ويروى أيضاً : **وَرَمْلٍ كَأَوْرَاكِ النِّسَاءِ اعْتَسَفْتُهُ *إذَا لَبَّدَتْهُ السَّارِيَاتُ الرَّكَائِكُ** . المصدر نفسه 5/ 262.

والعادة أن تشبه أعجاز النساء كثبان الأنقاء ، فلما كثر ذلك واطرد عكس الشاعر التشبيه فجعل أوراك العذارى أصلاً ، وشبه به الرمل ، وكذلك لما كثر تقديم المفعول على الفاعل صار وإن كان مؤخراً في اللفظ كأنه مقدم في الرتبة ، فجاز أن يعود الضمير من الفاعل إليه ، وإن كان الفاعل مقدما والمفعول مؤخراً ، كما جاز أن يعود الضمير من المفعول إذا كان مقدماً على الفاعل ، وإن كان مؤخراً في قولنا : ضرب غلامه زيد "[1]

د- تعليل القياس أو غير ذلك

1. قد يعلل ابن النحاس لعدم جواز القياس بقوله :" إنما لم يقس عليه ؛ لأن في ذلك تصرفاً في الألفاظ ، وخروجاً عن الأصل ، وإقامة لفظ مقام لفظ ، ومثل ذلك إنما هو إلى العرب غالباً ، فلذلك لم يقس عليه " [2]
2. وقد يبين لنا أن معنى النادر في رأي المصنف هو النادر في القياس

يقول ابن النحاس : "يعني بقوله نادر في القياس ، لا في الاستعمال ، وعلى هذا يخرج كل ما جاء في الكتاب العزيز، و قال عنه المصنف أنه نادر أو شاذ "[3]

---

(1) التعليقة ص 88 ، وانظر الخصائص 2/ 175.

(2) التعليقة ص409 ، وانظر المقرب ، ص 277.

وقد قال ابن عصفور في باب الإعمال :" كل فعل حُذف أو أُبدل منه شيء ، وهو محصور ، يـحـفـظ ، **و لا يقاس عليه** " المقرب ص 277.

(3) التعليقة ، ص302 ، وانظر المقرب ص223.

يقول ابن عصفور أن الباء :" لا تزاد فيما عدا ذلك إلا في ضرورة ، نحو قوله :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَ الأَنْبَاءُ تَنْمِي * بِمَا لا قتْ لبُونُ بَنِي زِيَادٍ

أي :ما لا قت ، أو **نادر كلام لا يقاس عليه** ، نحو قوله - تعالى- :**(بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُم) أي : قادر "** المقرب ص223، و البيت الذي ذكره ابن عصفور لقيس بن زهير ، انظر الكتاب 3/ 316.

وأما الآية التي ذكرها ، فهي من سورة يس ورقمها (81) .

ويقصد ابن عصفور أن الباء تزاد في خبر ما وليس وفاعل كفى.

3. يوضح ابن النحاس لِمَ احترز المصنف بقوله :(بقياس)، فيقول:" احترز بقوله بقياس مما جاء منه التعجب بلفظ (ما أفعله) شاذاً غير مقيس ، كقولهم ما أفقره في أفقر به ، وما أشهاه إذا كان مبنياً من المفعول ... "[1]
4. يعترض ابن النحاس على كلام المصنف ؛ لأنه لم يستعمل لفظ القياس في مسألة معينة ، فيقول: " هذا الذي ذكره المصنف - رحمه الله - لو قال : هو الأكثر أو هو القياس أو الأقيس لكان أقرب من قوله : ولا يجوز خلاف ذلك إلا في نادر الكلام أو شذوذه "[2]

فمن خلال ما ذكرناه ندرك أن ابن النحاس يركن إلى القياس كثيراً [3]، و يعتد بهذا الأصل اعتداداً ملحوظاً ، فاتجاهه فيه هو الاتجاه البصري العام في عدم القياس على النادر والشاذ ، وكان اعتماده عليه في تعليل و تثبيت عددٍ من الأحكام النحوية ، ويحاول أحياناً تعضيد القياس بالسماع ، ويقيس على ما كان مطرداً في بابه ، و يرفض القياس على القليل .

---

(1) التعليقة ص 129 ، وانظر المقرب ص83.

يقول ابن عصفور : " وأما التعجب على طريقة (فعُل) بضم العين ، فلا يجوز أيضاً إلا مما يتعجب منه على طريقة (ما أفعله) **بقياس** "

المقرب ص83.

(2) التعليقة ، ص 339 ، وانظر المقرب ص 247-248.

قال ابن عصفور :" وإذا اجتمع في هذا الباب صفتان أحدهما اسم ، والأخرى في تقديره ، قدمت الاسم ثم الظرف أو المجرور ثم (الجملة) نحو قوله - تعالى- : (وَ قَالَ رَجُلٌ مؤمنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ) **ولا يجوز خلاف ذلك إلا في نادر أو في ضرورة** "

المقرب ص 247-248، والآية من سورة غافر (28)

(3) انظر التعليقة ص 95 – 112- 172 – 213 - 220 – 221- 225- 243- 339- 348 – 375-409- 540 ، وغيرها.

الإجماع عند ابن النحاس

الإجماع أصل من أصول النحو ، واعتبره ابن النحاس من الأدلة النحوية الأساسية التي اعتمد عليها ، وقد التزم به في مواضع عدة ، واعتماده على هذا الدليل يظهر بجلاء في قضايا التعليقة النحوية ، منها على سبيل التمثيل النصوص الآتية :

1. الإجماع على جواز دخول اللام مع إن المكسورة

يقول ابن النحاس :" اعلم أن النحاة أجمعوا على جواز دخول اللام مع إن المكسورة لأنها لم تغير شيئاً مما كان المبتدأ والخبر قبل دخولها إلا لفظ زيد ، وامتناع تقديم الخبر ووقوعه غير الجملة المحتملة للصدق أو الكذب ، ولا يغير ذلك في الابتداء شيئاً ، فجاز دخول اللام معها ، كما تدخل على المبتدأ ، وأجمعوا على أنها لا تدخل مع أن المفتوحة الهمزة ، وكأن وليت ولعل وسائر لغاتها "[1]

2. الإجماع على عدم جواز حذف المفعول به الثاني أو الثالث

يذكر ابن النحاس : "وأما حذف الثالث أو الثاني هنا اقتصاراً فلا يجوز إجماعاً ،كما لا يجوز إجماعاً حذف أحدهما في باب ظننت اقتصاراً " [2]

3. الإجماع على حذف مضاف إليه من قولهم:(قطعَ اللهَ يَدَ وَ رجْلَ مَنْ قالَهُ)

يقول ابن النحاس أن النحاة "أجمعوا على أن هنا مضافاً إليه محذوفاً من أحدهما "[3]

---

(1) التعليقة ص 219 ، وانظر المقتضب 2/ 434- 346، واللمع ص 40 .
و شرح الكافية الشافية 1/ 217-219،و شرح ابن عقيل 1/362- 365.

(2) التعليقة ص 235 ، وانظر نتائج الفكر ، السهيلي ، ص 350 -351 ، تحقيق محمد البنَّا ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ليبيا ، 1398هـ - 1978م .
و أوضح المسالك ، ابن هشام 1/ 306 – 297 -298، تحقيق بركات هبُود ، ط1 ، دار ابن كثير ، دمشق، بيروت ، 1426هـ - 2005م ، و شرح الرضي 4/ 145-155-156، و الهمع 2/ 224-250.

(3) التعليقة ص 317 ، وانظر شرح ابن عقيل 3/ 79.

4. الإجماع على لفظ الفعل مع لم مضارع ومعناه ماض

يذكر ابن النحاس:"أجمع النحاة على أن لفظ الفعل مع لم مضارع ، ومعناه ماض "[1]

5. الإجماع على إجراء القول مجرى الظن في العمل

يقول عن إجراء القول مجرى الظن في العمل :" أما العمل فبالإجماع ، وأما المعنى ففيه خلاف "[2]

6. الإجماع على تركيب هلم

يذكر أن هلم مركبة بقوله :" "هلم هي مركبة إجماعاً"[3]

7. الإجماع على وجود تجوز في استعمال عسى ولولا

يقول ابن النحاس :"أجمع النحاة على أنك إذا قلت عساي وعساك ولولاي ولولاك ولولاه ، أن هنا شيئاً قد تُجُوِّز فيه باستعماله على غير أصله "[4].

8. الإجماع على عدم جواز تقديم أخبار بعض أخوات كان عليها

يذكر ابن النحاس :" وقسم لا يجوز تقديم خبره عليه بالإجماع ". [5]

9. الإجماع على عدم وجود مناسبة لفظية بين أفعله وأفعل به

اختلف النحاة في قولنا أفعل به في التعجب ، هل معناه أمر أو تعجب ؟ مع إجماعهم على أن لفظه لفظ الأمر ، يقول ابن النحاس عن لفظي التعجب (أفعله وأفعل به) : "ولا مناسبة في اللفظ بالإجماع"[6]

---

(1) التعليقة ص 439 ، وانظر المقتضب 1/ 46 ، و الإيضاح 250.

(2) التعليقة ص 548 ، وانظر الكتاب 1/ 124 ، و المقتضب 2/ 349 ، وشرح الكافية الشافية 1/ 252 .

(3) التعليقة ص 552 ، و انظر معاني القرآن للفراء1 / 203.

(4) التعليقة ص 206 ، و انظر الكتاب 2/ 374- 375 ،

(5) التعليقة ص 206، وانظر المفصل ص 348.

(6) التعليقة ص 126 ، وانظر المفصل ص 356، و شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ، ابن الحاجب ، 3/ 925-926، تحقيق جمال مخيمر ، ط1، مكتبة نزار مصطفى ، مكة ، الرياض ،1418 هـ - 1997م .

10.الإجماع على حرفية أن

يؤكد ابن النحاس على حرفية أنّ و وصلها بالجملة الاسمية بقوله : " أما أن فحرف بالإجماع ، ولا توصل إلا بالجملة الاسمية "[1]

11.الإجماع على عدم تقديم التمييز

يقول ابن النحاس :" إن كان التمييز يجيء بعد تمام الاسم ، لا يجوز تقديمه بالإجماع لضعف العامل "[2]

12.الإجماع على حرفية كي

يرى أن النحاة مجمعون على حرفية كي بقوله : " اعلم أن كي تكون تارة جارة ، وتارة حرفاً ناصباً للفعل ، أما كونها حرف جر ففي مثل قول العرب كيمه ،فكي هنا حرف جر لا غير ... والجر إما بالإضافة أو بحرف جر ، و لا إضافة لإجماعهم على حرفية كي ، فتعين كونها حرف جر "[3]

13.الإجماع على أن ما جاء من العطف على الضمير المرفوع بغيرالتأكيد أو الفصل هو ضرورة

يقول ابن النحاس :" لكن إجماعهم على أن ما جاء منه بغير ذلك ضرورة "[4]

تلك بعض المسائل التي تدل على إفادة ابن النحاس من هذا الأصل ، فكان الإجماع عنده مرعي الجانب [5]، مُهْتَمَاً به ، كيف لا ؟ وهو يرى أن الإجماع حجة وأصل من أصول النحو الأساسية المعول عليها في بناء القواعد.

(1) التعليقة ص 95، و انظر شرح المقدمة الكافية 3/ 996 ، والهمع 1/ 279- 280.

(2) التعليقة ص 260 ،وانظر همع الهوامع 4/ 72.

(3) التعليقة ص 427 ، وانظر الإنصاف 2/ 465 ، وهمع الهوامع 4/ 97-100.

(4) التعليقة ص 353، وانظر الكتاب 1/ 278، 298، و الإنصاف 2/ 388،

(5) انظر التعليقة ص 95- 126-137-248- 260- 324 - 353 – 357-427.

رابعاً ـ استصحاب الحال

استصحاب الحال دليل اعتبره ابن الأنباري فقط ، وعرفه بأنه:" إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل "[1]

واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة عند النحويين البصريين والكوفيين ، وهو من أضعف الأدلة ، ولا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل .

استصحاب الحال عند ابن النحاس

ابن النحاس عدّ الاستصحاب أحد الأدلة النحوية التي اعتمد عليها ، ويمكن بيان إيراده لهذا الدليل على النحو الآتي :

1. **أصل خبركاد و أخواتها الاسم**

يقول ابن النحاس : "أصل خبر كاد و أخواتها الاسم ، وإنما التزم فيه الفعل لعلةٍ ... فرفع هذا الفعل نظراً إلى الأصل "[2]

2. **الأصل في كل مبني السكون**

يذكر ابن النحاس أن " الأصل في كل مبني السكون... فإذا جاء مبنياً على السكون فهو على الأصل فلا يُسأل عنه "[3]

ويعلل ابن النحاس للبناء بقوله :" إنما كان أصل البناء السكون ، لأن البناء ضد الإعراب ، فينبغي أن تكون علامته ضد علامة الإعراب ، فضد الحركة السكون "[4]

---

(1) الإغراب في جدل الإعراب ص 46.

(2) التعليقة ص 420 ، و انظر الكتاب 3/ 11-12 ، والمقتضب 3/ 75.

(3) التعليقة ، ص 528 ، و انظر الكتاب 1/ 17 ، و أوضح المسالك 1/ 58 ، وشرح ابن عقيل 1/ 40.

(4) التعليقة ، ص 535 ، وانظر شرح الرضي على الكافية 3/ 399- 400 ، و الهمع 1/ 45 .

3. الأصل في الواو العطف

يقول ابن النحاس عن خروج الواو عن أصلها في المفعول معه : " في المفعول معه تخرج الواو عن أصلها من العطف إلى جعلها بمعنى مع " [1]

4. استعمال (عسى) على غير الأصل

يذكر ابن النحاس :" أنك إذا قلت عساي وعساك ولولاي ولولاك ولولاه ، أن هنا شيئاً قد تُجُوز فيه باستعماله على غير أصله "[2] .

5. الأصل في معنى (غير) الاستثناء

يقول ابن النحاس: " فإن قيل لمَ لمْ تُبن غير لتضمنها معنى الحرف الذي هو إلا ؟ فالجواب أن غيراً لم تقع في الاستثناء ، لتضمنها معنى إلا ، بل لأنها تقتضي مغايرة ما بعدها لما قبلها ، والاستثناء إخراج ، والإخراج مغايرة ، فاشترك إلا وغير في المغايرة ، فالمعنى الذي به غير (استثناء) هو لها في الأصل ، لا لتضمنها معنى إلا ، فلم تُبنَ "[3]

6. دخولُ الرفع والنصب الأسماءَ والأفعال على الأصل

يقول ابن النحاس عن اشتراك الأسماء والأفعال في الرفع والنصب :" إنما اشتركا في الرفع والنصب ؛ لأن الأصل في علائم الرفع أن تدخل كل معرب ، والاسم والمضارع معربان ، فدخلها الرفع والنصب على الأصل "[4]

(1) التعليقة ص 262 ، وانظر شرح الرضي على الكافية 1/ 515-516 ، والكواكب الدرية 2/ 364.

(2) التعليقة ص 206، وانظر الكتاب 2/ 374- 375 ، و شرح الرضي على الكافية 443/3 – 446.

(3) التعليقة ، ص 271 ، وانظر الأصول 1/ 263، و أمالي ابن الحاجب 2/ 887 ، و أوضح المسالك 1/ 422، و الهمع 3/ 277 - 278، و تحفة الغريب ، 1/ 560 .

(4) التعليقة ص 68، وانظر شرح الرضي على الكافية 1/ 65.

7. المصدر أصل للفعل

يعلل ابن النحاس لسبب عمل المصدر بقوله :" واعلم أن المصدر إنما عمل لأنه أصلٌ للفعل ، وفيه حروف الفعل ، فأشبهه فعمل "[1]

8. لا يجوز حذف الأصل

يقول ابن النحاس مانعاً حذف أن : إذا كانت (أنّ) التي هي الأصل لا يجوز حذفها وإبقاء عملها ، وأن لا يجوز ذلك في (أنْ) التي فرع عليها أحرى وأولى ، مع ضعف عوامل الأفعال عن عوامل الأسماء ، واحتج الكوفيون بقراءة :

﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لا تَعْبُدُوا إلا اللهَ ﴾[2] ، أي أن لا تعبدوا إلا الله

ويرد ابن النحاس على الكوفيين بقوله : وأما هذه القراءة فشاذة ، و يحتمل أن تكون لا فيها للنهي[3] .

---

(1) التعليقة ص 241 ، وانظر الأصول 1/ 132، و الإيضاح ص 141، و شرح قطر الندى ص 260 ، و شذور الذهب، ابن هشام ، ص 382-384 ، تحقيق محمد محيي الدين ، ط10 ، 1385هـ 1965م .
و شرح الكافية الشافية 452/1، وأوضح المسالك 5/2 ، شرح ابن عقيل3/ 93-94.

(2) البقرة 83 .
قرأ عبد الله وأبي { لا تَعْبُدُوا}
انظر الكشاف 123/1، و التبيان ،للعكبري ، 1/ 77 ، وضع حواشيه محمد حسين شرف الدين ، ط2، دار الكتب العالمية ، بيروت ، لبنان ، 2010.
و المجيد في إعراب القرآن المجيد، إبراهيم الصفاقسي ، ص313، تحقيق موسى محمد زنين ، ط1، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، 1992، و إعراب القرآن العظيم ، زكريا الأنصاري ، ص 81 ، تحقيق موسى علي موسى مسعود ، دار النشر للجامعات ، مصر ، 1431هـ - 2010 م.
(3) انظر التعليقة ص 424 -425 .

9. الأصل في المرفوعات الفاعل

يرى ابن النحاس أن الأصل في المرفوعات الفاعل ، لا المبتدأ ، فيقول :" والدليل على أن الفاعل أصلٌ في الرفع أن المعنى الذي دخل الإعراب الكلام لأجله ، وهو رفع اللبس يوجد في الفاعل أكثر من المبتدأ ، لأن الفاعل لو لم يرفع التبس بالمفعول ، و لا كذلك المبتدأ ، فكان الفاعل أصلاً في الرفع "[1]

10.الأصل في (لن) أن تكون مفردة

يقول ابن النحاس مبيناً صحة رأي سيبويه في إفراد(لن) :"ومذهب سيبويه - رحمه الله - أنها حرف قائم برأسه ،وهو الصحيح ، لأن الأصل عدم التركيب و الإبدال"[2]

11.تجويز القياس الممنوع إذا أحتيج للأصل

يقول ابن النحاس في العطف في المختلفين : " كان القياس أنه لا يجوز العطف في المختلفين ، لكن جوزنا ذلك لما في منعه من الاحتياج إلى الأصل "[3]

وهكذا فان ابن النحاس لم يغفل هذا الأصل ، بل كان يثبت به كثيراً من الأحكام والقواعد النحوية[4] ، فظل يرى أن النحو يسير على قواعد و أصول معينة ، وأن هذه الأصول تكاد تكون مطردة .

(1) التعليقة ص 78 ، وانظر شرح الرضي على الكافية 1/ 184-185 .

(2) التعليقة ص 426 ، وانظر الكتاب 5/3 ، و سر صناعة الإعراب 1/ 270و المفصل 398، ونتائج الفكر ص 130، وشرح قطر الندى ، ابن هشام ، ص 58، محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر العربي .

(3) التعليقة ص 186 ، وانظر المقتضب 3/ 279.

(4) انظر التعليقة ص 70 – 116 - 138– 441- 540- 433- 533- 540 .

خامساً- العلة و التعليل

"العلة لغة : عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل بلا اختيار . . . و قيل هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ، ويكون خارجاً مؤثراً فيه "[1] ، "وما يحتاج إليه ، سواء كان المحتاج الوجود أو العدم أو الماهية ، ويربط الدكتور مازن المبارك مصطلح العلة بالنحو العربي فيقول :هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجها معينا من التعبير و الصياغة "[2]

ومن الجدير بالذكر أن النحاة قد اهتموا بالتعليل ، فاعتبروه ركنا من أركان القياس ، كما اعتبروه علة قياسية أو جدلية ، فألفت الكتب في ذلك ، منها كتاب أسرار العربية للأنباري الذي يعتبر ميدانا خصباً للتعليل بمعناه العلمي .

و يعتمد التعليل على البحث والنظر والاستنباط العقلي ، غايته في ذلك كشف ظواهر النحو و أحكامه ومن ثم تفسيرها .

و يؤكد السيوطي على وثاقة العلة فينقل عن صاحب المستوفي قوله :" إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة ، وإذا تأملت عللها علمت أنها غير مدخولة ولا متسامح فيها ، أما ما ذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحو تكون واهية ... فبمعزل عن الحق ." [3]

وللعلل أسباب لنشأتها ، ولها أقسام وتقسيمات عدة ذكرها النحويون في كتبهم[4]، وما يهمنا في هذا الموضوع التعليل عند ابن النحاس .

---

(1) التعريفات ، الجرجاني ، ص 172، دار الندى ، الإسكندرية .

(2) في علم أصول النحو، علي عون ، ص 152- 153.، ط1، دار الوليد للنشر ، طرابلس ، ليبيا ، 2012م.

(3) الاقتراح ص 173.

(4) انظر المصدر نفسه ص 175-176- 192 ، و العلة النحوية ، مازن مبارك، ص 96، دمشق ، 1971، و الإيضاح في علل النحو ، الزجاجي ، ص 64 .،تحقيق : مازن مبارك، ط 6، دار النفائس ، بيروت ، 1996.

العلة في كتاب التعليقة

كان ابن النحاس في شرحه للمقرب مولعاً بتعليل الأحكام النحوية ، فأكثر منه في تعليقته كثرة مفرطة ، فلا نكاد نجد صفحة من صفحات التعليقة تخلو منه ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها على سبيل التمثيل لا العد و الحصر:

1. علة تخفيف[1]

يقول ابن النحاس عن علة فتح اللام في الابتداء : "وبالفتح طلباً للتخفيف "[2]

2. علة تضمين

ويقول عن علة بناء النكرة : " اختلفوا في علة بناء النكرة المفردة مع لا لنفي الجنس، فذهب بعضهم أن علة بنائه تضمن معنى الحرف ، و هو من لأنك إذا سألك سائل هل في الدار من رجل ؟ تجيبه بلا التي للنفي العام ، لتضمن معنى من للعموم "[3]

3. علة فرق [4]

و يقول معللاً سبب رفع الفاعل:" وإنما رفع الفاعل للفرق بينه وبين المفعول"[5]

و يعلل لكسر لام الجر بقوله :"وإنما كسرت للفرق بينها وبين لام الابتداء "[6]

---

(1) انظر الاقتراح 176 – 177- 178.

(2) التعليقة ص 300 ، و انظر شرح الرضي 4/ 283.

(3) التعليقة ص289 ، و انظر اللمع 42 ، والمفصل ص 100 ، وشرح الكافية الشافية 1/ 233-243.

(4) انظر الاقتراح 176.

(5) التعليقة ص 79، وانظر المقتضب 8/1.

(6) التعليقة ص 300 ، و انظر سر صناعة الإعراب 1/ 287 ، و شرح الرضي 4/ 284.

4. علة أولى[1]

و يقول عن نداء العلم موصوفاً بابن : "لما كثر نداء العلم موصوفاً بابن مضاف إلى علم أتبعوا الأول للثاني ، فحركوه بالفتحة طلباً للخفة ، فيما كثر استعماله وكان إتباع الأول للثاني أولى من العكس لأمرين : أحدهما أنا لو أتبعنا الثاني للأول كثر الضم الذي هوثقيل ، والثاني أن الأول حركته حركة بناء ، فلا عامل معها ، والثاني حركته حركة إعراب بعامل ومامعه العامل أقوى ، فكان إتباع الأضعف للأقوى أولى من العكس "[2]

ويعلل تأخير اللام بقوله : "كرهوا أن يجمعوا بين اللام وإن لاتفاقهما في المعنى ، فاعتزموا على تأخير أحدهما ، وكان تأخير اللام أولى لكونها غير عاملة فلا يغير تأخيرها شيئاً" [3]

5. علة تشبيه[4]

ويقول عن علة ضم المنادى:" وجه الشبه ، أنه لما اطرد ضم المنادى المفرد المعرفة بعدما أشبه اطراد رفع الفاعل بعد الفعل فأشبهت حركته حركة الفاعل ، وحركة الفاعل إعراب ، فقد أشبهت هذه الحركة حركة الإعراب ، لذلك جاز أن تتبعها حركة الإعراب ، وإن كانت هي حركة بناء "[5]

ويعلل ابن النحاس لعمل (ما) بقوله :"إنما اشترط ذلك لأنها إنما عملت لشبهها بليس في النفي ، والدخول على المبتدأ والخبر ، فإذا انتقض النفي ،نحو: ما زيد إلا قائم بطل الشبه ، فبطل العمل "[6]

---

(1) انظر الاقتراح ص 176-178.

(2) التعليقة ص 278 ، وانظر الكتاب 2/ 203 – 204.

(3) التعليقة ص 221 ، وانظر معاني القرآن للفراء 1/ 465-466.

(4) انظر الاقتراح 176.

(5) التعليقة ص 276 ، وانظر الكتاب 2/ 183.

(6) التعليقة ص 207 ، و انظر الأصول 62/1، - 98، و شرح الرضي 2/ 184.

ويقول عن علة تسمية الفعل المضارع :" وإنما سمي الفعل المضارع مضارعاً ، لأن المضارعة المشابهة ، مأخوذة من الضرعين ، لأن كل واحد منهما يشبه الآخر ، فلما أشبه الفعل المضارع الاسم سمي مضارعاً "[1]

6. علة عوض[2]

يقول عن الميم في (اللهم) : "اختلف النحاة في الميم منه فذهب البصريون إلى أنها عوض من يا إذ كان أصله يا الله ، فحذفنا (يا) وعوضنا عنها الميم ، لذلك أتينا بها مشددة لما كانت عوضاً عن حرفين ، والدليل على أنها عوض عدم الجمع بينهما في اختيار الكلام "[3]

7. علة حمل على المعنى

يقول ابن النحاس معللاً بهذه العلة :" وأنث اسم (جاء) الذي هو ضمير حملا على المعنى ما جاءت حاجتك "[4] ، ومن ذلك أيضا عندما استدل على تأنيث الفعل حملاً على المعنى بقراءة ﴿ تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾ [5]

يقول ابن النحاس : " فتأنيث الضمير العائد على اسم ليس حينئذٍ للحمل على المعنى ومنه قراءة من قرأ ﴿ تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾ بتأنيث تلتقطه "[6]

---

(1) التعليقة ص 69 ، وانظر الإيضاح ص 75 -76-81 ، وشرح الرضي 4/ 15، و الاقتراح ص 176 .

(2) انظر الاقتراح ص 176.

(3) التعليقة ص 280 ، و انظر الكتاب 1/ 25.

(4) التعليقة ص 197 ، و انظر الكتاب 51/1.

(5) يوسف 10.

(6) التعليقة ، ص 360 ، و انظر الكشاف 2/ 330 ، و المغني 477- 478، و إعراب القرآن العظيم ص 264.

8. علة عدم استيحاش

يرد ابن النحاس على ابن عصفور في مسألة دخول حرف النداء على حبذا دليل على اسميتها ، يقول :" دخول حرف النداء هنا فيه الوجهان المذكوران في قوله - تعالى- : ﴿ألا يَسْجُدُوا﴾[1] في قراءة الكسائي - رحمه الله - وهما إن المنادى محذوف تقديره يا قوم حبذا ، ويا قوم اسجدوا ، وإما أن يكون جرد (يا) من النداء ، وجعلها لمجرد التنبيه ، وإما كونه لم يستوحش في حبذا وإن استوحش في غيرها ، فلا دليل فيه على اسميتها ، لأن عدم الاستيحاش هنا يجوز أن يكون لشبهها بالاسم لما لم تتصرف ، لا لكونها اسماً " [2].

9. علة مجانسة

يقول ابن النحاس معللاً سبب كسر لام الجزم :" يعني أن هذه اللام تعمل الجزم الذي هو في الأفعال مقابل الجر في الأسماء ، فكسرناها ؛ لتجانس الجر الذي هو مقابل لعملها ، وعلل بعضهم كسرها بالحمل على لام الجر الذي في الأسماء حين استحقت ذلك الكسر "[3]

---

(1) النمل 25.

(2) التعليقة ص 121 .

يقرأ " الكسائي (ألا يسجدوا) بتخفيف اللام ويقف (الايا) ويبتدئ اسجدوا على الأمر أي (إلا يأيّها الناس اسجدوا) ، والباقون يشددون اللام لاندغام النون فيها ويقفون على الكلمة بأسرها."

التيسير في القراءات السبع ، أبو عمر الداني ، ص 136 ،ط2، دار الكتب العالمية بيروت ، لبنان .1426هـ - 2005م.

و انظر الكشاف 274/3، والتبيان 233/2.

ويقول أبو البقاء :(لا) ليست زائدة ، وموضع الكلام نصب بدلاً من أعمالهم ، أو رفع على تقدير هي ألا يسجدوا ، وقيل زائدة ، وموضعه نصب بـــ(يهتدون)

انظر التبيان 233/2 ، وإعراب القرآن العظيم ص 357.

(3) التعليقة ،ص 541، وانظر الكتاب 9/3.

10. علة أمن اللبس

يعلل ابن النحاس لبناء الفعل المضارع للمجهول بقوله : " إنما لم نكتف بضم أوله ؛ لئلا يلبس بالمضارع المسمى الفاعل من الرباعي ، ولم نكتف بفتح ما قبل آخره ؛ لئلا يلبس بالمسمى الفاعل المضارع من فعِل المكسور العين "[1]

11.علة دلالة [2]

يقول ابن النحاس مبينا علة إعراب (عشرين) بالواو والياء بقوله :" عشرون وأخواته إلى تسعين ليس بجمع حقيقة ، وإنما أعرب إعراب الجمع لما كان دالاً على الكثرة كالجمع ... وأعـرب إعـراب الجمع لدلالته عليه "[3]

12.علة أصل[4]

يقول عن اشتراك الأسماء والأفعال في الرفع والنصب : " إنما اشتركا في الرفع والنصب ؛ لأن الأصل في علائم الإعراب أن تدخل كل معرب ، و الاسم والمضارع معربان ، فدخلها الرفع والنصب على الأصل"[5]

(1) التعليقة ص 134 ، وانظر شرح المقدمة الكافية 3/ 894 ، و شرح الرضي 3/ 399 – 400 ، 1/ 65.

(2) انظر الاقتراح ص 176- 178.

(3) التعليقة ص73، و انظر شرح الرضي 3/ 265- 296.

(4) انظر الاقتراح ص 176- 178.

(5) التعليقة ص 68 ، وانظر شرح الرضي على الكافية 1/ 65.

13.علة خروج عن النظير

يقول ابن النحاس عن علة بناء المضاف إلي ياء المتكلم نقلاً عن بعض النحاة : "وعلة بنائه شبهه بالحرف لخروجه عن كل مضاف ، لأن كل مضاف لا يتغير آخره لأجل المضاف إليه ، وخروج الشيء عن نظائره يلحقه بالحروف ، إذ لا نظير لها من الأسماء "[1].

إلى غير ذلك من العلل الكثيرة [2] التي ذكرها ابن النحاس .

وابن النحاس لا يعلل فحسب ؛ وإنما يعترض أيضاً على تعاليل النحاة ويناقشها ، فيقول :" بعض الناس يعلل ... بأن مذ الغالب عليها الاسمية لكونها محذوفة من منذ ، و الحذف والتصرف إنما بابه الأسماء ، وهذا التعليل فيه نظر ، فإذا قال إن مذ أصلها منذ ، فهي هي حينئذٍ ، فكيف تكون كلمة واحدة ، والغالب عليها تارة الاسمية وتارة الحرفية "[3]

من خلال ما عرضناه من العلل ندرك أن نحوينا ابن النحاس قد اهتم بالتعليل اهتماماً بالغاً ، فكل ما يذكره من أحكام وقواعد و أصول له علته التي تقتضيه ، فلكي تكون القواعد صحيحة سليمة لا بد لها من علة مقنعة .

---

(1) التعليقة ، ص322، وانظر شرح التسهيل 3/ 279-280.

يقول ابن مالك زعم الجرجاني ، وابن الخشاب أن المضاف إلى ياء المتكلم مبني، فيلزم من الحكم ببنائه مخالفة النظائر . انظر شرح التسهيل 3/ 279-280.

(2) انظر التعليقة ص 37 - 68- 69 - 71– 134- 541 -82- 281 – 322- 301- 541 – 322 – 529- 530-531 ، وغيرها.

(3) المصدر نفسه ص 301 ، وانظر الكتاب 4/ 226، والمقتضب 3/ 30-31.

المبحث الثاني

شواهده ومنهجيته فيها

أولاً - القرآن الكريم

كان القرآن الكريم المصدر الأساسي لابن النحاس ، ذلك لأنه يعد أهم مصادر المادة النحوية ، و أفصح الأساليب و التعابير العربية ، ودليلاً قاطعاً يبرهن على صحة القواعد والأحكام النحوية .

إذا تتبعنا موضوعات التعليقة نجد أن ابن النحاس يكثر من الاستشهاد و الاستدلال بآيات القرآن الكريم [1]، فقد استدل بالقرآن الكريم في مسائل عدة ، و في قضايا نحوية مختلفة ، فمن القضايا التي تضمنت بعض سماته المنهجية ما يلي :

1. **معنى (الفاء) العاطفة**

ذكر ابن النحاس أن الفاء تكون للترتيب والتعقيب[2] ، فأعقب كلامه بشاهدين قرآنيين: أولهما : قوله - تعالى- : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾ [3]

ثانيهما :قوله - تعالى- : ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْءانَ فَاسْتَعِذْ بِاللهِ ﴾ [4]

وذلك يبرز لنا سمة منهجية لابن النحاس في الاستدلال بالقرآن الكريم ألا وهي **الاستدلال بآيتين أو أكثر في قضية نحوية واحدة** ، فتأتي شواهده القرآنية متعاقبة متتابعة .

---

(1) ويمكننا أن نعلل لذلك بأمور عدة منها :" تواتر رواياته ، وعناية العلماء بضبطها ، وتحريرها متناً ، و سنداً وتدوينها ،وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء الأبيناء عن التابعين عن الصحابة ، عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، فهو النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها " في أصول النحو ، سعيد الأفغاني ، ص 28 ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، 1414هـ 1994م.

(2) انظر التعليقة ص 342 – 343.

(3) الأعراف 4 .

انظر معاني الفراء 1/ 371 ، والكشاف 2/ 67، 68 ، و التبيان 1/ 432 ، و إعراب القرآن العظيم 191.

(4) النحل ص 98 ، انظر الكشاف 2/ 465 ، و إملاء ما من به الرحمن ، العكبري2/ 85، دار الشام للتراث .

ومن ذلك أيضاً عندما استدل لتكرير المبتدأ بشاهدين قرآنيين متتابعين[1]

2. **حذف المفعول به**

استدل ابن النحاس على جواز حذف الهاء بشاهد قرآني واحد ، وهو قوله - تـعالى- : ﴿ أَهَٰذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً ﴾ [2]

فقال:" أي : بعثه الله و إنما جاز حذفه لأن طلب الموصول له يكون دليلاً عليه " [3]

ويظهر لنا من ذلك أن ابن النحاس يؤثر أحياناً للقضية النحوية شاهداً قرآنياً واحداً يفرده دون غيره من الشواهد الأخرى ، وهذه إحدى سماته المنهجية

3. **دخول اللام على المفعول به ، ودخولها على (سوف)**

يقول ابن النحاس : " الفعل إذا تقدم على مفعوله كان في غاية القوة ، فلا يحتاج إلى مقوٍ ، فلا يجوز أن تقول : ضربت لِزيدٍ ، وإن تأخر حصل له نوع ضعف ، فجاز تقويته باللام ، فتقول: لِزيد ضربت" [4]، كما قال - تعالى- :

---

(1) فَمَثَّل ابن النحاس بقوله - تعالى- :(**الحَاقةُ مَا الحَاقةُ**)، وقوله - تعالى- : (**القارعَةُ مَا القارعَةُ**)
انظر التعليقة ص 156 .

الآية الأولى من سورة الحاقة الآية رقم (1) ، انظر معاني القرآن للفراء 3/ 179. ، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس 6 / 495 ، تحقيق زهير غازي ، مطبعة العاني بغداد ، 1397هـ - 1977م .
و الكشاف 4/ 452، والتبيان 2/ 423 ، و المغني ص 467 ، و إعراب القرآن العظيم ص 472 .

والآية الثانية من سورة القارعة الآية رقم (1) ، انظر معاني الفراء 3/ 180، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس 6/ 758 ، وإعراب ثلاثين سورة ، ابن خالويه ، ص 245 ، تحقيق فتح الله أحمد سليمان ، ط1 ، دار الآفاق العربية ، القاهرة 1429 - 2008م ، و التبيان 2/ 475 ،وإعراب القرآن العظيم 518.

(2) الفرقان 41.

(3) التعليقة ص 105، انظر إعراب القران لأبي جعفر النحاس 469/4 ، و الكشاف 3/ 214 ، و إملاء ما من به الرحمن 2/ 136، و المغني ص 304، 570 ، وإعراب القرآن العظيم ص 350.

(4) التعليقة ص 230 .

﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [1]

يُفهم من كلام ابن النحاس أن أصل الفعل أن يتقدم على المفعول ، لذلك فهو قوي لا يحتاج لدخول اللام على المفعول ، ولكن إذا تأخر ضعف فيجب أن تدخل اللام على مفعوله ، ومن **دخول اللام دخولها علي (سوف)** يقول ابن النحاس : "ودليل تنزل (قد) و (السين) منزلة الجزاء دخول لام الابتداء عليها" [2] ، نحو قوله - تعالى- : ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾ [3]

من خلال ما سبق ندرك أن ابن النحاس يبرهن على قوة الفعل إذا تقدم ، و يبرهن أيضاً على تنزل سوف منزلة الجزاء بدخول اللام عليها .**وهذا يثبت لنا أن من نهجه في الاستدلال بالقرآن تبيين الأصول أو الأدلة النحوية.**

---

(1) يوسف 23.

انظر المقتضب 2/ 37 ، و الملخص في إعراب القرآن للتبريزي ص 53 ،تحقيق يحيى مراد ، دار الحديث بالقاهرة ، 1425- 2004، والكشاف 2/ 349 ، و إعراب القرآن العظيم 268 .

(2) التعليقة ص 207 .

(3) الضحى 5 .

انظر معاني القرآن للفراء 3/ 274، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس 6/ 725، وإعراب ثلاثين سورة 193، و أمالي ابن الحاجب1/ 277-278. و إعراب القرآن العظيم 510 ، والمغني ص 141، 592.

4. **الفرق بين ظرف المكان (وَسْط) ، وكلمة (وسَط)**

يوضح ابن النحاس أن وسْط ظرف مكان ، ويحل محل ظرف المكان (بين) ، فيقول :" جلست وسْط القوم بالتسكين؛ لأنه ظرف ، وجلست وسَط القوم بالتحريك ؛ لأنه اسم ، وكل موضع صلح فيه (بين) فهو وسْط بالتسكين ، وإن لم يصلح فيه (بين) فهو وسَط بالتحريك ، وربما سكن وليس بالوجه ، والوسَط أيضاً بالتحريك من كل شيء أعدله ، قال ـ تعالى- :

﴿ جَعَلْنَـٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾[1]: أي عدلاً ، ويقال شيئاً وسط ، أي متوسط بين الجيد و الرديء "[2].

فمن خلال ما سبق أدركنا أن معنى الوسَط العدلُ ، والوسْطُ ظرفٌ ، ويأتي موضع (بين) .

و من ذلك تتجلى لنا إحدى سمات منهج ابن النحاس ، فهو **لا يستدل بالقرآن في القضايا النحوية فحسب ، بل يتجاوز ذلك إلى الاستدلال به في توضيح وتفسير الكلمات وبيان معانيها .**

و من ذلك أيضاً عندما سرد ألفاظ التوكيد والتي منها التأكيد قائلاً: " وقيل التوكيد أفصح لمجيئه في القرآن الكريم "[3].قال الله ـ تعالى- :

﴿ وَلَا تَنْقُضُوا الأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾"[4]

---

(1) البقرة 143.

(2) التعليقة ص 255.

و انظر معاني القرآن للفراء 1/ 83 ، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس 1/ 220 ، و الكشاف 1/ 152، والإملاء 1/ 67 ، و الأشباه والنظائر ، 2/ 236.

(3) التعليقة ص 364.

انظر إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس 3/ 222، والتبيان 2/ 70 .

(4) النحل 91.

5. زيادة (ما)

يقول ابن النحاس:أن (ما) زائدة في قوله -تعالى-:﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ [1] ، وذكر نفس الآية والشاهد عينه في باب التوكيد قائلاً : إن " اللام زائدة في قوله - تعالى- : ﴿رَدِفَ لَكُم ﴾ [2] ويكون تأكيد اللام هنا من باب التأكيد بالحروف الزوائد "[3] كقوله - تعالى- : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾

ومن هنا نلاحظ أن ابن النحاس استدل بهذه الآية مرتين[4] ، فمرة ذكرها في باب كان وأخواتها [5] عند استدلاله على زيادة (كان) بقول الشاعر :

سَرَاةُ بَنِي أبي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ[6]

فبين أن (كان) في الشاهد الشعري زائدة كزيادة (ما) في قوله - تعالى- : ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾ ، والمرة الثانية عندما وضح أنها مؤكدة .

---

(1) آل عمران 159.

انظر معاني الفراء 1/ 244، و معاني الأخفش 1/ 238، والمقتضب 1/ 48، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس 1/ 374، والكشاف 1/ 330، والتبيان 1/ 248، و إعراب القرآن العظيم 124.

(2) النمل 72.

انظر معاني الفراء 2/ 299، ومعاني الأخفش 2/ 467، و التبيان 2/ 238 ، وإعراب القرآن العظيم ص 359.

(3) التعليقة ص 364- 365 ، وانظر الكتاب 3/ 76، والمغني ص 136-244-290-301-305.

(4) انظر التعليقة ص 199-364.

(5) انظر المصدر نفسه ص 199 .

(6) هذا البيت ينشد : **سَرَاةُ بَنِي أبي بَكْرٍ تَسَامُوا عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ**

وينشد : جياد بني أبي بكر تسامى

البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة انظر همع الهوامع 2/ 100 ، والكواكب الدرية 1/ 214.

و المعجم المفصل 1/ 365.

ولا شك أننا ندرك أن ابن النحاس قد أعاد الشاهد القرآني مرتين مع التأكيد على المسألة النحوية عينها أو القضية ذاتها ،وهذا يعد شيئاً من نهجه في الاستدلال بالقرآن وآياته..

6. **دلالة الفعل (جعل) على عدة معان**

يوضح ابن النحاس أن (جعل) فعل استعمل على معان[1] :

أحدها : أن يكون بمعنى **عمل** كقوله - تعالى- : ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِنَ الجِبَال أَكْنَـانَاً﴾ [2]

الثاني : أن يكون بمعنى **خلق** كقوله - تعالى- : ﴿وَجَعَلَ الظُّـلُمَـٰـتِ وَالنُّورَ ﴾ [3]

والثالث : أن يكون بمعنى **صير** كقوله - تعالى- **:** ﴿جَعَلْنَـــكُمْ أُمَّـــةً وَسَطاً ﴾ [4]

والرابع : أن يكون بمعنى **اعتقد** كقوله - تعالى- : ﴿ وَجَعَلُوا المَلائِكَةَ الذِّينَ هُمْ عِباد الرَّحْمَـٰن إِنَاثاً ﴾ [5] ، يقول : " وهي في هذين الوجهين تتعدى إلى مفعولين، والثاني في المعنى هو الأول "[6]

والخامس: بمعنى **ألقى** كقوله - تعالى- : ﴿ وَيَجْعَلَ الخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [7]

ويعلق ابن النحاس على الموضع الخامس بتعقيب يقول فيه : " وهذا يتعدى إلى مفعول واحد بنفسه ، و الآخر بحرف الجر "[8]

---

(1) انظر التعليقة ص 53-54.

(2) النحل 81.

انظر إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس 3/ 220.

(3) الأنعام 1 ، انظر إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس 2/ 535 ، والكشاف 2/ 5، والمغني ص 471.

(4) البقرة 143.

(5) الزخرف 19.

(6) التعليقة ص 54 . وانظر معاني القرآن للفراء 3/ 29 ، والإملاء 2/ 165.

(7) الأنفال 37.

(8) التعليقة ص 53 ، وانظر الكتاب 1/ 157 ، والإملاء 2/ 6 ، و إعراب القرآن العظيم 217

والسادس :أن تكون من أفعال المقاربة بمعنى أخذ و طفق ، ويستدل على ذلك ابن النحاس بشاهد شعري [1].

وهذا يدل دلالة واضحة على أن ابن النحاس أحيانا **يستكثر من الشواهد القرآنية في موضوع معين بل في مسألة نحوية معينة فتأتي شواهده القرآنية متتابعة متعاقبة** ، وهذا من سماته في الاستدلال بالقرآن الكريم .

7. وقوع (التي) على غير العاقل

استدل ابن النحاس بقوله - تعالى- : ﴿ الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا ﴾ [2]على وقوع (التي) [3] على ما لا يعقل[4] . وهذا الموضع جزء من الآية رقم 143 من سورة البقرة ، وهي قوله - تعالى- :

﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَـٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللهُ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [5]

استدل ابن النحاس بهذه الآية على أمرين مختلفين ، فمرة استدل بجزء من أول هذه الآية ، ومرة استدل بجزء من وسطها ، ولكن في أمرين مختلفين ، وقد بينا وجه الاستدلال بقوله - تعالى- : ﴿ جَعَلْنَـٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [6] ،وهذا يظهر لنا أن من سمات ابن النحاس المنهجية **الاستدلالَ بالآية نفسها مع اختلاف موضع الشاهد ، فقد يكون في بدايتها ، أو في وسطها أو في نهايتها** ، وما يلاحظ أيضاً على ابن النحاس أنه يكثر

---

(1) انظر التعليقة ص 54

(2) البقرة 143، انظر الكشاف 1/ 154 ، والإملاء 1/ 67 .

(3) مثّل ابن النحاس لوقوع (التي) على من يعقل بقوله : **أعجبتني المرأة التي قامت** . انظر التعليقة ص99.

(4) انظر التعليقة ص 99.

(5) البقرة 143 .

(6) انظر ص 70 من البحث .

من الاستشهاد بآيات بعض السور القرآنية ، كإكثاره من الاستدلال بآيات سورة البقرة[1] ، فقد بلغ استشهاده بآياتها قرابة عشرين آية في مواضع متعددة ، وفي قضايا نحوية مختلفة ، وربما يرجع السبب في ذلك إلى طول سورة البقرة ، ووفرة آياتها بخلاف السور الأخرى.

9. وقوع (ما) الموصولة أو الاستفهامية على صفات من يعقل و من يعلم

يقول ابن النحاس :" وقد تقع ما إذا كانت استفهاماً أو موصولة على صفات من يعقل ، ومن يعلم فتقول إذا قيل لك ما الإنسان ؟ الكاتب أو الضاحك أو الضارب ، ولذلك أجاب موسى – صلى الله عليه وسلم – لفرعون – قبحه الله – حين سأله : ﴿وَمَا رَبُّ العَـٰلَمِينَ ﴾[2] بما حكاه الله – سبحانه وتعالى _ عنه وهو قوله : ﴿ قَالَ رَبُّ السَّمَوَٰتِ وَالأَرْضِ ﴾[3] إلى آخر الآية ، فأنكر عليه فرعون لجهله بما أجاب به موسى عليه السلام ؛لأنه حين سأله بما وهو من جهله يريد السؤال عن الذات المقدسة ، أجابه -صلى الله عليه وسلم - بالصفة ، وهو رب السموات و الأرض، لعلمه أن (ما) يُسأل بها عن صفة من يعلم ، لا عن ذاته "[4] .ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن ابن النحاس يقوم في أحيان قليلة **بتفسير الآية القرآنية حينما يتحدث عن دلالة إحدى الكلمات ، وهذا أمر يظهر لنا شيئاً من سماته المنهجية في الاستدلال بالقرآن وآياته .**

---

(1) انظر التعليقة ص 142، 421، 286، 424، 251، 85، 99،53، 232، 255، 320، 122، 351، 142، 476، 571، 327، 521، 437، 349، 149، 425، 200. والآيات مرتبة حسب ورودها في سورة البقرة ، لا بحسب ورودها في صفحات التعليقة ، أي ابتداءً من الآية السادسة ، وحتى الآية رقم 280.

(2) الشعراء 23.

انظر إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس 4/ 486، والكشاف 3 / 233-234 ، والإملاء 2/ 167 ، والتبيان 2/ 223.

(3) الشعراء 24.

انظر إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس 4/ 486، والكشاف 3 / 233-234 ، والإملاء 2/ 167 ، والتبيان 2/ 223.

(4) التعليقة ص 96.

10. من مسوغات الابتداء بالنكرة الاعتماد على واو الحال

يبرهن ابن النحاس على مجيء المبتدأ نكرة بقوله ـ تعالى- :

﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ [1] فقد استشهد بهذه الآية على مجيء المبتدأ نكرة لاعتمادها على واو الحال[2]، والمبتدأ هو طائفة ، وإنما جاز الابتداء بها لاعتمادها على واو حالية .

ولم يستدل ابن النحاس بهذه الآية على ذاك الحكم النحوي فحسب ، بل استدل بها أيضاً على تقدير (إذ) في نظر سيبويه ، يقول ابن النحاس :" والحال لظرف الزمان أنسب منها لظرف المكان ، لأنها توقيت للفعل من جهة المعنى ، كما أن الزمان توقيت للفعل ، ولذلك قدر سيبويه ـ رحمه الله ـ بإذ في قوله ـ تعالى- :

﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ [3] ، فقال : إذ طائفة في هذه الحال ، ولأن المبتدأ هنا حدث وظرف الزمان مختص بالإخبار به عن الحدث دون الجثة ، فهو أخص به من ظرف الزمان"[4].

11. يجوز في ضمير الشأن التذكير والتأنيث

تحدث ابن النحاس عن ضمير الشأن مبيّناً معناه بقوله : " ضمير الشأن والقصة عبارة عن ضمير يُؤتى به قبل الجملة اسمية كانت أو فعلية، إذا أريد تفخيم الأمر وتعظيمه ، فمثال الاسمية "[5]قوله ـ تعالى- : ﴿ قُلْ هَوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾ [6].

---

(1) آل عمران 154.

انظر معاني القرآن للفراء 1/ 240 ، و إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس 1 / 371 ، والكشاف 1/ 327، والإملاء1/ 154 .

(2) انظر التعليقة ص 152، و المغني 342، 443.

(3) آل عمران 154.

(4) التعليقة 167 -168.

(5) المصدر نفسه ص177.

(6) الإخلاص 1. وانظر معاني القرآن للفراء2/ 288 ، 3/ 299- 300، و معاني القرآن للأخفش 2/ 589 ، تحقيق ، ط2 ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ،1431هـ - 210م ، و المقتضب 2/ 314-315 ،وإعراب القرآن لأبي جعفر 6/ 787، وإعراب ثلاثين سورة ص 323 ، و المغني ص 459-468.

ويقول مجوزاً تذكير ضمير الشأن وتأنيثه : "ويجوز أن يأتي مذكراً ومؤنثاً ، وإن ذكر فباعتبار الشأن والأمر وهما مذكران ، وإن أنث فباعتبار القصة وهي مؤنثة ، وأحسن تأنيثه إذا كان في الكلام مؤنث ، كقوله تعالي :

﴿ فَإِنَهَا لاتَعْمَى الأبْصَارُ ﴾ [1] وقول الشاعر :

عَلَىٰ أَنَّهَا تَعْفُو الكُلُومُ وإنَّمَا تُوكَلُ بالأدْنَى وَإنْ جَلَّ مَا يَمْضِي " [2] .

مما نلاحظه أن ابن النحاس **يقوم أحياناً بتصدير الشاهد القرآني على ما عداه من الشواهد ، وذلك لأنه هو الأساس الأول في الاستشهاد ، ثم يليه ما ورد عن العرب** من شعر ونثر ، وهذه إحدى السمات المنهجية له .

وأحيانا قد يقدم ابن النحاس عبارات ما يمثل به من كلام العرب (شعراً ونثراً) على ما يستشهد به من الآيات القرآنية ، فمن ذلك : عندما مثل لمعـــانـــي (كان) فذكر ابن عصفور منها معنى حدث ، فتولى ابن النحاس مهمة الشرح والتمثيل ، فاستدل بشاهد شعري ثم أتبعه بآخر قرآني ، فمثل بقول الشاعر:

إذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي فَإنَّ الشَّيْخَ يُهْرِمُهُ الشِّتَاءُ[3]

فقال : " وكان هنا بمعنى حدث ووُجد "[4]، ومنه قوله - تعالى- : ﴿وَإنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾[5]

---

(1) الحج 46.

(2) التعليقة ص 178.

والبيت الذي ذكره من الطويل ، نُسب في بعض الكتب النحوية لأبي خراش الهذلي.

انظر المفصل ، الزمخشري ص171 ،تحقيق محمود سعيد ، ط1، دار الجيل ، بيروت ، و أمالي ابن الحاجب ص 453 ، وشرح التسهيل 1/ 164، والخصائص 2/ 169 ، و المعجم المفصل 4/ 150.

(3) البيت من الوافر ، وهو للربيع بن ضبع .

انظر شرح التسهيل 1/ 342 ، وحاشية الخضري 1/ 252، وهمع الهوامع 2/ 82، و المعجم المفصل 1/ 25.

(4) التعليقة ص 200.

(5) البقرة 280 .

انظر معاني القرآن للفراء1/ 186 ، و معاني القرآن للأخفش 1/ 203- 204 ، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس 1/ 294-295 ، والكشاف 1/ 247 ، والإملاء 1/ 117، و إعراب القرآن العظيم ص 108.

وما يلاحظ أيضاً أن مؤلف التعليقة قد **يذكر الآية كاملة إذا كانت قصيرة ، ولكنه أحياناً يقتصر على موضع الشاهد** ، ونجده في ذلك مبتعداً عن الإسهاب والإطالة غير راغب فيهما ، وتلك سمة منهجية أخرى لابن النحاس في الاستدلال بآيات القرآن الكريم .

12. امتناع العطف على عاملين مختلفين

قد يستدل ابن النحاس بالقرآن الكريم ليرجح إعراباً على إعراب إذا وجد فيه اختلافاً بين النحاة ، فمن ذلك ما رجحه في توجيهه لقوله - تعالى- :

﴿إِنَّ فِي السَّمَوَٰتِ وَالأَرْضِ لآيَٰتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ ۞ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَةٍ آيَـٰتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۞ واخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَـٰتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [1]

استدل الأخفش على السماع بالآية السابقة ، فقال : "جر اختلاف بالعطف على السماوات ، وآيات معطوفة على الآيات فيمن قرأها بالنصب ، أو معطوفة على موضع إنَّ واسمها فيمن قرأها بالرفع ، فالسماوات مجرورة بفي ، والآيات منصوبة بإن، أو هي وإن في موضع رفع بالابتداء ، فقد عطفت الواو اسمين على عاملين ، إما إن أو الابتداء وحرف الجر، واستدل بآي أخر و أبيات من الشعر" [2].

وينقل ابن النحاس تعقيب الأخفش فيقول :

"وقال : إن الآي... الواردة ... تقدم فيها المجرور؛ لأن الواو هنا تنزلت منزلة حرف الجر وكما لم يجز أن تفصل بين حرف الجر وما الخبرية ، لذلك لا يفصل بين الواو وما جر به بالنيابة "[3]

يقول ابن النحاس مرجحاً جر (اختلاف) بحرف جر مقدر كالحرف الملفوظ تماماً :

---

(1) الجاثية 5.

(2) التعليقة ص 357-358.

(3) المصدر نفسه ص 358.

" والجواب ... أن ما ذكرنا من ضعف الواو يوجب ألا تنوب مناب عاملين قويين، إذ الفعل القوي ، لو وقع موقع الواو لما جاز أن ينوب عن حرف الجر ويجر ، فأن لا يجوز في الواو أولى وأحرى ... أما الآية الكريمة فالجواب عنها من وجهين : أحدهما أن لا نسلم أن اختلاف مجرور بالعطف على السماوات ، بل مجرور بحرف جر مقدر من جنس الملفوظ به ، لا يقال: إن حرف الجر لا يعمل مقدراً ؛ لأنا نقول: إذا كان قبله حرف مثله ملفوظ به جاز تقديره ، فلم يعطف حينئذٍ إلا اسم إن ، والجار والمجرور الذي هو خبرها على اسم إن وخبرها المتقدم ، فلا عطف على عاملين حينئذٍ "[1]

إذن ، فابن النحاس يمانع العطف على عاملين ، و يخرج الآية تخريجاً مغايراً ، وقد رجح جر (اختلاف) بحرف جر مقدر كالحرف الملفوظ تماماً ، وهو (في).

ومن ترجيحه للآراء قوله : " وأما ﴿ مَا يُتْلَى عَلَيْكُم ﴾ [2] فلا نسلم أنه مجرور بالعطف ، بل هو مرفوع بالابتداء ، والخبر محذوف ، تقديره : - والله أعلم - وعندكم ما يتلى عليكم "[3]

تلك بعض الشواهد القرآنية التي استدل بها ابن النحاس ، وكانت المصدر الأول ، و الأساسي في شواهده التي تدعم القضايا و الأحكام النحوية .

(1) التعليقة ص 359، و انظر المقتضب 4/ 195 ، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس 5/ 123-124 ، والكشاف 4/ 216- 217، والتبيان 2/ 352، و إعراب القرآن العظيم ص 424.

(2) النساء 127.

(3) التعليقة ص 351 ،وانظر معاني القرآن للفراء 1/ 290 ، و الكشاف 1/ 438 .

ثانياً ـ القراءات القرآنية

"شغلت القراءات أذهان النحاة منذ نشأة النحو ، ذلك لأن النحاة الأوَل الذين نشأ النحو على أيديهم كانوا قراء كأبي عمرو بن العلاء[1] ، وعيسى بن عمر الثقفي[2] ، ويونس والخليل ، ولعل اهتمامهم بهذه القراءات وجههم إلى الدراسة النحوية واللغوية ليلائموا بين القراءات والعربية ، بين ما سمعوا ورووا من القراءات ، و بين ما سمعوا ورووا من كلام العرب "[3]

و القراءات القرآنية من أهم مصادر المادة اللغوية والنحوية ، لأنها أوثق اتصالاً بالقرآن الكريم .

" فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية ، سواء كان متواتراً ، أم آحاداً أم شاذاً "[4]

---

(1) **أبو عمرو بن العلاء** هو زبَّان بن العلاء بن عمار ، وهو بصري ، أخذ عن أبي إسحاق ،وكان من جِلَّة القراء والموثوق بهم ، وكان من نحاة الطبقة الرابعة ، توفي سنة 154هـ ،انظر طبقات الزبيدي ص35- 39

(2) **عيسى بن عمر الثقفي** هو مولى خالد بن الوليد المخزومي ،وهو بصري ، أخذ عن أبي إسحاق ، وكان من نحاة الطبقة الرابعة ، توفي سنة 149هـ انظر المصدر نفسه ص41- 45.

(3) القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، عبد العال مكرم ، ص 107، ط1، عالم الكتب ، 2009 .

(4) الاقتراح ص 69.

ومعنى الاحتجاج : "إثبات صحة قاعدة ، أو استعمال كلمة أو تركيب باعتماد أحد أدلة النحو الإجمالية " القراءات الشاذة ، عبد العلي المسئول ، ص 251، ط1، دار ابن القيم ، دار ابن عفان ، السعودية ، مصر ، 2008.

و الاحتجاج للقراءة يراد به بيان صحتها من جهة العربية ، لا بيان صحتها من جهة السند والرواية ، وربما عبر عن الاحتجاج بالتوجيه ، أي بيان وجه القراءة في العربية ، و الاحتجاج للقراءة توجيهها يكون بالقرآن ، كأن ترد القراءة المحتج بها في موضع آخر منه ، أو يرد فيه ما يوافقها في الإعراب مثلاً ، ويكون بالأحاديث و الأخبار التي يستأنس بها في معنى القراءة ، كما يكون باللجوء إلى القواعد العربية والمعاني اللغوية ، وغير ذلك .

الإعراب والاحتجاج للقراءات في تفسير القرطبي ، سيدي عبد القادر بن محمد بن محمود الطفيلي ، ص127، ط1، كلية الدعوة الإسلامية ليبيا ، 1997.

" فلم يهمل النحاة الأوائل الاحتجاج بالقراءات ، ولم يكن النحاة في هذه الفترة ينظرون إلى القراءات كما ينظر إليها البصريون الذين تشددوا في الأخذ بها ، والتحري في وضع القواعد النحوية على أساسها"[1] .

وابن النحاس لا يختلف عن هؤلاء النحويين في الاستدلال بالقراءات على إثبات حكم نحوي ، أو تخريج القراءات على لغات العرب ، لكنه لم يقبل بكل قراءة ، فنراه تارة يضعف هذه الرواية ، وتارة يقبلها ، وتارة يبطلها ، وهو في ذلك ليس له هدف إلا خدمة القرآن الكريم .

بل ونراه أيضا يدافع عن القراء السبعة أشد الدفاع بقوله : " رواية أبي عمرو وغيره من السبعة - رحمهم الله -صحيحة الإسناد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكيف يسع إنكارها ؛ بل هي حجة على من خالفها ، وطريق إنكار النحاة ... شذوذه من جهة القياس لا السماع ، كشذوذ قوله - تعالى- :﴿ اسْتَحْوَذَ﴾[2]

فمتى رأيت من كلام النحاة مايدل على إنكارٍ في إحدى الروايات السبعة المنقولة عن الإئمة الثقات - عفا الله عنهم أجمعين - فوجهه ما ذكرنا ، ولا يُظن بهم إنكار الرواية معاذ الله ، وإن كان في ظني أن شيخنا ابن عمرون - رحمه الله - قال لي حين سألته عن إنكار النحاة على أحد القراء السبعة ،قال : ذلك النحوي ممن ينسب إلى الاعتزال ، إنما ينكر هذا النحوي على القارئ ؛ لأن من مذهب المعتزلة جواز القراءة بالرأي ، فأنكر بناءً على ما يقتضيه مذهبه في ظنه "[3]

---

(1) المدرسة النحوية في مصر والشام ص 450.

(2) المجادلة 19.

يقول العكبري: " إنما صحت الواو هنا بنية على الأصل ، وقياسه **اسْتَحَاذَ** ، مثل استقام "

إملاء ما من به الرحمن 2/ 258 .

(3) التعليقة ص 565 -566.

وقد توسع شيخُ ابن النحاس (ابن مالك) في الاستشهاد بالقراءات فقال السيوطي[1]: "كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على... حمزة [2]وابن عامر[3] قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن ، وهم مخطئون في ذلك ، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها ، وثبوت ذلك دليلٌ على جوازه في العربية ، وقد رد المتأخرون منهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد ، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية ، وإن منعه الأكثرون مستدلاً به " [4]

أما تلميذ ابن النحاس (أبو حيان) فعلى الرغم من تأثره بالمذهب البصري في أدلته وأصوله فإنه كان يتجه غير وجهتهم في القراءات ، فقد كان يرى أن القراءة إذا صح نقلها وجب الأخذ بها ، و لا التفات إلى كلام البصريين ، لأنه كما يقول : لم تقتصر لغة العرب على ما نقله البصريون ، ولا على ما اختاروه ، بل إنه إذا صح النقل وجب المصير إليه .[5]

---

(1) **السيوطي** هو : أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين بن الكمال السيوطي ، نحوي ،لغوي ،أديب ،مؤرخ ، مفسر ، ولد عام 849هـ_ وتوفي عام 911هـ ، من مصنفاته : حسن المحاضرة ، الاقتراح ، الهمع ، الأشباه والنظائر ، الإتقان ، التاج في إعراب المنهاج

انظر شذرات الذهب 8/ 51، و الأعلام 3/ 301.

(2) **حمزة** بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل ، أحد القرّاء السبعة كان عالماً بالقراءات ، انعقد الإجماع على تلقي قراءته بالقبول، توفي 156هـ - 733م . انظر الأعلام 2/ 277.

(3)**ابن عامر** هو عبد الله بن عامر ، أبو عمران اليحصبي ، أحد القرّاء السبعة ، كان قاضياً بدمشق ، وإماماً لأهل الشام في القراءة ، ولد بالبلقاء عام 8هـ - 630م ، وتوفي فيها عام 118هـ - 736م .

انظر الأعلام 4/ 95، و غاية النهاية 1/ 423-424.

(4) الاقتراح ص 98- 99- 100.

(5) انظر المدرسة النحوية ص 450

ولعل هناك من يتساءل ويقول ما الفرق بين القرآن والقراءات ؟

وخير من يجيبنا على ذلك السؤال الزركشي [1] فيقول :

"القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان ، فالقرآن هو الوحي المنزل على سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - للبيان و الإعجاز ، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور كتابة أو نطقا ،أو ضبطاً في كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما "[2]

وابن النحاس استدل بالقراءات القرآنية قي مختلف القضايا النحوية ، وقد ظهر ذلك في الجوانب الآتية :

1) **تعليل الأحكام النحوية وتثبيتها.**

2) **تخريج وتوجيه القراءات.**

3) **الإشارة إلى شذوذ بعض القراءات ،و رفض بعض القراءات ، و ذكر أسماء القراء.**

(1) **الزركشي** ، هو بدر الدين محمد بن بُهادر بن عبد الله المصري الزركشي ، عالم بفقه الشافعية والأصول ، ولد عام 745هـ ، وتوفي عام 794هـ ، من مصنفاته : البحر المحيط ، الديباج في توضيح المنهاج ، البرهان في علوم القرآن .

انظر ترجمته في الدرر الكامنة 3/ 397 ، و الشذرات 6/ 335 ، والأعلام 6/ 60 .

(2) البرهان ، الزركشي ، 1 / 318، تحقيق محمد أبو الفضل ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

أ- تعليل الأحكام النحوية

استدل ابن النحاس بقراءة ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾[1] على مجيء اللام على الأصل في الأمر ، يقول : " إنما لزمت لأن الأصل أن يكون الأمر كله باللام من حيث كان معنى من المعاني ، و المعاني إنما الموضوع لها الحروف ، فجاء الأمر ما عدا المخاطب لازم اللام على الأصل ، واستغني في فعل المخاطب للفاعل عنها ، فحذفت هي وحرف المضارعة ، وقد يؤتى بها على الأصل مثل قوله - تـــــعالى- : ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾ فيمن قرأها بالتاء المنقوطة باثنين من فوق "[2]، فقد علل ابن النحاس بهذه القراءة على لزوم فعل الأمر اللام على الأصل .

وقد يعلل ابن النحاس بالقراءة لتأنيث الفعل حملاً على المعنى [3] .

---

(1) يونس 58.

يقول أبو عمرو : قرأها عامر بالتاء والباقون بالياء .انظر التيسير ص 100.

وقرئت : فبذلك فلتفرحوا بالتاء فيهما ،ويقال قرأها النبيء و الكسائي رواية زكريا بن واردان .

وقرئت **(فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا تَجْمَعُونَ)** بالتاء فيهما زيد بن ثابت ، وأبوجعفر المدني ، وقـــــــرأ **(فَلْيَفْرَحُوا)** بكسر الياء واللام الحسن وأبو إسحاق.،يقول الزمخشري القراءة بالتاء الأصل والقياس ، وهي قراءة الرسول .

انظر معاني الفراء1/ 469، ومعاني الأخفش 1/ 375، و إعراب ثلاثين سورة ص 66- 328، و الكشاف 263/2.، و التبيان 1/ 521 ، و القراءات الشاذة ، ابن خالويه ، دار الكندي للنشر والتوزيع ص 75 ، و انظر المغني 221-224.

(2) التعليقة ص 104 .

(3) انظر المصدر نفسه ص 360 ، و الكتاب 1/ 51، ومعاني الفراء 2/ 36، 37، و الكشاف 330/2، و القراءات الشاذة ص 62، والمغني ص 477، وإعراب القرآن العظيم ص 264.

ب- توجيه بعض القراءات

1. إثبات حرف العلة

استدل ابن النحاس بالشاهد الشعري الآتي على إثبات الألف في ترضى .

إذا العَجُوزُ غَضِبَتْ فطلَّق وَلا ترضّاهَا ولا تَمَلَّقْ [1].

يقول الشارح ابن النحاس :" فأثبت الألف في ... ترضى ، و جزم بحذف الحركة ،وعلى هذا تحمل قراءة من قرأ ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾[2] بالياء في يتقي "[3]

2. إبطال عمل أن

يقول ابن النحاس :" إذا كان بعض العرب قد أبطل عمل أن وهي مذكورة في اللفظ تشبيهاً بما ، نحو قراءة مجاهد[4] - رضي الله عنه - :

---

(1) الرجز لرؤبة في ديوانه ص 179، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر ، الكويت .

(2) يوسف 90 .

قرأ قنبل عن ابن كثير من طريق ابن شنبوذ ، والخزاعي عن البزي عن ابن كثير و النقاش عن أبي ربيعة عن البزي بياء في حالتين .

انظر المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر 3/ 36، و إملاء ما من به الرحمن 2/ 58 ، و إعراب القرآن العظيم ص 264 .

(3) التعليقة ص 75.

(4) **ابن مجاهد** هو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي الحافظ الأستاذ أبوبكر مجاهد البغدادي ، شيخ الصنعة ، وأول من سبع السبعة ، ولد سنة 245هـ ، فاق نظراءه مع الدين والحفظ والخير ، و قيل إنه لا أحد من شيوخ القراءات أكثر تلاميذ منه ، توفي يوم عشرين شعبان عام 324هـ .

انظر غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 139- 142، و الأعلام 1/ 261.

﴿أنْ يُتِمُ الرَّضَاعَةَ ﴾[1] بالرفع ... وإن بطل عملها محذوفة كان ذلك أولى "[2]

3. حذف التنوين

استدل ابن النحاس على حذف التنوين، بقراءة ﴿ أحَدُ اللهُ الصَّمَدُ ﴾[3] بحذف التنوين، حيث حذف التنوين من أحد للالتقاء الساكنين[4] .

4. الجزم على التوهم

يبين ابن النحاس أن الفعل المضارع يجزم إذا كان جارياً مجرى المجزوم " كقراءة من قرأ ﴿ فَأصَّدَقَ وَأكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾[5] بجزم أكن ، وإنما جزمها على توهم جزم أصدق ، لو حذفت الفاء من أصدق لا يجزم فتوهم الفاء ، وإن كانت موجودة بمنزلة المعدوم فعطف عليه بالجزم ، فأصدق وإن كان منصوباً عند هذا القارئ جارٍ مجرى المجزوم "[6]

---

(1) البقرة 233.

يقرأ الجمهور على ضم الياء وتسمية الفاعل ، ونصب الرضاعة ، وتُقرأ بتاء مفتوحة ورفع الرضاعة ، والجيد فتح الراء في الرضاعة ، وكسرها جائز وقد قرئ به.

انظر معاني الفراء 1/ 149، و الكشاف 1/ 213- 214 ، و التبيان 155/1، و المجيد ص 167.

(2) التعليقة ص 425 ، وانظر المغني ص 36-514.

(3) الإخلاص 1 .

وقد(قَرَأ أحَدُ اللهُ)بغير تنوين نصر بن عاصم ، وأبو عمرو ، وقد رويت عن عمرو رضي الله عنه ، ومن حذف التنوين من أحد فلالتقاء الساكنين .

القراءات الشاذة ص 148. و انظر التبيان 483/2، و إعراب ثلاثين سورة 323.

(4) انظر التعليقة ص 85 ، 518 .

(5) المنافقون 10، وقد قرأ أبو عمرو(وَأكُون) بالواو ، ونصب النون و الباقون بغير واو وجزم النون ، وقرئ بالنصب عطفاً على ما قبله وهو جواب استفهام ، وقرئ بالجزم حملاً على المعنى ، والمعنى إن أخرتني أكن.

انظر معاني الفراء 3/ 160، و التيسير ص 171، و الكشاف 4/ 411 – 412 ، و التبيان 2/ 414.

(6) التعليقة ص 77، و انظر الكتاب 3/ 100، و المغني ص 400-448.

5. بناء الفعل للمفعول

يبين ابن النحاس أن الكوفيين استدلوا على السماع بقوله - تعالى- : ﴿وَكَذَٰلِكَ نُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [1] ، فقالوا : نصب المؤمنين مع بناء (نجي) للمفعول فيكون حينئذٍ قد أقام المصدر ، تقديره- والله أعلم - على قولهم : نجي النجاة المؤمنين ، وكذلك قوله - تعالى- :في قراءة يعقوب ﴿لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾[2] ، فبنى يجزي للمفعول ونصب قوماً ، قالوا فأقام المصدر أي ليجزي الجزاء قوماً ، يقول ابن النحاس : " والجواب عما قال الكوفيون - رحمهم الله -أما الآية الأولى فنقول : لا نسلم أن نجي مبني للمفعول ، بل أصله ننجي ، وأدغم النون في الجيم ، ولو كان مبنيا للمفعول لكان فعلاً ماضياً فكانت الياء تكون مفتوحة ، وحيث لم تفتح دل على ما ذكرنا ، من كونه مضارعاً مبنياً للفاعل لا للمفعول ، وأما الآية الكريمة الثانية فلا دليل لهم فيها أيضاً ؛ لأنا نقول إن جزيت يتعدى إلى مفعولين بدليل أنك تقول جزيت زيداً خيراً ... وإذا كان كذلك فالقائم مقام الفاعل المفعول به الثاني، لا المصدر ، فلا دليل لهم حينئذٍ" [3] .

---

(1) الأنبياء 88.

وقرأ ابن عامر و أبوبكر (**نجي المُؤْمِنِينَ**) بنون واحدة مشددا ، والباقون بنونين مخففاً .

انظر معاني الفراء2/ 210 ، و التيسير ص 126. و الكشاف 3/ 100،و التبيان 165/2. و إعراب القرآن العظيم ص 329.

(2) الجاثية 14.

يقول الفراء :" وقوله : (لِيَجْزِيَ قَوْماً بما كانُوا يَكْسِبُونَ) قرأها يحيى بن وثاب : لنجزى بالنون ، وقرأها الناس بعد (**لِيَجْزِيَ قَوْماً**) ، بالياء ،وقد قرأ بعض القراء فيما ذكر لى : ليجزى قوما ، وهو فى الظاهر لحن ، فإن كان أضمر فى «يجزى» فعلا يقع به الرفع كما تقول : أعطى ثوبا ليجزى ذلك الجزاء قوما فهو وجه".

معاني القرآن للفراء 3/ 46.

وانظر معاني الأخفش 5/ 128، والحجة في القراءات السبع ، ابن خالويه ، ص 325 ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، ط1 ، عالم الكتب ، القاهرة ،1428هـ- 2007م.

و التيسير ص 161، والكشاف 4/ 219 ، و التبيان 2/ 353.

(3) التعليقة ص 136 -137 و انظر أمالي ابن الحاجب 1/ 203.

6. الفصل بين المضاف والمضاف إليه

استدل ابن عصفور في الفصل بين المضاف والمضاف إليه بشواهد شعرية كثيرة لا يتسع المقام لذكرها [1]، فيقول ابن النحاس : " وهب المصنف أن يقول في هذه الأبيات كلها أو غيرها أنها ضرورة ، فكيف يصنع في قوله - تعالى- في قراءة ابن عامر - رحمه الله - :

﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾[2]

بنصب الأولاد وجر الشركاء ، فهذا في اللفظ **كزج القلوص**[3] ، وغيره من الأبيات التي أنشدت ، وإذا عرف هذا تحقق أن الجواب الذي أجاب به من قوله ضرورة ليس بشيء ، وأما الاية الكريمة فيخرج جر شركائهم **بمضاف محذوف** ... وأما حذف التنوين من قتل ... فتخريجه حينئذٍ أن نقول إن قتل كان مضافاً إلى لفظ شركائهم

---

(1) انظر المقرب ص 56-57، و التعليقة ص 83-84 .

(2) الأنعام 137.

قرأ ابن عامر(وَكَذَلِكَ زُيِّنَ) بضم الزاي وكسر الياء.

(قتل) برفع اللام ، أولادهم بنصب الدال ، (شركاءهم) بخفض الهمزة ، والباقون بفتح الزاي ونصب اللام ، وخفض الدال ورفع الهمزة .

انظر معاني الفراء1/ 357-358، و التيسير ص88، و الكشاف 2/ 53 -54 ، و التبيان 1/ 421.

يقول أبو البقاء :" يقرأ بفتح الزاي والياء على تسمية الفاعل وهو(شركاؤهم) والمفعول قتل ، وهو مصدر مضاف إلى المفعول ، ويقرأ بضم الزاي وكسر الياء على ما لم يسم فاعله ، وقتل بالرفع على أنه القائم مقام الفاعل ، وأولادهم بالنصب على أنه مفعول القتل ، شركائهم بالجر على الإضافة ، وقد فصل بينهما بالمفعول وهو بعيد ، وإنما يجيء في ضرورة الشعر ، ويقرأ كذلك إلا أنه بجر أولادهم على الإضافة ، وشركائهم بالجر أيضاً على البدل من الأولاد ، لأن أولادهم شركاؤهم في دينهم وعيشهم وغيرهما ، ويقرأ كذلك إلا أنه برفع الشركاء ، و فيه وجهان : أحدهما مرفوع بفعل محذوف كأنه قال من زينه ؟ فقال شركاؤهم ، والقتل في هذا كله مضاف إلى المفعول ، والثاني أن يرتفع شركاؤهم بالقتل ".

إملاء ما من به الرحمن 1/ 262.

(3) يقصد قول الشاعر : **فَزَجَجْتُهَا مُتَمَكِنَاً زجَّ القلوصَ أبي مزادة .** ، حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه ، وخرج على أنه ضرورة ، فزج مضاف ، وأبي مزادة مضاف إليه . انظر التعليقة ص 83.

آخرين بين قتل وأولادهم ، فحذف من اللفظ ، وبقي قتل على إرادة الإضافة غير منون كما يكون لو ظهر المضاف في اللفظ "[1]

ج – الإشارة إلى شذوذ بعض القراءات ، ورفض بعض القراءات ، وذكر أسماء بعض القراء .

1- الإشارة إلى شذوذ بعض القراءات

ابن النحاس استدل بالقراءات الشاذة على اشتقاق لفظ الجلالة (الله)، فيقول عن لفظ الجلالة (الله) : "هو مشتق من الإلهة ، وهي العبادة ، ومنه قراءة من قرأ ﴿وَيَذَرَكَ وَإِلَاهَتَكَ "[2] ، ويرى أن القراءة الشاذة لا يقاس عليها[3] : "نحو من قرأ ﴿ مَثَلاً مَا بَعُوضَةٌ﴾[4] ، و﴿تَمَامَاً عَلَى الذي أَحْسَنُ﴾" [5]

(1) التعليقة ص 84-85 ، وانظر الكتاب 1/ 290 ، والمغني 575.

(2) التعليقة ص 52، وانظر العين ، الفراهيدي ، ترتيب داوود العنبكي ، ط1، مكتبة لبنان 2004م.

(3)انظر التعليقة ص 104

(4) البقرة 26.

قال أبو البقاء ويقرأ شاذ (بعوضةٌ) بالرفع على أن تجعل (ما) بمعنى (الذي) بحذف المبتدأ الذي هو بعوضة ويجوز أن يكون (ما)حرفا ، ويضمر المبتدأ تقديره مثلا هو بعوضة بالرفع

قال مجاهد حكاه أبو حاتم عن أبي عبيدة عن رؤبة .

انظر الكتاب 2/ 138-286، و التبيان 44/1 ، والمغني ص 302-305.

(5) الأنعام 154.

انظر الكتاب 2/ 108 ، والمغني ص 180- 421- 514- 527.

2. رفضه بعض القراءات

قد يرفض ابن النحاس قراءة معينة ، بحجة أنه يرى بطلانها ، فمن ذلك رفضه قراءة للكسائي مع أن أبا البقاء يراها جائزة يقول : إن هذا الإدغام " باطلٌ كقراءة الكسائي- رحمه الله - قوله - عز وجل- : ﴿نَخْسِفْ بِهِم الأَرْضَ ﴾ [1]، لكنه جرى على قاعدة النحاة في استضعاف هذا فلم يذكره"[2] ،كما رفض قراءة ابن مسعود معتبراً إياها من القراءات الشاذة [3]

3. ذكر أسماء بعض القراء .

قد ينسب ابن النحاس القراءة لصاحبها ، من ذلك أنه نسب قراءة لحمزة [4] ، وقراءة لابن عامر[5] ، وقراءة لابن مسعود[6] ، وأخرى لابن مجاهد[7]، وقراءة للكسائي[8] ،وقراءة ليعقوب[9] ، وقراءات لأبي عمرو[10] ، لكنه قد يغفل عن ذلك فيترك قراءات أخرى دون نسبة أو عزو ، مكتفياً بعبارة (فيمن نقل) أو (فيمن نصب)أو (فيمن قرأ) ، وغير ذلك من العبارات [11]

---

(1) سبأ 9 .

(2) التعليقة ص 571.

قرأ حمزة والكسائي ﴿ إِنْ يَشَأْ يَخْسِفَ أَوْيسْقط ﴾ بالياء في الثلاثة ، و أدغم الكسائي الفاء في الباء ، وقرأ الباقون بالنون فيهن ، ويقول العكبري : الإظهار هو الأصل ، و الإدغام جائز ، لأن الفاء والباء متقاربان
انظر التيسير ص 146 ، و الكشاف 3/ 434 ، و التبيان 2/ 281.

(3) انظر التعليقة ص424 -425 .

(4) انظر المصدر نفسه ص 348.

(5) انظر المصدر نفسه ص 84.

(6) انظر المصدر نفسه ص 424.

(7) انظر المصدر نفسه ص 425.

(8) انظر المصدر نفسه ص 120، 571.

(9) انظر المصدر نفسه ص 136.

(10) قراءات أبي عمرو تدخل في الجانب الصوتي ،انظر المصدر نفسه ص 565، 567،571.

(11) انظر المصدر نفسه ص 268،441، 437، 360،586، 231، 77، 85،567،565، 177.

ثالثاً ـ الحديث الشريف

من خلال إحصائنا للشواهد الحديثية يعد ابن النحاس من الذين سلكوا درب سيبويه أو ابن الضائع في الإقلال من الاستشهاد بالحديث لأسباب معينة ، وهذا ما يثير تساؤلات الكثيرين حول ماهية الأسباب التي جعلت بعض النحويين يقلون أو يمنعون من الاستدلال بالحديث ؟

والإجابة عن هذا السؤال يجعلنا نتعرض لأكبر القضايا النحوية التي أُثيرت ، وهي قضية الاستشهاد بالحديث ، وانقسام العلماء إزاءها بين مؤيدين ومعارضين

ويمكننا تصنيف هؤلاء النحاة حسب مواقفهم من الاستشهاد بالحديث إلى مانعين[1] ومتوسعين[2] ومؤيدين بشروط[3] .

وندرك من خلال تتبعنا لموضوعات ابن النحاس النحوية أنه يستدل بالحديث في بعض القضايا النحوية واللغوية ، فمن القضايا النحوية التي تضمنت نهجه في الإفادة من الأحاديث ما يلي :

1. مجيء الحال جملة اسمية

ويستشهد بالحديث لتقرير قاعدة نحوية كاستدلاله بالحديث على مجيء الحال جملة اسمية بقوله : "وشاهدُ مجيء الحال جملة اسمية قولُه[4]- صلى الله عليه وسلم- : **(أَقْرَبُ مَا يَكُونُ العَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهْوَ سَاجِدٌ)** "[5]

(1) انظر الخزانة ، البغدادي ، ص 4-5 ، دار صادر ، بيروت ، لبنان .

(2) انظر في علم أصول النحو ، ص 120 .

(3) انظر أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ص241- 242.

(4) التعليقة ص 169، وانظر تذكرة النحاة ص 650 ،و المغني ص 389 ، والكواكب الدرية ص 194.

(5) صحيح مسلم بشرح النووي ، 2/ 125، تحقيق عبد الله أحمد أبو زوينة .

2. إظهار الخبر بعد لولا

استدل ابن النحاس بالحديث على إظهار الخبر بعد لولا

يقول ابن النحاس : " وعلى إظهار الخبر بعد لولا، حُمل قوله[1] - صلى الله عليه وسلم - لعائشة - رضي الله عنهـــا- **(لولا قومُك حديثٌ عَهْدُهُم بكُفْرٍ لأسَّسْتُ البَيْتَ عَلَى قوَاعِدَ إبْرَاهِيم)** " [2]

3. الأصل أن تلزم اللام فعل الأمر

يقول ابن النحاس :" وروي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال في بعض الغزوات (**لتَأخُذُوا مَصَافَكُم**)[3] ، وإتيانه من غير لام كثير"[4]

ويقصد ابن النحاس أن الأصل في الأمر أن تلزمه اللام ، ومجيء الأمر من غير لام هو الكثير والغالب .

ومن القضايا اللغوية :

1. دلالة (بيْد)

يستشهد ابن النحاس بالحديث لتفسير معنى (بيْد) في باب الإضافة فيقول : إنها " بمعنى غير، ومنه الحديث عن رسول الله- صلى الله عليه وسلم - أنه قال : **(أنَا أفْصَحُ العَرَب بيْدَ أنِّي منْ قرَيْش)** [5] أي غير أني من قريش "[6]

---

(1) وقد ورد الحديث في النهاية في غريب الحديث و الأثر بلفظ:

(لولا حدثان قومك بالكفر لهدمت الكعبة وبنيتها) النهاية في غريب الحديث 1/ 350.

(2) التعليقة ص 159 ،وانظر أوضح المسالك 1/ 165، والمغني ص 563.

(3) النهاية في غريب الحديث و الأثر 3/ 38.

(4) التعليقة ص 441 ، وانظر شرح التسهيل 4/ 61 ، و شرح الكافية الشافية 2/ 138، والمغني ص 221-224 ، وأوضح المسالك 2/ 274.

(5) النهاية في غريب الحديث 1/ 171.

(6) التعليقة ص 313، وانظر شرح التسهيل 2/ 314، و المغني ص 118، و الهمع3/ 281 ، 1/ 281 وتحفة الغريب 440.

2. دلالة (الإعراب)

يستدل ابن النحاس بالحديث لبيان وتوضيح معنى الألفاظ ، كفعله في باب الإعراب عندما أخذ يبين ويوضح معاني كلمة (إعراب) فذكر من معانيها(البيان) **ومنه (و الأيِّمُ تُعْربُ عَنْ نَفْسِهَا)**[1] أي تُبين [2]

ومن خلال ما سبق ندرك أن ابن النحاس يستدل بالحديث لبيان حكم نحوي أو تفسير معنى كلمة ، وكان يوضح أن هذا القول هو حديث شريف ، لكنه أحيانا يقحم الحديث في الكلام دون أن يشير إلى أنه حديث ، وذلك كفعله في باب الإعراب عندما ذكر أن الإعراب هو الإبانة ومنه ،و الأيم تعرب عن نفسها أي تبين ،ولا شك إن عبارة (**والأيِّمُ تُعْربُ عَنْ نَفْسِهَا**) هي نص حديثيّ .

تلك هي بعض شواهد ابن النحاس الحديثية التي ذكرها في تعليقته ، وعلى الرغم من أن تلك الشواهد قليلة ، فإنها تعد أكثر من شواهد سيبويه في كتابه .

(1) النهاية في غريب الحديث و الأثر ، ابن الأثير ، 1/ 85 ، تحقيق الطاهر محمد الزاوي و محمود الطناحي ، دار إحياء التراث .

(2) انظر التعليقة ص 65 .

رابعاً – الشعر

ابن النحاس تلميذ ابن مالك ، فقد كان شيخه ابن مالك يكثر من الشواهد الشعرية في مؤلفاته النحوية " مما جعل العلماء يتحيرون من أين يأتي بها ؟ وهذا لا شك يدل على اهتمام ابن مالك بالشواهد ؛ لأن النحو هو الشاهد إذ على أساسه تقوم الـــــــقـاعدة "[1]

وإذا ما انتقلنا إلى كتاب تلميذه ابن النحاس نجد أن الشواهد الشعرية أكثر غزارة في التعليقة من الشواهد الأخرى ، وهذا يدل على سيره على منوال شيخه في هذا الجانب ، كما ينم عن سعة علم ابن النحاس ، ودرايته بأشعار العرب قديمها وحديثها ، فهو واسع الإحاطة بها ، كثير الاطلاع عليها ، ذو خبرة واسعة بعلوم العربية .

وصدق تلميذه أبو حيان عندما قال : " ولم أجد أكثر منه سماعاً لكتب الأدب "[2] ، فقد عرفنا أنه قرأ كثيراً من الدواوين الشعرية ، وهذا ما مكنه من استحضار الكثير من الأبيات لتكون الشواهد التي تدعم أحكامه النحوية ، إذ يقارب ما استشهد به من شعر العرب حوالي أربعمائة شاهد ما بين شعر ورجز .

فنسب بعضها إلى قائليها ، و ترك الباقي بدون ذكر لأصحابها ، وفيها أشعارٌ على شكل أنصاف أبيات .

---

(1) المدرسة النحوية ص 449.

(2) بغية الوعاة ، 11/1.

وتضمنت شواهده شعر الجاهليين[1] والمخضرمين [2] والإسلاميين[3] ، كما استشهد بشعر المحدثين [4] بقلة .

و إذا تأملنا النصوص الشعرية التي استشهد بها ابن النحاس نجد معظمها لشعراء جاهليين وصلوا بشعرهم إلى ذروة المجد والشهرة ، ذلك لأنهم أثبتوا بجدارة مقدرتهم الشعرية ، وتفننهم في مجال الإبداع اللغوي والفني .

وما يدل على صحة ما نقوله إكثاره من شعر امرئ القيس في تعليقته بحيث تحتل أشعار امرئ القيس مركز الصدارة في التعليقة.

لذلك لا نبالغ إذا ما قلنا إن الشعر الجاهلي قد تبوأ منزلة عالية في سماء الشعر العربي كله ، فكفاه شرفا أن ينهل علماء اللغة من زاد شعرهم مستشهدين به على ألفاظ اللغة ومعانيها ، وأن يرتوي منه علماء البلاغة ليتذوقوا الصور الفنية الرائعة المبتكرة فيه ، وأن يترنم على أوتاره علماء العروض مدللين به على أوزان الشعر وقوافيه ، وأن ينهل منه النحاة مستشهدين به على مسائل النحو وقضاياه .

وما يهمنا في هذا الموضوع هو استشهاد ابن النحاس بالشعر في قضايا النحو المتعددة والمتشعبة .

فقد احتج هذا النحويّ بشعرٍ كثيرٍ ، و نراه في تعليقته لا يختلف أحياناً عن المتقدمين في الاستشهاد بالشعر الجاهلي ؛ بل إننا نجده لا يختلف أيضاً عن المتأخرين بخاصة الزمخشري في الاستشهاد بشعر المحدثين ، وقد اقتفى أثرهم ابن النحاس في ذلك .

---

(1) انظر التعليقة ص97- 98، 110، 151، 321، 424، 577.

(2) انظر المصدر نفسه ص 96 ، 169 ، 331 ، 506.

(3) انظر المصدر نفسه ص383، 358، 481، 548،

(4) انظر المصدر نفسه ص176، 517

وكان اعتماده على الشواهد الشعرية كبيراً و واضحاً ، واعتبر الشاهد الشعري مصدراً أساسياً قوياً من مصادره التي اعتمد عليها في استنباط قواعده وتأصيلها ، وفيما يلي عرض موجز للقضايا النحوية التي بينت نهجه في مسائله لتكون أنموذجاً تمثيلياً لهذا النوع من الشواهد .

1. الحكم باسمية (عَن) [1]

يبين ابن النحاس أن **(عَن)** على رأي ابن عصفور [2]اسمٌ ، ويستدل على ذلك بقول الشاعر: **دَعْ عَنْك نَهْبَاً**[3]

يقول ابن النحاس :" قال - رحمه الله - باسمية عن دون حرفيتها ، لئلا تكون الكاف في عنك معمولة لدع"[4]

فلو كانت حرفاً لكان الفعل (دع) متعدياً لفاعل ومفعول لشيء واحد ؛ لأن (عن) الحرفية عدت الفعل إلى المفعول ، والصحيح أن الجار والمجرور متعلقان بالفعل ، وليسا في موضع نصب به ، لأن الفعل متعد لواحد فقط وهو نهباً .

وبذلك يتضح لنا أن من نهج ابن النحاس أنه يعلل لنا بعض القضايا النحوية الواردة في الأبيات الشعرية ، وذلك مسلك منهجي اعتاد عليه .

---

(1) يقول ابن النحاس بعد أن يورد عنواناً جانبياً يعنون له بلفظ (قاعدة) :" لا يجوز أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشيء واحد في فعل من الأفعال إلا ظننت وأخواتها ، وفي فقدت وعدمت ، فلذلك قال - رحمه الله - في قول الشاعر : **دَعْ عَنْكَ نَهْبَاً** باسمية عن دون حرفيتها ، لئلا تكون الكاف في عنك معمولة لدع"

التعليقة ص 293-294 ، وانظر الكتاب 1/ 420 ، 4/ 228.

(2) يقول ابن عصفور :"وعن تكون اسماً إذا دخل عليها حرف خفض "المقرب ص 214.

(3) وتمام البيت : **دَعْ عَنْكَ نَهْبَاً صِيحَ فِي حَجَرَاتِهِ وَلَكِنْ حَدِيثَاً مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ**

والبيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص 109. شرح محمد الاسكندراني ، نهاد رزوق، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ،1428هـ - 2007م .

انظر المقرب 214، و الجنى الداني ص244، والهمع 4/ 189 .

(4) التعليقة ص 293-294 .

2. دخول اللام في خبر لكن

يبين ابن النحاس أن اللام لا تدخل في خبر لكن ، و يوضح اختلاف النحاة في ذلك ، فالبصريون يمنعون دخول اللام معها ، و الكوفيون يُجَوِّزُونه[1].

والدليل على ذلك قول الشاعر :**وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ**[2]

فدخلت اللام في خبر لكن في هذا البيت ، وهو شعر غير معروف القائل ، و من هنا تظهر لنا سمة لابن النحاس ألا وهي الاستشهاد بشعر أو رجز غير معروف القائل، والحقيقة هي أن ابن النحاس كان يورد بعضها للاستدلال على أدلة الكوفيين السماعية .

3. المبتدأ النكرة

قد يأتي المبتدأ نكرة جارية مجرى المصدر ، يقول ابن النحاس :" ومما يدل على مجيئه في غير المصدر ، قول الشاعر :

خَيَالٌ لأمِّ السَّلْسَبِيلِ وَدُونَهُ مَسِيرةُ شَهْرٍ للبَرِيدِ المُذَبْذِبِ[3]

فخيالٌ مبتدأ ، ولأم السلسبيل صفة له ، ولا يكون خبراً لأنه لا مسوغ له للابتداء بها إلا وصفها بالمجرور ، والجملة التي هي (و دونه مسيرة شهر) سادة مسد خبره ، وساغ ذلك ؛ لأن الخيال لا حقيقة له جسمية فجرى مجرى المصادر" [4]

---

(1) انظر التعليقة ص219- 220.

(2) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة ، وصدره : **يَلُومُونَنِي فِي حُبَّ لَيْلَى عَوَاذِلِي** .

انظر معاني الفراء 1/ 465، و سر صناعة الإعراب 1/ 330، والمفصل ص 382، و الإنصاف 1/ 169، و شرح التسهيل 2/ 29، والمغني ص 229 ، 283 ، وهمع الهوامـــــع 2/ 176، والاقتراح ص 128، و حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، الخضري 1/ 300، تركي فرحان المصطفى ، ط2 ، دار الكتب العالمية ،بيروت ، لبنان ، 1413هـ - 1992م، والكواكب الدرية 1/ 264.

(3) البيت من الطويل ، وهو للبعيث بن حريث .

انظر المعجم المفصل 1/ 400.

(4) التعليقة ص 171.

ومن هنا يتبين لنا أن ابن النحاس لا يكتفي بالاستدلال بالشاهد الشعري في القضية النحوية ، بل كان من نهج هذا الشارح أيضاً إعراب بعض الشواهد الشعرية [1].

4. اتصال الفاعل بضمير .

يقول ابن النحاس عندما أخذ يحصي أقسام المضمر والمظهر من جهة التقديم والتأخير : أن يكون الفاعل الظاهر مؤخراً لفظاً ورتبة نحو : ضرب غلامه زيداً ، فهذا أكثر النحاة لا يجيزه لمخالفة باب المضمر ، ومنهم من أجازه ، و استدل عليه بالسماع... فقول الشاعر:

جَزَى بَنُوهُ أبَا الغِيلانِ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعلٍ كَمَا يُجْزى سِنِمَّارُ[2]

وأتبع ابن النحاس هذا الشاهد بستة شواهد شعرية أخرى متضافرة متعاقبة ، فيكون المجموع حينئذ سبعة شواهد شعرية متوالية ، وهذا مما لا شك فيه كثير جداً [3].

ويتبين لنا من ذلك أن من نهج نحويِّنا ابن النحاس الإكثار من الشواهد الشعرية في القضية النحوية الواحدة [4].

---

(1) وكذلك نجد إعرابه واضحاً وجلياً في بعض الشواهد الشعرية ، انظر التعليقة ص 174 ، 175 ، 176 ، 380 وغيرها .

(2) البيت من البسيط ، وهو لسليط بن سعد .

انظر التذكرة ص 364 ، وهمع الهوامع 1/ 230، وشرح ابن عقيل 2/ 109، و حاشية الخضري1/ 378.

(3) انظر التعليقة ص 86- 87 .

(4) وقد يفرد ابن النحاس للقضية شاهداً شعرياً واحداً ، فمن ذلك عندما بين مسوغات الابتداء بالنكرة ، فذكر : " أن تكون معطوفة على نكرة قد وجد فيها شئ من شروط الابتداء بالنكرة ، فصيرت مبتدأة ، نحو قول الشاعر : **عِنْدِي اصْطِبَارٌ وَشَكْوَى عِنْدَ قَاتِلَتِي"** المصدر نفسه ص 152، وانظر المغني ص 440 .

البيت من الطويل وهو بلا نسبة ، وعجزه : **وهلْ بأعْجَبَ مِنْ هذا امروٌ سَمِعَا** . المعجم المفصل 4/ 235.

5. (كِلا) معناها التثنية

يبين ابن النحاس أن النحويين مجمعون على معنى (كِلا) ، ومختلفون في اللفظ ، فيقول : " وأجمعوا على أن معناها التثنية واختلفوا في لفظها ، مذهب البصريين أنها مفردة اللفظ ، ومذهب الكوفيين أن اللفظ لفظ تثنية ، والصحيح ما ذهب إليه البصريون - رحمهم الله -، بدليل عود الضمير إليها مفردا في قوله - تعالى- :

﴿**كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا** ﴾ [1] ، وبدليل الإخبار عنها بالمفرد بقول الشاعر :

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرْيُ بَيْنَهُمَا قدْ أَقْلَعَا وَكِلا أَنْفَيْهِمَا رَابي[2]

فقال :راب ، ولم يقل : رابيان"[3]

ويبرز لنا من ذلك ، أن من نهج ابن النحاس أن يكون شاهده الشعري تابعاً لشاهد قرآني ، **فتقديم الشاهد القرآني على الشعري** يعد من سماته المنهجية[4] .

---

(1) الكهف 33.

(2) البيت من البسيط ، وهو للفرزدق ، ولم أجده في ديوانه.

انظر الخصائص 3/ 306 ، 2/ 397، والإنصاف 2/ 365، وشرح التسهيل 3/ 245،والهمع 1/ 137، والمعجم المفصل 1/ 361-362.

(3) التعليقة ص 314.

(4) **ولكن قد يقوم ابن النحاس أحياناً بتقديم الشاهد الشعري على الشاهد القرآني** انظر البحث ص73-74.

6. نصب الفعل بعد الفاء

يذكر ابن النحاس أن الفعل ينصب بعد الفاء في رأي ابن عصفور ،و استدل بقول الشاعر :

فأسْتَريحَا [1]

وأورد ابن النحاس هذا الشاهد عندما شرع يشرح قول المصنف : " لا ينتصب الفعل بعدهما فيما عدا ذلك إلا في ضرورة "[2] نحو قول الشاعر:

فأسْتَريحَا

يقول ابن النحاس : "في البيت الذي أنشده المصنف فإن نصبه لأنه لما قدره في نفسه بشرط وجزاء ، كأنه قال إن ألحق أسترح ، والمنصوب ها هنا مقدر أيضاً بالشرط والجزاء ، كقولك : زرني فأكرمك ، تقديره : زرني إن تزرني أكرمك ، فلما قدره في البيت بالشرط كتقديره في هذه الأماكن نصبه غلطاً " [3]

فمن سمات ابن النحاس المنهجية أنه يورد الشواهد الشعرية كاملة في الغالب وأحيانا يورد كلمة أو كلمتين من البيت ، وذلك من نهجه في الاستدلال بالشعر.

ومن نهجه أيضاً تبيين وتوضيح الغلط الذي وقع فيه مصنف المقرب .

---

(1) البيت من الوافر، وهو للمغيرة بن حبناء .

وتمامه : **سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَ أَلْحَقُ بالحِجَازِ فأسْتَريحَا**

انظر الكتاب 3/ 39-92، والمقتضب 24/2 ، و معاني الأخفش ص 73، والإيضاح 244، وشرح شذور الذهب 301 ، وشرح التسهيل 4/ 30 ، 45، 46، والمغني ص 175، و همع الهوامع 4/ 119، و المعجم المفصل 69/2.

(2) المقرب ص 289، يقصد ابن عصفور بذلك (الفاء والواو) .

(3) التعليقة ص433 ، وانظر الكتاب 3/ 39-92، والمقرب ص 289.

7. تنكير اسم لا

يقول ابن النحاس : " وإنما الوجه ... ما قاله الزمخشري ... وهو أنه اعتقد تنكير هذه الألفاظ التي ذكرها جميعاً ، فلم يعمل فيها لا إلا وهي نكرات ، لا معارف "[1] ، واستدل على ذلك بقول الشاعر : **أرَى الحَاجَاتِ** [2]وقد بين ابن النحاس في هذا الشاهد أن (أمية) معرفة ، وقد أعمل فيها (لا)[3] ، ومن هنا تبرز لنا سمة لابن النحاس ألا وهي الاستدلال بجزء من شطر البيت في قضية نحوية .

8. إثبات علامة الجمع في الوصل

قد تثبت علامة الجمع في الوصل ، ومثال ذلك (منون) في قول الشاعر :

أتوْا نَاري فقُلْتُ مَنُونَ أنْتُمْ فقالُوا الجِنُّ قُلتُ عِمُوا ظَلَامَاً[4]

يقول ابن عصفور :" فأثبت علامة الجمع في الوصل ... وهذه اللغة من الندور بحيث لا يقاس عليها" [5]،ويقول ابن النحاس : "وهذا البيت قيل إنه لتأبط شراً ، وقيل لشمر بن الحارث الطائي ، وقيل لغيره ..."[6]

---

(1) التعليقة ص 288.

ويقول الزمخشري : " حق المنصوب بلا أن يكون نكرة ، وقول الشاعر: **ولا أمية** ، وقولهم :(وقضية ، ولا أبا الحسن لها) ، فعلى تقدير التنكير " المفصل ص 97، 98.

ويقصد من ذلك ابن النحاس قول ابن عصفور وهو نصه :" اعلم أن (لا) إما أن تدخل على نكرة أو معرفة ، فإن دخلت على معرفة لم تعمل شيئاً ، ولزم تكرارها ... فأما قولهم (قضية و لا أبا الحسن)... وقول الشاعر : **أرى الحَاجَاتِ عِنْد أبي حُبَيْب * نَكِدْنَ و لا أميَّةَ بالبلادِ** ، فعلى حذف (مثل) " المقرب ص 208.

(2)البيت من الوافر،وهو لابن الزبير الأسدي انظر الكتاب 2/ 297، والمفصل 98 ، والمعجم المفصل 2/ 340.

(3) انظر التعليقة ص 287.

(4) البيت من الوافر ، وهو لشمر بن الحارث ، انظر الكتاب 2/ 411، والمقتضب 2/ 307، والخصـــــائص1/ 182، وأمالي بن الحاجب 1/ 462، وأوضح المسالك 333/2 ، والهمع 5/ 346، 6/ 221، وحاشية الخضري 2/ 329 ، والمعجم المفصل 7/ 45.

(5) المقرب ص 328.

(6) التعليقة ص 561-562 .

ويتجلى لنا أن من نهج ابن النحاس في الاستدلال بالشعر أن يقوم بنسبة البيت لأكثر من شاعر.

9. اتصال النون باسم الفاعل

يقول ابن عصفور:" إذا كان معمول اسم الفاعل ضميراً متصلاً لم تثبت فيه نون ، ولا تنوين ، وقد تثبتان في الضرورة "[1] نحو قول الشاعر:

وَمَا أدْري وَظنِّـي كـل ظـَـنٍّ أمُسْلِمُـني إلى قـومـــي شَرَاح [2]

وقول الآخر:

وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَه جَمِيعَاً وَأيْدِي المُعْتفين رواهِقُهُ[3]

يقول ابن النحاس شارحاً :" شراحي يريد شراحيل ، اسم رجل ، و الرواهق جمع راهقة ، الرهق كثرة الإلحاح عليه ، المعتفين الطالبين العفو"[4]

وابن النحاس طبعاً لم يورد البيتين في تعليقته [5] ، وإنما اكتفى بشرحهما، وذلك يعد أيضاً من نهجه .

---

(1) المقرب ص 138.

(2) البيت من الوافر ، وهو ليزيد بن محمد الحارثي ، انظر المقرب ص 138، و شرح التسهيل 1/ 138، والتذكرة 422 ، والمغني ص 328 ، 602، وهمع الهوامع 1/ 225.

(3) البيت من الطويل ، وهو مجهول القائل ، انظر الكتاب 1/ 188، والمقرب ص 138، و شرح التسـهيل 3/ 84 .

(4) التعليقة ص 239.

(5) وأحيانا يشرع في شرح حكم شاهد شعري نحويا دون أن يورده أيضاً ، انظر المصدر نفسه ص 225.

10.إثبات النون يكون مع المظهر

إثبات النون في اسم الفاعل يعد من الضرورات ، وهذا ما أورده لنا ابن النحاس في باب (اسم الفاعل) بقوله : " إثبات النون إنما يكون مع المظهر ، دون المضمر فلا يقال : الضاربانك ولا الضاربونك إلا في الشعر "[1]

كقوله : **هُمُ الآمِرُونَ الخَيْرَ و الفَاعِلُونَهُ** [2]

فمن مسار ابن النحاس أنه يبين لنا الضرورات الشعرية ، وهذا من مسلكه في الاستدلال بالشعر .

11. وقوع (مَن) على غير العاقل .

يبين ابن النحاس أن (مَن) لا تقع على من يعقل فحسب ، بل تقع أيضاً على ما لا يعقل ، فقال : " وتقع على ما لا يعقل إذا عومـــــل معاملته "[3].

ومثاله قول امرئ القيس :

أَلَا انْعمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي وَهَلْ يَنْعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي العُصُرِ الخَالِي [4]

يقول ابن النحاس :" فـعبر عـن الـطلل بـ(من) لـما أجـراه مـجرى مـن يـعقل فـي نـدائه وتحيـته " [5]

ونلاحظ من خلال ذلك أن ابن النحاس أحيانا يعزو الشاهد الشعري لقائله ، وهذا ما نجده في مواضع متفرقة في التعليقة ، و لكنه أحيانا يخرج عن ذلك المسلك

---

(1) التعليقة ص 237.

(2) هذا صدر بيت من الطويل ، وهو بلا نسبة ، وعجزه : **إِذَا مَا خَشُوا مِنَ مُحْدِثِ الأَمْرِ مُعْظَمَاً**

ويروى صدر البيت **:هُمُ القَائِلُونَ الخَيْرَ والفَاعِلُونَهُ .**

انظر الكتاب 1/ 188، و أمالي ابن الحاجب 1/ 391، والمعجم المفصل 7/ 83.

(3) التعليقة ص 97-98.

(4) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص 41.

انظر الكتاب 4/ 39 ، ومثل المقرب 117،وأوضح المسالك 1/ 120 ، وهمع الهوامع 5/ 24.

(5) التعليقة ص 98.

المنهجي الذي وضعه لنفسه ، فيورد الشاهد الشعري دون أن يذكر اسم قائله ، ولعله نَهَج نَهْج سيبويه في ذلك [1].

12.إضافة (حيث)

يهتم ابن النحاس في بعض الأحيان بروايات الأبيات فيقول :(وروي بـــكـــذا) أو (و روي كذا) فمن ذلك أنه استدل بقول الشاعر :

أمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طالِعَاً [2]

حيث قال ابن النحاس : فأضيف حيث إلى سهيل " فيمن رواه بجر سهيل ، وأما من رواه برفع سهيل ، على أنه مبتدأ وخبره محذوف تقديره :حيث سهيل بيّن أو مشرق ،وطالعاً نصبت على الحال ، فهو مما أضيفت فيه حيث إلى الجملة على القاعدة"[3]

وهكذا ، فقد كان ابن النحاس يهتم باستقصاء الأوجه الإعرابية للشاهد ، وأحياناً يهتم بروايات الأبيات حتى ولو لم تمثل الرواية وجهاً إعرابياً ، وهذا يعد من سماته المنهجية .

(1) انظر الكتاب 298/1، 2/ 150 ، 619/3 ، 4/ 376.

(2) الرجز بلا نسبة ، وتمامه : **نَجْمَاً يُضِئُ كَالشِّهابِ لامِعَاً**

انظر تذكرة النحاة ص 645، وشرح ابن عقيل 3/ 56، والمعجم المفصل 11/ 39.

(3) التعليقة ص 319.

13. جر الاسم بعامل مقدر

قد يُجر الاسم بحرف جر محذوف ، يقول ابن النحاس :

" ومثال الجر بعامل مقدر"[1] قول الشاعر: **" وَقَاتِمِ الأعْمَاق خَاوي المُخْتَرَقْ "**[2]

ومن هنا نلاحظ أن من نهج ابن النحاس الاقتصار أحياناً على صدر البيت أو عجزه ، وتلك سمة من سماته المنهجية في الاستدلال بالشعر

14. إعمال المصدر

لا شك أن المصدر يعمل عمل الفعل ، وقد ساق ابن النحاس استدلال الكوفيين على أن الكلام مصدر ، وليس اسم مصدر بقول الشاعر :

أَلَا هَلْ إِلَى رَيَّا سَبِيلٌ وَسَاعَـــة تُكَلِّمُنِـي فِيهَا مِن الدَّهْر خَالِيَاً
فَأَشْفِيَ نَفْسِي مِنْ تَبَارِيح مَا بِهَا فَإِنَّ كَلَامِيها شِفَاءٌ لِمَا بِيَا[3]

يقول : " فأعمل كلامي في الضمير"[4] ولا شك أن هناك من يتساءل هنا : لمَ ذكر البيت الأول ؟

فالبيت الأول لم يكن زائداً؛لأن فيه الفعل(كلم) ، وجاء في البيت الثاني اسم المصدر (كلام) و لم يأت المصدر تكليم ؛ فجاء اسم المصدر (كلام) عاملاً في المفعول .

من هنا ندرك أن ابن النحاس قد يذكر بيتين لاكتمال موطن الشاهد فيهما ، وذلك أمر يبرز سمة منهجية له في الاستشهاد بالشعر .

---

(1) التعليقة ص 67 .

(2) الرجز لرؤبة ، وبعده : **مُشْتَبِهِ الأعْلَام لمَّاع الخَفَق** ، ديوان رؤبة ص 104.

انظر الكتاب 4/ 210 ، وسر صناعة الإعراب 2/ 58 ، 65 ، 180 ، ومثل المقرب 212 ،وشرح التسهيل 1/ 11 والمغني ص 326 ، وتحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب 2/ 1018- 1064، وهمع الهوامع 4/ 222- 407 ، والمعجم المفصل 11/ 150-151.

(3) "البيتان من الطويل ، وهما لذي الرمة.

انظر همع الهوامع 5/ 78 و المعجم المفصل 318/8.

(4) التعليقة ص 55.

تلك بعض السمات المنهجية لابن النحاس في الاستشهاد بالشعر ، ومن يقرأ التعليقة يجد أن ابن النحاس أحيانا يورد شواهد سيبويه الشعرية ذاتها في القضايا النحوية فضلاً عن اهتمامه بروايات الأبيات .[1] و من مسلكه أيضاً أنه يبين لنا أن الشاذ قد يَرِدُ في الشعر ، لكن لا يقاس عليه .[2]

وابن النحاس لا يورد شواهد شعرية في القضايا النحوية فحسب ، وإنما يستدل بها أيضاً في القضايا اللغوية فمن ذلك ما يلي :

1. **دلالة كلمة (كَرْمَل)**

يهتم ابن النحاس بشرح الأبيات الشعرية حتى ولو لم تكن لها صلة بالقضية النحوية ، فمن ذلك قوله :" كرمل ، ماءٌ لبعض طيء ، وهم رهط حاتم ، و في القصيدة : **فَسِيري يَا عَدِيُّ وَلا تُرَاعِي فَحُلِّي بَيْنَ كَرْمَلَ والوَحِيدِ**[3]

يقول ابن النحاس : " فقوله سيري يعني قبيلته ، وعدي يعني ابن حاتم ، وفد على النبي فأكرمه ، وقال له : ما اسمك؟ فقال زيد الخيل ، فقال النبي- صلى الله عليه وسلم- : بل أنت زيـدٌ الــخير" [4]

والذي حمل ابن النحاس على ذلك هو قيامه بشرح بيت وارد في المقرب ، وقد ورد فيه لفظ (كرملان) ، فبين ابن النحاس أنه تثنية كرمل .
وهذا البيت ذكره ابن عصفور، ولم يذكره ابن النحاس ، يقول ابن عصفور :
" ومن إعمال (فَعِلٍ) قول زيد الخيل"[5] :

---

(1) انظر التعليقة ص 287 ، 97 – 98 و الكتاب 297/2 ، 4/ 39،.

(2) انظر التعليقة ص 427.

(3) البيت من الوافر وهو لزيد الخيل في ديوانه ، ص101 صنعة أحمد مختار البرزة ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، 1408- 1988م.
والقائل هو زيد الخيل بن مهلل من طيِّئ ، جاهلي وأدرك الإسلام وكان يكنى أبا مُكْنِف .
انظر الشعر والشعراء 2/ 278.

(4) التعليقة 240 ، وانظر الشعر والشعراء 2/ 278، والخزانة 2/ 448.

(5) المقرب ص 141.

أتَانِي أنَّهم مَزِقُون عِرْضِي جِحاشُ الكِرْمَلَيْنِ لها فَدِيدُ[1]

فـــ (مَزِق)صيغة مبالغة قد عملت فيما بعدها ، ونصبت مفعولا به وهو (عرضي)

2. دلالة (الإعراب)

بين ابن النحاس معنى كلمة الإعراب لغوياً ، فذكر أنها مأخوذة من عدة معان[2] ، فمن معانيها : " قولهم أعرب الرجل إذا صار له خيل عِراب ، قال :

وَيَصْهَلُ فِي مِثْلِ جَوْفِ الطَّوِي صَهِيلاً يُبَيِّنُ لِلْمُعْرِبِ [3]

يعني إذا سمع صهيل هذا الفرس من له خيل عِراب عُرف أنه عربي".[4]

فتوضيح المعنى يعد أحد الأساليب المنهجية لابن النحاس في الاستدلال بالشعر .

---

(1) البيت من الوافر ، وهو لزيد الخيل في ديوانه ص 176.

انظر شرح الكافية الشافية 1/ 465، و أوضح المسالك 2/ 16، والهمع 5/ 87،شرح ابن عقيل 115/3،وشرح قطر الندى ص 275،وشرح شذور الذهب ص394، والمعجم المفصل 2/ 301.

(2) انظر التعليقة ص 65 .

(3) البيت من المتقارب ، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ص 23، ط1، منشورات المكتب الإسلامي ، دمشق ،1384 هـ - 1964م. انظر المعجم المفصل 1/ 415.

(4) التعليقة ص 65 .

خامساً ـ النثر

أخيراً نصل إلى نهاية الشواهد التي احتج بها ابن النحاس ، وهي الشواهد النثرية ويمكننا تقسيمها إلى قسمين هما :

1. **الأثر ونقصد به أقوال الصحابة.**
2. **الأمثال وأقوال العرب .**

أ ـ الأثر:

الأثر هو "ما روي عن الصحابة و التابعين من أقوال و أفعال ، وعند أكثر المحدثين الأثر مرادفٌ للحديث " [1]

على الرغم من أن الأثر الذي أورده ابن النحاس غير كثير مقارنة بالشواهد الأخرى ، فإنه اعتمد عليه ، واعتبر أقوال الصحابة شاهداً له في بعض المسائل والقضايا النحوية ، وكان ابن النحاس يكثر من الاستدلال بكلام عمر رضي الله عنه.

يقول ابن النحاس: " هذا قول عمر رضي الله عنه ،قال: **إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب، ولكن ليذك لكم الأسل الرماح و السهام** [2] نهى عن حذف الأرنب بالعصا ونحوه ، لأنه لا تحل به الصيد إذا قتل ، والغالب قتل الأرنب بالحذف ... وهذا وإن كان تقديره باعدني عن حذفها ، أو باعد حذفها عني ، فإن المراد النهي عن حذفها لا غير ، ولو قال : لا تحذفوا الأرنب لم يكن فيه من المبالغة في النهي ما في هذا الكلام"[3]

---

(1) معجم مصطلحات الحديث ،وضعه : سليمان مسلّم ، حسين إسماعيل ، قدم له : عبد القادر الأرناؤوط ، ص 15، ط2 ، مكتبة العبيكة أو العبيكان ، الرياض ، 1421هـ – 2001 م .

(2) النهاية في غريب الحديث والأثر 1/ 49.

(3) التعليقة ص 412 ، و انظر الكتاب 1/ 274 ، و أوضح المسالك 2/ 199 ، و الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب ، 1/ 307 ، تحقيق موسى بناي العليلي ، 1402- 1982، وانظر شواهد التوضيح ، ابن مالك ص 159 ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ط3 ،عالم الكتب ،1403هـ - 1983م ، و همع الهوامع 3/ 26.

ومن الأثر الوارد في التعليقة ما يلي :

- **نِعْمَ العَبْدُ صُهَيْب لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ**

يبين ابن النحاس أن (لولا) هي حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، ويقول معللاً لعدم اختيار المصنف المعنى الشائع لها :" وإنما عبر بهذه العبارة ، ولم يقل كما يقول أكثر النحاة من أن معناها امتناع الشيء لامتناع غيره لما يلزمهم من مفهوم الأثر الذي هو (**نِعْمَ العَبْدُ صُهَيْب**) من أنه يصير مفهومه إنه لو خاف الله لعصاه ، وليس المعنى على ذلك ، فقال هي حرف لما كان سيقع لوقوع غيره "[1]

- **لقد رأيتنا مع رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وما لنا طعام إلا الأسودان**[2].

يقول ابن النحاس: " أجمع النحاة على أنه إذا اتفق اللفظان والمعنيان جاز التثنية كرجلين... وإن اختلف اللفظان وقف على السماع كالعَمرَين ، وإن اختلف المعنييان ، هل تجوز التثنية أم لا ؟ اختلف في ذلك فذهب بعضهم إلى جواز ذلك ، ومنهم من منع ذلك ... وذهب جماعة من متأخري المغاربة ، و غيرهم إلى أنهما إذا اتفقا في المعنى الموجب للتسمية جازت التثنية ، وإن اختلفا في المعنى كالأسودين في الماء والتمر لما سمى كل واحدٍ منهما لذلك لسواده ... قالت عائشة ـ رضي الله عنها ـ: (لقد رأيتنا مع رسول الله- صلى الله عليه وسلم - وما لنا طعام إلا الأسودان) تعني رضي الله عنها الماء والتمر " [3]

من هنا نفهم أن المقصود بالأسودين (**الماء والتمر**) فالتثنية جائزة على الرغم من اختلاف المعنيين.

---

(1) التعليقة ص 193 ، وانظر المقرب ص 98، ومثل المقرب ص 152، و المغني ص 252-251 ، و الهمع 4/ 345، وتحفة الغريب 2/ 817،

(2) النهاية في غريب الحديث والأثر 2/ 419.

(3) التعليقة ص589- 590.

و نظراً لأن الأثر في كتاب ابن النحاس ليس كثيراً ، فلم يكن له منهج واضح في إيراده ، فأحياناً كان يذكر اسم الصحابي مثل : " هـذا قـول عمـر- رضـي الله عنه - "[1] ، "قالت عائشة - رضي الله عنه - "[2]

وفي أحيان قليلة يوضح أن هذا الشاهد من الأثر كقوله: " لما يلزمهم من مفهوم الأثر "[3]

(1) التعليقة ص 412.

(2) المصدر نفسه ص 590-589.

(3) المصدر نفسه ص 193.

ب – الأمثال وأقوال العرب

* **الأمثال**

ابن النحاس سلك طريق بعض النحويين في الاستدلال بالأمثال العربية ، واتخذها شاهداً من شواهده ، ومصدراً أصيلاً في إثبات القواعد ، فبنى أحكامه عليها ، وأورد في كتابه بعض الأمثال ، ولم يشر في غالبها إلى أنها أمثالٌ ، وربما فعل ذلك لعدم الحاجة لبيان أنها من الأمثال ، وذلك لاشتهارها ، وإذاعتها بين الناس .

فمن الأمثال الواردة في التعليقة ما يلي :

1. إنْ مَضَى عَيْرٌ فَعَيْرٌ فـي الرَّبَاط [1]

استدل به ابن النحاس على مجيء المبتدأ من النكرة إذا جاءت بعد فاء الجزاء فقال "أن تلي فاء الجزاء ، نحو قولهم في المثل : إنْ مَضَى عَيْرٌ فَعَيْرٌ فَـي الرَّبَاط " [2]

2. تَمَرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَة [3]

يقول ابن النحاس نقلاً عن ابن عمرون :" الضابط في جواز الابتداء بالنكرة قربها من المعرفة بأحد شيئين : إما باختصاصها كالنكرة الموصوفة أو بكونها في غاية العموم كقولنا : تَمَرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ "[4]

---

(1) معجم الأمثال العربية ، خير الدين شمسي باشا ،1/ 581، ط1 ، مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية ، 1423هـ - 2002م .

وهذا المثل يروى **إن ذهب عيرٌ ، فعيرٌ في الرباط .**

وهذا مثلٌ لأهل الشام ، ليس يكاد يُتكلم به غيره ، والرباط الدابة ، يقال للصائد إن ذهب عيرٌ ، فلم يعلق في الحبالة ، فاقتصر على ما يعلق ، ونظمه الأحدب فقال :

مَا فاتَ فاعْنَ بسِوَاهُ إنْ ذَهَب عيرٌ فعيرٌ في الربَاطِ عن كَثَب

معجم الأمثال العربية ،1/ 581.

(2) التعليقة ص 152، و انظر الهمع 2/ 31 .

(3) معجم الأمثال العربية 1/ 882 .

(4) التعليقة ص 148 ، و انظر أمالي ابن الحاجب 2/ 592، و شرح التسهيل 1/ 293، و المغني ص 442، وهمع الهوامع 2/ 30.

3. كُل شَيء ولَا شَتِيمَة حُرّ [1]

يقول ابن النحاس شارحاً ومعقباً على كلام المصنف : أئت كل شيء ، ولا ترتكب شتيمة حر " أو لا تأت بشتيمة حر، فترفع الأول وتنصب الثاني "[2]

4. كِلَاهُمَا وتَمْرَاً [3]

استدل به ابن النحاس على رفع كلا ، فرفع ، وقال: كلاهما ، ونصب تمراً على معنى أطعمك كليهما ، "قال قوم من رفع حكى أن الرجل قال أنلني مما بين يديك ، فقال عمرو: أيها أحب إليك زبد أم سنام ، فقال الرجل :كلاهما وتمراً ، أي مطلوبي كلاهما ، وأزيد تمراً ، أي وزدني تمراً"[4]

---

(1) لم أعثر عليه في مجمع الأمثال.

(2) التعليقة ص 415 ، وانظر الكتاب 1/ 281 ، والإيضاح في شرح المفصل 1/ 308 ، و المقرب ص 278،و شرح التسهيل 2/ 158 والهمع 3/ 20.

(3) معجم الأمثال العربية 2/ 1898 – 1899.

قال الميداني : أول من قال ذلك عمرو بن حُمران الجعدي ، وكان عمراً راعياً ، فبينما هو يوماً إذا رُفع إليه رجل قد أضرَّ به العطش والسغوب ، وعمرو قاعد ، وبين يديه زبد وتمر وتامك (سنام) ، فدنا منه الرجل فقال: أطعمني من هذا الزبد والتامك ، فقال عمرو: نعم(كلاهما وتمراً) فأطعم الرجل حتى انتهى ، وسقاه لبناً حتى روي، وأقام عنده أياماً ، فذهبت كلمته مثلاً .

ورفع كلاهما ، أي لك كلاهما ، ونصبت تمراً على معنى أزيدك تمراً .

ومن روى (كليهما وتمراً) فإنه نصبه على معنى أطعمك كليهما وتمراً .

وقال قوم :من رفع حكى أن الرجل قال أنلني مما بين يديك ، فقال عمرو أيما أحبُّ إليك ، زبد أم سنام ؟ فقال الرجل كلاهما وأزيد تمراً معهما ،أو وزدني تمراً

وروى ابن قتيبة قال: عرض بعض الأمراء على رجل عملين ليختار أحدهما فيوليه ، فقال : (كلاهما وتمراً) فقال : أعندي تمزح ؟ لا وُلّيت عملاً

انظر معجم الأمثال العربية 2/ 1898 – 1899.

(4) التعليقة ص 415 ، وانظر الكتاب 1/ 281 ، 280 ، والإيضاح في شرح المفصل 1/ 308 ، و المقرب ص 278 ، و شرح التسهيل 3/ 300، و الهمع 3/ 22 .

5. وَرَاءكَ أوْسَعُ لَك [1]

يقول ابن النحاس :" وراءك اسم فعل أي تأخر ، وفي ضده أمامك أي تقدم ، وأوسع منصوب بإضمار فعل ، أي تجد مكانك أوسع لك ، أي و أت مكاناً أوسع ، لأنه لما نهاه عن التقدم بقوله : وراءك ، علم أنه يأمره بإتيان ما هو أوسع له ،قيل إن أصل هذا الكلام أنَّ ابن الحمام الشاعر جاء إلى ابن الحطيئة ، فقال : السلام عليكم فقال الحطيئة : كلمة تقال وليس لها جواب ، فقال **أألح** ، فقال وراءك أوسع لك ، فقال : أنا ابن الحمام الشاعر فقال : كن من أي طير الله شئت " [2]

هذا ، وقد استدل ابن النحاس أيضاً بأشعارٍ ضُربتْ مثلاً ،فمن ذلك قول امرئ القيس :

دَعْ عَنْك نَهْبَاً[3]

استشهد به ابن النحاس على اسمية عن .

---

(1)" قال المفضل أول من قال ذلك الحطيئة ، وكان أتاه ابن الحمامة الشاعر ، فقال السلام عليك ، قال الحطيئة كلمة تُقال ليس لها جواب ، فقال **: أ أَلِحُّ ؟**قال: **وَرَاءكَ أَوْسَعُ لك** ،قال : قد صهرتني الشمس ، قال :عليك بالجبل يفيءُ عليك ظله ، قال :قد احترقت رجلاي ، قال: بُل عليهما تبردا، قال :إني مُرمِلٌ (أي نفد زادي) ، قال :لم أضمن لأهلك زادك ، قال :إني جائع ، قال : اصبر حتى تتغدى ، فإن فضل من غلماننا وأجرائنا شيئاً كنت أحق به من الكلب ، قال أنا ابن الحمامة الشاعر ، قال : كن من أي طير الله عز وجل شئت ، قال :أخزاك الله ، قال من ساء سبَّ ، قال : أو تحْلُم أيضاً ؟ قال : أ فأجمع عليك بخلاً وجهلاً ".

قال الميداني : أي تأخر تجد مكاناً أوسع لك .

معجم الأمثال 3/ 2717.

(2) التعليقة ص 417 ، وانظر الكتاب 1/ 282 ، والإيضاح في شرح المفصل 1/ 309 .

(3) وتمام البيت : **دَعْ عَنْكَ نَهْبَاً صِيحَ فِي حَجَرَاتِهِ وَلَكِنْ حَدِيثَاً مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ**

والبيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص 109.

انظر التعليقة ص 293-294 ، و المقرب ص 214، و الجنى الداني ص244، والهمع 4/ 189 .

ويضرب هذا المثل:" لمن ذهب من ماله شيء ثم ذهب بعده ما هو أجل منه " . معجم الأمثال 3/ 2715.

و الأمثال في التعليقة ليست كثيرة ، لكن حاولت أن أتعرف على نهجه في إيرادها فتبين الآتي :

1. أنه قد يستشهد به دون أن يشير إلى كونه مثلاً ، و قد يقحمه في الكلام إقحاماً أو بين الأمثلة ، فلا يُشعر أنه من المثل

مثل : كقولنا تمرة خير من جـــــرادة .[1]

و كفعله حينما أورد المثلين .

كُل شَيْء ولَا شَتِيمَة حُرّ [2]

كِلَيْهمَا وَتَمْرَا [3]

2. أحيانا يستشهد بشواهد الكتاب نفسها كاستشهاده بالأمثال الآتية :

أ- كِلَاهُمَا وَتَمْرا [4]

ب- اطْرق كَــرَا[5]

ج- أهْلَكَ وَاللَّيْل[6]

---

(1) التعليقة 148.

(2) المصدر نفسه ص 415 .

(3) انظر الكتاب 1/ 280-281، والتعليقة ص 415.

"قال الزمخشري مرَّ بعمرو بن حمران الجعدي رجلٌ مجهود ، وبين يديه زبد وقرص وتمر ، فاستطعمه زبداً أو قرصاً ، فقال عمرو ذلك : أي أطعمك كل واحد منهما ، وأطعمك تمراً أيضاً ، ثم ضُرب في كل موضع خير فيه رجل بين شيئين ، وهو يريدهما معاً ، ويُحكى أن بعض الخلفاء عرض على رجل ثوبين ، وخيره بينهما ، فقال ذلك ، فقال الخليفة أو تمزح بين يدي ، فلم يوله شيئاً".

معجم الأمثال 2/ 1906-1907.

(4) التعليقة ص 415.

انظر الكتاب 1/ 280-281 ، و المقرب ص 195- 205.

(5) انظر الكتاب 231/2، 617/3، و التعليقة ص 275 .

ويروى المثل" **أطرق كَرَا يُحْلبْ لك** ، يُضرب للأحمق تمنيه الباطل ، فيُصدِّق " معجم الأمثال 1/ 365.

(6) التعليقة ص413.

"وهو مثل يضرب في التحذير و الأمر بالحزم " معجم الأمثال 1/ 695.

انظر الكتاب 1/ 275 ، و المقتضب 3/ 215 ، وسر صناعة الإعراب 1/ 100، و الإيضاح في شرح المفصل 1/ 307. ، و التذكرة ص 534 ، و أوضح المسالك 2/ 158،

3. قد يكثر من الاستدلال بالأمثال في موضوع نحوي واحد ، وذلك كفعله في باب التنازع [1].

4. ينسب- أحياناً - المثل العربي لقائله .

كفعله عندما أورد المثل (كلاهما وتمرا) [2] ، فقال :أول من قاله عمر الجعدي .

(1) انظر التعليقة ص 415، وانظر الكتاب 1/ 280-281 .

(2) انظر التعليقة ص 413-415.

* **أقوال العرب النثرية**

يهتم ابن النحاس بكلام العرب النثري ، فيورده لإثبات قواعده وأحكامه النحوية ، فمن أقوال العرب التي استدل بها في القضايا النحوية ما يلي :

لَيْسَ الطِّيبُ إلا المِسْك

ينقل ابن النحاس قول السيرافي : "يعني أن بعضهم يحمل (ليس) على (ما)، ويجعلها حرفاً لا يعمل في اللفظ شيئاً ، كما لم يعمل (ما) ، وليس على هذه اللغة دليل قاطعٌ ...وقيل إنه ليس على الأرض تميمي إلا وهو يرفع ، وحجازي إلا وهو ينصب ، يعني قولهم ليس الطيب إلا المسك" [1].

قطعَ اللهُ يَدَ وَ رِجْلَ مَنْ قالَهُ

قال ابن النحاس :"أجمعوا على أن هنا مضافاً إليه محذوفاً من أحدهما ، واختلفوا من أيهما حذف ، فمذهب سيبويه كما قال المصنف وهو أسهل "[2]

والتقدير: قطع الله يد من قاله ورجل من قاله ، حيث حذف ما أضيف إليه يد وهو (من قاله) لدلالة ما أضيف إليه رجل .

يقول ابن عصفور :" فحُذف الضمير ، وأقحم المعطوف بين المضاف والمضاف إليه ، وحذف التنوين من (يد) لإضافته إلى (مَن) ، وحذف من (رجل) لأنه مضاف إلى (مَن) في المعنى وبمنزلة المضاف إليه في اللفظ "[3]

(1) التعليقة ص 198 ، وانظر أمالي ابن الحاجب 2/ 868 ، و شرح التسهيل 1/ 379 – 380 ، والهمع 2/ 80 ، و تحفة الغريب 2/ 691 .

(2) التعليقة ص 317، و انظر الكافية الشافية 1/ 437 ، و الهمع 3/ 58 ، وشرح ابن عقيل 3/ 79.

(3) المقرب ص 237.

مَازِ رَأسكَ وَالسَّيْف

فبعد أن شرح ابن النحاس المثل قال : " فإما أن يكون سماه بمازن ، أو كان من مازن ثم رخمه ، وإما أن يكون ترخيماً بعد ترخيم ، كان أصله مازينا ، فرخمه بحذف يائي النسب ، فصار مازناً ، ثم رخمه بحذف النون ، فصار مازِ ، قال شيخنا - رحمه الله - والأول أظهر "[1].

شَأْنُكَ وَالحَجَّ

قال ابن النحاس : " وذا ليس بتحذير وتقديره : الزم شأنك ، يعني أمرك ، والحج ، يحتمل العطف ، والمفعول معه "[2]

فَلَا وذُو بَيْتهُ فِي السَّمَاءِ

يقول ابن النحاس شارحاً وممثلاً لوقوع (ذو) الطائية على أولي العلم : "مثال وقوع ذو على أولي العلم : قول أبي زبيد الطائي : فلا و ذو بيته في السماء" [3]

(1) التعليقة ص 412 ، وانظر الكتاب 1/ 275 ، والمقتضب 3/ 215 ، والإيضاح في شرح المفصل 1/ 306-307 ،و المقرب ص 278.

(2) التعليقة ص 413 ، و انظر الكتاب 1/ 274 ، و المقرب ص 278.

(3) التعليقة ص 99 .

ولم أعثر على قول أبي زبيد الطائي فيما وقع بين يديَّ من المصادر .

الفصل الثاني
موقفه من النحاة واعتداده برأيه

المبحث الأول

موقفه من البصريين و الكوفيين

نظر ابن النحاس في الآراء البصرية والكوفية وتصدى للكوفيين ، فأصدر الكثير من الآراء الخاصة التي اعتد بها .

ومن المعروف أن النحو البصري كان هو النحو السائد في هذه الفترة (الفترة التي عاصرها ابن النحاس) ، وكتاب سيبويه الذي حوى النحو البصري تسابق النحاة إليه دراسةً وتمحيصاً ، ونقداً و اختصاراً، وشرحاً وتعليقاً.

فلم يكن عجيباً على ابن النحاس أن يكون بصرياً في آرائه وميوله ، وفي أقيسته وتعليلاته ، إذ أنه قرأ الكتاب على شيوخه ، وفعل تلاميذه الأمر ذاته معه .

أولاً : موقفه من البصريين

ابن النحاس كغيره من النحويين كان له موقف خاص من أصحاب هذا المذهب ، فقد كان يؤثره على مذهب الكوفيين ، و يقتفي أثرهم في العديد من القضايا النحوية ، فكثيراً ما طبع قضاياه النحوية بطابع بصري محض ، فكان ينتصر للبصريين غالباً وإذا كان الخلاف بين البصريين أنفسهم نجده ينتصر لشيخ النحاة (سيبويه) ، وفيما يلي أمثلة نبين فيها موقفه من أصحاب هذا المذهب :

فقد رجح ابن النحاس مذهب أهل البصرة في(باب تبيين الكلام وأجزائه) فقال : " وإنما سمي الفعل فعلاً، لأنه مشتق من المصدر على مذهب البصريين ، وهو الصحيح ، والمصدر فعل حقيقة ، لأنه هو الذي فعله الإنسان ، فسمي الفعل باسم المصدر الذي هو أصله" [1]

(1) التعليقة ص 60 ، وانظر الأصول 2/ 309، و الإنصاف 1/ 190.

ورجح رأي البصريين أيضاً عندما تحدث عن ضمير الشأن بقوله : " ويسميه الكوفيون الضمير المجهول ، لأنه لم يعد على شيء قبله ، و يسميه البصريون ضمير الشأن والقصة و الأمر ، وتسمية البصريين أحسن ، لأنه سموه بمعناه "[1]

ونراه في (باب تبيين الكلام وأجزائه) ينصر رأي البصريين القائل بأن مكان الواو المحذوفة من (اسم) اللام ، بينما يرى الكوفيون أن مكانها الفاء ، يقول :" والصحيح ما ذهب إليه البصريون لوجوه : منها أن الحذف في الأواخر أكثر منه في الأوائل ، والحمل على الأكثر أولى ... والحذف بالأواخر أولى منه بالأوائل ، لأن الآخر موضع ضجر و سآمة و تعب ، فناسب الحذف ، ليخفف على المتكلم بخلاف الأول لأنه موضع استجمام وراحة ..."[2]

كما رجح رأي البصريين في قضايا نـــــحوية أخرى [3] ، و هو لا يكتفي بالتصريح بآراء البصريين وتأييدها ؛ بل نراه من شدة تأييده ومناصرته للبصريين يخال نفسه منهم ، فيعبر عنهم بلفظ (أصحابنا) ، و يعبر عن مذهبهم بلفظ (مذهبنا) أو (عندنا) ، فمن ذلك عندما بين في (باب التوكيد) أن النكرات لا تؤكد بقوله : " هذا مذهبنا ما عدا الأخفش - رحمه الله - خلافاً للكوفيين - رحمهم الله -، فإنهم أجازوا تأكيد النكرة إذا كانت محدودة ، ويعنون بالمحدود المؤكد بكل وأجمع دون غيرهما من ألفاظ التوكيد "[4]

ومن ذلك قوله : " أدوات التحضيض لا يليها إلا الفعل عندنا ، خلافاً للكوفيين - رحمهم الله -في تجويزهم وقوع المبتدأ بعدها "[5]

---

(1) التعليقة ص 178،و انظر الكتاب 1/ 96-70 - 71، 2/ 134- 135- 176 ،3/72-73
وانظر معاني القرآن للفراء 1/ 360-361 .

(2) التعليقة ص 59 ، والإنصاف 1/ 8-9 .

(3) انظر التعليقة ص 219 – 220 ، 314، 33 .

(4) المصدر نفسه ص 368 ، وانظر الكتاب 296/2.

(5) التعليقة ص 192 ، وانظر الكتاب 1/ 98 ، 3/ 115، والجنى الداني ص 609.

وابن النحاس - في الغالب - لا يذكر رأياً للمصنف موافقاً للبصريين إلا ذكر أن ذلك هو مذهب البصريين بعينه ، فمن ذلك على سبيل المثال:

في (باب حروف الخفض) : يقول ابن عصفور في (من) : إنها " لابتداء الغاية في غير الزمان "[1] ، فيوضح ابن النحاس أن هذا هو مذهب البصرة قائلاً :"هذا مذهب البصريين - رحمهم الله -، ومذهب الكوفيين - رحمهم الله -أنها تدخل أيضاً على الزمـــــان "[2]

وفي (باب التثنية وجمع السلامة) قال المصنف :" وتفتح ما قبلها فتقول : موسَون في الرفع ، وموسَين في النصب والخفض "[3] ، فيقول ابن النحاس :" هذا مذهب البصريين رحمهم الله "[4]

وفي باب (عطف البيان) ذكر ابن عصفور حكماً نحويا ثم أردفه بعبارة (ولم يجز غير ذلك)[5] .

فقال: "هذا الذي ذكره مذهب البصريين رحمهم الله" [6]

وابن النحاس لا يدلي دائماً بآراء البصريين حتى يؤيدها ، وإنما يذكرها أحياناً دون أن يستحسنها أو يرفضها .

فمن ذلك ما أورده في(باب نوني التوكيد الشديدة والخفيفة) بقوله:" اعلم أن الفاعل يحذف في ثلاثة مواضع :

---

(1) المقرب ص217 ، وانظر الكتاب4/ 224.

(2) التعليقة ص 295 ، وانظر الكتاب4/ 224، و المقرب ص 217.

(3) المقرب ص 404.

(4) التعليقة ص592 ، وانظر الكتاب 3/ 390-391-394.

(5) انظر المقرب ص 273.

وكان ابن عصفور قد ذكر في مقربه :" إذا اجتمع اللقب مع اسم مفرد أضفت الاسم إلى اللقب ، ولم يجز غير ذلك نحو :قولك : قام زيدُ قفة ". المقرب ص 273، و انظر الكتاب 2/ 97.

(6) التعليقة ص 381.

أحدها : إذا بني الفعل للمفعول نحو ضُرِبَ زيدٌ ...

و الثاني : في المصدر إذا لم يذكر معه الفاعل مظهراً يكون محذوفاً ، ولا يكون مضمراً ، لأن المصدر غير مشتق عند البصريين - رحمهم الله - فلا يتحمل ضميراً ، بل يكون الفاعل محذوفاً ، مراداً في النية ، نحو ... يعجبني شربٌ الماء .

و الثالث : إذا لاقى الفاعل ساكناً من كلمة أخرى ، كقولك للجماعة وللمخاطبة : اضربْ القوم ، وفيه نونا التوكيد "[1]

وفي (باب الفاعل) يقول :"اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي لا يعمل عند البصريين ، فلا يكون له حينئذٍ فاعل و لا مفعول "[2]

أما عن أعلام المذهب فهو دائماً مع سيبويه إذا وجد خلاف بين البصريين ، فمن ترجيحه لرأي سيبويه ما بيَّنه في قوله - تعالى- : ﴿انْتَهُوا خَيْرَاً لَكُمْ ﴾[3]

يقول ابن النحاس : "والصحيح ما ذهب إليه سيبويه - رحمه الله - أن خيراً نصبت بإضمار وأت خيراً ؛ لأنه لما نهاه علم أنه يأمره بما هو خير ، فكأنه قال : وأت خيرا"[4]

وابن النحاس لم يرجح رأي سيبويه في تلك القضية فحسب ؛ بل فعل ذلك في قضايا نحوية أخرى ، فمن ذلك مناصرته له في (باب ذكر جوازم المضارع) و في (باب أفعال المقاربة) ، وغيرها [5]

(1) التعليقة ص 598، وانظر شرح الكافية الشافية 1/ 268.

(2) التعليقة ص 88 ، وانظر الكتاب1/ 130- 171.

(3) النساء 171 .

(4) التعليقة ص 416 ، وانظر الكتاب 1/ 282، والمغني ص 950.

(5)انظر التعليقة ص 443-444 ، 206، و انظر الكتاب 2/ 374- 375

ولا غرابة في تأييده ومناصرته لسيبويه شيخ النحاة ، فليس بمستبعد أن يكون إماماً لكثير من النحويين وإن طال الزمن ، فهو بلا شك إمام لابن النحاس الذي نقل عنه كثيراً ، حتى يكاد لا يخلو موضوع من موضوعات التعليقة من ذكر اسمه، أو ذكر مذهبه أو ذكر حكمه ، بل كان ابن النحاس يورد عبارات لسيبويه بنصها وحرفها ، فتأييده لسيبويه واضح بجلاء في ثنايا تعليقته[1] .

ثانياً ـ موقفه من الكوفيين

من يقرأ كتاب التعليقة ويتأمل قضاياه جيداً يشعر أن ابن النحاس أحياناً لا تروق له آراء الكوفيين ومذاهبهم ، إذ هو من حيث يدري ، ومن حيث لا يدري ، يعارضهم كثيراً ، بل إننا نشعر أحياناً أنه لا يهنأ له بالٌ ، و لا تقر له عينٌ حتى يشن هجوماً عنيفاً عليهم ليخالفهم و يخطئهم في بعض المسائل ، ويحاول دائماً التقاط آرائهم ليضعفها ويرد عليها ، و يستعمل في ذلك عبارات عدة منها : "وذلك باطل "[2] و"وما ذكروه ليس بشيء"[3] و "ما ذكروه من الشواهد لا دليل لهم فيها"[4] و"لا حجة لهم في شيء"[5] ، و أحيانا تكون عـــبـــــاراته لاذعة

كـقــوله :و"قولهم فاسد" [6]إلى غير ذلك من العبارات .

وفي اعتقادنا أنه يعارضهم كثيراً في تعليقته ، ونادراً ما يكون موافقاً لآرائهم ومذاهبم ، والأمثلة التي توثق ما نقوله كثيرة ، فمنها على سبيل المثال :

ما جاء في باب المبتدأ والخبر يقول : " الجامد لا ضمير فيه إذا وقع خبراً عندنا ، خلافاً للكوفيين - رحمهم الله -فإنهم يتأولون الجامد بالمشتق ، ويحملونه الضمير ،

---

(1) انظر التعليقة ص 405،536 ، 292، 293 ، 74،206،264 . 246.

(2) المصدر نفسه ص 171.

(3) المصدر نفسه ص 311.

(4) المصدر نفسه ص368.

(5) المصدر نفسه ص352.

(6) المصدر نفسه ص 127-163-165.

نحو زيدٌ أخوك أي مناسبك ، وزيدٌ صاحبك ، أي مصادقك ، وعندنا لا حاجة إلى هذا الضمير ، لأنه إن كان من جهة الخبرية ، فكونه الأول أقوى في الربط من ضمير ، فلا حاجة إلى الضمير حينئذٍ ، وإن كان جهة الاشتقاق ، فليس بمشتق فيتحمل ضميراً ، وتأوله بمشتق ليتحمل الضمير زيادة عمل لا ضرورة تدعو إليها ، فالقول بتأوله بالمشتق وبحمله الضمير زيادة من غير فائدة ، فالسكوت عن ذلك أولى"[1]

وما قاله ابن النحاس في ذلك هو عين مذهب البصريين، بدليل قوله (**عندنا**) فهو ينسب نفسه لمذهب البصرة دائماً.

ويقول في (باب أسماء الأفعال) : " و لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه خلافاً للكوفيين رحمهم الله "[2]

و مخالفته للكوفيين تجعله يرد عليهم أدلتهم التي اعتمدوا عليها ، ومثال ذلك ما فعله في (باب التمييز) إذ يقول: " ذهب ... الكوفيون - رحمهم الله -أجمعين إلى أنه يجوز تقديم التمييز على الفعل محتجين بالقياس والسماع ، أما القياس فعلى الحال في تقديم العامل ، ما لم يمنع مانع من الموانع ... وأما السماع فقول الشاعر :

أَتَهْجُرُ سَلْمَى لِلْفِرَاق حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْساً بالفِرَاق تَطِيبُ[3]

---

(1) التعليقة ص 157 ، وانظر الإنصاف 1/ 48-49.

(2) التعليقة ص 244 ، و انظر الكتاب 1/ 252.

(3) و يروى البيت : **أَتَهْجُرُ لَيْلَى بالفِرَاق حَبِيبَهَا**

وهو من الطويل قائله المخبل السعدي في ديوانه ص 58، ضمن ديوان (عشرة شعراء مقلون)، 1411هـ - 1990م.

انظر الإيضاح 174، والحجة ص 230 ، والمفصل ص 85، وشرح المفصل2/ 74، و الإنصاف 2/ 682 ، شرح التسهيل 2/ 389 ، وهمع الهوامع 4/ 71، وحاشية الخضري 1/ 512 ، والكواكب الدرية 2/ 386 و المعجم المفصل في شواهد العربية 334/1.

يقول ابن النحاس :" أما القياس فلا يتجه ، لأن الفرق بين الحال والتمييز ظاهر ، لأن التمييز مفسر لذوات المسمى ، والحال ليس بمفسر ، فلو قدمنا التمييز لكان المفسِّر قبل المفسَّر ، وهذا لا يجوز وأما السماع فنقول : إن نفساً خبر كان ، و الضمير الذي في كان عائدٌ على حبيبها ، وليس النفس بتمييز "[1]

و في(باب التوكيد) يقول : " وقد قاس الكوفيون ...أجمع على المفرد والجمع ، فقالوا تقول : جاء الرجلان كلاهما أجمعان أكتعان أبصعان أبتعان ، و المرأتان كلتاهما جمعاوان كتعاوان بصعاوان بتعاوان"[2] فرد على رأيهم في جواز تأكيد النكرة قائلاً: " وما ذكروه من الشواهد لا دليل لهم فيها "[3]

وفي قضية العطف على الضمير المرفوع المتصل الواردة في (باب عطف النسق) يبين ابن النحاس أنهم أجازوا ذلك كما استدلوا عليه بدليل قرآني وآخرين شعريين فقال ابن النحاس : لا حجة لهم في شيء [4]

إلى غير ذلك من القضايا النحوية الكثيرة التي تبرز موقف ابن النحاس من علماء هذا المذهب [5]

وابن النحاس قد يذكر أعلام المذهب الكوفي ، ويرد عليهم آراءهم ويبطلها ، فمن ذلك رده رأي زعيمين من زعماء الكوفيين ألا وهما الفراء و الكسائي ، في مسائل عدة لا يتسع المقام لذكرها[6].

---

(1) التعليقة ص 260 ، انظر الكتاب 1/ 205 ، و المقتضب 3/ 36-37 ، و الإيضاح ص 175، والأصـــــول 1/ 212-213 ، وشرح الكافية الشافية 1/ 348-349.

(2) التعليقة ص 366 ، وانظر الكتاب 386/2.

(3) التعليقة ص 368 .

(4) انظر المصدر نفسه ص 352 .

(5) انظر المصدر نفسه ص115- 116 311، 348- 350-351 .

(6) انظر المصدر نفسه ص 131- 132 ، ص 162-164، الإعمال ص 416-419. ، ص 171، وغيرها.

وسيأتي الحديث عن بعضها في الفصل الرابع في القضايا النحوية المتصلة بالأفعال [1]

وفي أحيان نادرة يذكر ابن النحاس رأي الكوفيين دون تعليق أو تعقيب و دون أن يدلي برأيه موافقاً أو معارضاً ، ومثال ذلك ما أورده عن لام التعليل بقوله :" مذهب سيبويه أن النصب بعدها بإضمار (أن) لأنها حرف جر ، وحرف الجر لا يدخل على الأفعال ، فقدر بأن ليكون هو والفعل في تأويل اسم ، فصح دخول حرف الجر عليه ، وقال الكوفيون النصب باللام نفسها "[2]

ومن خلال النماذج التي عرضناها هنا تتبين لنا مواقفُ ابن النحاس من البصريين تلك المواقف التي تدل على حرارة الدفاع عنهم ، وعمق التأثر بهم، وأما عن الكوفيين فنراه في بعض الأحيان يتخذ موقفاً صارماً عليهم ، حازماً معهم غير متأثرٍ بآرائهم ، و لا منقادٍ إليها ، بل كان معهم - أحياناً - مهاجماً عنيفاً لا يقبل الخضوع ، وناقداً لاذعاً لا يرأف بهم .

(1) انظر البحث ص 229-230.

(2) التعليقة ص 430 ، وانظر الكتاب 3/ 5-7.

المبحث الثاني
مناقشته الآراء وتحيزه لبعض النحويين

أولاً ـ موازنة الآراء ومناقشتها

ابن النحاس نحوي مجتهد ، و يظهر ذلك واضحاً أثناء قراءة كتابه بتمعن ، فكان إذا أخذ برأي من الآراء أو مذهب من المذاهب صححه بما يملك من رصيد ثقافي ، فكان يؤيد وجهته بشواهد القرآن ، وشواهد الشعر وغيرها من الشواهد الأخرى ، كما كان يؤيد وجهته بالقياس والتعليل .

ومن خلال اطلاعنا على كتاب التعليقة نجد أن ابن النحاس يستعرض العديد من القضايا النحوية والمذاهب ويناقشها موازناً بينها ، فمن مناقشاته لآراء النحويين ما يلي :

أـ قضية عامل الجر في المضاف إليه

يذكر ابن النحاس اختلاف النحويين في العامل في المضاف إليه قائلاً: "اختلف في عامل الجر في المضاف إليه ، فقيل العامل حرف الجر المقدر في الإضافة ، وحرف الجر يعمل مقدراً إذا ناب عنه نائب ، كواو رب وفائها ؛ لأن معنى غلام زيد : غلام لزيد ، ومعنى خاتم فضة : خاتم من فضة .

قال شيخنا ـ رحمه الله ـ : وهو ضعيف ؛ لأنا لا نسلم تقدير الحرف ، وقوله إن المعنى غلام لزيد ، و خاتم من فضة ، قلنا مسلّم أن المعنى كذلك ، وأما تقدير الحرف ، فلا نسلم ، ومسند المنع أن المقدر كالملفوظ به ، ولو لفظنا بحرف الجر لما تنزل غلام من زيد منزلة الجر بالإجماع ، وأنه منزل في حال الإضافة منه منزلة الجر بالإجماع ، فعرفنا أنه ليس حرف الجر مقدراً ، وإن سلمنا أن حرف الجر مقدر ، ولكن لا نسلم أنه يعمل مقدراً لضعف عامل الجر ، قول المستدل إنه يعمل إذا ناب عنه نائب ، كما في واو رب وفائها ، قلنا لا نسلم البناء به ، وأما فاء رب و واوها فقد بينا .. . أن الصحيح أن الجر برب المقدر لا بالواو والفاء .

وقيل العامل هو الاسم الأول وهو الصحيح ، لكن سيبويه يقول : اعلم أن المضاف ينجر بثلاثة أشياء : بشيء ليس باسم ولا ظرف ، وبشيء يكون ظرفاً ، وباسم لا يكون ظرفاً فنص - رحمه الله - على أن الجر بالاسم الذي هو ظرف أو بالاسم الذي لا يكون ظرفاً ، ولأن المضاف إليه معرب فلا بد من عامل ، وقد أبطلنا أن يكون حرف الجر هو العامل ، فتعين الاسم لعدم القائل بالثالث "[1] .

فقد اختار ابن النحاس الرأي القائل بأن العامل هو الاسم وليس حرف الجر ، وهو رأي سيبويه .

ب- قضية عامل النصب بعد الحروف الناصبة

يقول ابن النحاس موضحاً الخلاف في الناصب بعد حروف النصب : " منهم من قال : إن هذه الحروف كل واحد منها عامل بنفسه ، ومنهم من قال : إنه ليس منها عاملٌ بنفسه إلا (أن) ، والباقي جميعه ينصب بإضمار (أن) ، حكي عن الخليل أنه لا ينتصب شيء إلا بأن إما بكونها ظاهرة أو مقدرة ، ومنهم من قال : النصب بأن و لن و إذا بنفس هذه الحروف ، وفي حتى واللام ، ذلك مبني على ما عرف ، والواو والفاء و أو بإضمار ، وجعل في كي خلاف ... وقد بيَّنا أنه ليس بخلاف ،وإنما هو اختلاف حـــالات "[2]

ج- قضية أعرف المعارف

يقول ابن النحاس : " اختلفت النحاة في أعرف المعارف ما هو ؟ فذهب جماعة كبيرة منهم المصنف - رحمه الله - إلى أن المضمرات أعرف المعارف ، قالوا : وذلك لأنه لا تفتقر إلى الوصف ، بخلاف باقي المعارف ، فهن أعرف لذلك ، وذهب بعضهم إلى أن الأعلام أعرف المعارف ، قال وذلك لأن المضمرات تصلح لأشخاص متعددة ، لأن كل متكلم يقول أنا وكذلك الباقي ، بخلاف العلم ، فإنه ليس

(1) التعليقة ص 324 ، و انظر الكتاب 1/ 419- 420 - 421.

(2) التعليقة ص 438 و انظر الإيضاح ص 243-246، و اللمع ص 91-92 ، و الإنصاف 2/ 452 – 453- 454، و ارتشاف الضرب 4/ 1668، و الهمع 4/ 136..

من يقول زيداً يطلق عليه زيد ، و لأن العلم جزئي ، وباقي المعارف كلية ، فكان أعرف لذلك ، وذهب بعضهم إلى أن اسم الإشارة أعرف المعارف ، وقالوا لأن تعريفه بالقلب والإشارة ، فيكون أقوى مما يتعرف بشيء واحد ، بخلاف العلم والمضمر ، فكان أعرف لذلك ، و الأظهر ما ذكره المصنف - رحمه الله - لما ذكرنا من الدليل المتقدم ، ثم بعض المضمرات أعرف من بعض ، فأعرفها المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب " [1]

فبعد أن ذكر ابن النحاس خلاف العلماء في مراتب المعارف ، رجح أعرفها في نظره و هو الضمير .

د- قضية (أمسا) هل معربة هي أم مبنية ؟

في أمس الواردة في قول الشاعر :

لَقدْ رَأيْتُ عَجَبَاً مُذْ أمْسَا عَجَائِزاً مثلَ السَّعَالى خَمْسَاً[2]

يقول ابن النحاس : " ففتح أمس وهو مجرور بمذ ؛ لاعتقاده فيه الحرفية ... إن أمسا في البيت فعل ماض فلا شاهد فيه ، وحكى الزجاجي - رحمه الله - أن من العرب من يبنيها على الفتح ، وقال الجزولي - رحمه الله - : غلط أبو القاسم في قوله من العرب من يبنيها على الفتح ، فما من عربيّ بناه على الفتح كما زعم ، والذي حكى سيبويه - رحمه الله - عن بني تميم أنهم لا يصرفونه في الرفع ، ويكسرونه في النصب ، قال شيخنا - رحمه الله - فإطلاق الزمخشري : أنهم يصرفونه مطلقا فيه

(1) التعليقة ص 335،و انظر الكافية 1/ 312-313، و الإنصاف 2/ 581.

(2) الرجز لغيلان بن حريث الربعي .

انظر المفصل ص 221 ، وشرح المفصل ، ابن يعيش، 4/ 106-107، عالم الكتب بيروت .
و شرح التسهيل 2/ 223 ، وشرح شذور الذهب ص 99، وشرح قطر الندى ص 17، وهمع الهوامع 3/ 189، و حاشية الخضري 1/ 67 و المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 10/ 261.

نظر ، وفي الصحاح ومنهم من يعربه معرفة ، ويصرفه ويجريه مجرى الأسماء المـــتـــمكنة وهو غريب " [1]

من خلال ما بينه ابن النحاس أقر ببناء (أمس) ، لكونها فعلاً ماضياً ، فخطأ النحويين بعد أن سرد آراءهم ؛ لأنهم اعتقدوا إعرابها وبناءها لكونها اسماً.

ه- الضمير العائد إلى النكرة

في باب حروف الخفض يذكر ابن النحاس الخلاف في الضمير العائد إلى النكرة ، فيقول :

" اختلف في الضمير العائد إلى النكرة هل هو معرفة أو نكرة ؟ فإن قلنا بأن ضمير النكرة نكرة ، وبه قال السيرافي والزمخشري- رحمهما الله - وجماعة فلا إشكال حينئذٍ في دخول رب ، وإن قلنا بأن ضمير النكرة معرفة ، و به قال أكثر النحاة ، وهو الصحيح ، فإنما جاز دخول رب على الضمير ؛ لأنه لما أبهم من جهة تقديمه على المفسر ، ومن جهة وقوعه للمفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد ، وشاع من جهة تفسيره بالنكرة ، صار فيه الإبهام والشيوع ما قارب به النكرة ، فجاز دخول رب عليه "[2]

---

(1) التعليقة ص 538 ، و انظر المفصل ص 221، و شرح المفصل 4/ 106، 107،و شرح التسهيل 2/ 223 ، و حاشية الخضري 1/ 67، و شذور الذهب ص 99.

(2) التعليقة ص 298 ، وانظر أمالي ابن الحاجب 1/ 302.

يقول ابن الحاجب في أماليه :" الضمير في قوله **ربه رجلاً** ، ليس بنكرة ، وإنما كان حكمه حكم النكرات باعتبار كونه مبهما ..."

أمالي ابن الحاجب 1/ 302.

و. الاختلاف في الفصل

يقول ابن النحاس :" اختلف الخليل ومن تبعه والكوفيون ، فذهب الخليل - رحمه الله - ومن تبعه إلى أن الفصل حرف على صورة الضمير المرفوع ، فلا موضع له حينئذٍ من الإعراب ، وذهب الكوفيون إلى أنه اسم ، وموضعه من الإعراب كإعراب ما قبله ، لأنه تأكيد له ، و يبطل كونه تأكيداً على ما ذكروا ؛ لأنه ليس بتأكيد لفظي ولا معنوي ؛ لأن اللفظي إعادة اللفظ بعينه ، وليس هذا منه ، والمعنوي منحصرٌ في التسعة و توابعها، وليس هذا واحداً منها ، فبطل كونه تأكيداً على ما ذكروا، ففي كلام المصنف حينئذٍ نظر ، لأنه قال ضمير منفصلٌ ، ثم قال لا موضع له من الإعراب ، فقوله ضمير يقتضي كونه اسماً ، وقوله لا موضع له من الإعراب يقتضي كونه حرفاً ، فيتنافر اللفظ "[1]

وأحيانا يذكر آراء النحاة دون أن يدلي برأيه بل يؤثر قول (الله أعلم بالصواب)

وذلك ما فعله في باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر

فذكر **في مسألة الرفع على موضع اسم إن قبل مجيء الخبر. مذاهب النحويين بقوله :**

" هذه المسألة فيها ثلاثة مذاهب ،

مذهب البصريين ما ذكره المصنف واختاره من أنه لا يجوز الرفع على الموضع إلا بعد مجيء الخبر ؛ لأن الموضع أمرٌ متوهم لا حقيقة ، وقبل مجيء الخبر لم يتم معنى الابتداء والخبر فكيف يتوهم ؟

ومذهب الكسائي الجواز مطلقاً قبل مجيء الخبر ، وكذلك بعده .

---

(1) التعليقة ص 233. ، يقول الفراء :" وقوله : فَإِنَّها لا تَعْمَى الْأَبْصارُ الهاء هاء عماد توقّى (بها) إنّ. يجوز مكانها (إنّه) وكذلك هى قراءة عبد اللّه (فانه لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي فى الصّدور) ، والقلب لا يكون إلا فى الصدر ، وهو توكيد ممّا تزيده العرب على المعنى المعلوم . **معاني القرآن 2/ 223،**
و انظر أمالي ابن الحاجب 1/ 302.

ومذهب الفراء وتبعه المبرد - رحمه الله - أنه إن ظهر النصب في اسم إن فلا يعطف عليه بالرفع إلا بعد مجيء الخبر ، وإن لم يظهر كقولك : إنك وزيد قائمان ، جاز العطف على موضع الابتداء ، وإن لم يتقدم الخبر على المعطوف ... - والله أعلم - بالصواب "[1]

ومن هنا ندرك أن ابن النحاس سرد آراء العلماء في الرفع على موضع اسم إن قبل مجيء الخبر ،لكنه لم يرجح أياً منها .

وهكذا فقد كان ابن النحاس يوازن بين الآراء المختلفة ، ويختار ما يراه الأنسب و الأصوب في نظره ، وهو في ذلك لا يتردد في التصريح برأيه إذا ما ساورته الشكوك في آراء غيره ، حتى وإن كانوا من كبار النحويين .

(1) التعليقة ص 228 ، وانظر الإنصاف 1/ 151.

ثانياً ـ تحيزه[1] لبعض النحويين

التحيز في النحو ـ في رأينا ـ هو موافقة النحوي وميله وانضمامه لأحد النحاة في رأيه أو حكمه في القضية النحوية ، فيكون بذلك مؤيداً ومناصراً ومشاركاً له .

قد يرجح ابن النحاس رأي أحد النحويين فيشاركه الرأي في قضية نحوية إذا ما اقتنع بوجهة نظر ذلك النحويّ.

فمن ذلك ما يلي :

1. تحيزه لابن عصفور

تحيز ابن النحاس للمصنف كثيراً ، فمن ذلك تحيزه له في :

مسألة (ابتداء مذ ومنذ)

قال ابن عصفور عن (مذ ومنذ):" إذا ارتفع ما بعدهما كانا مبتدأين"[2]

قال ابن النحاس:"هذا هو الصحيح وعليه الأكثر...لا ما قاله الــرماني،والزجاجي"[3]

---

(1) يقال " تَحَيَّز يَتَحَيَّزُ تَحَيُّزاً إليه وله : انضم إليه موافقاً له في الرأي "
المنجد في اللغة و الأدب ص371
ويقول تعالى : (**أو مُتَحَيِّزاً إلى فِئَةٍ**) ، الأنفال 16 ، "معناه:أو مائلاً إلى جماعةٍ من المسلمين "
"وانحاز ينحاز انحيازاً : إليه مال "

و انحيازٌ مصدر انحاز ، وهو ميل إلى تأييد نظرية أو فرض ... نتيجة لتأثر سابق موجه للحكم الذي يصدره الشخص ... ويقال هذا فكر منحاز : منحاز إلى طرف ، وانحاز: انضم واجتمع ،وانحاز عليه : أكب ، والانحياز الانضمام . انظر المصباح المنير ص 101 ، و المنجد في اللغة و الأدب ص371 ، و المعجم العربي الأساسي، تأليف جماعة من اللغويين ، ص 362- 363 ، المنظمة العربية للتربية والثقافة ،
و المعجم الوسيط ، ص 206، ط4، مكتبة الشروق ، 1426هـ - 2005.

(2) المقرب ص 222.

(3) التعليقة ص 301 ، وانظر الكتاب1/ 17، 226/4، و المقتضب 3/ 31- 30 ، و الإيضاح ص 207.

وقد تحيز له أيضاً في مواضع عديدة منها : قضية إثبات علامة الجمع في الوصل ، وقضية أعرف المعارف [1]

2. تحيزه للزمخشري في قضية عامل الرفع في الفعل

يقول ابن النحاس في قضية عامل الرفع في الفعل المضارع :" قال البصريون - رحمهم الله -هو عاملٌ معنوي ، وهو وقوعه موقع الاسم ، وهذه العبارة وإن كانت عبارة أبي علي - رحمه الله - فليست مستحسنة ، لأنها تعطي أن الموضع كان فيه الاسم ، وأزلناه ووضعنا الفعل موضعه ، وليس المراد ذلك ، ولهذا احتاج المصنف - رحمه الله - إلى تفسيره بقوله : وأعني بذلك ، وأحسن من هذه العبارة قول الزمخشري - رحمه الله - : وذلك المعنى وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم ، وإنما كان هذا عامل رفع ؛ لأنه معنوي ، فأشبه الابتداء في كونه معنوياً،والابتداء يعمل الرفع ، فجعلنا هذا رافعاً" [2]

3. تحيزه للرماني في قضية حذف الخبر بعد لولا

يقول ابن النحاس منحازاً للرماني : "وقال الرماني تفصيلاً حسناً ، وهو أن الخبر في لولا إن كان معلوماً وجب حذفه كما قال النحاة ، وإن كان مجهولاً وجب ذكره ، فإنا إذا قلنا: لولا زيدٌ لأكرمتك ، إن أردنا به لولا زيدٌ حاضر أو موجود أو غير ذلك مما يدل عليه قوة الكلام وجب الحذف ... للدلالة عليه ، وطول الكلام ، وإن أردنا به لولا زيدٌ يلبس ثوب كذا ،أو يركب فرس كذا أو يفعل فعلاً ليس في اللفظ دلالة عليه ، وجب ذكره حينئذٍ ، وإلا كان في حذفه ، تكليف السامع علم الغيب ، وأنشد على ظهور الخبر : **فَوَ اللهِ لَوْلا اللهُ لا شَيْءَ غَيْرَهُ** [3] ، **فَوَ اللهِ لَوْلا اللهُ تُخْشَى عواقِبُهُ .**

---

(1) انظر التعليقة ص 561-562 ص 98. و المقرب ص 328.

(2) التعليقة ص 419 ، وانظر المقتضب 5/2، و المفصل ص 316،و الإنصاف 2/ 448.

(3) البيت له روايتان ، فيروى : **فَوَ اللهِ لَوْلا اللهُ تُخْشَى عواقِبُهُ لَزُعْزِعَ مِنْ هَذَا السَّرِير جَوَانِبُهُ**

البيت من الطويل ،وهو بلا نسبة .انظر سر صناعة الإعراب 1/ 340، وتحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب 2/ 857، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 1/ 264.

وأبياتاً غير ذلك ، وعلى إظهار الخبر حمل قوله : - صلى الله عليه وسلم- لعائشة - رضي الله عنها- : لولا قومك حديث عهدهم بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم " فعلى ما قاله أكثر النحاة يكون بيت المعري لحناً ، وعلى ما قاله الرماني وهو الصحيح لا لحن في البيت حينئذٍ"[1]

4. تحيزه لأبي علي الفارسي في الحكم بحرفية الألف واللام الموصولة

قد رأينا في قضية عامل الرفع في الفعل المضارع أن ابن النحاس لم يتحيز لأبي علي ، وانحاز للزمخشري ، لكنه في هذه القضية ينحاز لأبي علي ، فيقول :" اختلفوا في اللام و الألف الموصولة ، هل هي اسم أو حرف ؟

فذهب أبو بكر بن السراج - رحمه الله - ومن قال بقوله إلى أنها اسم ، واستدل على ذلك بعود الضمير إليها ، ومذهب المازني - رحمه الله - وأكثر النحاة أنها حرف واستدلوا على ذلك بتخطي العامل لها في قولك : مررت بالقائم ، و لو كان اسماً لكانت فاصلةً بين حرف الجر و معموله ، والاسم لا يتخطاه العامل ، و يعمل فيما بعده ، وأما استدلالهم بعود الضمير فلا دليل لهم فيه ؛ لأن أبا علي رحمه الله، قال في الإيضاح : والضمير يعود إلى ما دل عليه الألف واللام من الذي "[2]

5. تحيزه لابن عمرون في المشاركة بين الفاعل والمفعول المصرح

وينحاز ابن النحاس لشيخه ابن عمرون بقوله :" وأما رأي البصريين فأجود ما قيل فيها ما ذكره شيخنا جمال الدين بن عمرون - رحمه الله - ، وهو أن قال إن بين المفعول المصرح وبين الفاعل مشاركة لا توجد بين الفاعل وبين باقي الفضلات ، فكما أن مع وجود الفاعل لا يقوم غيره مقامه ، فكذلك مع وجود ما شاركه هذه المشاركة لا يقوم غيره مقام الفاعل ، تبيين المشاركة ، وهو أن لنا صورة يجوز أن نجعل الفاعل مفعولاً ، والمفعول فاعلاً ، ولا يتغير المعنى ، بيان ذلك : أنك تقول ضارب زيدٌ عمراً ، فتجعل زيداً فاعلاً في اللفظ ، وعمراً مفعولا ثم تقول : ضارب

(1) التعليقة ص 159، وانظر الكتاب 2 / 129، و سر صناعة الإعراب 1/ 340.

(2) التعليقة ص 99، وانظر الإيضاح 256.

عمرو زيداً ، فتجعل عمراً الفاعل في اللفظ وزيداً مفعولاً به ، والمعنى على ما كان عليه ، و لا تجد فضلةً ما تكون مع الفاعل بهذه الصورة "[1]

6. تحيزه لأبي البقاء العكبري و من تبعه في عدم وجود فصل بين حرف العطف ومعطوفه.

ومن تحيزه للنحويَيْن (أبي البقاء وابن بري) ما ذكره في باب **عطف النسق** عندما استشهد المصنف على جواز الفصل بين حرف العطف و معطوفه بقول الشاعر :

يَوْمَاً تَرَاهَا كَشِبْهِ أَرْدِيَةِ الـــ عَصْبِ وَيَوْمَاً أديمهَا نَغِلا[2]

يقول ابن النحاس : " ما ذكره من الحكم صحيح ، و ما أنشده من البيت شاهدا عليه غير مستقيم ؛ لأنه ليس في البيت فصل بين حرف العطف و معطوفه أصلا ، بل يوما الذي بعد حرف العطف معطوف على يوم الذي في أول البيت ، وأديمها معطوف على المفعول في تراها ، فهو كقولنا : أعطيت زيدا درهما وبكرا جبة ، وظننت زيدا قائما وعمرا ذاهباً ، فهل يخطر لأحد في مثل هذين المثالين أن فيهما فصلا بين حرف العطف و المعطوف ؟ هذا ما لا وجه له أصلاً "[3]

ويقول معترضاً على المصنف ومنحازاً لأبي البقاء العكبري : "وإن كان الإمام أبو علي الفارسي أنشد هذا البيت شاهداً على ما ذكره المصنف - رحمه الله - ، وتبعه المصنف في ذلك ، فليس هذا بشاهد ... ولم أنفرد بهذه المؤاخذة أنا وحدي ، بل وقعت لي قبل أن أقف عليها لأحد ، ثم رأيت جماعة ...قد واخذوا أبا علي كما واخذته أنا ، منهم... أبو البقاء.... لكن لم أرَ أحدا منهم ذكر مثالا من شعر العرب على هذا الحكم ، وقد ظفرت أنا بشاهد ... في شعر هذيل ، قال إياس بن سهم بن شامة الهذلي :

---

(1) التعليقة ص 137 ، وانظر المقتضب 4/ 150-156.

(2) البيت من المنسرح ، وهو للأعشى في ديوانه ص 173، تحقيق فوزي عطوي ، دار صعب ، بيروت ، 1980. انظر الخصائص 2/ 376 ، و تحفة الغريب 2/ 954 ، و المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 6/ 105.

(3) التعليقة 354

وَأَخْلاَقًا وَصَلْنَ بِذَاكَ جِسْمَاً وَبَعْدَ العَقْلِ و الدِّلِ الرَّضِيَّا[1]

قال ابن جني - رحمه الله - في كتاب التمام له : أراد والعقل ، ففصل بين حرف العطف وما عطف به بالظرف ، كقولك: ضربت زيدا ويوم الجمعة عمرا ، وفيه ضعف للفصل" [2].

(1) البيت من الوافر ، ولم أعثر عليه فيما وقع بين يدي من المصادر .

(2) التعليقة ص 354 - 355.

المبحث الثالث
تعقب المصنف والاستدراك عليه

تعقب المصنف والاستدراك عليه

التعقب والاستدراك مصطلحان قديمان دار استعمالهما كثيراً في كتب النحو ، فكثيراً ما نسمع أن هناك نحوياً تعقب غيره ، وكثيراً ما نقرأ ذلك في كتب النحويين ، فقد عرفنا أن الناظم تعقب أباه (ابن مالك) أثناء شرحه للألفية ، وعرفنا أن الرضي أيضاً تعقب ابن الحاجب عند شرحه للشافية ، وغيرهما من النحويين الشراح الذين تعقبوا المصنفين ، واستدركوا عليهم أثناء شرحهم للمتون النحوية ، لكن لم يهتم المؤلفون النحويون والباحثون بتعريف التعقب والاستدراك ، وتبيين حدودهما.

لكننا سنفعل ذلك لنقف على معناهما في كتب اللغويين ، وبالتالي ندرك من خلال المعنى اللغوي ما يرمي إليه النحويون ويقصدونه حينما يوردون هذين المصطلحين ، أو حينما نستعمله نحن فيما يأتي إن شاء الله .

مفهوم التعقب

"تّعَقّب الخبر تتبعه " و... تَعَقَّبْتُ الأمر إذا تدبرته ... و التعقب النظر ثانية... والعَقْبُ والمعاقب المدرك بالثأر "[1]

و"تَعَقَّبَه أخذه بذنبٍ كان منه ...وتعقب عن الخبر شك فيه ، وعاد للسؤال عنه ... واستعقبه و تعَقَّبَه : طلب عورته أو عثرته "[2]

و" يقال عقَّب الحاكم على حكم من قبله : إذا حكم بعد حكمه بغيره"[3]

"وتعقبه ، وجاء بعقبه : أتى بشيء بعده "[4] و " العقيب المعاقب أي التالي ، يقال هو عقيبه : أي يأتي بعده و يتلوه" [5]

(1) لسان العرب ، ابن منظور 4/ 383 - 384، ط1، دار صادر ، بيروت ، 1997.

(2) القاموس المحيط ، الفيروز أبادي ، ص 844. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

(3) مختار الصحاح ، الرازي ، ص 244 ، دار الحديث ، القاهرة ، 1429هـ - 2008م.

(4) المنجد ص 541.المطبعة الكالوثيكية ، بيروت.

(5) المصدر نفسه 542 .

ومنه قوله - تعالى- : ﴿لا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ ﴾ [1] أي لا أحد يتعقب حكمه بنقض أو تغيير" [2]

ومن خلال المعاني اللغوية السابقة يمكننا أن نصل إلى معنى التعقب في النحو، فعندما نسمع أن نحويًّا تعقب نحوياً آخر ، معناه أن النحوي الأول تتبع عورات وعثرات النحوي الثاني ، وخطَّأه واعترض عليه ، وانتقده في بعض مؤلفاته أو بالأحرى في قضاياه النحوية .

وليس من الضروري أن يكون النحوي الذي يتعقب غيره معاصراً له فقد يأتى بعده بأعوام أو قرون ، ويفعل به العجب حين يتعقبه منتقداً ، و متحاملاً عليه .

مفهوم الاستدراك

" الدَّرَك : اللحاق ، وقد أدركه رجلٌ درّاك مدرك كثير الإدراك ... وتدارك القوم تلاحقوا أي لحق آخرهم أولهم ... والدرك اللحاق والوصول إلى الشيء ... وأدركته : عشت حتى أدركت زمانه ... وأدركته ببصري أي رأيته ... واستدرك الشيء بالشيء حاول إدراكه به "[3] ،و "أدرك الشيء بلغ وقته وانتهى"[4]

"وأدركت المسألة بمعنى علمتها ... واستدركت ما فات بمعنى تداركته"[5]

"والإدراك مصدر أدرك ، وهو عند الحكماء مرادفٌ للعلم ، بمعنى الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل "[6]، و "العامة تقول أمر مستدرك أي لا يفوت"[7]

---

(1) الرعد 41.

(2) مختار الصحاح ، الرازي ، ص 244.

(3) لسان العرب 2 / 378.

(4) القاموس المحيط ص 844.

(5) محيط المحيط ، ص 277.

(6) المصدر نفسه ص 278.

(7) المصدر نفسه ص 278.

ومن خلال المعاني السابقة يمكن أن نفهم أن معنى الاستدراك عند النحاة هو إضافة بعض المسائل والقضايا النحوية التي أغفلها النحوي أو المصنف ولم يذكرها في كتابه ؛ إما لعدم درايته بها ، أو لعدم ميله لمذهب معين ، أو لنسيانه وسهوه عنها.

وابن النحاس معاصر لابن عصفور فكلاهما من نحاة القرن السابع ، وقد خطأ ابن النحاس معاصره مصنف المقرب وانتقده في قضايا كثيرة ، بل واستدرك عليه أيضا فأضاف في تعليقته ما أغفله ابن عصفور أو تناساه أو تعمد تركه .

فجاءت تعليقته ملمة بقضايا النحو ومسائله التي لم ترد في المقرب ، جامعة لآراء النحويين القدامى والمحدثين .

فابن عصفور كأي نحوي لم يسلم من اللوم والتثريب والعتاب ، فتتبعه ابن النحاس ناقداً ومتعقباً ومخطِّئاً ومستدركاً ومعلقاً ، وسنبين فيما يلي تعقباته واستدراكاته على ابن عصفور :

أولاً ـ تعقباته

فمن تعقباته ما أورده في (باب الإعراب) بقوله : **"ولو اقتصر المصنف في إيراد السؤال في الجزم على قوله** : وقد كان حقه أن يدخل في الاسم غير المنصرف إلى هنا فقط ، وأجاب بقوله لكن منع من ذلك إلى آخر كلامه **لكان صحيحاً مستقيماً ، لكنه زاد على ذلك زيادة قبيحة** ، وهو قوله كان ينبغي أن يبقى ساكناً في حال الجر لذهاب علامة الخفض منه ، ولا يتكلف حمله على النصب "[1]

ومن مؤاخذاته التعقبية على المصنف ما ساقه في (باب المبتدأ والخبر)

(1) التعليقة ص 71.

في هذا النقد يتحدث النحاس عن عبارة ابن عصفور الواردة في المقرب وهي قوله :" وأما الجزم فانفردت به الأفعال ،وقد كان حقه أن يدخل في الاسم غير المنصرف ، لأنه لما حمل على الفعل في امتناع الخفض و التنوين لشبهه به ، كان ينبغي أن يبقى ساكناً في حال الجر لذهاب علامة الخفض منه ، وأن لا يُتكلف حـــمله على النصب " المقرب ص 48.

يقول ابن عصفور : "والمبتدأ بالنظر إلى الإثبات والحذف قسمان"[1] :

يرد ابن النحاس عليه مخطّئاً : " **قلنا الصحيح أنه ثلاثة أقسام** كما ذكر في خبر المبتدأ ، **لكنه أهمل القسم الذي يجب فيه حذف المبتدأ** "[2]

ومثل هذا التعقب ما أورده في (باب كان وأخواتها) عندما قال المصنف عن كان وأخواتها ،" وهي بالنظر إلى تقديم أخبارها عليها قسمان "[3].

رد عليه ابن النحاس بقوله :" **فكان الأحسن أن يقول** : على ثلاثة أقسام : قسم لا يجوز تقديم خبره عليه بالإجماع ، وقسم يجوز تقديم خبره عليه بالإجماع عند البصريين - رحمهم الله -، وقسم مختلف فيه ، فالقسم الذي لا يجوز تقديم خبره عليه هو ما دام وقعد وجاء في المثل ، لأن ما في ما دام مصدرية ، فلا يجوز تقديم الصلة أو بعضها على الموصول ، وقعد وجاء في المثل ، والأمثال لا تُغير عما استعملت عليه ؛ فلذلك لا يجوز تقديم أخبارهن عليهن بالإجماع ، وقسم مختلف فيه وهي ليس وما زال وما انفك وما برح "[4]

ويعلل ابن النحاس لعدم جواز تقديم خبر ليس عليها فيقول :" فالذي منع تقديم خبر ليس عليها لأن ليس فعلٌ ضعيف لم يتصرف ... وما زال وما انفك و ما فتئ وما برح وما دامت منفية بما أو بلا في جواب القسم ؛ لأن ما من أدوات الصدور وكذلك (لا) في جواب القسم فلا يتقدم عليها مما في خبرها ... والقسم الثالث هو ما عدا ذلك ، يجوز تقديم أخبارهن عليهن بالإجماع عند البصريين رحمهم الله"[5]

ومن تعقباته للمصنف بيانه للأمور التي أغفلها في المقرب

---

(1) المقرب ص 91.

(2) التعليقة ص 174 .

(3) المقرب ص 104.

(4) التعليقة ص 201.

(5) المصدر نفسه 201 - 202

فمن ذلك ما أورده في (باب أفعال المقاربة) بقوله : " **وأغفل في عده هذه الأفعال** : هب ، أنشأ ، علق ، وهلهل "[1]

وقد ذكر المصنف(ابن عصفور) في مقربه من أفعال المقاربة " عسى ، ويوشك ، و اخلولق ،وكاد ، و كرب ، و أخذ ،و جعل ، و طفق " [2] وأغفل في عدها.

ومن اعتراضاته على كلام المصنف ما ذكره في (أم) قائلاً:" ولا يقع بعدها إلا الجملة "[3]

يقول ابن النحاس :" فإنهم نصوا على أنك إذا قلت هل قام زيدٌ أم عمرو ؟ أن (أم) ها هنا المنقطعة ، وإن كان بعدها مفرد ، **لكن لو قال** :الغالب في ما بعدها الجملة ؛ لكونه كلاماً مستأنفاً ، **لم يكن بقوله بأس** "[4]

ومن تعقباته الجريئة وصفُه لعبارة من عبارات المصنف بالركيكة ، ففي (باب نواصب الأفعال) قال ابن عصفور : "وليس النصب بعد الفاء حتما في جميع ما ذكر بل يجوز معه غيره "[5] ، فرد ابن النحاس قائلاً: " **في هذه العبارة ركاكة** ، لأنه إذا أريد معنى النصب لا يجوز فيه إلا النصب ، و إن أريد غيره مما يجوز أعرب على حسب ما يقتضيه المعنى المراد ، **وأحسن من عبارته بكثير قول الزمخشري** - رحمه الله - : وليس بحتم أن ينصب الفعل في هذه المواضع بل للعدول به إلى غير ذلك من معنى وجهه من الإعراب مساغ ، فنبه أن اختلاف الإعراب إنما هو لاختلاف المعنى المقصود "[6]

---

(1) التعليقة ص 204.

(2) المقرب ص 107 .

(3) المصدر نفسه ص 253.

(4) التعليقة ص 345.

(5) المقرب ص 289 .

(6) التعليقة ص 433.

وفي باب ما جرى من الأسماء يقول ابن النحاس : "فما ذكر المصنف ـ رحمه الله ـ من قوله كل فُعلى ، صحيح لو استثنى منه أخرى ، **لكن في ترك استثنائه أخرى نوع من سهو**"[1]

وكان المصنف قد أورد في مقربه :" كل فعلى مؤنثة الأفعل لا تستعمل هي ، و لا جمعها إلا مضافين أو معرفين بالألف واللام ؛ فعدلت عن ذلك ، واستعملت نكرة ، وهذا النوع من العدل يمنع الصرف مع التعريف كـ(سحر) أو مع النعت كـ(أخر)"[2]

وعندما تكلم ابن عصفور عن جمع السلامة في (باب التثنية) قال : " وأعنى به ما سلم فيه بناء الواحد"[3]

يقول ابن النحاس متعقباً : " **ينبغي أن يقول المصنف ـ رحمه الله ـ : بناء الواحد ونظمه** ، لأن النظم يريد به ائتلاف الحروف ، والبناء يريد به الحركات والسكنات ، **وكان ينبغي أن يقول أيضاً لفظاً وتقديراً** ليتحرر من مثل ملك وما أشبهه ، لأن الضمة في حالة الجمع غير الضمة التي في حالة الإفراد ، فتغيرت الحركة تغيراً تقديرياً "[4]

ومن تعقباته في باب (ذكر جوازم الفعل المضارع) قوله : " **وألخص من هذه العبارة وأسهل أن يقول** : فإما أن تؤثر أدوات الشرط في الجملة استقبالاً أو لا ، فإن لم تؤثر استقبالا وجب في الجواب الفاء مطلقا أو إذا في الجملة الاسمية "[5]

وكان ابن النحاس يقصد بتلك العبارة قول ابن عصفور :" فإن كانتا فعليتين إما أن تكون الثانية أمراً أو نهياً أو دعاءً ، أو استفهامية ، أو فعلاً قد دخلت عليه أو السين أو سوف أو (ما) أو (أن) أو غير ذلك "[6]

---

(1) التعليقة ص 525.

(2) المقرب ص 307.

(3) المصدر نفسه ص 402.

(4) التعليقة ص 591 .

(5) المصدر نفسه ص 444.

(6) المقرب ص 301.

ومن تعقبه ومؤاخذته للمصنف أنه يلومه في (باب الفاعل) لأنه لم يستخدم لفظ **اصطلاحاً** ، يقول ابن النحاس : **" و ينبغي للمصنف أن يقول الفاعل اصطلاحا** ليخرج زيد قام ، فإن زيد على رأي المتكلمين يسمى فاعلاً ؛ لأن القيام صدر منه ، وليدخل نحو ما قام زيد ، على رأي المتكلمين فإنه ليس بفاعل ، لأن القيام لم يصدر منه"[1].

وفي (باب ذكر جوازم الفعل المضارع) نجده لا يستحسن عبارة ابن عصفور، فيقول :" **ليست هذه العبارة مستحسنة** ، فإن الأولى لا يجوز أن تكون اسمية بحال ، وأحسن منها أن يقول أولاهما فعلية ، والأخرى أو الثانية اسمية لأن أدوات الشرط لا يباشرها إلا الفعل ،إما ملفوظاً به أو مقدراً "[2]

ويقصد بذلك عبارته (إحداهما فعلية) التي وردت في المقرب في قوله : " وهذه الأدوات إما أن تدخل على جملتين فعليتين ، أو جملتين إحداهما فعلية والأخرى اسمية "[3]

واعتراضات ابن النحاس لم تقف عند هذا الحد ؛ بل شملت أيضاً الحدود النحوية ، فيعترض على حدّ ابن عصفور لأنه لم يكن مانعاً ، بقوله **:" وهذا الحد للكلام ليس بمانع** لأنه يدخل فيه المضاف والمضاف إليه ، كقولنا غلام زيد ، فإنه لفظ مركب وجوداً ، مفيداً بالوضع ، وليس بكلام في اصطلاح النحاة ، **فيحتاج إلى أن يضيف إليه فصلاً آخر، وهو أن يقول مستقلاً بالفائدة أو يقول فائدةً تامة "**[4]

وكان حدُّ ابن عصفور قولَه :" الكلام اصطلاحاً ، هو اللفظ المركب وجوداً أو تقديراً، المفيد بالوضع "[5]

---

(1) التعليقة ص 78، وانظر المقرب ص 55.

(2) التعليقة ص 444.

(3) المقرب ص 301.

(4) التعليقة ص 58.

(5) المقرب ص 45.

ويعترض أيضاً على حد ابن عصفور لعدم وضوحه ، فقال : " القسم هو كل جملة يؤَكَّد بها جملة أخرى ، كلتاهما خبرية "[1].

يرد ابن النحاس هذا الحد معترضاً بقوله :" **وفي الحد نظر، فإنه أتى به مستورا**، و... الحد لا ينبغي أن يكون مستورا"[2]

ولم تقف انتقادات ابن النحاس لابن عصفور عند ذلك، بل كان أيضاً ينتقد نظام وترتيب ابن عصفور في عرضه لقضاياه النحوية ، فمن ذلك عندما قال المصنف في (باب عطف النسق):" وأما (أو) فلها خمسة معانٍ " [3].

قال ابن النحاس رادّاً :" **ليس بترتيب مستحسن ، بل أحسن من ذلك أن يقول** : وتستعمل في موضعين في الخبر والأمر ، فهي في الخبر على ثلاثة أقسام : للشك ، والإبهام ، والتنويع ... وفي الأمر تكون للتخيير أو للإباحة "[4]

وابن النحاس لا يتعقب المصنف فحسب بل يتعقب من يرى حكمه خاطئاً من النحويين ، ومثال لذلك انتقاداته لأعاريب النحويين للآيات القرآنية ، فمن ذلك قولـــــه:" **ولا التفات إلى ما أعربه الزمخشري في كشافه** في قوله - تعالى- : ﴿ فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَىٰهُم ﴾ [5] من أن دعواهم اسم زالت وتلك خبرها "[6]

---

(1) المقرب ص 224.

(2) التعليقة ص303

(3) المقرب ص 252.

(4) التعليقة ص 345.

(5) الأنبياء 15 .

(6) التعليقة ص 203 .

وقبل هذه العبارة قال ابن النحاس عن اسم وخبر الفعل الناسخ إن كانا في رتبة واحدة :" إنما جاز جعل أيهما شئت الاسم والآخر الخبر ، بخلاف المبتدأ والخبر في تعين المتقدم للابتدائية ، والمتأخر للخبرية ، لأن في باب كان اختلاف الإعراب يرفع اللبس ولا كذلك في المبتدأ ، فلو كان الاسم والخبر لا يظهر فيهما إعراب ، التزم تقديم الاسم ، و تأخير الخبر كما في باب المبتدأ " التعليقة ص 203 ، وانظر الكشاف 3/ 79.

إلى غير ذلك من التعقبات [1]الكثيرة للمصنف ، و ابن النحاس وإن خطأ المصنف في كثير من المواضع نجده يؤيده في مواضع أخرى ، منها عندما اعتبر المصنف المضمرات هي أعرف المعارف ، أخذ ابن النحاس يسرد أراء النحويين في مسألة أعرف المعارف ، و بعد أن وازن بينها قال :

" والأظهر ما ذكره المصنف ـ رحمه الله ـ " [2]

وهكذا ، فقد كان لابن النحاس تعقباته ومؤاخذاته الكثيرة على المصنف ، ولم يقف ابن النحاس في التعليقة عند هذه المؤاخذات والاعتراضات والتعقبات فحسب ، وإنما تجاوزها إلى الاستدراكات ، فكثيراً ما كان يستدرك على ابن عصفور في بعض القضايا النحوية .

وفيما يلي بعض استدراكاته التي توثق ، و تؤكد صحة ما نقوله عنه .

(1) انظر التعليقة ص 233، 3339،433. 82 ، 121 ، 345، 355،

(2) المصدر نفسه ص 335.

ثانياً ـ استدراكاته

لابن النحاس استدراكات كثيرة على ابن عصفور ، فمن استدراكاته على المصنف ذكره الأمور التي أغفلها في المقرب .

يقول ابن النحاس عن عدم تعرض المصنف لبناء أفعال المقاربة : " واعلم أن المصنف ـ رحمه الله ـ تعرض لباب كان وأخواتها ، ولم يتعرض لأفعال المقاربة ، وقد أحببنا التعرض لها ... "[1]

وفي **باب البناء** نجده قد أضاف علة سابعة يقول ابن النحاس :

" في علل البناء خلاف ، فمذهب ابن السراج وأبي علي ومن تبعه منحصرة في شبه الحرف ، أو ما تضمن معناه ، وإلى نحو هذا الشيء كلام سيبويه ـ رحمه الله ـ ، وعدّ الزمخشري ... وجماعة أخر- رحمهم الله ـ أجمعين علل البناء خمسة ، وزاد المصنف ـ رحمه الله ـ سادسة وهي الخروج عن النظائر "[2]

ويضيف ابن النحاس علة أخرى بقوله : **"وينبغي على هذا التعداد أن يضاف إليهن سابعة ، وهي تنزل الكلمة منزلة الصدر من العجز** ، كبعل في بعلبك ، وخمسة في خمسة عشر ، وعلل المصنف ـ رحمه الله ـ بناء أسماء الأفعال بوقوعها موقع الفعل ، وعلل بعضهم أنها لا تعقد ولا تركب على الأصح ، والإعراب إنما يستحق به العقد والتركيب، كما تقدم فتكون هذه علة أخرى مضافة إلى ما عددنا من العلل ..." [3]

ومن استدراكاته أنه بين أن المصنف لم يذكر الخلاف في كان هل تبنى للمجهول أم لا ؟ فقام ابن النحاس في تعليقته بتبيين ذلك[4]

---

(1) التعليقة ص 132.وانظر الكتاب ، والمقرب ص 85، و شرح المقرب علي فاخر 1/555-556.

(2) التعليقة ص 530 - 531، وانظر المقرب ص 316- 317.

(3) التعليقة ص 531.

(4) انظر التعليقة ص 131، وانظر الكتاب و المقرب ص85، و شرح المقرب علي فاخر 1/555-556.

وقد استدرك أيضا على المصنف في الفصل بين حرف العطف ومعطوفه ، واستدرك عليه في حذف خبر المبتدأ وجوباً ، و تقديم خبر كان وأخواتها عليها[1]

ومن عظيم استدراكاته أنه لم يستدرك على المصنف فحسب ، وإنما استدرك على النحاة أيضا فمن ذلك على سبيل المثال أنه في (باب الابتداء) قال :

"وإن سلكنا مسلك تعداد الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة كما فعل هذا المصنف - رحمه الله - وجماعة كثيرة ممن تقدمه من النحاة ، فنقول الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة تنيف على الثلاثين ، وإن لم أر أحدا من النحاة بلغ بها زائدا عن أربعة وعشرين فيما علمته ، فنبدأ من ذلك بالأماكن التي ذكرها المصنف - رحمه الله - ثم نسرد البواقي "[2]

(1) انظر التعليقة ص 194- 195- 201 -202- 204- 207 .

(2) التعليقة ص 148- 152، و انظر المقرب ص 88-89.

المبحث الرابع
اعتداده برأيه

اعتداده برأيه

كانت لابن النحاس نظراته في التعليقة وآراؤه القيمة الصائبة وتوجيهاته السديدة ، فكان صاحب عقل و فكر ؛ لذلك نراه لا يقتصر على التوجيه لآراء غيره ؛ بل كان يتجاوز ذلك إلى إصدار الآراء ، والتفرد بالأحكام في بعض المسائل .

وهذا يدل على اجتهاده ، و نضج عقليته النحوية، وعمق ثقافته في هذا المجال ، ويمكننا أن نتعرف على آرائه التي أصدرها وتفرد في بعضها من خلال بعض المسائل منها:

1. الحرف يدل على معنى في نفسه

يقول ابن النحاس معقباً على تعريف النحويين للحرف:" قولهم يدل على معنى في غيره ، لا ينفي أن يكون له معنى في نفسه ...**والحق أن الحرف له معنى في نفسه** ؛ لأنا نقول : لا يخلو المخاطب بالحرف من أن يفهم موضوعه لغة أو لا ، فإن لم يفهم موضوعه لغة فلا دليل في عدم فهم المعنى ، أنه لا معنى له ؛ لأنه خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة ، كان كذلك ، وإن خوطب به من يفهم موضوعه لغة ، فإنه يفهم منه معنى ، عملاً بفهمه موضوعه لغة ، كما إذا خاطبنا إنساناً بهل ، وهو يفهم أنها موضوعة للاستفهام ، وكذا باقي الحروف ..."[1]

2. لام الجحود ولام كي لامٌ واحدة وليستا لامين

اشترط النحاة للام الجحود الناصبة للفعل المضارع أن تكون مسبوقة بكون منفي فيقول ابن النحاس : هذا الشرط اشترطه كثير من النحاة ، وليس بصحيح ، بدليل قوله - تعالى- :﴿ مَا يُرِيدُ اللهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [2] ، وليس ها هنا كان ، **والصحيح أن هذه اللام ولام كي واحدة** ، إن دخلها معنى التعليل سميناها لام كي ،

(1) التعليقة ص 62. يقول السيوطي ، وقد خرق إجماع النحاة ابن النحاس : فقال إن للحرف معنى في نفسه ، انظر الهمع 1/ 8 .

(2) المائدة 6.

وإن كانت بعد النفي سميناها لام الجحود ، ولا التفات إلى قول من عدها حرفين ، كل منهما قائم برأسه "[1]

3. الحكم بظرفية إذا

يقول ابن النحاس مرجحاً ظرفية (إذا) : " اختلف فيها هل هي اسم أو حرف ؟ فمذهب الفراء - رحمه الله - أنها حرف ، ومذهب غيره أنها اسم ظرف ، والأكثر أنها ظرف مكان لا غير "[2]

4. بناء الكلمة على حركة تقوية لها

ومن الآراء التي اعتد بها ابن النحاس في التعليقة :قوله :" كل كلمة على حرف واحد مبنية يجب أن تبنى على حركة تقوية لها ، وينبغي أن تكون فتحة طلباً للتخفيف فإن سكن منها شئ كالياء في غلامي فطلباً لمزيد التخفيف ."[3]

5. حكم المعطوف على اسم إن ولكن (المشتق)

ويذكر ابن النحاس ما نصه :" فلو كان خبر إن ولكن مشتقاً نحو : إن زيداً منطلق وعمرو ، جاز في عمرو أيضاً الرفع من وجه آخر ، وهو أن تعطفه على الضمير الذي في منطلق ، لكن الأحسن والواجب في هذا الوجه أن تؤكد فتقول : إن زيداً منطلق هو وعمرو "[4]

(1) التعليقة ص 430، وانظر الكتاب 3/ 7 ، و المقتضب 7/2 ، واللمع ص 93، والهمع 4/ 109.

(2) التعليقة ص 190 ، وانظر الكتاب 4/ 232.

(3) التعليقة ص 278، وانظر الأشباه والنظائر 33/2 .

(4) التعليقة ص 228 ، وانظر المقتضب 4/ 112.

6. الفرق بين حبذا ونعم وبئس

ومن آراء ابن النحاس قوله :" حبذا كنعم و بئس في المبالغة في المدح والذم ، إلا أن بينهما فرقا ، وهو أن حبذا مع كونها للمبالغة في المدح تتضمن تقريب الممدوح من القلب ، وكذلك في الذم تتضمن بعد المذموم من القلب ، وليس في نعم و بئس تعرض لشيء من ذلك "[1]

7. ما لا يؤدي إلى ضرورة أولى مما يؤدى إليها

قال ابن النحاس فى (التعليقة) : " قول الشاعر :(لاه ابن عمك) اختلف الناس فيه ، هل المحذوف لام الجر دون الأصلية لبقاء التى هي موجودة مفتوحة ، أو المحذوف اللام الأصلية والباقية هي لام الجر؟ والأظهر أن الباقية هي لام الجر ؛ لأن القول بحذفها مع بقاء عملها يؤدى إلى أن يكون البيت ضرورة ، والقول بحذف الأصلية لا يؤدي إلى ضرورة ، وما لا يؤدي إلى الضرورة أولى مما يؤدى إليها."[2]

8. تقديم الخبر على الفعل الناسخ

قال ابن النحاس في التعليقة : " من أجاز تقديم خبر ليس عليها دليله أن ليس فعل ناقص مثل أخواتها ، فإذا جوزنا في كان وأخواتها يجوز في ليس أيضا طـــــرداً للباب "[3]

(1) التعليقة ص 120 ، انظر الأشباه والنظائر 2/ 256.

(2) التعليقة ص 294 ،انظر الكتاب2/ 162- 163-164، والأشباه والنظائر270/1 ، و خزانة الأدب 223-222/3.

(3) التعليقة ص 201، انظر الكتاب 1/ 45، والمقتضب 4/ 195، والإيضاح ص 117 ، واللمع ص 37 ، و الأشباه والنظائر2/ 74 ،وشرح ابن عقيل 1/ 275 - 279.

9. عدم حكاية المضمر والمشار إليه

قال ابن النحاس :" وإنما لم يجز حكاية المضمر والمشار به ، و إن كانا من جملة المعارف ؛ لأن كلا منهما لا يدخله لبس" [1] .

10.حذف التنوين

ومن اعتداده برأيه ما ذكره في (باب الفاعل) بقوله :

لكن الأجود في تخريج حذف التنوين من الأبيات ما ذكرناه ، و لا ينبغي أن نضيف إلى مواضع لزوم تقديم الفاعل على المفعول إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين متصلين كقولك : أكرمتك ، فإنه يجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول ، يقول الشاعر :

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذَاكِرَ اللهَ إلا قَلِيلاَ [2]

بنصب الله وحذف التنوين من ذاكر لالتقاء الساكنين" [3].

11.وقوع (ما) على غير العاقل

ومن آرائه التي اعتد بها ما ساقه في باب الموصولات قائلاً:" والصحيح أنها لا تقع على ذات من يعلم أو يعقل فرقاً بينها وبين (مَن) ، وما ذكروه لا دليل لهم في شيء منه ؛لأنه يحتمل أحد أمرين إما أن تكون ما مصدرية في جميع ما ذكر ، فلا تكون حينئذٍ وقعت على الذات ، ويكون تقدير سبحان ما سخركن لنا ، أي سبحان تسخيركن على حذف مضاف تقديره ذي تسخيركن ... و إما أن تكون ما هنا أوقعها

---

(1) التعليقة ص 557، و انظر الكافية الشافية 2/ 212.

(2) البيت من المتقارب ، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص 54 ، تحقيق الشيخ محمد آل ياسين ، دار ومكتبة الهلال ، 1418هـ - 1998م.

(3) التعليقة ص 85 .

وانظر الكتاب 1/ 169 ، والمقتضب 1/ 19، 2/ 313، ومعاني الأخفش ص 91، و الخصائص 1/ 379، وسر صناعة الإعراب 2/ 90، وشـــــرح المفصل 2/ 6 ، 9/ 34،و الأشباه والنظائر 2/ 40.

بمعنى الصفة لمن يعلم ، لا على ذاته- سبحانه- ، ويكون المعنى سبحان المسخر ، فأطلقه عليه - سبحانه - بمعنى هذه الصفة ، وهو التسخير لا على الذات "[1].

هذا و آراء ابن النحاس المتميزة في كتاب التعليقة كثيرة جداً ، و لا نريد إطالة الحديث بذكرها ، لأننا سنتعرض لها في الفصل الرابع -إن شاء الله - حين تواتينا فرصة الحديث عن القضايا النحوية ، وستتجلى لنا تلك الآراء حينئذٍ بـــيِّنة وواضحة[2]

(1) التعليقة ص 97 ، وانظر الكتاب 1/ 322-326 .

(2) انظر البحث ص 195.

الفصل الثالث
منهجه وأسلوبه ومصطلحاته

المبحث الأول

منهجه وأسلوبه

أولا- منهجه

أولاً ـ منهجه

أـ منهجه في العنونة

لصاحب التعليقة طريقة خاصة في وضع عنوانات لموضوعات كتابه ، فقد استطاع أن يبرز في الغالب العنوان في حيز مستقل عن الموضوع ، وذلك كأن يختار عنوانات أخرى أو يقوم باختصارها أو بإطالتها أو غير ذلك ، و يمكن تلخيص ما حذاه في النقاط الآتية :

1. **مطابقة العنوان للمقرب**

نلاحظ أن ابن النحاس يبدأ عنوانه بلفظ (باب) دائماً [1]، و نجد العنوان أحياناً عند ابن النحاس يطابق عنوان المقرب لفظاً ومعنى ، بمعنى أنه لا يزيد ولا ينقص عنه شيئاً ،فمن ذلك ما نجده في التعليقة بعنوان "باب الإعراب "[2] ، ومثل ذلك "باب معرفة علامات الإعراب"[3] ، وغيرها من العنوانات .[4]

2. **إنشاء عنوان جديد لا يوجد ما يناظره في المقرب**

قد يفرد ابن النحاس لبعض الموضوعات باباً مستقلاً ، من ذلك ما فعله عندما أفرد للقسم بابا عنونه بـــ"باب القسم "[5]مخالفاً مصنف المقرب الذي وضعه ضمن باب حروف الخفض .

---

(1) ابن النحاس يعنون موضوعاته على سبيل المثال بـ(باب التوكيد) و (باب التمييز) و (باب البناء) ، وغيرها من الأبواب ، وذلك لم يبتدعه ابن النحاس بل فعله سيبويه في كتابه ، والمبرد في المقتضب ، وابن عصفور أيضاً . انظر التعليقة ص 364 ، 527،259.

(2) التعليقة ص 65 ، و انظر المقرب 47 ص .

(3) التعليقة ص 72، و انظر المقرب 49 ص .

(4) ومن ذلك أيضا (باب التعجب) ، ومثله (باب ما لم يسم فاعله) انظر التعليقة ،ص 122، 133، والمقرب ص76 ، 85.

(5) التعليقة ص 303، وانظر المقرب ص 224-229 ، وقام ابن النحاس بالأمر ذاته حينما فصل موضوع حبذا ،و وضعه مستقلاً بعنوان (باب حبذا) بينما يوجد هذا الموضوع في المقرب ضمن باب (ذكر حكم الفاعل في الأفعال التي لا تتصرف وهي نعم وبئس وفعل التعجب) . انظر التعليقة 120 ، والمقرب 69.

3. تغيير العنوان أو اختصاره

قد يغير ابن النحاس العنوان بصورة لا يكاد يلحظها الدارس أو القارئ ، فمن ذلك عنوانه "باب المبتدأ والخبر"[1]، بينما نجد عنوان المقرب "باب المبتدأ وخبره "[2]

و قد يلجأ إلى تغيير العنوان بطريقة مختلفة ، وبمعنى أفصح فإن عنوانه يكون مختلفاً تماماً عما هو في المقرب ، و ذلك ما نجده ماثلاً في بعض أبواب التعليقة ، فمن ذلك عنوان " باب أفعال المقاربة" [3] ، بينما نجد العنوان في المقرب " باب الأفعال الجارية مجرى كان وأخواتها "[4] .

وأحياناً نجد العنوان عنده موجزاً مختصراً، فمن ذلك "باب نعم و بئس" [5]، وهو مختصر بالنسبة لعنوان المقرب الذي ذكر بعنوان "باب ذكر حكم الفاعل في الأفعال التي لا تتصرف وهي نعم و بئس وفعل التعجب"[6] ، وهكذا نرى أن ابن النحاس قد اختصر بعض العنوانات ، وأوجزها إيجازا [7] يمكن معه أن يقال إنه قد سار على نهج مغاير لابن عصفور في بعض الأحيان .

---

(1) التعليقة، ص 142.

(2) المقرب ص 88.

(3) التعليقة ص 204.

(4) المقرب 107.

(5) التعليقة ص 115.

(6) المقرب ص 69.

(7) ومثل ذلك ما فعله في عنونة (باب المنصوب على التشبيه بالمفعول به) ، بينما نجده في المقرب يحمل عنوان (باب ما يجوز أن يتسع فيه فينصب على التشبيه بالمفعول به) انظر التعليقة ص 247 ، والمقرب ص 153.

وأحيانا يوجز عنوانه باستعمال عبارة (إلى آخره) كما فعل في باب الممنوع من الصرف فعنون له بـ(باب ما جرى من الأسماء إلى آخر الترجمة) بينما نجده في المقرب بعنوان (باب ما جرى من الأسماء في الإعراب مجرى الفعل). انظر التعليقة ص 450، والمقرب ص 306

4. إطالة العنوان

نجد أن ابن النحاس أحياناً يلجأ إلى إطالة العنوانات ، وله في هذا الجانب بعض الأمثلة ، كقوله في أول عنوان له " باب تبيين الكلام وأجزائه" [1] ، وقد زاد في عنوانه هذا على عنوان ابن عصفور الذي اكتفى بعنوان "باب تبيين الكلام" [2]

5. وضع حد للعنوان

يتعرض ابن النحاس في تعليقته أحياناً للعنوانات ببيان الحدود النحوية لها ، و يعمد إلى توضيح ذلك بالشرح :

فمن ذلك عندما عنون للإعراب بـ(باب الإعراب) لم يشأ ابن النحاس شرح الموضوع إلا بعد أن شرح العنوان بتبيين حديه اللغوي و الاصطلاحى ، واستوفى ذلك بصورة جعلت الدارس يدرك مضمون هذه الكلمة ومحتواها .

فقد قال ابن عصفور في المقرب :"الإعراب مأخوذ في الاصطلاح من أحد معان"[3] فتولى ابن النحاس شارحاً هذه العبارة بقوله : مأخوذ إما من " الإعراب الذي هو البيان ... وإما من أعربت معدة الفصيل أي أصلحتها بعد الفساد عن شرب اللبن ...وإما من قولهم : أعرب الرجل إذا صار له خيل عراب ... وقال قطرب : وهو مأخوذ من قولهم امرأة عروب أي متحببة إلى زوجها وهو أضعفها ، فإن قلنا : هو من البيان ؛ فلأن الإعراب يبين المعنى ، و إن قلنا من الإصلاح ؛ فلأن الإعراب يصلح الكلام ويزيل فساده ، وإن قلنا من أعرب صار له خيل عراب ؛ فلأن الإنسان إذا أعرب كلامه صار كالعرب في كلامهم ، وإن قلنا من التحبب ؛ فلأن السامع إذا سمع كلاماً معرباً فهم معناه ، فكان أحب إليه مما إذا لم يسمعه معرباً ، وإن كان هذا أضعفها ؛ لأن الإعراب قد دخل الكلام تحسيناً لا حاجة ، والإعراب إنما دخل للحاجة إليه ، ليفرق بين المعاني الملتبسة " [4]

---

(1) التعليقة ، ص 55.

(2) المقرب ص 45.

(3) المصدر نفسه ص 47.

(4) التعليقة ص 56 -66.

ومثل ذلك ما فعله حينما عنون للإضافة فوضح للكلمة معناها لغةً ، واصطلاحاً ،فقال : "الإضافة في اللغة الإسناد و الإمالة ، وجعل الشيء متصلاً بغيره"[1] ... واصطلاحاً :"عبارة عن إسناد اسم إلى اسم بحذف التنوين من الأول ، وجر الثاني على حسب ما يدخله من علائم الجر" [2]

(1) التعليقة ص 308.

(2) المصدر نفسه ص 308 .

ب- منهجه في العرض والتبويب والتقسيم

من المعروف أن ابن النحاس لم يكمل شرح المقرب الذي اشتمل على أربعة وستين باباً ، وتضمنت أبواب المقرب المبحث التركيبي والصوتي والبنائي ، فابن النحاس لم تتح له فرصة شرح المبحث الذي يتضمن الأبنية ، ولعل المنية أدركته قبل أن يتمكن من ذلك ، فتسنى له شرح الجانبين التركيبي والصوتي فقط ، وكان عدد الأبواب التي شرحها تبلغ الخمسة والخمسين باباً، أما الأبنية فكان أول موضوعاتها التصغير فبدأ ابن النحاس شرحه لباب التصغير في حوالي نصف صفحة ، ولم يتمكن من إكماله ربما للسبب الذي دُكر ، بمعنى أنه بدأ الشرح من باب تبيين الكلام وأجزائه ، وانتهى بباب التصغير ، وهذا الذي ذكرناه يؤكد عدم صحة ما نسب إليه في بعض كتب المؤرخين من أنه شرح موضوعات المقرب إلى موضوع الوقف ، بل الصحيح أنه تجاوزه إلى باب التصغير .

أما الجانبان التركيبي والصوتي فقد تولى شرحهما والاهتمام بهما ، وترتيبهما في الغالب وفق ترتيب أبواب المقرب إلا بعض الموضوعات اليسيرة .

بمعنى أن منهج ابن النحاس في ترتيب وتقسيم أبواب كتابه يكاد يطابق منهج ابن عصفور في المقرب .

وقبل أن يشرع ابن النحاس في شرح أبواب المقرب شرع في شرح خطبة المصنف واهتم بها اهتماماً لا يقل عن اهتمامه بموضوعات المقرب ،

فخلال شرحه لتلك الخطبة أورد عبارة المصنف وهي قوله :

(الحمد لله الذي لم يفتتح بأفضل من مثله كلام)[1]

فشرح ابن النحاس معنى الحمد ، ثم بيّن الفرق بينه وبين الشكر ، بعدها طرح سؤاله قائلاً : هل يستعمل أحدهما موضع الآخر ؟ فيجيب عن ذلك بوجوه ثلاث ذاكراً

(1) التعليقة ص 51.

استعمالات العلماء للفظين، بعد ذلك يوضح ابن النحاس اشتقاق لفظ الجلالة (الله) ويذكر فيه مذهبين ويسرد لذلك شرحاً مطولاً [1].

بعدها يشرع ابن النحاس في شرح قوله جاعل النطق فيقول : " هو اسم لفعل مرتجل وجعل بمعنى صير ، وجعل فعل استعمل على معان"[2] ، فيذكر منها ستة معان مؤيداً قوله بالشواهد اللازمة .

، ثم شرح ابن النحاس موضوعات المقرب من تعريف النحو لغة ، وانتهى بباب التصغير ، بمعنى أنه بدأ بالبداية نفسها، ولم ينتهِ بالنهاية نفسها .

وقبل أن يقوم ابن النحاس بشرح عبارة ابن عصفور كان يستهل ذلك بلفظ (**قوله**) ثم يذكر عبارة من عبارات المقرب ليشرحها ، وقد تكون تلك العبارة كلمة أو كلمتين أو أكثر ، وقد تصل إلى سطر كامل لا أكثر .

وتمثيلا لصنيعه في الشرح والعرض نؤثر باب الإعراب ليكون نموذجاً توضيحياً لطريقته في العرض :

ففي هذا الباب ذكر ابن النحاس أن الإعراب مأخوذ في الاصطلاح من أحد معان فأخذ يذكر تلك المعاني واحداً تلو الآخر، ممثلا لها بما يناسبها من الآيات والأحاديث و الشعر، ثم أخذ ابن النحاس يشرح التعريف كلمة كلمة ، بعدها وضع عبارة ابن عصفور الواردة في المقرب وهي **(قوله وألقابه أربعة)** ، فشرع ابن النحاس يعلل لذلك فقال إنما لقبوه بذلك ليفرقوا بين المعرب والمبني، ثم أخذ يشرح العلامات وكيف اشتركت الأسماء والأفعال في بعض العلامات ويبين علة ذلك ، ووضح شارحا علة انفراد كل من الأسماء والأفعال ببعض العلامات ، ولا يفوته أن يوثق كلامه بالشواهد القرآنية أو الشعرية أو النثرية ، وإن وُجد خلاف بين النحويين في

(1) انظر التعليقة ص 51 -52.

(2) المصدر نفسه ص 53 – 54.

أمر ما له صلة بالقضية النحوية التي يطرحها لا بد له أن يذكر آراءهم ومواقفهم إزاءها ، وهكذا .

وعلى ذلك النهج والمنوال سار في شرحه و عرضه و ترتيبه لباقي الأبواب من مرفوعات و منصوبات ومجرورات ومجزومات موضحاً ومحللاً وشارحاً ومفصلاً.

واستهل بالمرفوعات وأولاها الشرح والتوضيح والتمثيل بالشواهد اللازمة بادئاً بالفاعل فوضح لم قدم ابن عصفور الباب فقال : " لأنه عنده أصل في الرفع ، وباقي المرفوعات محمولة عليه "[1]، وبعد أن أنهى باب الفاعل دخل إلى باب الموصولات فأخذ يشرحها وقبل ذلك ذَكَرَها وهي أنْ وأنَّ ، وما وكي المصدرية ، وذكر بعض اختلافات النحاة في كون بعضها أسماء أو أفعالاً [2]، ثم ينتقل إلى باب نعم وبئس ، وباب حبذا وباب التعجب ، وباب ما لم يسم فاعله، وباب المبتدأ والخبر، وبقية الأبواب الأخرى وبعد أن أنهى المرفوعات ، عرج على المنصوبات وأحسن ترتيبها حسب موقعها فذكر باب التمييز ، وباب المفعول معه وباب المفعول من أجله ، وباب الاستثناء وباب النداء ، وانتهى بباب لا ، ثم تحدث عن المجرورات فبدأها بالمجرور بحرف الجر ، ثم المجرور بالإضافة ثم المجرور بالتبعية .وبيْن المجرور بحرف الجر والمجرور بالإضافة أفرد ابن النحاس للقسم باباً مستقلاً في حين أن ابن عصفور وضعه ضمن حروف الجر[3] .

ثم انتقل ابن النحاس إلى التوابع فبدأها بالنعت ، ثم عطف النسق ، ويليها التوكيد ، ثم البدل ، فعطف البيان .

ثم انتقل ابن النحاس إلى العوامل في الأفعال بعد انتهائه من العوامل في الأسماء فبدأ بباب الإعمال ، و يقول إنه يترجم بباب التنازع[4] وهو الاسم الذي يتنازعه عاملان.

---

(1) التعليقة ص 78.

(2) انظر المصدر نفسه ص59.

(3) انظر المصدر نفسه ص 303 ، والمقرب ص 224.

(4) انظر المصدر نفسه ص 382.

ثم ينتقل إلى عوامل الفعل المضارع فيعقد أبواباً نحوية لكل منها : الرافعة والناصبة والجازمة .

وبعد انتهائه من ذلك دخل في باب الممنوع من الصرف وقد عنونه بـ" باب ماجرى من الأسماء إلى آخر الترجمة "[1]

وقد فعل ذلك لغرض الاختصار ، وبعد إنهاء باب الممنوع من الصرف انتقل ابن النحاس إلى ذكر النوع الثاني من الأحكام التركيبية فبدأ بباب البناء فذكر فيه بناء الأسماء والأفعال والحروف ، ثم انتقل إلى باب الحكاية ، ولم يشرح ابن النحاس باب الإسناد وباب العدد وغيرها من الأبواب النحوية الموجودة في المقرب ، بل قفز قفزة ملحوظة إلى الجانب الصوتي - ولسنا ندرك السبب الذي جعله يفعل ذلك- فأخذ يعرض لأبواب الأصوات فيتناولها بالشرح والتوضيح بعد أن قسمها إلى أقسام عدة منها :

1. **باب ذكر حروف اللسان في الإدغام.**
2. **باب التقاء الساكنين في كلمتين.**
3. **باب أحكام الهمزة .**
4. **باب الوقف.**

ولا شك أننا نلاحظ في عرضه شيئاً من الترتيب والتنظيم والتنسيق ، فهو يهتم بعرضه للمعلومات اهتمام مُنَسِّق المعرض الذي يضع الأشياء المتشابهة والمتماثلة في مكان معين ليلحقها بنظائرها ، ووضع كل منها في مكانه اللائق ، ونخاله يفعل ذلك لغرض التقريب والإفهام والتبسيط ، ونحسبه قد حذا طريق الصواب في ذلك .

و أحيانا يقوم ابن النحاس بفصل موضوع عن بابه كفعله في باب حبذا حينما فصله عن باب نعم وبئس .

---

(1) التعليقة ص450 .

ج- خصائصه في العرض والتنظيم والترتيب

لعل من الملاحظ جداً أن لابن النحاس الكثير من الخصائص والسمات في عرضه للقضايا والمباحث النحوية ، نذكر منها :

1. التأثر بعلم المنطق

لقد شهد لابن النحاس الكثيرون لتأثره بهذا الجانب ، فيقول المؤرخون عنه: "له خبرة بالمنطق"[1] ، ويمكن أن نبين تأثره بعلم المنطق في السمات الآتية :

الأولى - الدقة في الحدود والتعريفات

ابن النحاس يورد في تعليقته حدوداً كثيرة ، فهو يوردها للأبواب والقضايا النحوية ، ولا يكتفي بذلك بل يتبعه بشرح واف لهذا الحد ممثلا له بأبيات شعرية ، لغرض التوضيح والبيان ، وذلك كفعله في باب الإعراب حينما أخذ يسرد معانيه في اللغة وفعله في باب الإضافة ، وغيرها من الأبواب .

الثانية - حسن التعليل

تلك سمة من سمات نهج ابن النحاس في تعليقته ، فهو يعلل كثيراً للقضايا والآراء النحوية . [2]

الثالثة - الدقة في العرض والتقسيم و الترتيب

كان عرض ابن النحاس للقضايا النحوية واضحاً ، تجلي في كثير من موضوعات التعليقة ، وهو ما فعل ذلك إلا لغرض الإفهام والتقريب والتيسير على الطلاب والدارسين ، فاتسم عرضه بالتناسق والترتيب والتنظيم .

فكان يحسن تقسيم الموضوعات والقضايا النحوية تقسيماً متناسقاً منتظماً ، فقد قسم كتابه إلى أبواب **اشتملت على خمسة وخمسين باباً** ثم قسم الموضوعات والقضايا إلى

(1) بغية الوعاة ، 11/1.

(2) انظرالبحث ص 58-63.

فقرات وكان يستخدم الترقيم لذلك ، كفعله حينما قسم تعريف النحو لغة فقال :" النحو في اللغة على خمسة معان :

الأول : القصد ، كقولهم :نحا ينحو ، أي قصد يقصد قصداً .

والثاني : المثل ، كقولهم :هذا نحو زيد أي مثله .

والثالث : المقدار ، كقولهم :جاءوا نحو مئة رجل ، أي مقدارها .

والرابع : بمعنى الشطر ، كقولهم: نحو المسجد الحرام ، أي شطره .

والخامس : النوع والقِسم ، كقولهم هذا الشيء على خمسة أنحاء ، أي على خمسة أقسام وأنواع " [1].

ومن ذلك أيضاً ما ساقه في باب معرفة علامات الإعراب : عندما أخذ يسرد الأوجه الإعرابية الثلاثة لجملتي (يقومان الزيدان ، ويقومون الزيدون)

فقال :

"أحدها : أن تكون الألف حرفا ، وهي مؤذنة بأن الفاعل مثنى ، وكذلك الواو حرف ، وهي مؤذنة بأن الفاعل مجموع ، كما كانت التاء في قامت هندٌ علامة مؤذنة بأن الفاعل مؤنث، وفي هاتين الحالتين يكون الزيدان والزيدون فاعلين .

والثاني : أن الألف ضمير الفاعل المثنى ، والواو ضمير الفاعل المجموع ، والزيدان والزيدون مبتدآن ، وكل واحد من يقومان ويقومون جملة هي خبر مقدم على المبتدأ.

والثالث : أن تكون الألف والواو ضميري الفاعلين ، كما تقدم في الثاني ، ويكون الزيدان بدلاً من ضمير التثنية الذي هو فاعل ، والزيدون بدل من ضمير الجمع الذي هو فاعل أيضاً ، ولا يكونان مبتدأين ، ويكونان مفسرين للضميرين "[2]

ونجد من هذا التقسيم ما يناظره في التعليقة وهذا يدل على أن ابن النحاس يحاول عرض القضايا بصورة منظمة مقسما إياها إلى فقرات ، فيجعل من كل فقرة قسماً مرتبطاً بغيره ارتباط الجزء بالكل في تآلف وانسجام واتساق .

---

(1) التعليقة ص 54 .

(2) المصدر نفسه ص 72 .

و من الناحية التنظيمية أيضاً نلاحظ أن ابن النحاس يؤجل بعض القضايا النحوية إلى حين ورودها في أبواب أخرى ، فمن ذلك قوله:" على ما سنبين إن شاء الله تعالى"[1] ، أو "على ما سيجيء إن شاء الله"[2] ، أو "على ما سيحرر في موضعه" [3] أو "سنذكره في باب الإضافة" [4]

وهكذا فقد كان ابن النحاس قادراً على تبويب موضوعات كتابه ، وتوحيد أجزائه وتنظيمها وترتيبها ترتيباً سليماً وفقاً لأهميتها وضرورتها ، فأضحى عرضه لتلك القضايا جيداً ومتقناً .

فكان ذلك العرض من حيث الترتيب والتقسيم من الأمور الأساسية ، ونحسب أنه كان حريصاً على التخطيط لعملية التبويب هذه بكل عناية ودقة .

وابن النحاس لا يكتفي بترتيب القضايا بل يحاول شرحها وتحليلها ، وسيتجلى لنا هذا الاتجاه في الفصل الرابع في عرضنا للقضايا النحوية هذا العرض الذي ينم على طول نظره وعمق تحليله .

كل تلك الأمور تدل على أنه لم يهمل الجانب التنظيمي ؛ بل كان يعطيه الأهمية القصوى ، فكان ترتيبه هذا مرآة لسلامة تفكيره .

---

(1) التعليقة ص 166.

(2) المصدر نفسه ص168.

(3) المصدر نفسه ص 205.

(4) المصدر نفسه ص 210.

2. النزوع إلى الإطناب والإطالة

كثيراً ما يلجأ ابن النحاس إلى الإطناب والإطالة في عرضه للقضايا النحوية ، و يبرز ذلك في الجوانب الآتية :

الأول : عرضه لخلافات النحويين وآرائهم [1]

الثاني : اقتباسه من بعض المصادر النحوية كفعله في باب الممنوع من الصرف[2]

الثالث : سرده للمعاني اللغوية كصنيعه في باب الإعراب[3]

الرابع : إكثاره من الشواهد الشعرية

لكن ليس معنى ذلك أنه قد سار في هذا الاتجاه ، وعدل عن كل اختصار أو إيجاز بل على العكس ، فقد كان ينزع إلى الإيجاز ، وقد ظهر ذلك في جانبين :

الأول : إيجازه لعبارات المصنف حينما يوردها لشرحها[4]

الثاني : تنبيهه لأمر قد سبق ذكره تجنبا لتكراره ، وهذا اتجاه يحمد له لأنه يحد من التكرار والإطالة ، فمن ذلك الإيجاز قوله :" وإنما التزم فيه الفعل لعلة حررناها في باب أفعال المقاربة " [5] ،وأحياناً يوضح أن أمراً ما غير مهم فـ"لا حاجة لذكره " [6] أو يستخدم عبارة "فلا نطيل بذكرها" [7] ، أو قوله : "يطول الوقت بذكره "[8]

---

(1) انظر التعليقة ص115، 201-443،419،202، 444.

(2) انظر المصدر نفسه ص 450-625.

(3) انظر المصدر نفسه ص 65 -66.

(4) انظر المصدر نفسه ص 78 ، 33، 89،25.

(5) المصدر نفسه ص 420.

(6) المصدر نفسه ص 336.

(7) المصدر نفسه ص 228.

(8) المصدر نفسه ص 189.

3. الاهتمام بالمعاني اللغوية

فمن اهتمامه بهذا الجانب تفسيره للمعاني المستغلقة[1] .

ومن اهتمامه بها أيضا ما نجده حينما يورد معاني أخوات كان ، ومعاني أخوات إن ، ومعاني الأسماء الموصولة ، ومعاني حروف الجر[2] ، وفعله حينما أخذ يسرد معاني الفعل جعل التي وردت في خطبة المصنف[3].

4. التنبيه إلى اختلاف لغات العرب

يهتم ابن النحاس بلغات العرب اهتماماً بالغاً فيورد لنا في تعليقته الكثير منها ، فمن ذلك أنه أشار إلى لغات سوى فذكر أن " فيه ثلاث لغات المد لاغير عند فتح السين ، و القصر لا غير عند ضمها ، وكلاهما عند كسرها" [4]

ويقول: " الاسم فيه لغات سم بكسر السين وضمها ، واسم بكسر الهمزة وضمها ، وسُمَى بوزن هُدَى على رأي أكثرهم "[5]

ويورد لغات عدة لـ(لعل) فيقول : " في لعلّ عشر لغات : لعلّ ، علّ ، لعنّ ، عنّ ، لأنّ ، أنّ ، رغنّ ، لغنّ ، ولعلّت بالتاء ،وهي أقلها استعمالاً... والثلاثة التي قبلها أقل استعمالاً أيضا من الستة اللواتي قبلهن "[6]

---

(1) انظر التعليقة ص 65 ، 102، 240،239.

(2) انظر المصدر نفسه ص 217،200، 299.

(3) انظر المصدر نفسه ص 53.

(4) المصدر نفسه ص 255.

(5) المصدر نفسه ص 59.

(6) المصدر نفسه ص 225.

ثانياً ـ أسلوبه

إن الناظر في كتاب التعليقة قد يستوقفه أسلوب صاحبها المتميز ، الذي اتسم ببعض السمات التي تدل على قدرته على التنويع ، و لعله لجأ إلى تلك الطرق حتى يبعد السأم والملل عن القارئ أو الدارس ، فمن أبرز سمات أسلوبه :

أ. ابتعاد أسلوبه عن التكلف والسجع

يتجنب ابن النحاس أساليب البيان والبديع ، وما إلى ذلك مما يعتمده العلماء في مصنفاتهم وشروحهم ، لأن غايته أسمى من ذلك بكثير ، فهَمُّه لفت العقول إلى القضايا والدروس العلمية ، وذلك لأن شرحه هذا يفرض عليه أن يكون دقيقاً و واضحاً ، حتى يُفهم كلامُه ، لذلك ابتعد عن التعقيد والتكلف فجاء أسلوبه واضحاً ، سهلاً رصيناً ، وهذا هو الطابع العام لأسلوبه إلا ما ندر .

ب. وضوح أسلوبه في الغالب

من الطبيعي أن يكون أسلوب الشارح أوضح بكثير من أسلوب المصنف ، وإلاَّ فما الداعي لشرح الكتاب إن لم يكن فيه توضيح وبيان ! لكن من يقرأ الكتاب يبدو له أن أسلوب ابن النحاس يتراوح بين الصعوبة واليسر ، فتارة يجد الدارس بعض القضايا واضحة ميسرة ، و تارة يجد فيها شيئاً من الصعوبة ، لكن الغالب عليه الوضوح ، فهو أسلوب بيِّن لا تعقيد فيه إلا نادراً ،لأنه يميل إلى البساطة ، و هدفه الأسمى أن يوصل ما يسعى إليه ، بشتى الطرق ، فكان في كثير من الأحيان سهل العبارة دقيقاً في تخير ألفاظه ، واضحاً في دلالته.

فمن القضايا التي يتجلى فيها الوضوح ما يلي :

1. هاء التنبيه

ومن جوانب الوضوح عنده قوله : في (يأيها الرجل) :" أتينا بهاء مقحمة بين أي وصفتها عوضاً من بعد حرف النداء من المنادى ، وهي هاء التنبيه "[1]

2. الواوات التي تقع في أواخر الكلمات

ويظهر الوضوح في قوله أيضاً : "الواوات التي تقع في الأواخر ساكنة على ثلاثة أقسام : ما هي ضمير جمع نحو اخشوا ، وما هي دالة على الجمع ، وليست بضمير ، نحو مصطفون ، وما هي من نفس الكلمة نحو واو لو .

فواو (اخشوا) ، و واو(لو) لا إشكال في ملاقاتها الساكن ، وأما (واو) مصطفون فإنها تلتقي الساكن إذا أضفتها لاسم فيه الألف واللام ، نحو مصطفو القوم ؛ لأن نونها حينئذ تسقط للإضافة ، فكل من هذه الواوات لما لاقت ساكناً نحو: اخشوا القوم و مصطفو القوم ، وقوله - تعالى- : ﴿لَو اسْتَطَعْنَا﴾[2]، يجوز فيه التحريك بالضم في اخشوا ، وهو الكثير و القياس، و الكسر فيها في غاية العلة "[3]

3. اشتقاق الاسم

وأيضا تحدث عن اشتقاق الاسم بوضوح فقال : " اختلف النحاة في اشتقاق الاسم ، فذهب البصريون إلى أنه من السمو وهو العلو ، وذهب الكوفيون إلى أنه من الوسم وهو العلامة ..." [4]

---

(1) التعليقة ص 274.

(2) التوبة 42.

(3) التعليقة ص 540 ، وانظر الكتاب 4/ 152- 155.

(4) التعليقة ص 59، وانظر الإنصاف 1/ 8،9 .

4. العدول إلى الأخف

ويقول موضحاً : " إن الفتحة والسكون يُهرب إلى كل منهما فيما هو أثقل ، نحو قولك في جمع غرفة غُرُفات بالضم ، ثم يهرب منه إلى الفتحة فتقول : غرَفات ، أو إلى السكون فتقول غرْفات ، وكذا تقول في جمع كِسرة : كسِرات بكسر السين ، ثم تهرب منها إلى الفتحة فتقول :

كسَرات بفتح السين ، وإلى السكون فتقول كسْرات ، أفلا تراهم كيف سووا بين الفتحة والسكون في العدول عن الضمة والكسرة إليهما ، وكفى بذلك دليلاً على خفة الفتحة ، وقد ذكر نص ذلك الإمام ابن جني - رحمه الله - "[1]

5. لغات (علُ) ، ولغات (كلمة)

يستعمل ابن النحاس مهارته وقدرته اللغوية في التعليقة ، و لا عجب في ذلك فهو نحوي لغوي متمكن ، فكثيراً ما تسعفه ثقافته اللغوية إلى توضيح بعض الأمور باللجوء إلى أسلوب الاستطراد اللغوي ، ومثال ذلك قوله : وفي عل ثمان لغات : "عَلْوُ و عَلْوَ، وعَلْوِ ، ومن علُ ، ومن عَلٍ ، ومن علا ، ومن عالٍ ، ومن مَعَال"[2].

ويقول أيضا : " و واحد الكلم كلمة وتميم تقول: كلمة بكسر الكاف ، وحكى الفراء - رحمه الله - فيها ثلاث لغات : كَلِمة ، و كِلْمة و كَلْمة مثل كَبِد و كِبْد و كَبْد "[3]

---

(1) التعليقة ص 539.

يقول ابن جني :" ان كل واحد منهما يهرب إليه مما هو أثقل منه نحو قولك في جمع (فُعلة) و (فِعلة) فُعلات ، بضم العين نحو (غُرُفات) و (فِعِلات) بكسرها نحو (كسِرات) ثم يستثقل توالي الضمتين والكسرتين فيهرب عنهما تارة إلى الفتح ، فتقول غرَفات وكسَرات وأخرى إلى السكون فتقول :(غرْفات) و (كسْرات) .أفلا تراهم ، كيف سووا بين الفتحة والسكون في العدول عن الضمة والكسرة إليهما " الخصائص 1/ 105.

(2) التعليقة ص 316 .

يقول سيبويه :" وسألت الخليل عن من عل هلا جزمت اللام فقال لأنهم قالوا : من علٍ ، فجعلوها بمنزلة المتمكن فأشبه عندهم من معالٍ ، فلما أرادوا أن يُجعل بمنزلة قبل وبعد حركوه كما حركوا أولُ فقالوا ابدأ بهذا أولُ " . الكتاب 3/ 287.

(3) التعليقة ص 64.

وغيرها من المباحث النحوية أو اللغوية أو الصرفية الموجودة في ثنايا الكتاب[1]

وهكذا فقد كان أسلوب ابن النحاس واضحاً في الغالب ، وكان أحياناً يؤثر أسلوب التفصيل بعد الإجمال .[2]

و يستخدم ابن النحاس أثناء عرضه للقضايا أساليب أو عبارات تدل على قبوله لبعض الأحكام النحوية أو ورفضها ، فقد يقوده أسلوبه هذا إلى ذكر الأوجه الكثيرة ، ثم يأتي على هذه الأوجه فيذكر : أن هذا لا وجه فيه ، أو يخالف القياس، أو فيه نظر [3] ، وكان يستحسن بعض الآراء فيقول : وهذا الصواب ، وهذا أسهل ، وهذا حسن ، وهو صحيح... [4]

(1) وقوله في (ايمن الله): " اختلف النحاة هل هذه كلمة مفردة موضوعة للقسم ، أو هي جمع ، و ينبني على هذه الخلاف خلاف في همزتها ، أهي همزة قطع أم همزة وصل ، فذهب البصريون أن ايمن كلمة مفردة موضوعة للقسم ، وأن همزتها همزة وصل ، واستدلوا على ذلك بحذفها في وصل الكلام بعضه إلى بعض واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :**فَقالَ فَريقُ القَوْمِ لمَّا نَشَدْتُهم نَعَمْ وفَريقٌ لَيْمُنُ اللهِ مَا نَدْري .**

ومذهب الكوفيين أن أيمن جمع يمين . التعليقة ص 305،

والبيت لنصيب بن رباح في ديوانه ص 94، جمع داود سلوم ،ط1، مكتبة الأندلس ، بغداد.

، انظر الكتاب 3/ 503 ، 4/ 148 ،و الـمـقتضب 1/ 228، 2/ 90- 330 ، وشرح المفصل 8/ 35، 9/ 92.

(2) انظر التعليقة ص 80.

(3) انظر المصدر نفسه ص 82 ، 525، 71،345، 433، 203، 354 ، 355، 131،311، 538.

(4) انظر المصدر نفسه ص60، 159، 274، 71، 335،135، 324،317.

ج. انتهاج الأسلوب التعليمي

كانت لمهنة التدريس التي امتهنها ابن النحاس أثر كبير في كتابه ، فقد ظهر الأسلوب التعليمي في التعليقة واضحاً بيناً :

فقد كان ابن النحاس يخال الطالب أمامه ، فيلقي عليه الدروس ويخاطبه بقوله **اعلم** ، وذلك يعد عادةً له في الشرح ، وكأنه بذلك يريد أن يسترعي انتباه قارئ التعليقة ويشركه معه فيما هو بصدده من شرح المسائل والأحكام ، شأنه في ذلك شأن المعلم الحاذق الذي يجذب السامع لما يريد ، فيشعر من يقرأ التعليقة أن هذا المعلم ماثل أمامه يخاطبه ويتحاور معه .

وذلك ما نجده في كثير من الأبواب الموجودة في ثنايا التعليقة منها :

قوله : "**اعلم** أن لولا إن وقع بعدها الاسم المظهر لا يكون إلا مرفوعا"[1]

وقوله : " **اعلم** أن الكلم اختلفوا فيه هل هو جمع أو اسم جنس "[2]

ومن ذلك الجانب ما ورد في باب ذكر نواصب الفعل المضارع ، يقول : " **اعلم** أنَّ (أنْ) كما تدخل على المضارع فتخلصه إلى الاستقبال ، تدخل على الماضي فتدعه على مضيه"[3] .

وقوله عن (حروف التحضيض) اعلم أن حروف التحضيض خمسة :" هلا ولولا و لوما وألا مشددة ، وألا مخففة" [4]

(1) التعليقة ص 292.

(2) المصدر نفسه ص63.

(3) المصدر نفسه ص 423.

(4) المصدر نفسه ص 420.

و أحياناً يقود الأسلوبُ التعليمي ابنَ النحاس إلى استخدام عبارة **ألا ترى أو لأنك** أو نحو ذلك : ومن ذلك ما ورد في(باب لا) يقول ابن النحاس عن تضمن (لا) معنى (من) : " **ألا ترى** قولك لا رجل ، إذا رفعت ليست متضمنة ، فصار نفيه نفياً خاصاً ، نعني الوحدة ، فلما تضمن لا رجل لنفي الجنس معنى الحرف ، صار منفياً "[1] .

وقد يتجه في بعض الأحيان إلى سوق الأمثلة على لسان من يخاطبه ، فمن الأمثلة التي يسوقها على لسان المتلقي ما جاء في باب حروف الخفض حينما تناول موضوع (رب) فبين أن العامل فيها لا يكون إلا بمعنى المضي ، فساق مثالاً على لسانه قائلاً: " **كقولك** : رب رجل جواد لقيته ،أو أنا لاقٍ ، أو هو ملقىً ، **ولا تقول** : رب رجل جواد سألقى به ، أو لألقين ،لأن التقليل في الماضي شائع ، ولا كذلك في المستقبل ، لأنه لم يعلم فيتحقق تقليله "[2]

د. استخدام أسلوب الجدل

كان ابن النحاس يستعمل أسلوب الجدل أثناء مناقشة رأي من الآراء ، حيث يفترض أن هناك مجادلاً أو مناقشاً ،أو محاوراً أو سائلاً يعترض عليه فيحاول إيضاح المراد قصد إقناعه ، وهذا الأسلوب يقصده قصداً يريد به أن يبسط الرأي ، و يلم بجوانبه التي قد تتبادر إلى الذهن فيكون ذلك الأمر منشطاً للذاكرة والفكر ، من ذلك قوله :فإن قيل إنَ (أنْ) تعمل النصب والرفع عندكم فلم اقتصرتم بهذه على النصب ؟

والجواب أن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء ، من حيث كان إعراب الفعل ليس بأصل ، بل هو للشبه بالاسم به ، فأعطيناها العمل في جزء واحد العمل الضعيف ، وهو النصب دون الرفع إظهاراً لضعفها عن أنَ "[3]

---

(1) التعليقة 289.

(2) المصدر نفسه ص 298.

(3) المصدر نفسه ص 422.

و قوله : "فإن قيل : كيف جاز أن يصل الفعل إلى (غير) من غير واسطة ، وهو لا يصل إلى ما بعد (إلا) إلا بواسطة ، فالجواب أن غير أشبهت الظروف بإبهامها ، والظرف يصل الفعل إليه بلا واسطة ، فوصل أيضاً إلى غير بلا واسطة "[1]

فهو قد لا يكتفي بطرح سؤال واحد ، بل يكثر أحياناً من طرح الأسئلة التي يمكن أن يوجهها مجادلٌ أو معارض ، فيجيب عنها توضيحاً للمسائل النحوية التي هو بصدد الحديث عنها ، ونلاحظ أنه بذلك الاندماج مع المخاطب قد وثّق صلته به ، فمن ذلك الجانب ما ورد في (باب ذكر نواصب الفعل المضارع) يقول عن (أنْ) " يقال لم عملت ؟ الجواب لاختصاصها ، وهذا الجواب عن كل ما يعمل منها بنفسه ، ويقال لم عملت النصب ؟ لأنها أشبهت أن التي تنصب الاسم وترفع الخبر، ووجه الشبه من جهة اللفظ والمعنى "[2]

وغير ذلك من الأمور التي تدل على طرقه المختلفة ، وبراعته في الحوار [3].

وهكذا فقد كان ابن النحاس يشرح ويحلل ، و يستخدم الأمثلة حتى يؤيد فكرته ويوضحها ، ويثبت بها القاعدة التي يتحدث عنها ، وكان يفعل ذلك حتى لا يدع مجالا للشك فيما يريد توضيحه وبيانه.

وهكذا فإن ابن النحاس يحاول السير على نهج قويم واتجاه صحيح ، فتعليقته تعد شرحاً وتوضيحاً ، وبياناً لما يشكل على التلاميذ في النحو ، وذلك هو أسلوبه التعليمي بعينه.

---

(1) التعليقة ص 270.

(2) المصدر نفسه ص 422.

(3) انظر المصدر نفسه ص 84-167-168- 170-171- 236- 270- 289- 292 وغيرها.

المبحث الثاني

مصطلحاته

قبل أن نتعرف على مصطلحات ابن النحاس لابد لنا من وقفة قصيرة لنلقي من خلالها نظرة على تعريف كلمة مصطلح في كتب اللغويين .

كلمة مصطلح اسم مفعول من الفعل اصطلح ، ويرجع جذرها إلى (صلح) ، و صلح : نقيض فسد ، فـ"الصلاح ضد الفساد " [1]..

و" الاصطلاح هو العرف الخاص ، وهو عبارة عن اتفاق القوم على وضع شيء معين ، وقيل هو إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان الـمراد مـنه "[2]

و" الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضوعه الأول ، وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما ، وقيل الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى ... وقيل الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين" [3]

والمصطلحات الفنية هي" مجموع الكلمات والعبارات الاصطلاحية المتصلة بفرع من فروع المعرفة ، أو بفن ما ، أو الكلمات والعبارات الخاصة بعالم معين" [4]

---

(1)مختار الصحاح، ص 202، و المصباح المنير ص 217، و القاموس المحيط ، ص 939 .

(2) النحو العربي ومناهج التأليف ، شعبان عوض محمد العبيدي ، ص 385، منشورات جامعة قار يونس ، 1998م.

(3) التعريفات ص 33-34.

(4) معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ، مجدي وهبة ، كامل المهندس ، ص 202. مكتبة لبنان ، 1979م.

وقد ظهرت مصطلحات النحو العربي مع نقط المصحف ، وقد هيأ لها الخليل أن تصبح مصطلحات فنية ، ثم جاء سيبويه فساهم في وضع المصطلحات ، و جاء بعده المبرد فعمل على اختصار مصطلحاته ، وبذلك وُضعت مصطلحات البصريين.

أما المدرسة الكوفية فقد وضعت مصطلحات وفق طابعها المميز الذي اتسمت به ، وحاولتْ بذلك أن تخالف مصطلحات البصريين[1]

ويقال إن أي مصطلح في أي علم أهم من فروع العلم ذاته[2]، لذلك حاولنا أن نتعرف على أهم المصطلحات النحوية التي ذكرت في التعليقة .

ابن النحاس كأي عالم نحوي استعمل مصطلحات عدة بصرية وكوفية ، وكانت أغلب مصطلحاته بصرية المنشأ ، بل وقد استخدم أيضاً كلمة اصطلاح ومصطلح [3]

وللحديث عن مصطلحات ابن النحاس ينبغي لنا أن نقسمها إلى بصرية وكوفية ، و مصطلحات أخرى .

(1) انظر النحو العربي ومناهج التأليف ص 412.

(2) انظر المصدر نفسه ص 412.

(3) انظر التعليقة ص 58، 78.

أولاً : مصطلحاته البصرية :

من يقرأ كتاب التعليقة جيداً يدرك أن ابن النحاس الحلبي كان أكثر استخداما للمصطلح البصري من الكوفي ، وهذا أمر لا يثير الاستغراب لأننا عرفنا أنه من مناصري المذهب البصري ومؤيديه ، فمن مصطلحاته البصرية ما يلي :

1. **اسم الفاعل**

اسم الفاعل مصطلح استعمله البصريون [1]بينما استعمل الكوفيون مصطلح الفعل الدائم[2] ، يقول ابن النحاس : " اسم الفاعل يعمل عمل الفعل لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه ، وأنه يذكر ويؤنث ، ويفرد ويثنى ويجمع ، كما تلحق الأفعال علامة التثنية والجمع والتأنيث ، ولذلك عمل في الحال والاستقبال ، دون المضي ، لأنه جرى على المضارع ولم يجر على الماضي ... "[3].

2. البدل

البدل مصطلح بصري [4]، ويقابله الترجمة والتكرير عند الكوفيين [5]، وقد استخدمه ابن النحاس كثيراً في تعليقته منها قوله :"ومثال البدل الجاري مجرى المجزوم أن تقول : زرني فأكرمك أحسنْ إليك ، بجزم أحسن على البدل من فأكرمك على توهم أنه مجزوم" [6].

---

(1) استخدم مصطلح (اسم الفاعل) المبرد ، فيعنون لأحد أبوابه (هذا باب معرفة أسماء الفاعلين)، انظر المقتضب 2/ 113.

(2) انظر دراسة في النحو الكوفي ، المختار ديرة ، ص254 ،ط1، دار قتيبة ، 1411هـ - 1991م .

انظر المدارس النحوية ص 166.

(3) التعليقة ص 238.

(4) وقد استخدم سيبويه هذا المصطلح قائلاً :" هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسمٌ آخر ، فيعمل فيه كما عمل في الأول " الكتاب 1/ 150.

(5) انظر دراسة في النحو الكوفي ص 223

(6) التعليقة ص 77.

3. الجر

الجر مصطلح بصري [1]يقابله الخفض عند الكوفيين ، استخدم ابن النحاس هذا المصطلح كثيراً ، فمن استخداماته له قوله : "علة عدم دخول الجر قالوا لأن الجر إنما يكون بالإضافة ، والإضافة إلى الفعل لا تصح ، لأن الإضافة إما للتمليك أو التخصيص ، والأفعال لا تملك شيئاً ولا تختص به "[2]

4. لام الابتداء

لام الابتداء من مصطلحات البصريين ، واستخدم الكوفيون مقابله مصطلح لام القسم ، ومن استعمالات ابن النحاس له ما ذكره في باب المبتدأ والخبر ، حيث بين أن من مسوغات الابتداء بالنكرة أن تكون معتمدة على لام الابـــتـــداء ، نحو لرجل قائم" [3]

5. التأكيد و التوكيد

التأكيد مصطلح استعمله البصريون[4] ،بينما استعمل الكوفيون مصطلح التشديد[5]

وقد استخدم ابن النحاس هذا المصطلح مرات كثيرة ، منها قوله : " ومعنى التأكيد اللفظي إعادة اللفظ الذي يطلب توكيده بعينه "[6]

---

(1) ذكر سيبويه في في باب (ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر) حروف الجر فعدد منها الكاف وحتى ومنذ ، انظر الكتاب 2/ 383.

(2) التعليقة ص 69 .

(3) المصدر نفسه ص 151.

انظر الكتاب 3/ 65 ، و المدارس النحوية ص 167.

(4) استخدم سيبويه هذا المصطلح ، فيقول :" هذا باب ما ينتصب من المصادر توكيداً لما قبله " الكـــتاب 2/ 378.

(5) انظر دراسة في النحو الكوفي ص 252 ، 253، ويقال أنهم استخدموا أيضا التكرير. انظر المصدر نفسه ص 253.

(6) التعليقة ص 364.

6. الحروف

يستخدم البصريون مصطلح الحروف[1] ، بينما يستبدله الكوفيون بمصطلح الأدوات[2]

، ومن استعمالات ابن النحاس له قوله في باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر: " هذه الحروف لما أشبهت الفعل شبهاً قوياً أعطيناها الحالة القوية التي للفعل ، وهو تقديم المنصوب على المرفوع ، إذا كان ذلك إنما يكون في حال تصرف الفعل وقوته بخلاف ما ولا إذا كان شبها ضعيفاً ، فأعطيناها تقديم المرفوع على الـمنصوب "[3]

7. **الصفة**

الصفة من مصطلحات البصريين[4] ، واستخدم الكوفيون مقابله مصطلح النعت ، ومن استعمالات ابن النحاس له ما ذكره في باب المبتدأ والخبر ، فعدد من مسوغات الابتداء بالنكرة أن تكون موصوفة كقوله - تعالى- : ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾[5] ، وهذا تحته نوعان : موصوف بصفة ظاهرة كما مثلنا ، وموصوف بصفة مقدرة كمسألة : السمن منوان بدرهم ، فإن تقديره : منوان منه بدرهم ... ولذلك جاز الابتداء بها مع كونها نكرة "[6]

(1) يقول سيبويه مستعملاً هذا المصطلح :" هذا باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام " الكتاب 1/ 145.

(2) انظر دراسة في النحو الكوفي ص 274.

(3) التعليقة 218.

(4) يقول سيبويه بعد أن مثل بصفة: حسنت الصفة لأن النكرة توصف بالنكرة، انظر الكتاب 2/ 121.

(5) البقرة 221.

(6) التعليقة ص 149.

8. حروف النفي

حروف النفي من مصطلحات البصريين [1]،واستعمل الكوفيون مقابله حروف الجحد [2]، ومن استخدامات ابن النحاس له قوله : " النفي إعدام الشيء ، وتقليله تقريب من إعدامه ، ولأن العرب استعملوا التقليل في موضع النفي ، حتى أدخلوها على برح التي هي من أخوات كان أو ما النافية ، أو غيرها من حروف النفي "[3].

9. الفعل المتعدي

الفعل المتعدي مصطلح بصري [4]،ويقابله الفعل الواقع عند الكوفيين ، وقد استخدمه ابن النحاس غير مرة ، فمن استخداماته له أنه عنون به باباً ،سماه " باب الأفعال المتعدية "[5]

تلك بعض المصطلحات البصرية التي كان يستخدمها ابن النحاس في تعليقته ، وهناك العديد من المصطلحات الأخرى التي وجدت في التعليقة منها:

التمييز[6] ، و المفرغ [7] ، والمفعول معه[8] ،و الظرف أو المـــــــفعول فيه [9] ،

---

(1) يمثل سيبويه بـــ(زيد لن أضرب) فيقول :" لن أضرب نفي لقوله سأضرب " الكتاب 1/ 135- 136.

(2) انظر دراسة في النحو الكوفي ص 262، و المدارس النحوية ص 167.

(3) التعليقة ص 299.

(4) يمثل سيبويه بـــ(ضرب عبد الله زيداً) فيقول :" انتصب زيد لأنه مفعول تعدى إليه فعل الـــفاعل " الكتاب 1/ 34.

(5) التعليقة ص 230 .

(6) انظر المصدر نفسه ص 260 ، والمدارس النحوية ص 166-167.

(7) انظر التعليقة ص265-266، وقد استعمل الكوفيون مصطلح (الإيجاب)مقابلاً له.

(8) انظر المصدر نفسه ص 262-263، استعمل الكوفيون مقابله (أشباه المفاعيل)،انظر المدارس النحوية ص 166.

(9) انظر التعليقة ص201-209-213- استعمل الكوفيون مقابله الغاية ، ويستعمل الفراء مصطلح (المحل) انظر دراسة في النحو الكوفي ص 222.

و همزة الوصل[1] ،و الزائد[2] ، وضمير الفصل [3]

إلى غير ذلك من المصطلحات البصرية العديدة التي يستعملها ابن النحاس ، والتي تدل على الاتجاه الذي اختاره و سار فيه في كتاب التعليقة .

(1) انظر التعليقة ص 264- 206-332، استعمل الكوفيون مقابله مصطلح (الألف الخفيفة) .

(2) انظر المصدر نفسه ص 180، 220، 364، 545، 560.استعمل الكوفيون مقابله (الحشو)، انظر المدارس النحوية ص167 ، إلى غير ذلك من مصطلحات البصريين التي استخدمها صاحب التعليقة كضمير الشأن ، و الجامد ، ونون الوقاية ، انظر التعليقة ص 177، 121، 122، 124.

(3) انظر المصدر نفسه ص 233.ويقابله العماد عند الكوفيين ، انظر دراسة في النحو الكوفي ص239- 240 ، و المدارس النحوية ص 166.

ثانياً : مصطلحاته الكوفية

" لعل مما يدل أكبر الدلالة على أن الكوفيين كانوا يقصدون قصداً إلى أن تكون لهم في النحو مدرسة يستقلون بها أنهم على الرغم من تلمذة أئمتهم الأولين على أيدي البصريين ، وعكوفهم جميعاً على كتاب سيبويه ينهلون منه ... حاولوا جاهدين أن يميزوا نحوهم بمصطلحات تغاير مصطلحات البصريين ، والنفوذ إلى آراء خاصة بهم"[1] .

ونخالهم يفعلون ذلك " حتى يفترق نحوهم على الأقل بعض الافتراق من نحو البصرة وبذلك كله ... استطاعوا أن يكونوا مدرسة نحوية مستقلة لا ترقى حقاً إلى منزلة المدرسة البصرية ، ولكنها على كل حال مدرسة بينة المعالم واضحة القسمات والملامح "[2]

وكثيراً ما نجد تلك المصطلحات متناثرة في كتب النحاة المتأخرين ، ومن بين هؤلاء النحاة الذين استخدموا بعض المصطلحات الكوفية ابن النحاس ، فعلى الرغم من ميله للبصريين و تحامله على الكوفيين وانتقادهم ، نجده لا يغفل مصطلحاتهم أيضاً ، فمن مصطلحاتهم التي استعملها ما يلي :

(1) المدارس النحوية ص 165.

(2) المصدر نفسه ص 171.

1. النعت

ويقابله الصفة عند البصريين [1]ومن استعمالات ابن النحاس له قوله : " الوصف والصفة والنعت عند أكثر النحاة بمعنى واحد ... وقيل النعت يكون بالحلية نحو الطويل والقصير ، والصفة بالأفعال نحو ضارب ، وخارج ، فعلى هذا يقال للبارئ موصوف ، و لا يقال منعوت "[2]

2. الحشو

الحشو مصطلح كوفي [3]، ويقابله الزائد عند البصريين ، و من استخدامات ابن النحاس له : ما ذكره في : **أنا والله إن أتيتني أكرمك ،**

" فإنك في هذه المسألة وأمثالها تجعل الجواب للشرط ، تقدم على الشرط ، أو تأخر عنه ، لأن طلب الشرط أقوى من طلب القسم له ، لأن الشرط يطلبه طلبان : طلب المجاب للجواب ، وطلب العامل للمعمول ، والقسم إنما يطلبه طلب المجاب للجواب فقط ، فلما قوي طلب الشرط لم يراع تقدم القسم عليه ، لكونه وإن تقدم على الشرط **حشواً** أيضاً فراعينا الأقوى طلباً ، وحولنا الجواب له على كل حال "[4]

---

(1) يستخدم الفراء زعيم الكوفيين هذا المصطلح إذ يقول :" و قوله - تعالى- : (غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) بخفض «غَيْرِ» لأنها نعت للذين ، لا للهاء والميم من «عَلَيْهِمْ» ، وإنما جاز أن تكون «غَيْرِ» نعتا لمعرفة لأنها قد أضيفت إلى اسم فيه ألف ولام " معاني القرآن 1/ 7.

انظر دراسة في النحو الكوفي ص 230.

(2) التعليقة ص 325.

(3) استخدم الفراء هذا المصطلح ، فمن ذلك قوله :" ولو جعلت «ما» على جهة الحشو ، كما تقول : عما قليل آتيك ، جاز فيه التأنيث والجمع ، فقلت : بئسما رجلين أنتما ، وبئست ما جارية جاريتك "معاني القرآن 1/ 58، و انظر المدارس النحوية ص 167.

(4) التعليقة ص 307.

3. لا التبرئة

لا التبرئة مصطلح للكوفيين[1] ، ويقابلها لا النافية للجنس عند البصريين ، يقول ابن عصفور عن الحالات التي ينصب فيها الاسم :" وينصب إذا كان مفعولاً مطلقاً ، أو مفعولاً به ، أو مفعولاً فيه ، أو من أجله أو حالاً ، أو تمييزاً أو مستثنى ... أو لجار مجرى المنصوب" [2]

يقول ابن النحاس شارحاً ممثلاً لعبارة المصنف (أو لجار مجرى المنصوب) " :نحو صفة اسم **لا التي للتبرئة** : لا رجل ظريف عندك ، فإن رجلاً وإن كان مبنياً ، فهو جارٍ مجرى المعرب المنصوب "[3].

، ولم يكتف ابن النحاس بإيراد مصطلحات الكوفيين في صلب موضوعاته فحسب ، بل كان أحياناً يتخيرها لتكون عنوانات لأبوابه ، ولعله فعل ذلك اقتفاء لعنونة ابن عصفور في بعض أبواب المقرب ، فمن العنوانات الكوفية ما يلي :

4. ما لم يسم فاعله

من مصطلحات الكوفيين مصطلح ما لم يسم فاعله[4] ، استخدم البصريون مقابله مصطلح نائب الفاعل ، ومن استخدامات ابن النحاس أنه عنون بـ" باب ما لم يسم فاعله " [5]

---

(1) يقول الفراء مستخدماً هذا المصطلح :" والعرب تقول : إن لا مال اليوم فلا مال أبدا - يجعلون (لا) على وجه التبرئة " معاني القرآن 3/ 195.

انظر دراسة في النحو الكوفي ص 269-270، و المدارس النحوية ص 167.

(2) المقرب ص 53.

(3) التعليقة ص 76.

(4) استخدمه الفراء في معانيه ، فمن ذلك قوله :" (إِنَّما حُرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ) ، ولا يجوز هاهنا إلا رفع الميتة والدم لأنك إن جعلت «إنَّما» حرفا واحدا رفعت الميتة والدم لأنه فعل لم يسمّ فاعله ، وإن جعلت «ما» على جهة (الذي) رفعت الميتة والدم لأنه خبر لـ(ما)" معاني للفراء 1/ 102، و انظر دراسة في النحو الكوفي ص 233.

(5) التعليقة ص 131، 140.وانظر المقرب ص 85.

5. عطف النسق

من مصطلحات الكوفيين عطف النسق [1]، ويقابله مصطلح الشركة أو العطف بالحرف عند البصريين ، وما يدل على استخدام ابن النحاس لهذا المصطلح عنونته بـــ" باب عطف النسق "[2]

6. ما جرى من الأسماء

ما جرى مصطلح كوفي[3] ، يقابله مصطلح الممنوع من الصرف عند البصريين وقد استخدمه ابن النحاس عنواناً أيضا [4]

7. الخفض

الخفض من المصطلحات الكوفية [5]اتخذه ابن النحاس عنواناً [6] ، ويقابله مصطلح الجر عند علماء البصرة .

وأيضا استعمل ابن النحاس مصطلح **النعت**[7] في عنونة أحد موضوعاته .

إلى غير ذلك من المصطلحات الكوفية [8]

---

(1) يقول الفراء :"فإذا رأيت الفعل منصوبا وبعده فعل قد نسق عليه بواو أو فاء أو ثمّ أو أو فإن كان يشاكل معنى الفعل الذي قبله نسقته عليه ، وإن رأيته غير مشاكل لمعناه استأنفته فرفعته" معاني القرآن 2/ 68.

انظر دراسة في النحو الكوفي ص 250 ، و المدارس النحوية ص 167.

(2) التعليقة ص 342 ، وانظر المقرب ص 251.

(3) انظر دراسة في النحو الكوفي ص 233، و المدارس النحوية ص 167.

(4) انظر التعليقة ص 450، و المقرب ص 306.

(5) يقول الفراء :" ألا ترى أنهم يقولون : لم أره مذ اليوم ومذ اليوم والرفع فى الذال هو الوجه لأنه أصل حركة مذ والخفض جائز"

المعاني 76/2.

(6) انظر التعليقة ص 292، وانظر المقرب ص212.

(7) انظر التعليقة 325 ، وانظر المقرب ص 240.

(8) ومن ذلك مصطلح المفسر ، ويقابلهما المميز وقد استخدمه ابن النحاس في باب التمييز ، انظر التعليقة ص 118 ، والمدارس النحوية ص 166-167.

ومن خلال دراستنا لمعظم موضوعات التعليقة نجد أن ابن النحاس قد تردد في بعض المصطلحات بين البصرة والكوفة بمعنى أنه تارة يتخير مصطلح الجر ، وتارة يستعمل مصطلح الخفض ، وتارة يستعمل الصفة وتارة يستعمل النعت ، وأحيانا يستعمل مصطلح التمييز وفي أحيان أخرى يستعمل التفسير ، وقد يستخدم عطف النسق ، و يستخدم أيضا العطف بالحرف ، وهكذا فإنه يظل يستعمل اللونين في بعض موضوعاته ، الأمر الذي يجعلنا نتفهم أنه نحوي قادر على التنويع والاختيار .

ثالثاً ـ مصطلحات أخرى

لعل من الغريب جداً أن يقوم الباحثون والمؤلفون بتحديد مصطلحات معينة ، ونسبتها لنحويٍّ على أنها (مصطلحاته الخاصة) التي تفرد بها ، وتفردت به .

فتحديد المصطلحات و نسبتها لنحوي ما ليس بالأمر السهل أو اليسير ، لأن محاولة معرفة مصطلحات نحوي متأخر من القرن السابع أو ما شابهه ، يتطلب منا أن نعرف كل المصطلحات النحوية التي استخدمها النحاة قبله ابتداء من القرن الأول وانتهاءً بقرنه ومعاصريه حتى نستطيع أن نميز بين تلك المصطلحات النحوية ، ونحدد مصطلحات النحوي الذي نحن بصدد دراسته عن غيره .

وهذا أمر يستحيل طبعاً ، فهناك الكثير من الكتب المفقودة التي لم تصل إلينا ، وثمة الكثير من الكتب المخطوطة الموجودة في أدراج المكتبات العالمية ، و لا يتيسر لنا الحصول عليها ، حتى وإن تيسر الحصول عليها فإننا سنحتاج إلى وقت طويل لتقليب صفحاتها و دراستها ، لكي يتسنى لنا معرفة مصطلحات الآف النحاة لنميز مصطلحاته عن مصطلحاتهم ، وهذا غير معقول.

وللأسباب التي ذكرنا فإننا لن نستعمل مصطلح (مصطلحاته الخاصة) و نؤثر بدلاً عنه مصطلح (مصطلحاته الأخرى) ، حتى وإن وجد نحوي آخر استخدم نفس المصطلح لم يكن في قولنا خطأ .

فمن المصطلحات الأخرى التي استعملها ابن النحاس في التعليقة ما يلي :

1. رائحة الفعل :

يقول ابن النحاس :" أمّا أنّ فحرف بالإجماع ، و لا توصل إلا بالجملة الاسمية ؛ لأنها مختصة بالأسماء من حيث هي عاملة فيها ، والمصدر يُسبك منها ومن خبرها، كقولك :يعجبني أنك منطلق ،أي يعجبني انطلاقك ،فلا بدّ حينئذ من أن يكون في خبرها رائحة الفعل ؛ ليأتى منه سبك المصدر "[1]

2. الصفة العرية:

يقول ابن النحاس :" إذا كان المعمول مضافا إلى الضمير ، والصفة عريّة من الألف واللام ، نحو:مررت برجل حسنٍ وجههِ ، يجوز في هذه المسألة جر المعمول بالإضافة عند سيبويه رحمه الله"[2]

3. الماضي القريب من الحال:

قال ابن عصفور في (لما) : وهي لنفي الماضي المتصل بـــزمــان الحال "[3] ،يقول ابن النحاس :" يعني به الماضي القريب من الحال ، لا ما ذكره الجزولي - رحمه الله - من أنها للاستغراق في الماضي ، على أي وجه كان ، كيف وإنما هي نفي قد فعل ، وقد فعل إنما هو للماضي المقرب من الحال ،ومعنى النفي مبني على معنى الإيجاب ما لم يحدث أمر من خارج"[4]

---

(1) التعليقة ص 59.

والمقصود من ذلك أن يكون في خبرها معنى الفعل .انظر الهمع 2/ 169-170.

(2) التعليقة ص 248.

ويستخدم بعض النحاة مصطلح النكرة أو المجرد من أل .انظر شرح الكافية الشافية 473/1، والهمع 5/ 95-96، و الــكــواكب الدرية 2/ 603.

(3) المقرب ص 297.

(4) التعليقة ص 440.

يقول ابن مالك إن الذي يليها من الأفعال ماضي المعنى ، انظر شرح الكافية الشافية 2/ 180.

4. الفعل الحقيقي والصناعي

يقول ابن النحاس :" اعلم أن الفعل على نوعين : حقيقي وصناعي ، فالفعل الحقيقي هو الحدث ، والفعل الصناعي هو الذي يدل على الحدث والزمان ،وسمى الفعل الصناعي فعلا باسم أصله ؛ لأن الفعل الصناعي مشتق من المصدر الذي هو الفعل الحقيقي عند البصريين ، فالمصدر حينئذ أصل ، والفعل الصناعي فرعٌ تُسمىّ باسم أصله"[1]

5. مشبه الجملة

يقول ابن عصفور :" وإن سميت بمركب ... من فعل واسم نحو حبذا ... فإنك تحكي جميع ذلك على لفظه ولا يجوز إعرابه "[2]

يقول ابن النحاس معقباً : قوله نحو حبذا :" عندي في ذكرها هنا نظر، فإنه من قبيل التسمية بالجملة من حيث كان فعلا وفاعلا ، فذكره في مشبه الجمـــلـــة لا يستقيم "[3]

6. الضمير المستعار

يقول ابن النحاس في التجوز في قولنا (عساك) ، و(لولاك) ونحوهما :" واختلف فيما وقع المجاز، فقال سيبويه - رحمه الله - :إن عسى خرجت عن عمل كان، وعملت عمل لعل لشبهها بلعل في الطمع ، فالضمير منصوب على أنها اسمها ، ولولا قد صارت حرف جر،والضمير معها مجرور ، وقال الأخفش - رحمه الله -

---

(1) التعليقة ص 230.

وما يفهم من كلام ابن النحاس أن المقصود بالفعل الحقيقي هو المصدر .

انظر الأصول 2/ 309 ، و الإنصاف 1/ 190، والأشباه والنظائر 1/ 66.

(2) المقرب ص 326.

(3) التعليقة ص 554 ، يستخدم بعض النحويين مصطلح شبه الجملة ، يقول الأهدل :" وأما شبه الجملة وهو شيئان الظرف والجار والمجرور " الكواكب الدرية 1/ 187.

:إن عسى على بابها من عملها عمل كان،ولولا على بابها من أنها غير عاملة ، واستعرنا في عسى ضمير المنصوب للمرفوع ، فالضمير عنده في عسى في موضع رفع، لا في موضع نصب، والضمير في لولا أيضا، وإن كان صورة **ضمير الخبر مستعاراً** للرفع ، فهو عنده أيضا في لولا في موضع رفع على الابتداء ،لا في موضع جر ، والوجه ما ذكره سيبويه - رحمه الله - ؛لأن التجوّز في الفعل أو الحرف أحسن من التجوّز في الضمير ؛ لأن المضمرات تردّ الأشياء إلى أصلها ،فلا أقل من أن لا تخرج هي عن أصلها و موضوعها" [1]

7. المفعول على السعة

يقول ابن النحاس : " إنما اشترط التصرف في المصدر،وظرفي الزمان والمكان لأنهن إذا لم يكن ّمتصرفات لزمن النصب حينئذ، ومعنى إقامتهن مقام الفاعل رفعهن للنيابة عن الفاعل ،فإن تعذر رفعهنّ، تعذّر إقامتهنّ ، ولأن كل واحد من المصدر والظرفين لا يجوز إقامته مقام الفاعل إلا بعد اعتقاد خروجه عن المصدرية والظرفية ،واعتقاد نصبه **مفعولاً به على السعة** ، وإذا كنّ غير متصرفات ،لا يجوز جعلهن مفعولات على السعة ،فلا يجوز إقامتهن حينئذ مقام الفاعل، ودليل جواز جعلهن مفعولات على السعة قول العرب، رواه سيبويه - رحمه الله - :ثماني حجج حججتهن بيت الله"[2]

8. المفعولية المتمحضة

يقول ابن النحاس : في اختلاف النحويين حول إقامة المفعول مناب الفاعل إن كان من باب علمت :" فذهب بعضهم إلى ما ذهب إليه المصنف ، وهو تعين إقامة الأول ، وقال :لأن إقامة الثاني يلبس بأنه هو الأول ، وإقامة الثالث ممتنعة ... وعلل

(1) التعليقة ص 206 ، انظر الكتاب 2/ 374-375 ، والمغني ص 154.

(2) التعليقة ص 134- ص 135 ، انظر الكتاب 1/ 178.

بعضهم ذلك بعلة أخرى ، وهو أن قال :إن المفعول الثاني و الثالث أصلهما كان مبتدأ وخبراً ، فالمفعولية فيها ليست متمحضة ، بخلاف الأول فإنه متمحض للمفعولية "[1]

تلك هي بعض المصطلحات التي استخدمها ابن النحاس فـي تعليقته ، و كان يؤثر في الغالب المصطلح البصري على الكوفي ، وكان أيضاً يستخدم مصطلحات أخرى أيضاً وقد ذكرنا بعضها آنفاً .

وهكذا فقد شهد عصر ابن النحاس (القرن السابع) استقرار المصطلحات و ثبوتها ، فلم يكن لابن النحاس ومعاصريه مجال لتبديل هذه المصطلحات وتغييرها.

(1) التعليقة ص 141، انظر المقتضب 4/ 54، و الكواكب الدرية 1/ 176.

الفصل الرابع
القضايا النحوية

القضايا النحوية

نقصد بالقضايا النحوية تلك المسائل المتناثرة الموجودة في صلب الأبواب أو الموضوعات النحوية ، و التي لا تحمل عنواناً عادة ، فهي تختلف عن المسائل المعنونــة اختلافاً بيناً.

فإذا ما تأملنا شرح ابن النحاس للمقرب فإننا نجد أنفسنا نثني على هذا العالم ؛ لأنه أورد في شرحه مئات القضايا النحوية ، ومن خلال عرضه لقضايا النحو ومسائله ، وتبيين آراء النحاة ، وموازنته لها ، وإصداره لأحكامه - أُتيح لنا أن ندرك نضاله لكشف الغامض ، وتوضيح المبهم للسير بهذا العلم إلى الأمام .

وعند إلقاء نظرة فاحصة على قضايا هذا الكتاب نُقاد إلى اليقين في أن ابن النحاس كان يعرض القضايا دون أن يقسمها إلى قضايا تتعلق بالأسماء ، وأخرى تخص الأفعال ، وثالثة تهتم بالحروف كما فعل بعض النحويين ، ومن خلال تصفحنا لكتابه أدركنا أن معظم القضايا متشعبة متناثرة في موضوعاته ، بل في الموضوع الواحد.

ففي الباب الواحد أو الموضوع الواحد قد نجد ما يخص الحروف ، و الأفعال ، و الأسماء على حد سواء ؛ ذلك لأن تقسيمه لكتابه يكاد يطابق تقسيم ابن عصفور في المقرب إلا في بعض الموضوعات اليسيــرة ، وهذا ما فعله أوائل النحويين أيضاً كسيبويه ، وابن السراج ، والمبرد وغيرهم .

وللحديث عن قضايا ابن النحاس ومسائله آثرنا أن نقسمها إلى ثلاثة أقسام وهي :

1. قضايا الأسماء .
2. قضايا الأفــعال .
3. قضايا الحروف

المبحث الأول ـ القضايا النحوية في الأسماء

1. العامل في المبتدأ

تحدث ابن النحاس عن العامل في موضوعات شتى ، و عرض من بينها قضية العامل في المبتدأ .

فالمبتدأ مرفوع ، واختلف النحويون في عامل الرفع فيه، وتجّلى اختلافهم في عامل الرفع في أقوال عدة :

أحدها : أن الرافع له من العوامل المعنوية ، وهو إسناد الخبر إليه ، وهو ما يعبرون عنه بالابتداء .

والثاني : إلى أنه ارتفع بالخبر، وهو مذهب الكوفيين وهو المقصود بقولهم يترافعان .

وهذا ما بينه لنا ابن النحاس في باب (المبتدأ والخبر) قائلاً :" اختلف الناس في عامل المبتدأ... فذهب البصريون إلى أن عامل المبتدأ معنوي ، وهو الابتداء ، ونقل عن الكوفيين مذهبان" [1] أحدهما أن عامل المبتدأ لفظي ، وهو الخبر ، وقالوا بأن كلا منهما يرفع الآخر [2]

التحليل

بين ابن النحاس رأيَيْ الكوفيين والبصريين في **العامل في المبتدأ** ، وقال إن البصريين يرون أنه عامل معنوي ، وهو الابتداء ، بينما يختلف الكوفيون عنهم فيرون أن عامله الخبر فيكون عامله لفظياً . وللحديث عن هذه القضية ينبغي علينا تبيين آراء البصريين باعتبارهم الأسبق ، فقد تناول سيبويه هذه القضية فقال : " فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو فان المبني عليه يرتفع به ، كما ارتفع هو بالابتداء وذلك قولك : عبد الله منطلق" [3] وهذا رأي سيبويه ، وهو رأي المبرد أيضاً ، فقد تحدث عن القضية ذاتها موضحاً أن الرافع للمبتدأ هو الابتداء ، ويمثل المبرد لذلك

(1) التعليقة ص 145.

(2) والمذهب الآخر للكوفيين هو :" أن المبتدأ يرتفع بما عاد عليه " المصدر نفسه ص 145.

(3) الكتاب 2/ 127.

فيقول : " قولك : زيدٌ منطلقٌ ، فزيد مرفوع بالابتداء ، والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ"[1]

ورأيُ الأخفش موافق لسيبويه والمبرد ، فيرى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، والابتداء هو يرفع الخبر ،وما يؤكد ذلك قوله :

" فإنما رفع المبتدأ ابتداؤك إياه ، والابتداء هو الذي رفع الخبر ... كما كانت إن تنصب الاسم وترفع الخبر ، فكذلك رفع الابتداء الاسم والخبر ، وقال بعضهم رفع المبتدأ خبره ، وكلٌ حسن و الأول أقيس "[2]

فالأخفش يرى أن القياس هو أن يكون المبتدأ والخبر مرتفعين بالابتداء ،مع استحسانه لكل الوجوه .

فكل الآراء التي سردناها تجسد أحد الرأيين وهو الرأي القائل بأن العامل فيه تعريته من العوامل اللفظية وإسناد الخبر إليه .

ويوافق البصريين على رأيهم ومذهبهم ، أبو علي الفارسي ، فيرى أن "الابتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به "[3]

ونجد أن ابن جني يؤيد أبا علي ، وكلاهما يؤيد البصريين ، فيرى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء أيضاً ، فيقول : " وهو مرفوع بالابتداء تقول : زيد قائمٌ ومحمد منطلقٌ ، فزيد ومحمد مرفوعان بالابتداء ، وما بعدهما خبرٌ عنهما "[4] ويوافقهم الرأي أيضاً ابن الأنباري[5] ، وقد اختار مذهب البصريين ابن يعيش كذلك فيقول :

---

(1) المقتضب 2/ 49.

(2) معاني الأخفش 1/ 9.

(3) الإيضاح ص 85.

(4) اللمع في العربية ص 29.

(5) انظر الإنصاف 1/ 39.

" الذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده،كما كان عاملا في المبتدأ "[1] وهو رأي ابن هشام[2]، وابن عقيل[3] أيضاً.

وأماعن الكوفيين فذهبوا إلى أنه ارتفع بالخبر ، وهذا هو مذهبهم ، وهو المقصود بقولهم يترافعان[4].

وما يؤكد ذلك هو أن الفراء يرى أن الرافع للمبتدأ هو الخبر ، ففي قوله - تعالى- : ﴿ يَأَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا شَهادَةُ بَيْنِكُمْ إذا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثنان ذوا عدلٍ مِنْكُم ﴾[5] يرى أن شهادة مبتدأ ، و رافعه الخبر (اثنان)

فيقول : " شاهدان أو وصيّان ، وقد اختلف فيه، ورفع الاثنين بالشهادة ، أي ليشهدكم اثنان من المسلمين" .[6]

و في قوله - تعالى- : ﴿خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِم وَعَلَى سَمْعِهِم وَعَلَى أَبْصَارِهِم غِشَاوَةٌ ﴾[7]

يرى الفراء أن رافع المبتدأ (غشاوة) هو الخبر (على) فيقول :" ورفعت غشاوة بـ(على)"[8]

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش 1/ 84-85.

(2) انظر أوضح المسالك147/1.

(3) انظر شرح ابن عقيل 1/ 200- 201، ط20 ، مكتبة التراث ، القاهرة ، 1400هـ - 1980م.

(4) انظر شرح الأشموني 1 / 300، و شرح المفصل لابن يعيش3/ 84، و الإنصاف 1/ 46 .

(5) المائدة 106.

(6) معاني الفراء 1/ 323.

(7) البقرة 7.

(8) معاني الفراء 13/1.

و يقول في قوله - تعالى- :﴿لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ﴾ [1] ، "فرفع جنات باللام " [2]

ويقصد الفراء من ذلك أن الخبر هو الذي يرفع المبتدأ ، والعكس يُقال ، لأنهما يترافعان عند الكوفيين ، فالفراء من خلال ذلك يجسد مذهب الكوفيين ، وقد بينه لنا الأنباري قائلاً: " ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ، فهما يترافعان ، وذلك نحو : زيد أخوك ، وعمرو غلامك ، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتـــفع بالابتـــداء " [3]

وقد تبع الكوفيين أبو حيان الأندلسي ، إذ قال :" ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن الابتداء يرفع المبتدأ ... وذهب الأخفش ... إلى أنهما مرفوعان بالابتداء ... وذهب الكوفيون إلى أن كل منهما رفع الآخر ... "[4] ويسترسل أبو حيان مسرداً آراء النحاة بعدها يختار رأي الكوفيين بقوله :" الذي نختاره من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين ، وهو أنهما يرفع كل منهما الآخر ... "[5]

فأبو حيان يوافق الكوفيين في رأيهم ، فهو أيضاً يقر بأن الخبر يرفع المبتدأ ، و السيوطي[6] قد تبع أبا حيان ، واستدلا بأن المبتدأ لابد له من خبر ، و الخبر لابد له من مبتدأ ، ولا ينفك أحدهما عن الآخر ، ولا يتم الكلام إلابهما ؛ لذا عمل أحدهما في الآخر ، ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملا ومعمولا .

وضعف رأي الكوفيين القائل بأن المبتدأ و الخبر يترافعان ، بأنه يلزم عليه أن يكون رتبة كل منهما التقديم ، لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله. [7]

(1) آل عمران 15.

(2) معاني الفراء 1/ 196.

(3) الإنصاف 1/ 38 .

(4) ارتشاف الضرب 3/ 1085.

(5) المصدر نفسه 3/ 1085.

(6) انظر الهمع 9/2.

(7) انظر شرح المفصل لابن يعيش1/ 84.

تلك هي أهم آراء النحاة في عامل المبتدأ ، ونرى أن الخلاف في هذه المسألة لا جدوى ترتجى منه ، و قال بعض المعاصرين:إن المبتدأ والخبر لا عامل فيهما ، لأن الأصل في المبتدأ والخبر أن يكونا موفوعين [1].

ومن خلال آراء النحاة نتأكد من صحة ما صرح به ابن النحاس ، فالبصريون يرون أنه عامل المبتدأ معنوي ، وهو الابتداء ، وقد توثق لنا ذلك من رأي سيبويه والمبرد ، والكوفيون يرون أنه عامل لفظي ، وهو الخبر، و قد وضحه لنا الفراء .

2. العامل في الاسم المرفوع بعد لولا

يبين ابن النحاس هذه القضية موضحاً رأيي البصريين والكوفيين في العامل في الاسم المرفوع بعد لولا ، فالاسم بعدها يكون مرفوعاً دائماً ،هذا أمرٌ متفق عليه ، لكن الخلاف في عامله ، يقول ابن النحاس : " ولا يكون الاسم الواقع بعدها إلا مرفوعاً ، هذا مما لا خلاف فيه ، و اختلف في رافع الاسم بعدها بماذا ؟ فذهب البصريون - رحمهم الله -إلى أنه مرفوع بالابتداء ، و أن خبره لازم الـــحذف " [2]

"وذهب الكوفيون - رحمهم الله -في الاسم الواقع بعد لولا إلى مذهبين :

أحدهما : هو مرتفع بلولا وحدها .

والثاني : هو مرتفع بفعل مضمر لا يجوز إظهاره تقديره : لولا حضر زيد ، أو وُجد أو نحو ذلك "[3]

التحليل

ندرك من كلام ابن النحاس أن النحاة مجمعون على كون الاسم بعد لولا مرفوعاً ، لكنهم لا يتفقون في عامله .

---

(1) انظر نظرية العامل ، وليد الأنصاري ، ص94، ط2 ، دار الكتاب الثقافي ، بيروت ، 1427هـ - 2006م.

(2) التعليقة ص 158.

(3) المصدر نفسه 159.

فالبصريون يختلفون عن الكوفيين في قضية العامل في الاسم بعد لولا ، فيرى أهل البصرة أنه مرتفع بالابتداء ، فيكون رأيهم في هذه القضية كرأيهم في رافع المبتدأ تماماً .

وأما الكوفيون فينشقون إلى فريقين ، فريق يرى أنه مرتفع بلولا وحدها .

وفريق يراه مرتفعاً بفعل مضمر لا يمكن إظهاره تقديره : لولا حضر زيد أو غير ذلك .

ولتتبع هذه القضية يحسن بنا العودة إلى رأي النحاة الذين قالوا : إن الاسم الذي بعد لولا مبتدأ مرفوع بالابتداء ، و خبره محذوف ، وهو رأي البصريين[1] ، فقد قال المبرد : " اعلم أن الاسم الذي بعد (لولا) يرتفع بالابتداء ، وخبره محذوف لما يدل عليه ، وذلك قولك : لولا عبد الله لأكرمتك ، فعبد الله ارتفع بالابتداء ، وخبره محذوف ، والتقدير لولا عبد الله بالحضرة أو لسبب كذا لأكرمتك "[2]
فالمبرد يرى أن الاسم الذي بعد لولا مرفوع بالابتداء ، ويرى أن الخبر محذوف .

وو افق البصريين على ذلك أبو علي الفارسي لأنه قال :" و من الأسماء المرتفعة بالابتداء الاسم الواقع بعد لولا ، نحو قولك لولا زيدٌ لذهب عمرو "[3] ويوافق البصريين على ذلك أيضاً ابنُ يعيش [4]، وابن الحاجب[5].

وأما عن رأي الكوفيين فيقول زعيمهم الفراء في معانيه :" لولا أنا ، ولولا أنت ، فقد توضع الكاف على أنها خفض ، يعني الكاف في لولاك ، والرفع فيهما صواب "[6]

---

(1) انظر الإنصاف 1/ 60.

(2) المقتضب 3/ 76.

(3) الإيضاح 85.

(4) انظر شرح المفصل لابن يعيش 1/ 95، 8/ 164.

(5) انظر الإيضاح ابن الحاجب 1/ 194.

(6) معاني القرآن 2/ 85.

فيرى الفراء أن لولا شرطية ، وما بعدها مرفوع ، ولم يبين الفراء العامل في الاسم بعد لولا ، و يقول في قوله : ﴿ وَلَوْ لا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ ﴾ [1]

"متروك الجواب لأنه معلوم المعنى ، وكذلك كلّ ما كان معلوم الجواب فإن العرب تكتفى بترك جوابه ، ألا ترى أن الرجل يشتم صاحبه فيقول المشتوم : أما والله لو لا أبوك ، فيعلم أنه يريد لشتمتك ، فمثل هذا يترك جوابه ، وقد قال بعد ذلك فبيّن جوابه فقال ﴿لَمَسَّكُمْ فِيما أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذابٌ عَظِيمٌ﴾[2]﴿وما زَكى مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ﴾ [3] فذلك يبيّن لك المتروك" [4]

فيفهم من ذلك أن للفراء رأيين في الاسم المرفوع بعد لولا ، فهو يجيز أن يكون الاسم بعد لولا مرفوعاً بالابتداء ، أو مرفوعاً بفعل محذوف ، و بمعنى أفصح فإن الاسم بعد لولا فاعل لفعل محذوف تقديره : لولا و جد زيد.

لكن ما بينه لنا ابن النحاس هو أن الكوفيين يرون أيضاً أن الاسم بعد لولا مرفوع بها أي مرفوع بلولا نفسها لنيابتها عن الفعل ، وهذا الرأي وضحه الأنباري فقال :"ذهب الكوفيون إلى أن لولا ترفع الاسم بعدها ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء "[5]

فالمفهوم من هذا ، أن الكوفيين يرون أن لولا ترفع الاسم بعدها، وقد اختارهذا الرأي السهيلي فهو يرى أن لا المركبة مع لو عملت عمل الفعل ، فصار زيد فاعلاً ، والتقدير : لو انعدم زيد ، أو غاب زيد[6].

---

(1) النور 10.

(2) النور 14.

(3) النور 21.

(4) معاني الفراء 2/ 247.

(5) الإنصاف 60/1.

(6) انظر نتائج الفكر ص 318-319.

ويفهم منهم أيضاً أنهم يرون أنه مرتفع بفعل محذوف ، ولم يستبعد ابن الحاجب هذا الرأي إذ قال:" وقد قيل في المرفوع بعد لولا أنه فاعل فعل مقدر ، أي : لولا حصول أو وجد ، وليس ببعيد"[1]

ونخلص إلى القول إن ابن النحاس قد نقل لنا رأي البصريين والكوفيين في هذه القضية ، فالبصريون يرون أن الاسم بعد لولا مرفوع بالابتداء ، وهذا تأكد لنا من رأي المبرد ، و الكوفيون يرون أنه مرتفع بلولا وحدها أو مرتفع بفعل مضمر ، وهذا تيقن لنا برأي الفراء .

3. الجمع بين التمييز والفاعل في(نعم وبئس)

تحدث ابن النحاس عن هذه القضية في باب التمييز موضحاً أن النحويين اختلفوا في جواز الجمع بين التمييز والفاعل في(نعم وبئس) فيقول :

" اختلفت النحاة في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر فمنعه جماعة ؛ لعدم الفائدة في التمييز ، إذ الفاعل الظاهر مستغن عن المفسر ، وأجاز جماعة منهم أبو علي الفارسي والزمخشري -رحمهما الله - وعلله أبو علي بأن ذكر التمييز مع الفاعل تأكيد ، وفصل جماعة من جملتهم المصنف - رحمه الله - كما قال : إن اختلف لفظ الفاعل الظاهر والتمييز ، وأفاد التمييز معنى زائداً جاز الجمع بينهما ، وإلا لم يجز فقوله : إن اختلف لفظهما احتراز من مثل ما أجازه أبو علي الفارسي والزمخشري رحمهما الله نحو : نعم الرجل رجلاً زيد، فقوله : وأفاد التمييز معنى زائداً احتراز مما لو قلت : نعم الرجل إنساناً زيد ، فإنه قد اختلف لفظ التمييز والفاعل ، لكن التمييز لم يفد معنى زائداً على ما أفاده الرجل الذي هو الفاعل "[2]

التحليل

من خلال كلام ابن النحاس ندرك أن ثمة خلافاً بين النحويين في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر فمنعه جماعة ؛ لسببين

---

(1) الإيضاح ابن الحاجب 1/ 94.

(2) التعليقة ص 118.

الأول : أنهم لا يرون فائدة في التمييز .

الثاني : استغناء الفاعل الظاهر- في رأيهم - عن التمييز .

لكن من أجازه ،يرى أنه إذا ذُكر التمييز مع الفاعل فإنه يفيد تأكيداً ، وهذا رأي أبي علي الفارسي والزمخشري.

ومنهم من فصل فقال : إن اختلف لفظ الفاعل الظاهر والتمييز ، وأفاد التمييز معنى زائداً على الفاعل جاز الجمع بينهما ، وإلا لم يجز ، وهذا رأي ابن عصفور وبعض النحويين .

وللحديث عن آراء النحاة في هذه القضية يحسن العودة لرأي نحاة البصرة ، فـيرى المبرد أن الجمع بين فاعل نعم والتمييز جائز ، يقول :" واعلم أنك إذا قلت : نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ ، فقولك (رجلاً) توكيد ، لأنه مستغن عنه بذكر الرجل أولاً ، وإنما هذا بمنزلة قولك : عندي من الدراهم عشرون درهماً ، إنما ذكرت الدرهم توكيداً ، ولو لم تذكره لم تحتج إليه"[1] ، و على هذا قول الشاعر :

تَزَوَّدْ مثْلَ زادِ أبيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أبيكَ زَادَاً [2]

وللحديث عن رأي النحاة الآخرين نجد أن أبا بكر ابن السراج [3] ، وابن جني [4] والزمخشري [5] ،يجيزون الجمع مطلقاً ، فيقول الزمخشري مستدلاً بالشاهد السابق : "وقد يجمع بين الفاعل الظاهر وبين المميز تأكيداً فيقال : نعم الرجل رجلاً زيدٌ" [6]

---

(1) المقتضب 2/ 150.

(2) البيت من الوافر وهو لجرير في ديوانه ص 107، دار صادر ، بيروت .

انظر الإيضاح ص 114، و الخصائص 1/ 131، 1/ 470 ، والمفصل 354، وشرح المفصل 7/ 132، وشواهد التوضيح 109، و شرح التسهيل15/3، وشرح ابن عقيل 3/ 164، و حاشية الخضري 2/ 101.

(3) انظر الأصول 1/ 117.

(4) انظر الخصائص 1/ 131.

(5) انظر المفصل ص85.

(6) المصدر نفسه ص 353- 354.

قال جرير : **تَزَوَّدْ مثلَ زادِ أبيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زادُ أبيكَ زَادَاً**

ذاك رأي الزمخشري ، وأما عن رأي ابن يعيش فقد تبع سيبويه إذ قال :" قد اختلفت الأئمة في هذه المسألة فمنع سيبويه من ذلك. . وأجاز ذلك المبرد . . والأول أظهر، وهو الذي أراه "[1]، لكن ابن الحاجب يجيز الجمع بينهما مطلقاً فقد ارتضى رأي المبرد ، و لم يستبعده إذ قال : " ولا بعد في الإتيان بالتمييز ، وإن كان في الكلام ما يدل عليه " [2] كقوله - تعالى- : ﴿ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعَاً﴾ [3]،ذاك رأي ابن الحاجب،وقد اختاره ابن مالك[4] فيورد قضية وقوع التمييز بعد فاعل نعم وبئس ظاهراً ، فيقول هذا ما منعه سيبويه "فإنه لا يجيز أن يقع التمييز بعد فاعل نعم وبئس إلا إذا أضمر الفاعل ،كقوله - تعالى- : ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ [5]... وأجاز المبرد وقوعه بعد الفاعل الظاهر ، وهو الصحيح ، ومن منع وقوعه بعد الفاعل الظاهر يقول : إن التمييز فائدةُ المجيء به رفعُ الإبهام ، ولا إبهام إلا بعد الإضمار ، فتعين تركه مع الإظهار "[7] ويقول ابن مالك معترضاًعلى كلام المانعين :" وهذا الكلام تلفيق عار من التحقيق ، فإن التمييز بعد الفاعل الظاهر وإن لم يرفع إبهاماً ، فإن التوكيد به حاصل فيسوغ استعمالاً ، كما ساغ استعمال الحال مؤكدة ، نحو: ﴿ ولَّى مُدْبِرَاً ﴾ [6]... مع أن الأصل فيها أن يبين بها كيفية مجهولة ، فكذا التمييز أصله أن يرفع به إبهام نحو : له عشرون درهماً ، ثم يجاء به بعد ارتفاع الإبهام قصداً للتوكيد نحو : عنده من الدراهم عشرون درهماً "[8].

---

(1) شرح المفصل ابن يعيش 7/ 132.

(2) الإيضاح ابن الحاجب2/ 100.

(3) سورة الحاقة 32 .

(4) انظر شرح الكافية الشافية1/ 496

(5) الكهف 50.

(7) شواهد التوضيح والتصحيح 107-108.

(6) النمل 10 .

(8) شواهد التوضيح والتصحيح 108.

ويتأكد لنا من ذلك أن ابن مالك يجيز الجمع بينهما ؛ لأن التجويز أولى من المنع ، ويرى صحة ذلك ، فيقول :"ومنع سيبويه الجمع بين التمييز وإظهار الفاعل،وأجاز المبرد ذلك"[1] ،وإجازته أولى كقول الشاعر:

تَزَوَّدْ مثْلَ زاد أبــيكَ فِينــَا فَـنِـعْمَ الـزَّادُ زَادُ أبيكَ زَادَاً

وأظهر من هذا البيت قول الآخر :

وَالتَّغْلبيُّونَ بِئْسَ الفَحْل فَحْلُهُم فَحْلاً وَأُمُّهُم زَلَّاءُ مَنْطِيقُ [2]

ويقول :" ولا يمنع منه زوال الإبهام ، لأن التمييز قد يجاء به توكيداً" [3] ، كقوله عز وجل : ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرَاً﴾ [4]

ويقول أبو حيان :" أجاز المبرد ... الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز نحو : نعم الرجل رجلاً زيدٌ ، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز ... واختاره ابن عصفور ، ومما ورد من ذلك في النثر قول الحارث بن عباد :(نعم القتيل قتيلاً أصلح بين بكر وتغلب) ، هكذا جاء قتيلاً بالنصب"[5] ، ومما ورد في النظم قول الشاعر :

نِعْمَ الفتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقَاً أوْ بِإِيمَاءِ [6]

---

(1) شرح الكافية الشافية 1/ 496.

(2) والبيت المذكور من البسيط ، وهو لجرير في ديوانه ص 313.

انظر المقرب ص 73، وشرح التسهيل 3/ 14-15، وشواهد التوضيح ص 109 ، وحاشية الخضري 2/ 101، وهمع الهوامع 5/ 35 ، وشرح ابن عقيل 3/ 164 ، وشرح قطر الندى ص 242 .

(3) شرح الكافية الشافية 1/ 496.

(4) التوبة 36.

(5) ارتشاف الضرب3/ 2050.

(6) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة ، انظر شواهد التوضيح ص 110 ، والمغني436، وهمع الهوامع 5/ 35، و المعجم المفصل في شواهد العربية 1/ 74.

وقال أبو حيان : "وفصل بعض أصحابنا ، فقال : إن أفاد التمييز معنى لم يفده الفاعل جاز الجمع بينهما نحو : نعم الرجل رجلاً فارساً زيدٌ " و لا يجوز دخول (مِن) على هذا التمييز ، لا يقال نعم من رجل زيدٌ ، فإن جاء فضرورة "[1]

وقال ابن عقيل : " وفصل بعضهم فقال إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما ، نحو : نعم الرجل فارساً زيدٌ ، وإلا فلا نحو : نعم الرجل رجلاً زيدٌ"[2]

و بين السيوطي في هذه القضية آراء المانعين والمجيزين فقال:

"وفي الجمع بينه أي التمييز وبين الفاعل الظاهر أقوال :

أحدها :لا يجوز إذ لا إبهام يرفعه التمييز وعليه سيبويه .

ثانيها: يجوز وعليه المبرد واختاره ابن مالك .

قال : و لا يمنع منه زوال الإبهام ؛لأن التمييز قد يجاء به توكيداً،ومما ورد منه قوله:

وَالتَّغْلَبِيُّونَ بِئس الفَحْل فَحْلُهُم فَحْلاً [3]

وقوله **: نِعْمَ الفتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ**

ثالثها : وعليه ابن عصفور (يجوز إن أفاد) التمييز ما لم يفده الفاعل ، نحو: نعم الرجل رجلاً فارساً ، وقوله :

فَنِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامي[4]

---

(1) ارتشاف الضرب3/ 2051-2050.

(2) شرح ابن عقيل 3/ 165 ، وانظر أوضح المسالك 2/ 59- 60.

(3) سبق ذكره ، انظر البحث ص 207.

(4) هذا عجز بيت وصدره **تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلِ سِوَاهُ**

والبيت من الوافر ، وهو لأبي بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثي .

المعجم المفصل في شواهد العربية 7/ 309-310 .

و لا يجوز إن لم يفد ذلك ".[1]

والأشموني في شرحه : يبين لنا اختلاف النحويين في هذه القضية ، فيوضح لنا أن المبرد والناظم قد جوزوا ذلك ، ويستدل أيضاً على ذلك بالشواهد السالفة الذكر ، ويبين لنا أن المنع مطلقاً كان مذهب سيبويه ، وقيل إن أفاد التمييز معنى زائداً جاز و إلا فلا[2]

ونحن نرى أنه لا مانع من جواز الجمع بينهما ، لوروده كثيراً في كلام العرب شعراً ونثراً ، وحجة المانعين غير مقبولة .

ومن خلال أقوال النحويين نرى أن ابن النحاس قد استطرد في عرض أقوال النحاة في هذه القضية ، فنقل لنا رأي من أجاز مطلقا ، ونقل أيضاً رأي من أجاز بقيود ، فبين المجيزون أنه إذا اختلف لفظ الفاعل الظاهر والتمييز ، وأفاد التمييز معنى زائداً جاز الجمع بينهما ،نحو: نعم الرجل فارساً زيد .

وقد توالت الشواهد التي تؤيد ما أجازوه ، كما بين لنا ابن النحاس من يمنع مطلقا وهو سيبويه ، وقد وثقنا ذلك بأقوال النحاة .

(1) الهمع 5 / 35-36.

(2) انظر حاشية الصبان 3/ 995-996، دار الفكر ، بيروت ، 1426هـ - 2003م.

4. كنايات الحديث وبناؤها

للحديث كنايات عدة ، هذا ما أشار له ابن النحاس فبينها قائلاً : " ذيت كناية عن الحديث ، يقال كان من الأمر كيت وكيت ، وذيت وذيت ، وكيت وذيت ، والجميع كناية عن الحديث ، وعلة بنائها أنها كنايات عن الجمل ، و الجمل مبنيات ، فوقعت موقعها ، و لا تستعمل كيت وذيت إلا مكررتين ، لأنهما لما جعلا كناية ، ولم يفسر الشيء كما فسر (كم) ، ولذا ألزمنا التكرير عوضاً عن التفسير ، لتعلم أنهما كناية عن جملة لا عن مفرد كعلامتين ، ويقال كيت بالضم ، والفتح والكسر ، أما بناؤها على حركة فلالتقاء الساكنين ، فمن فتح طلباً للتخفيف ، ومن كسر على أصل التقاء الساكنين ، ومن ضم تشبيها بكل وبعد ، من حيث لم يذكر بعدها مفسراً ، ولما جعلا كناية عن الجملة قويا بالضم "[1]

التحليل

يبين ابن النحاس أن ذيت وكيت وغيرها كنايات للحديث ، كما يوضح أنها مبنية ، وتبنى ، على الكسر أو الضم تشبيها بكل وبعد ، كما بين أنهما تستعملان مكررتين.
وقد ذكر سيبويه في باب الإضافة إلى بنات الحرفين (ذيت) ، ولم يذكر أنها كناية عن الحديث بل ذكر أن " ذيت بمنزلة بنت "، وإنما أصلها ذَيَّة ، عمل بها ما عمل ببنت ، يدلك عليه اللفظ والمعنى " [2]
ويذكر أيضا أن ذية تخفف فيقال(ذَيْتَ) [3]

ويبدو أن سيبويه يرى أن ذيتَ مبنية لأنه قال : " ففيها إذا خففت ثلاث لغات ، منهم من يفتح كما فتح بعضهم حيثَ ، وحوثَ ، ويضم بعضهم كما ضمتها العرب ، ويكسرونها أيضاً كما كسروا أولاءِ"[4]

ويقول الزمخشري كيت وذيت مخففتان من كيَّة وذيَّة ، وكثيرٌ من العرب يستعملونها على الأصل ، ولا تستعملان إلا مكررتين وقد جاء فيهما الفتح والكسر

---

(1) التعليقة ص 536.

(2) الكتاب 3/ 363.

(3) انظر المصدر نفسه 3 / 292.

(4) المصدر نفسه 3/ 292.

والضم [1] ، ويذكر ابن الحاجب علة بنائها وهو مشاركتها لـ(كم) و(كذا) في كونها وضعت للكناية عن متعدد فيقول : " علة بناء كيت وذيت أنها شاركت (كم) و(كذا) في أصل وضعها ، وهو كونها موضوعة للكناية عن متعدد وهذه كذلك ، ولا يقوى أن يقال إنها مثلُها في الكناية لئلا يردَ علينا : فلان وفلانة ، فإنهما كنايتان ، ومع ذلك فهما معربان "[2] .

ونلاحظ أن ابن الحاجب وابن النحاس يتفقان حول علة بناء كيت ، و إن كان كلام ابن النحاس أكثر إيضاحا وتفصيلاً .

ومن خلال آراء النحاة يتأكد لنا صحة ما ذهب إليه ابن النحاس ، وهو أن هذه الألفاظ كنايات عن الجمل ، وتستعمل مكررة ، وهي مبنية دائماً وتبنى على الفتح والضم والكسر ، وهذا ما بينه لنا سيبويه والزمخشري قبله .

5. إضافة آية وذو إلى الفعل

يقول ابن النحاس : " ووجه الزمخشري - رحمه الله - إضافة آية إلى الفعل فقرب معناها من معنى الوقت "[3] ،ويقول عن إضافة ذو : " هذه ذو هي التي بمعنى صاحب ، ولا تضاف إلا إلى اسم الجنس ... فإن أضيفت إلى غيره فلا تضاف إلا إلى لفظ (تسلم) دون غيره من سائر الأفعال ماضيها ومضارعها ، بخلاف غيرها مما أضيف إلى الفعل ، فإنه يضاف إلى الماضي والمضارع المتصرفين ، وتضاف إليه على اختلافه بالضمائر : نحو اذهبا بذي تسلمان ، واذهبوا بذي تسلمون ، واذهبن بذي تسلمن ، والمعنى بذي سلامتك ، قال الزمخشري :أي بالأمر الذي يسلمك دائماً ، قال : وذلك لأن (ذو) لابد أن تكون وصفاً في المعنى ، فكأنه أظهر موصوفه ، فهو في التقدير: بالأمر ذي السلامة ، أو بأمر ذي سلامة" [4]

---

(1) انظر المفصل ص 234.

(2) أمالي ابن الحاجب 730/2.

انظر الإيضاح في شرح المفصل 1/ 524 ، و شرح الكافية 2/ 95، و شرح المقدمة الكافية 762/3.

(3) التعليقة ص 319.

(4) المصدر نفسه ص 321.

التحليل

بين ابن النحاس الأسماء المضافة فذكر منها (آية ، وذو) كما وضح شرط إضافة ذو وهو إضافتها إلى الفعل تسلم ، إذا كان لغير الأجناس .

وذكر سيبويه : أن " مما يضاف إلى الفعل أيضاً قولك : ما رأيته منذ كان عندي ، ومذ جاءني ، ومنه آية أيضاً"[1] ، قال الأعشى :

بآيةِ يُقْدِمُونَ الخَيْلَ شُعْثَاً كَأَنَ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامَاً [2]

وقال يزيد بن عمرو بن الصعق :

ألا مَنْ مُبْلِغٌ عَني تَمِيماً بآيَةِ مَا يُحِبُّونَ الطَّـــعَامَا [3]

ويرى سيبويه أن ما لغو ، و أن آية في نظره مضافة إلى الفعل يحبون [4].

ويضيف إلى كلامه ما نصه :

"ومما يضاف إلى الفعل أيضاً قوله :لا أفعل بذي تسلم ، و لا أفعل بذي تسلمان ، ولا أفعل بذي تسلمون ، والمعنى لا أفعل بسلامتك ، وذو مضافة إلى الفعل ، كإضافة ما قبله ، كأنه قال لا أفعل بذي سلامتك ، فذو ههنا الأمر الذي يسلمك ، وصاحب سلامتك ، و لا يضاف إلى الفعل غير هذا "[5]

---

(1) الكتاب 3/ 118.

(2) البيت من الوافر ، وهو للأعشى ، ولم أجده في ديوانه .

انظر الكتاب 3/ 118، ومعاني الأخفش1/ 93، و المفصل ص 126 ، وشرح المفصل 3/ 18 ، والهمع 4/ 287.

(3) البيت من الوافر أيضاً ، وهو ليزيد بن عمر بن الصعق.

انظر الكتاب 3/ 118 ، ومعاني الأخفش 3/ 94 ، وشرح التسهيل 3/ 259 ، والمفصل 127 ، وشرح الـمفصل 3/ 18، والهمع 288/4.

(4) انظر الكتاب 3/ 118.

(5) المصدر نفسه 3/ 117-118-119.

و بين الزمخشري شرط إضافة (ذو) وما يجعلنا نستوثق من ذلك قول الزمخشري : "ومما يضاف إلى الفعل آية لقرب معناها من معنى الوقت" [1] ، قال :

بآيةِ يُقْدِمُونَ الخَيْلَ شُعْثَاً كَأَنَ عَلَى سَنَابكِهَا مُدَامَاً

وقال آخر : **ألا مَنْ مُبْلِغٌ عَني تَمِيماً بآيَةِ مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَا**

ويقول :"وذو في قولهم : اذهب بذي تسلم، واذهبا بذي تسلمان ، واذهبوا بذي تسلمون أي بذي سلامتك ، والمعنى بالأمر الذي يسلمك "[2]

وقد صرح سيبويه قبلهم بإضافة آية إلى الفعل[3] ، ويبدو أن الزمخشري تبع سيبويه في قوله هذا.

و يقول ابن خروف عن الشاهد الأول :" شاهده إضافة آية إلى الفعل ، وهي تضاف إلى فعل المفرد و المثنى والمجموع والمؤنث "[4]

وأما عن الشاهد الثاني ، فيقول :" شاهده إضافة آية إلى الفعل ، وما عنده زائدة ، وإنما حمل على ذلك لكثرة إضافتها إلى الفعل "[5]

ويبين أبو حيان مذاهب النحاة بعد أن يستدل بالشاهدين السابقين على إضافة آية إلى الفعل فيقول :

---

(1) المفصل ص 127.

(2) المصدر نفسه ص 127.

(3) انظر الكتاب 1/ 118.

(4) شرح كتاب سيبويه المسمى بـــ(تنقيح اللباب في شرح غوامض الكتاب) ، ابن خروف ، ص 211،تحقيق خليفة بديري ،ط1، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ليبيا ،1425 هـ - 1995م .

(5) المصدر نفسه ص 211.

" ومذهب سيبويه أن إضافة آية إلى الفعل يطرد في الكلام ، ومذهب المبرد أن ذلك لا يطرد ، وقال ابن مالك : تضاف إلى الفعل المتصرف مجرداً أو مقروناً بما المصدرية وبما النافية " [1].

نرى من خلال ما عرضناه أن ابن النحاس قد نقل لنا رأي الزمخشري بأمانة في إضافة آية (وذو) إلى الفعل ، وإذا أضيفت إلى الفعل فهي لا تضاف إلا إلى الفعل تسلم .

6. قطع النعت

يبين ابن النحاس أن النعت يُقطع لو كانت الصفات المتكررة في نفس المعنى فيقول في مثل : مررت بزيدٍ الكريمِ الموهوبِ المعطاءِ المفضل : " وجب في الصفة الأولى الإتباع ، و جاز في ما بعد الأولى القطع ، لأن الغرض أن جميع الصفات المتكررة في معنى واحد "[2]

التحليل

يُقطع النعت إذا كانت كل الصفات في معنى واحد ، هذا ما أشار إليه ابن النحاس فالكريم و الموهوب و المعطاء والمفضل كلها صفات لزيد ، وتحمل معنى واحداً ، لذلك جاز أن تقطع ، و تفسير ذلك أن النعت الأول يتبع المنعوت في حركة الإعراب ، وأما بقية الصفات أو النعوت فلا يُجدر بها ذلك .

و يبدو أن سيبويه لم يقل بجواز قطع النعت بل هو من قول متأخري النحاة ، يقول سيبويه :" فإن أطلت النعت فقلت : مررت برجلٍ عاقلٍ كريمٍ مسلمٍ ، فأجره

---

(1) ارتشاف الضرب4/ 1833.

ويستدل أبو حيان نقلا عن ابن مالك بشواهد كثيرة تدعم إضافة آية إلى الفعل المتصرف مجرداً أو مقروناً بما المصدرية وبما النافية منها :

بآيةِ مَا وَقفتْ والرِّيكَا ب بَيْنَ الحَجُونِ وبَيْنَ السّرَرْ

انظر المصدر نفسه 4/ 1834.

والبيت الذي ذكره أبو حيان من المتقارب وهو لأبي ذؤيب الهذلي . في ديوانه ، ص 99، ط1، دار صادر، بيروت 1424هـ - 2003م. و انظر المعجم المفصل 20/3.

(2) التعليقة ص 338.

على أوله " [1] ، ونفهم من كلامه أن النعوت الكثيرة تتبع النعت الأول فإن كان مجروراً ، جُرت أيضاً، وإن كان مرفوعا رُفعت.

لكن الفراء يوجب عدم قطعه إذا طال فيقول في قوله - تعالى- : ﴿ لكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِما أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكاةَ﴾ [2]، "أن نصب المقيمين على أنه نعت للراسخين فطال نعته ونصب "[3] ، ويقول في قوله - تعالى- : ﴿ عَلَّامُ الغُيُوبِ﴾ [4] رفعت علام وهو الوجه ، لأن النعت إذا جاء بعد الخبر رفعته العرب في إن ، يقولون: إن أخاك قائمٌ الظريفُ ، ولونصبوا كان وجهاً ، ومثله ﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾ [5] ، ولو قرئ نصباً كان صواباً ، إلا أن القراءة الجيدة الرفع "[6].

فالفراء يجيز قطع النعت إذا جاء بعد خبر إن ، ففي المثال السابق (إن أخاك قائمٌ الظريفُ)، (الظريف) نعتٌ للقائم ، و لو قلنا الظريفَ بالنصب لجاز على حد تعبيره، وأما إذا اختلفت النعوت فالفراء يجوّز الرفع و يستحسن النصب ،قائلاً: " فإذا اختلفت الصفتان : جاز الرفع والنصب على حسن،من ذلك قولك : عبد الله فى الدار راغب فيك،ألا ترى أن (فى) التي فى الدار مخالفة (لفى) التي تكون فى الرغبة والحجة ما يعرف به النصب من الرفع، ألا ترى الصفة الآخرة تتقدم قبل الأولى ، إلّا أنك تقول : هذا أخوك فى يده درهم قابضاً عليه ، فلو قلت : هذا أخوك قابضاً عليه فى يده درهم لم يجز ، وأنت تقول : هذا رجل فى يده درهم قائم إلى زيد ، ألا ترى

(1) الكتاب 1/ 422.

(2) النساء 162.

(3) معاني القرآن 1/ 106.

(4) سبأ 48.

(5) سورة ص 64.

(6) معاني القرآن 2/ 364.

أنك تقول : هذا رجل قائم إلى زيد فى يده درهم ، فهذا يدل على المنصوب إذا امتنع تقديم الآخر ، ويدل على الرفع إذا سهل تقديم الآخر"[1] .

و في كلام السهيلي ما يتفق و كلام ابن النحاس السابق حيث إنه أشار إلى قطع النعت إذا تكررت النعوت ، وأضاف على كلام ابن النحاس فائدة ، يقول السهيلي : " وأما إذا كان المنعوت غير متميز عند المخاطب إلا بنعته ، فلا بد حينئذ أن يكون تابعاً للمنعوت ، ثم يكون تكرار النعوت شرطا في جواز القطع... وفائدة القطع من الأول أنهم أردوا تجديد مدح أو ذم غير المذكور في أول الكلام ، لأن تجدد لفظ غير الأول ، دليل على تجدد معنى ، وكلما كثرت المعاني ، وتجدد المدح كان أبلغ ، وقد رأيت هذا المعنى للفراء فاستحسنه " [2] .

فالسهيلي يرى أن فائدة القطع التجديد ، فقد يكون التجديد دليلاً على تجدد المعنى وكان ذلك أبلغ في نظره .

من خلال ما سبق يتضح لنا أن ابن النحاس ،يرى أن النعت إذا طال فيجوز فيه القطع ، ولا يجب فيه الإتباع ،و أكد لنا صحة ذلك السهيلي قبله .

7. يجوز التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر إذا استويا في التنكير و التعريف

يتناول ابن النحاس قضايا المبتدأ والخبر فيبين منها أن المبتدأ والخبر إذا كانا متساويين فإن الخبر تقديمه جائز .

يقول ابن النحاس: "يجوز تقديم الخبر إذا كانا متساويين ، حيث لا يحصل لبس كقول الشاعر :

---

(1) معاني القرآن للفراء 3/ 146- 147.

(2) نتائج الفكر ص 237.

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ [1]

يعقب ابن النحاس بقوله : " فبنونا خبر مقدم ، وبنو أبنائنا مبتدأ ، ولا يجوز العكس لفساد المعنى ، إذا كان يصير المعنى إن ابني هو ابن ابني ، وهذا غير مستقيم ، وإذا جعلنا بنو أبنائنا مبتدأ ، وبنونا هو الخبر ، يصير المعنى بنو أبنائنا هم بنونا ، وابن الابن يقال له ابن ، فيستقيم المعنى على هذا ، ولا يقال لابن ابنٍ ابنٌ " [2]

التحليل

فمن خلال ما ذكره ابن النحاس أورد أنه يجوز تقديم الخبر على المبتدأ إذا تساوا ، ففي الشاهد الذي ذكره تقدم الخبر على المبتدأ ، وهذا جائز.

و يرى ابن جني : أنه إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين ، فالشخص مخير فباستطاعته أن يجعل المبتدأ خبراً أو العكس ، يقول ابن جني:" كنت فيهما مخيراً أيهما شئت جعلته المبتدأ ، وجعلت الآخر الخبر ، تقول : زيدٌ أخوك ، وإن شئت قلت : أخوك زيدٌ "[3]

و يقول أبو حيان :" الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، والأصل في الخبر أن يكون نكرة ، فقد يكونا معرفتين فقيل الخيار في جعل أيهما شئت المبتدأ أو الخبر"[4]

ويذكر أيضاً : " الأصل تأخير الخبر ، ويجب هذا الأصل إن كانا معرفتين نحو : زيد أخوك ، أو كانا نكرتين مثل : أفضل منك أفضل مني ... وقيل إذا دل المعنى على تمييز المبتدأ من الخبر ،جاز تقديم الخبر نحو قوله : **بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا**

---

(1) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق ، ولم أجده في ديوانه .

انظر الإنصاف 56/1، و شرح التسهيل1/ 297، و أوضح المسالك 1/ 157، والمغني ص 426، وهمع الهوامع 2/ 32، وشرح ابن عقيل 1/ 233، و حاشية الخضري 1/ 222.

(2) التعليقة ص176.

(3) اللمع ص 29.

(4) ارتشاف الضرب3/ 1099.

أي بنو أبنائنا بنونا أي (مثل بنينا) "[1] ، ويرى ابن عقيل أن من الخبر الواجب تأخيره ما يلي : " أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ ، ولا مبين للمبتدأ من الخبر ... و لا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه : لأنك لو قدمته .... لكان المقدم مبتدأ ، وأنت تريد أن يكون خبراً من غير دليل يدل عليه ، فإن وجد دليل على أن المقدم خبر جاز " ثم يستدل بالبيت السابق ، فيعقبه بقوله : " بنونا خبر مقدم ، وبنو أبنائنا مبتدأ مؤخر ، لأن المراد الحكم على بني أبنائهم بأنهم كبنيهم ، وليس المراد الحكم على بنيهم بأنهم كبني أبنائهم " [2] .

مما ذكرناه ندرك أن ابن النحاس يجيز كما أجاز النحاة تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان مساوياً له في التنكير أو التعريف شريطة أن يأمن اللبس ، وهذا ما وضحه بعض النحاة قبله كابن جني .

8. رفع الاسم بفعل محذوف

استدل ابن النحاس بالقراءة الآتية على رفع (رجال) ، بفعل محذوف فيقول في قوله - تعالى - : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيها بِالْغُدُوِّ وَالْآصالِ رِجَالٌ ﴾ [3] فيمن قرأ بفتح الباء ، "فرجال حينئذ مرتفع بفعل مضمر تقديره - والله أعلم - يسبحه رجالٌ "[4] .

التحليل

يوجه ابن النحاس هذه الآية على النحو الآتي :

فإذا بُنِى يسبح للمجهول فإن رجال مرفوع بفعل محذوف والتقدير يسبحه رجال

و يقول الفراء :" وقوله : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيها بِالْغُدُوِّ وَالْآصالِ ﴾ قرأ الناس بكسر الباء ، وقرأ عاصم (يُسَبِّحُ) بفتح الباء، فمن قال (يُسَبَّحُ) رفع الرجال بنيّة فعل مجدّد.

(1) ارتشاف الضرب 3/ 1103-1104.

(2) شرح ابن عقيل 1/ 232-233- 234.

(3) النور 36-37.

(4) التعليقة ص 67.

كأنه قال يسبّح له رجال لا تلهيهم تجارة، ومن قال (يُسَبِّحُ) بالكسر جعله فعلا للرجال ولم يضمر سواه".[1]

ويفهم من كلامه أنه من قرأ (يُسَبَّحُ) رفع الرجال بفعلٍ محذوف ، ومن قرأ(يُسَبِّحُ) بالكسر جعله فعلا ، والرجال فاعله .

و يقول أبو عمرو : قرأ ابن عامر و أبو بكر " ﴿ يسبح له ﴾ بفتح الباء والباقون بكسرها "[2]

ونجد ابن خالويه يقول : "﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا ﴾ يقرأ بفتح الباء وكسرها ، فالحجة لمن فتح أنه جعله فعلاً لما لم يسم فاعله ، و رفع الرجال بالابتداء ، والخبر لا تلهيهم ، و الحجة لمن كسر:أنه جعله فعلاً للرجال فرفعهم به، وجعل ما بعدهم وصفاً لحالهم "[3]

ويفهم من كلام ابن خالويه أن من بنى الفعل يسبح للمعلوم فإن يعد (رجال) مرفوعاً به أي الفعل يسبح ، والفاعل رجال ، ومن بناه للمجهول فإن رجال مبتدأ ، وخـــــبره (لا تلهيهم) .

ويرى أبو جعفر النحاس :أن " التقدير يسبح له فيها رجال على إضمار هذا الفعل لأنه لما قال يسبح دل على أن ثم مسبحين "[4] ، ويرى الزمخشري أن رجال " مرفوع بما دل عليه يسبح "[5]

ويقول العكبري : يسبح بكسر الباء ، والفاعل رجالٌ ، وبالفتح على أن يكون القائم مقام الفاعل له أو فيها ، ورجال مرفوع بفعل محذوف ، كأنه قيل : من يسبحه ؟ فقال

---

(1) معاني القرآن للفراء 2/ 253.

(2) التيسير 132.

(3) الحجة 262.

(4) إعراب القرآن 444/4.

(5) الكشاف 3/ 186.

رجال ، أي يسبحه رجالٌ، وقيل هو خبر مبتدأ محذوف ، أي المسبح رجال ، وقيل التقدير : فيها رجال و (إقَامِ الصَّلاةِ) [1]

و يضيف أنّ(يسبح) "يقرأ بفتح التاء والباء ، والحاء مشدداً ، مثل تكلم أي صار مسبحاً ، ويقرأ بضم التاء وكسر الباء ،و ضم الحاء مشدداً على تأنيت الـــجمع "[2]

و يعدد ابن مالك مواضع حذف الفعل :" فيقول في أحد المواضع :

" إذا كان الاسم جواب سؤال مقدر ، كقولك :(قتل كافرٌ .....مسلمٌ) كأنه قيل:من قتله ؟ فقلت مسلم ، ومنه ... ﴿ يسبِّح لَهُ فِيهَا بِالغُدُوِّ وَ الآصَالِ رِجَالٌ ﴾... فرجال فاعل يسبحه مقدراً " [3]

معنى ذلك أن ابن مالك يعد الفعل محذوفاً ، ورجال فاعله .

ويقول ابن هشام في الآية السالفة الذكر : " أما قراءة من قرأ ﴿ يسبَّح لَهُ فِيهَا بِالغُدُوِّ وَ الآصَالِ رِجَالٌ ﴾بفتح الباء ، فالذي سوغ فيها أن يذكر الفاعل بعدما حذف ، إنما ذكر في جملة أخرى غير التي حذف فيها" [4] ، ويقول في موضع آخر(يسبَّح)" فيمن فتح الباء فيحتمل كون النائب عن الفاعل الظرف الأول ، وهو الأولى ، أو الـــثـاني أو الثالث "[5]

(1) التبيان 2/ 202.

(2) إعراب القراءات الشواذ ، العكبري، 83/2 ، تحقيق عبد الحميد السيد عبد الحميد ، ط1، المكتبة الأزهرية للتراث ، 1424هـ 2006م.

(3) شرح الكافية الشافية 1/ 264-265.

(4) المغني ص 492.

(5) المصدر نفسه ص 529.

و الأنصاري يقول :" ﴿ يسبَّح لَهُ فِيهَا بِالغُدُوِّ وَ الآصَالِ رِجَالٌ ﴾ قرئ بالفتح ورجالٌ على هذا فاعل بفعل مقدر "[1]

ومن هنا ندرك أن ابن النحاس بين أنه إذا بُنِى (يسبح) للمجهول فإن (رجال) مرفوع بفعل محذوف ، والتقدير يسبحه رجال ، أما إذا بنى الفعل يسبح للمعلوم فإن (رِجَالٌ) فاعل ، وهذا ما رآه بعض النحويين قبله.

(1) إعراب القرآن العظيم ص 344.

المبحث الثاني
القضايا النحوية المتصلة بالأفعال

1. القول في نعم وبئس ، أفعلان هما أم اسمان ؟

تحدث ابن النحاس عن هذه القضية في باب نعم و بئس ، وبين اختلاف النحاة فيهما بين كونهما اسمين أو فعلين ، فأورد آراء النحاة و مذاهبهم في هذه القضية ، وهي تسير على المنوال التالي :

أنهما فعلان ، و هذا مذهب البصريين .

ونقل عن الكوفيين مذاهب عدة أغلبها تقر باسمية نعم و بئس عندهم .

هذا ما نقله ابن النحاس قائلاً :

" اعلم أن بين النحاة اختلافاً فيهما ، فمذهب البصريين أنهما فعلان... واضطرب نقل الأصحاب عن مذهب الكوفيين ، فقالوا في مسائل الخلاف : ذهب الكوفيون إلى أن نعم و بئس اسمان، وقال ابن الشجري - رحمه الله - في أماليه ... أجمع البصريون من النحويين على أن نعم و بئس فعلان ، وتابعهم علي ابن حمزة الكسائي ، وقال أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء هما اسمان ، وتابعه أبو العباس أحمد ابن يحيى ثعلب و أصحابه على اسميتها ، وقال ابن عصفور : نعم و بئس فعلان لم يختلف فيه أحد من النحويين البصريين والكوفيين "[1]

التحليل

ابن النحاس يبين أن مذهب البصريين في نعم و بئس أنهما فعلان ، وأما عن الكوفيين فيفهم منه أن النحاة قد نقلوا عنهم أنهما اسمان .

وعند العودة لكتب النحويين وجدنا أن معظمهم يتفقون على فعليتهما فيرى علماء البصرة أنهما فعلان :

(1) التعليقة ص 115.

يقول سيبويه في نعم و بئس : " ونحوهما ، فليس فيهما كلامٌ لأنهما لا تغيران ... لأنهن أفعال ، والأفعال على التذكير "[1] ، ويرى المبرد أن نعم و بئس فعلان ، لأنه وضع عنواناً لموضوع سماه بـ(باب ما وقع من الأفعال للجنس على معناه،وتلك الأفعال:نعم و بئس ، وما وقـــع فـــي معناهما)[2].

وعند العودة لكتب الكوفيين نجد أن الفراء ينفي اسمية نعم و بئس ، و يبين أن نعم وبئس فعلان ، وتأكد لنا ذلك من أمور عدة :

أ. قاس الفراء ساء و كبر على الفعل نعم و بئس ، فيقول : " وقولـــه:﴿فَساءَ قَرِيناً﴾[3] بمنزلة...نعم رجلاً ، و بئس رجلا[4]، وكذلك﴿وَساءَتْ مَصِيراً﴾[5] و﴿ كَبُرَ مَقْتاً ﴾[6]"

ب. جعلهما يعملان فيما بعدهما ، فيقول :" وبناء نعم و بئس ونحوهما أن ينصبا ما وليهما من النكرات ، وأن يرفعا ما يليهما من معرفة غير موقتة ،وما أضيف إلى تلك المعرفة، وما أضيف إلى نكرة كان فيه الرفع و النصب"[7]

ج. جوز الفراء أن تلحقهما تاء التأنيث ، وتاء التأنيث علامة خاصة بالفعل يقول :" فإذا مضى الكلام بمذكر قد جعل خبره مؤنثاً مثل : الدار منزل صدق ، قلت : نعمت منزلاً "[8] كما قال :﴿وَسَاءَتْ مَصِيراً ﴾[9]

---

(1) الكتاب 266/3.

(2) المقتضب 2/ 140.

(3) النساء 38.

(4) معاني الفراء 1/ 267.

(5) النساء 97.

(6) الصف 3 .

(7) معاني القرآن 1/ 267.

(8) المصدر نفسه 1/ 267.

(9) النساء 97.

وقال :"﴿حَسُنَتْ مُرْتَفَقاً﴾ [1]ولو قيل : و ساء مصيراً ، وحسن مرتفقاً ، لكان صواباً ، كما تقول : بئس المنزل النار ، ونعم المنزل الجنة ، فالتذكير والتأنيث على هذا ويجوز : نعمت المنزل دارك ، وتؤنث فعل المنزل لمّا كان وصفا للدار"[2].

د. أجاز الفراء لحاق الضمائر بهما ، يقول :" و يجوز أن تذكر الرجلين فتقول: بئسا رجلين ، وبئس رجلين ، وللقوم : نعم قوماً ، ونعموا قوماً. "[3]

كل ما ذكرناه آنفاً يدل دلالة واضحة على أن نعم و بئس فعلان عند الفراء ، وهو أيضاً يبين أن لفظ نعم و بئس فعل ، لكن معناهما لا يدل على ذلك فيقول :" ألا ترى أن لفظهما لفظ فعل ، وليس معناهما كذلك "[4]

وربما هذا ما جعل النحاة يضطربون في نقل مذهب الفراء ؛ لأنه أقر بأن معناهما لا يدل على الفعل .

إذن ، فعلماء البصرة يرون أنهما فعلان ، ويوافقهم على فعليتهما أبو بكر ابن السراج و أبو علي الفارسي ، وابن جني ، وابن مالك [5] ، وأثبتنا أيضاً أنه يوافقهم الفراء من الكوفيين .

و يؤكد الأنباري على رأي فريقي البصرة والكوفة فيقول : " ذهب الكوفيون إلى أن نعم و بئس اسمان مبتدآن ، وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان ، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين " [6]

---

(1) الكهف 31.

(2) معاني القرآن 267/1.

(3) المصدر نفسه 268/1.

(4) المصدر نفسه 1/ 142، وانظر المصدر نفسه 1/ 58.

(5) انظر الأصول 1/ 110 ، و الإيضاح 110، واللمع ص 98، و أمالي الحاجب 2/ 801.
وانظر شرح التسهيل 3/ 5، وشرح الكافية الشافية 2/ 493 ، و شرح قطر الندى ص 27.

(6) الإنصاف 1/ 81- 86

نجد أن الأنباري يقول :إن الكوفيين يرون أن نعم وبئس اسمان ،

ونرى أن الأنباري قد أخطأ هو الآخر في نقل رأي الكوفيين .

هذا ، وقد ذكر الأنباري حجج الكوفيين فمنها دخول الجار عليهما يقول :

" أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الخفض عليهما فإنها قد جاء عن العرب أنها تقول : ما زيد بنعم الرجل"[1] ، قال حسان بن ثابت :**أَلَسْتُ بِنِعْمَ الجَارِ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ أَخَا قِلَّةٍ أوْ مُعْدِمَ المَالِ مُصْرِمَا** [2]

"و أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أنهما فعلان اتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف ، فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا : " نعم رجلين ، ونعموا رجالا ، حكى ذلك الكسائي ، وقد رفعا مع ذلك المظهر في نحو نعم الرجل وبئس الغلام ، و المضمر في نحو: نعم رجلا زيد وبئس غلاماً عمرو ، فدل على أنهما فعلان ".[3]

ومن الحجج التي ذكرها الأنباري حجة البصريين التي توثق فعلية نعم و بئس ، وهي اتصال الضمائر بهما .

ويدلي أبو حيان بآراء النحاة فيهما فيقول :" مذهب البصريين و الكسائي أنهما فعلان ، وذهب الفراء وكثير من الكوفيين إلى أنهما اسمان ، وعلى هذه الطريقة ذكر أصحابنا الخلاف فيهما "[4]

---

(1) الإنصاف 81/1.

(2) البيت من الطويل وهو لحسان بن ثابت ، في ديوانه ، ص 425، ط3، ضبط وتصحيح عبد الرحمن البرقوقي ، دار الأندلس ، 1980.ويُروى في ديوانه :

أَلَسْتُ بِنِعْمَ الجَارِ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ لذي العُرف ذَا مَالٍ كَثِيرٍ وَمُعْدَمَا

و انظر المعجم المفصل في شواهد العربية 72/7.

(3) الإنصاف 1/ 86

(4) ارتشاف الضرب 4/ 2041.

فقد بين أبو حيان أن رأي الكسائي أنهما فعلان ، و رأيه هذا تابعٌ للبصريين ، ولكنه أيضاً يقر باسميتهما عند الفراء .

ونلاحظ أن بهاء الدين ابن النحاس من خلال عرضه لأراء النحاة يوافق البصريين في رأيه فيقول :" والدليل على أنهما فعلان اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما ، نحو قولهم : نعمت المرأة ، و بئست المرأة ، واتصال الضمائر البارزة المرفوعة بهما "[1] .

والظاهر في رأيينا أن الأقرب إلى الصواب هو أنهما فعلان لأن غالب النحويين قد صرحوا بذلك ، وقدموا دليلاً واضحا عليه ، فكلهم يقرون بفعليتهما عند البصريين و الكسائي ، ونحن نقر بفعليتهما عند الفراء أيضاً .

مما سبق ندرك أن الشارح قد صرح بأن النقل عن الكوفيين مضطربن، فأغلب النحاة ينقلون عنهم القول باسمية نعم وبئس ، لكن قد تأكد لنا غير ذلك ،فالفراء في معانيه ذهب إلى أنهما فعلان أيضاً، فيكون رأيه موافقاً لسيبويه والمبرد ،والكسائي .

2. (ليس) ، أ فعلٌ هي أم اسم ؟

يقول ابن النحاس مبيناً اتفاق النحاة على فعلية كان وأخواتها ، واختلافهم في ليس :" لم يختلف أحد في فعلية شيء منها إلا ليس ،فإن أبا علي - رحمه الله - ذكر في المسائل الحلبيات أن ليس حرف ، وطوَّل في الاستدلال على ذلك ، وكذلك استدل على حرفيتها في أول الإيضاح ، وكذلك نقل عن ابن السراج - رحمه الله - أنه قال : أنا أفتى بفعلية ليس تقليداً منذ زمن طويل ، وفي كلام سيبويه إشارة إلى حرفيتها محتملة للتأويل ، وهو قوله في باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام ، وقد زعموا أن بعضهم يجعل ليس كما ، وذلك قليل لا يكاد يعرف ، فقد يجوز أن يكون منـــــه ، (لَيْسَ خَلْقَ اللهُ أَشْعَرَ مِنْهُ)"[2]

---

(1) التعليقة ص 115-116.

(2) المصدر نفسه ص 198 ، وانظر الكتاب 1/ 147.

التحليل

يتضح من فحوى رأي ابن النحاس في هذه القضية أن هناك من عد ليس حرفاً ، منهم سيبويه وأبو علي الفارسي .

ولم يصرح ابن النحاس بأن سيبويه يعد ليس حرفاً ، وإنما لمح إلى ذلك كما يفهم من كلامه ، ويقول إن أبا بكر بن السراج يخالفهما لأنه أفتى بفعليتها .

وعند النظر إلى رأي سيبويه في كتابه نعتقد أنه لم يصرح بحرفيتها ؛ وإنما يذكر جمودها ويذكر أنها تجعل كـ(ما) فيقول : " وقد زعم بعضهم أن ليس تجعل كما ، ،وذلك قليل لا يكاد يعرف، فهذا يجوز أن يكون منه، لَيْسَ خَلْقَ اللهُ أَشْعَرَمِنْهُ " [1]

لكن المبرد يحيد عن رأي من زعم أنها حرف ، فيقول :" فإن قال قائلٌ : أما كان ، فقد عرف أنها فعل ، بقولك : كان ، ويكون ، وهو كائن ، وكذلك أصبح ، وأمسى ، وليس لا يوجد فيها هذا التصرف ، فمن أين قلتم أنها فعل ؟ قيل له : ليس كل فعل متصرفاً ؛ وإنما علينا أن نوجدك أنها فعل بالدليل الذي لا يوجد مـثلـه إلا فـي الأفعال "[2]

ويؤكد المبرد على فعليتها بقوله :" أما الدليل على أنها فعل فوقوع الضمير الذي لا يكون إلا في الأفعال فيها نحو: لستُ..."[3]

فالمبرد يقر بعدم حرفية ليس لكونها تتصل بغيرها من الضمائر .

و الزمخشري يرى أن ليس فعل ، فيقول : " الذي يصدق أنه فعل لحوق الضمائر وتاء التأنيث ساكنة به "[4]

---

(1) الكتاب 1/ 147.

(2) المقتضب 4/ 87.

(3) المصدر نفسه 4/ 87.

(4) المفصل ص 347.

ويستعرض ابن هشام هذه القضية ، ويدلي برأيه بعد أن بين فعليتها ، و ذكر آراء الزاعمين بأنها حرف ، فيقول : " والصواب الأول بدليل لست ولستما ولستن وليسا وليسوا وليست ولسن " [1]

إذن فقد عرفنا أن أغلب النحاة يرون أن ليس فعلاً ، وهذا ما نظنه هو الرأي الأصح ، والأرجح .

و بعد الاطلاع على آراء النحاة منهم سيبويه نعتقد أن ابن النحاس قد نقل لنا رأي سيبويه القائل بأن ليس حرف ، بينما المبرد يخالفه فيرى أنها فعل ، لكننا لم نعثر على رأي أبي علي القائل بحرفية (ليس) في الإيضاح كما صرح ابن النحاس .

3. هل يجوز بناء كان وأخواتها للمفعول ؟

يستعرض ابن النحاس هذه القضية فيوضح لنا مَن يجيز **بناء كان وأخواتها للمفعول** ومن يمانع قائلاً :"واعلم أن البصريين قالوا لا يجوز أن يبنى كان وأخواتها للمفعول ، ويقام الخبر مقام الفاعل ، لما يلزم فيه من حذف المخبر عنه ، وبقاء الخبر إذا قلت كين قائم ، وذهب الكسائي إلى جوازه ، ولا دليل يعضده من سماع و لا قياس "[2]

التحليل

يوضح ابن النحاس أن رأي النحاة في جواز بناء كان وأخواتها للمفعول ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : يجيز بناء هذه الأفعال للمفعول ، فيحل بناء على ذلك الخبر محـــل الفاعل .

(1) المغني ص 284.

(2) التعليقة ص 131.

القسم الثاني : يرفض بناء هذه الأفعال للمفعول ، لأن ذلك يترتب عليه حذف المخبر عنه أي (أي حذف اسم كان) أو أخواتها .

فَمَنْ يجيز هو الكسائي ، وهو من الكوفيين ، ومَنْ يرفض هم البصريون .

وابن النحاس ينحاز لرأي البصريين ، لعدم وجود ما يعضد رأي الكوفيين من سماع وقياس كما يقول .

وعند النظر لرأي البصريين نجد أن سيبويه يقول : " حدثنا أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون : كين زيد يفعل ، وما زيل زيد يفعل ذاك ، يريـــدون ، زال وكاد "[1]

ولم يصرح سيبويه ما إذا كان يجوز بناؤها أم لا !

ويظهر أن المبرد لا يجيز بتاتاً بناء ما لم يسم فاعله من كان أو كاد لأنه لم يصرح بذلك[2]، ويرى ابن عصفور أنه يجوز بناؤها لكن بشرط أن تعمل في ظرف أو جار ومجرور متعلقين بها[3]

ونجد أن أبا حيان يرفض أيضاً بناء كان وأخواتها للمفعول يقول : إن كان الفعل ناقصاً:" فلا نعلم أحداً أجاز بناءه للمفعول إلا الكسائي والفراء أجازا جُعل يفعل في جُعل زيدٌ يفعل ، والخلاف فيه كالخلاف ... في كين يُقام "[4]

و من خلال ما ذهب إليه ابن النحاس نرى أنه لا يؤيد بناء كان للمفعول ، فرأيه المختار هو ما قاله البصريون ، و هو عدم جواز ذلك .

من هنا ندرك أن رأيه تابع لرأي البصريين الذين لا يجيزون بناء كان للمفعول ، ومخالف لرأي ابن عصفور والكوفيين ،وقد ذهب أبو حيان إلى منع ذلك أيضاً .

---

(1) الكتاب 342/4.

(2) انظر المقتضب 4/ 50-53.

(3) انظر المقرب ص 85، و شرح المقرب ، علي فاخر 555/1-556.

(4) ارتشاف الضرب3/ 1325-1326.

4. منع التعجب من كان وأخواتها .

يتحدث ابن النحاس عن بناء فعل التعجب من كان وأخواتها ويرفض ذلك معللاً بقوله :

" إنما لم يجز التعجب من كان وأخواتها لأننا إذا أردنا أن نتعجب من الفعل رددناه إلى فعل بضم العين ... ولا يجوز أن نرد كان ولا شيئاً من أخواتها إلى فعل ؛لأنه يلزم أن نحذف أحد الجزأين ، ونحن لا نريد ضرورة كونه لازماً حينئذ ، فيلزم من ذلك حذف الخبر ، وتبقية المخبر عنه ، وإنه لا يجوز "[1]

التحليل

يبين ابن النحاس في هذه القضية أن سبب المنع هو : أنه إذا بني كان للمفعول رُدَّ إلى فعُل ، وهذا يتحتم عليه حذف الخبر مع وجود المخبر عنه ، وهو المبتدأ ، وذاك ممنوع .

وأما عن النحويين ورأيهم في هذه القضية فيقول ابن السراج رافضاً اشتقاق فعل التعجب من كان الناقصة : " و لا يجوز عندي أن يشتق فعل التعجب من كان التي هي عبارة عن الزمان ، فإذا اشتققت من كان التي بمـــــعنى (خـــلـق ، ووقع) جاز "[2]

فابن السراج لا يجيز بناء فعل التعجب للمجهول من كان الناقصة ، لكنه لا يمانع بناءه من كان التامة التي معناها وقع أو خلق.

ويبين أبو حيان أيضاً شروط وقيود الفعل الذي يصاغ للتعجب ، منها :" كونه تاماً احترازاً من الناقص نحو كان وظل و ... ذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز الـتعجب منها "[3]

---

(1) التعليقة ص 123.

(2) الأصول 1/ 108.

(3) ارتشاف الضرب 3/ 2079.

فأبو حيان أيضاً يرفض التعجب من كان أو إحدى أخواتها ، لأن من شروط بناء فعل التعجب ألا يكون ناقصاً .

ويتفق ابن هشام مع أبي بكر السراج و أبي حيان في رأيهما فـــيبين شروط ما يبنى منه فعلا التعجب فيقول : أن يكون فعلاً ، أن يكون متصرفاً ، أن لا يكون مبنيا للمفعول ، أن يكون تاماً ، فلا يبنيان من نحو كان ، وظل ، وبات ، وصار ، وكاد ، وأن يكون مثبتاً ، وغيرها [1]

فمن خلال ما ذكرناه وجدنا أن غالب النحاة لا يجيزون أن يشتق فعل التعجب من كان وأخواتها ؛ لأنهم لم يتحدثوا عن هذا الجانب في كتبهم ، ومن تحدث عنه لا يجوزه خلافاً لمن جوزه.

وأدركنا أن ابن النحاس لا يجيز التعجب من كان وأخواتها ، لما يترتب عليه حذف أحد الجزأين ، فيلزم من ذلك حذف الخبر ، وبقاء المخبر عنه ، وهذا لا يجوز.

5. الاختلاف في فعلية حاشا

يبين ابن النحاس اختلاف النحويين في فعلية حاشا قائلاً :" مما اتفق على حرفيته واختلف في فعليته حاشا ، فرأى المبرد والمازني رحمها الله أنها يجوز أن تكون فعلا ... ورأى سيبويه - رحمه الله - أن حاشا لا يكون إلا حرف جر "[2]

التحليل :

يوضح ابن النحاس أن سيبويه يقر بحرفية حاشا لكن المبرد والمازني يخالفانه ويعتبران (حاشا) فعلاً.

---

(1) انظر أوضح المسالك 2/ 54.

(2) التعليقة 264.

فالتحقيق أن سيبويه يجعل حاشا حرف جر ، و ما يؤكد ذلك هو قوله :"وأما حاشا فليس باسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده ، كما تجر حتى ما بعدها ، و فيه معنى الاستثناء "[1].

ويؤكد على انتفاء فعلية حاشا في باب الاستثناء فيعدد أدوات الاستثناء قائلاً :" فحرف الاستثناء (إلا) ، وما جاء من الأسماء فيه معنى (إلا) فغير وسوى ، وما جاء من الأفعال فيه معنى (إلا) فلا يكونُ ، وليس وعدا وخلا ، وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشا وخلا في بعض اللغات " [2]

فسيبويه عد من الأفعال عدا وخلا وليس ، ولا يكون ، ولم يذكر حاشا من الأفعال ، كما أنه نفى اسميتها ، فمعنى هذا أنها لا تكون إلا حرفاً جاراً في نظره .

و يرى المبرد أن حاشا يجوز أن تكون فعلا ، و الدليل على ذلك هو أنه عدَّها من الأفعال ، يقول :" وما كان فعلاً فحاشا وخلا ،وإن وافقا لفظ الحروف ، وعدا ، ولا يكون "[3] .

فمما ذكره المبرد ندرك أنه يخالف سيبويه ويعد (حاشا) فعلاً .

وأما ابن جني فيرى أنها تكون حرفاً فتجر ، وتكون فعلا فتنصب ، تقول : قام القومُ حاشا عمراً ، وحاشا عمرو [4].

---

(1) الكتاب 2/ 349.

(2) المصدر نفسه 2/ 309.

(3) المقتضب 4/ 391.

(4) انظر اللمع ص 57.

ويستشهد ابن جني على مجيء (حاشا) جارة بقول الشاعر :

حَاشَا أبي ثَوْبَان إنّ بِهِ ضَنَاً عَلَى الملحَاةِ وَالشَّتْمِ

ويبين محقق اللمع أن البيت روي (حاشا أبا ثوبان) باعتبار أن أبا مفعولا به للفعل حاشا

انظر المصدر نفسه ص 57.

فابن جني يقف موقفا حيادياً بين سيبويه والمبرد ، ولم ينحاز لرأي أحدهما ، بل نجده يتوسط بينهما ،فهي قد تكون فعلاً ، وقد تكون حرفاً ، وأما إذا كانت (حاشا) استثنائية فابن جني يقر بحرفيتها و اسميتها .

ويؤكد الزمخشري على أن حاشا فعلٌ عند المبرد فيقول : " وهي عند المبرد يكون فعلا في نحو قولك :هجم القوم حاشا زيداً ، بمعنى جانب بعضهم زيداً ، أي فَاعِلٌ من الحشا ، وهو الجانب ..."[1]

ويقول أبو حيان :" ويستثنى بحاشا ، ومذهب سيبويه وأكثر البصريين أنها حرف خافض دال على الاستثناء كـ (إلا) ... "[2]

و يرى السيوطي أنها ينصب بها المستثنى ويجر فإذا نصبت كانت فعلا ، وإذا جرت كانت حرف جر ، ومحلها مع المجرور نصب [3]

فالسيوطي لا ينفي حرفية حاشا ، و يقر بفعليتها إذا نصب بها ، ويقر بحرفيتها إذا جرَّ بها.

من خلال عرضنا لرأي النحويين توثقنا من صحة ما نقله لنا ابن النحاس ، فمن يقر بحرفية حاشا هو سيبويه ، ومن يقر بفعليتها هو المبرد .

---

(1) المفصل ص 377.

(2) ارتشاف الضرب 3/ 1532-1533.

(3) انظر الهمع 3/ 282- 283.

6. ما دام ، موافقتها ومخالفتها لأخوات كان

يقول ابن النحاس : " اعلم أن مادام تخالف باقي أخواتها من أوجه ، و توافقها من أوجه ، أما وجه المخالفة فإن (ما) فيها مصدرية في موضع نصب على الظرف ، ولذلك لا يتم مع اسمها وخبرها كلام ، ويحتاج إلى شيء آخر ، تكون ظرفاً له ، كقولك : لا أكلمك مَا دُمْتَ مُقِيمَاً ، أي مدة دوام إقامتك ، و(ما) في باقي أخواتها حرف نفي ، وأما وجه الموافقة فهو معناهن جُمع الثبات والدوام "[1]

التحليل

من كلام ابن النحاس نفهم أنه يعقد مقارنة بين ما دام وأخواتها ، فالاتفاق بينها في المعنى ، وهو الدوام و الثبات والاستمرارية ، والاختلاف بينها في الآتي :

فما في (ما دام) مصدرية في موضع نصب على الظرف ، ولذلك لا يتم مع اسمها وخبرها كلام ، ويحتاج إلى شيء آخر ، تكون ظرفاً له ، مثل : لا أكلمك ما دمت مقيماً ، أي مدة إقامتك .

ونفهم أن (ما) في بقية الأدوات نافية لا غير .

وما يؤكد أن (ما) في دام مصدرية ظرفية قول سيبويه سائلاً شيخه :" وسألته عن قوله ما تدوم لي أدومُ لك ، فقال ليس في هذا جزاء من قبَل أن الفعل صلة لما ، فصار بمنزلة الذي ، وهو بصلته كالمصدر ، ويقع على الحين كأنه قال ، أدوم لك دوامك لي ، فما ، ودُمتُ ، بمنزلة الدَّوام "[2]

ويبين لنا الزمخشري فائدة مادام ، واحتياجها إلى كلام آخر لأنها ظرف ، فيقول: " مادام توقيت للفعل في قولك : أجلس ما دمت جالساً ، كأنك قلت أجلس دوام جلوسك ، نحو قولهم : آتيك خفوق النجم ، ومَقْدم الحاج ، ولذلك كان مفتقراً إلى أن يشفع بكلام لأنه ظرفٌ لا بد له مما يقع فيه " [3]

فمادام ظرفية هذا ما بينه الزمخشري .

---

(1) التعليقة ص 200.

(2) الكتاب 3/ 102.

(3) المفصل ص 347.

ويوضح أبو حيان شيئاً عن وجه الاتفاق بين ما دام وأخواتها ، وهو ينحصر في عدم دخولهما على مبتدأ خبره يكون مفرداً طلبياً يقول :

" تختص(دام) والمنفي بـ(ما) بعدم دخولها على مبتدأ ذي خبر مفرد طلبي ، نحو أين ، وكيف ، ومتى ، لا تقول : لا أصحبك أين ما دام زيدٌ ، ...ويجوز أين لم يكن زيدٌ ...و لا يجوز أين ليس زيد "[1]

ندرك من كلام ابن النحاس أن ما دام مصدرية في محل نصب ، وهذا ما بينه قبله سيبويه و الزمخشري ، لكن ابن النحاس يضيف أنه يوجد فرق بين (ما) فيها وفي غيرها من أخواتها ، فوضح أنها مصدرية ، وفي أخواتها نافية ، كما وضح أن معناها الثبات ، فتكون بذلك موافقة لأخواتها في المعنى .

7. رفع جواب الشرط

إذا كان فعل الشرط ماضياً وجوابه مضارعاً يجوز جزم الجواب ورفعه ، هذا ما يقوله النحويون ، وقد تكلم ابن النحاس عن هذه القضية ،قائلاً :

" لما أبطلت عمل إن في لفظ الأول ؛ لكونه ماضياً غير قابل للجزم ضعفت ، فجاز أن لا يظهر عملها في الثاني ،كما لم يظهر في الأول ، ولكنه يكون المضارع في موضع جزم كما كان الماضي كذلك ، ولذلك جاز أن تعطف عليه بالجزم فتقول : إن أتيتني أتيتك وأمش معك ، على هذا الوجه "[2]قول الشاعر :

وَإنْ أتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لا غَائِبٌ مَالِي وَلا حَرِمُ [3]

التحليل :

---

(1) ارتشاف الضرب3/ 1150-1151.

(2) التعليقة 446- 447.

(3) والبيت من البسيط ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ، ص 60، ط 2، شرح حمدو طمّاس ،دار المعرفة بيروت ،1426هـ - 2005م .

انظر الكتاب 3/ 66، والمقتضب 2/ 70 ، وشرح التسهيل 4/ 77- 78 ، و أوضح المسالك 2/ 278، و المفصل ص 416 ، والهمع 4/ 330، وشرح شذور الذهب 349، و حاشية الخضري 2/ 281،و المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 167/7.

نجد أن ابن النحاس يجوّز رفع جواب الشرط وجزمه إذا كان فعل الشرط ماضيا وجوابه مضارعاً ، وحجته هي أنه ضعف عمل إن في الفعل الأول ، فأجيز أن يظهر عملها في الفعل الثاني .

ويتحدث النحاة في هذه القضية أيضاً فيقول سيبويه :" وقد تقول : إن أتيتني آتيك ، أي : آتيك إن أتيتني"[1] قال زهير :

وَإنْ أتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لا غَائِبٌ مَالِي وَلا حَرِمُ

كما أن سيبويه لا يجيز أو بالأحرى لا يستحسن رفع جواب الشرط إن كان الفعل مضارعا ، فيقول:" ولا يحسن إن تأتني آتيك من قبل أن (إن)هي العاملة ، وقد جاء في الشعر"[2] قال جرير :

يَا أقْرَعُ بن حَابسٍ يَا أقْرَعُ إنَّكَ إنْ يُصْرَع أخُوكَ تُصْرَعُ[3]

معنى ذلك أن سيبويه يجيز رفع جواب الشرط إذا كان فعله ماضياً.

و يقول ابن مالك :" فإن كان الجواب مضارعاً ، والشرط ماضيا فالجزم مختار لقوله - تعالى- : ﴿نُوَفِّ إلَيْهم أعْمَالَهُم ﴾[4]... والرفع جائز كثير كقول زهير :

وَإنْ أتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي ولا حَرِمُ

وقد يجيء الجواب مرفوعاً ، والشرط مضارع مجزوم" [6] ، ومنه قراءة طلحة بن سليمان ﴿ أيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُم المَوْتُ﴾ [7]

---

(1) الكتاب 3/ 66-67.

(2) المصدر نفسه 3/ 76.

(3) الرجز لجرير أو لعمرو بن خثارم .

انظر الكتاب 3/ 67، و المقتضب 2/ 72، وشرح المفصل8/ 158، و الإنصاف 2/ 511، والمقرب ص 301، وشواهد التوضيح ص 176، و شرح التسهيل 4/ 78، وهمع الهوامع 1/ 250 ، و حاشية الخضري 2/ 282، والمعجم المفصل 11/ 52.

(4) هود 15.

(6) شرح الكافية الشافية 2/ 148-149

(7) النساء 78.

يقول ابن عقيل : فـــ" إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً جاز جزم الجزاء ورفعه ، وكلاهما حسن ، فتقول :" إن قام زيد يقم عمرو ، ويقومُ عمرو ، ومنه "[1] قول الشاعر السابق .

ويقول أيضاً :" وإن كان الشرط مضارعاً ، والجواب مضارعاً جاز الجزم فيهما ، ورفع الجزاء ضعيف"[2]

فابن عقيل يختار الجزم في جواب الشرط إن كانا مضارعين ، ويستضعف الرفع.

ويظهر من خلال ما بيناه أن الشارح ابن النحاس يرى كما يرى النحاة أنه يجوز رفع جواب الشرط إذا كان فعله ماضياً غير قابل للجزم ، ويجوز أن يُعطف عليه بالجزم أيضاً ،وهذا ما بينه لنا بعض النحاة كسيبويه وابن مالك .

8. حكم حذف الجازم مع بقاء عمله

يعلل ابن النحاس لعدم جواز حذف الجازم مع بقاء عمله بقوله : " لأن الجازم في الأفعال نظير الجار في الأسماء ، وأضعف منه ، لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء ، وإذا كان حذف حرف الجر وإبقاء عمله ضعيفاً ، فإن يضعف حذف الجازم ، و إبقاء عمله كان ذلك أحرى و أولى " [3]

ويستدل ابن النحاس بالبيت الآتي على حذف الجازم كما يرى الكوفيون، والبيت هو :

(1) شرح ابن عقيل 35/4.

(2) المصدر نفسه 4/ 36.

(3) التعليقة ص 441.

.....**تفدِ نَفْسَكَ** [1].....

فيقول : " و أما البيت ... فأنشده الكوفيون على حذف الجازم على أنه أمر ، و تقبله كثير من البصريين على ذلك وأجابوا بشذوذه ، والصحيح أن تفد فعل مضارع مرفوع على أنه خبر ، لا أمر ، وحذفت الياء منه طلباً للتخفيف ، لا للجزم لما بينا من ضعف حذف الجازم"[2]

التحليل

يرى ابن النحاس أن حذف الجازم ممتنع ومرفوض ، ويوجه البيت السابق توجيهاً يغاير توجيه الكوفيين الذين أقروا بجزم الفعل ، و حذف الجازم ، فابن النحاس يرى أن (تفد) فعل مضارع مرفوع ،وليس فعل أمر ، وقد صرح بذلك وعلل بحذف الياء منه طلباً للتـــخفـــيف ، لا للجزم ؛ لأن حذف الجازم يعد ضعيفاً في نظره .

و يقول سيبويه في باب (ما يعمل في الأفعال فيجزمها) عن لام الجزم :

" واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة ، كأنهم شبهوها بأن إذا أعملوها مضمرة "[3] وقال الشاعر :

مُحَمّدُ تَفْدِ نَفْـــسَـــكَ كُلُّ نَفْسٍ إذَا مَا خِـــفْـــتَ مِنْ أمْرٍ تَبَالَا

وقال متمم بن نويرة :

---

(1) وتمام البيت : **مُحَمّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذَا مَا خِفْتَ مِنْ أمْرٍ تَبَالَا**

و" البيت من الوافر ، وينسب لأكثر من شاعر فقيل لأبي طالب أو للأعشى أو لحسان أو لمجهول.

انظر الكتاب 8/3 ، والمقتضب 2/ 132 ، و المفصل 425، وشرح المفصل 7/ 60 ، و الإنصاف 2/ 432، والمقرب ص 298، و المغني ص 221- 599، والهمع 4/ 309، وشرح شذور الذهب ص 211، والكواكب 2/ 459.

(2) التعليقة ص 441.

(3) الكتاب 3/ 8.

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوضَةِ فَاخْمُشِي لك الويلُ حُرَّ الوَجْهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى[1]

يقول سيبويه في الشاهدين السابقين : أراد الشاعر لتفدِ وأراد الآخر " ليبكِ ، وقد أضمره الشاعر ، شبهه بإضمار (رب) و (واو) القسم في كلام بعضهم"[2]

فمعنى ذلك أن سيبويه يخرج البيتين على حذف الجازم ، ولا ندري كيف وقعت لابن النحاس هذه المخالفة لسيبويه ،وهو الذي كان لا يحيد عن آراء سيبويه ومذهبه ،

ولا يوافق المبرد سيبويه على حذف الجازم ، وإبقاء عمله [3]

و يقول الأنباري :"جاء عن العرب إعمال حرف الجزم مع الحذف قال الشاعر :

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا

والتقدير فيه لتفد نفسك ، فحذف اللام ، وأعملها في الفعل الجزم "[4]

ويقول البغدادي على الشاهد السابق :"على أنه جاء في ضرورة الشعر حذف لام الأمر في فعل غير الفاعل المخاطب ، والتقدير: يا محمد لتفد نفسك كل نفس ، قال سيبويه : واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر ، وتعمل مضمرة كأنهم شبهوها بأن إذا أعملوها مضمرة .

وقد قال الشاعر : **مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ** ...

وإنما أراد لتفد وقال متمم بن نويرة

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوضَةِ فَاخْمُشِي لك الويلُ حَرَّ الوَجْهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى

أراد : ليبك ... وقال النحاس... أنشده الكوفيون ، ولا يعرف قائله ، ولا يحتج به ، ولا يجوز مثله في الشعر ، ولا غيره ؛ لأن الجازم لا يضمر ، ولو جاز هذا

---

(1) البيت من من الطويل ، وهو لمتمم بن نويرة .

(2) الكتاب 3/ 9.

(3) انظر المقتضب 2/ 4.

(4) الإنصاف1/ 432 ،و انظر الجنى الداني ص 112-113-114.

لجاز : يقم زيد بمعنى ليقم ، وحروف الجزم لا تضمر ؛ لأنها أضعف من حروف الخفض ، و حرف الخفض لا يضمر ... "[1]

فالبغدادي نقل عن ابن النحاس تخريجه للبيت ورأيه ومذهبه في هذه القضية .

مما سبق ندرك أن ابن النحاس قد وقف معلقاً عند قول الشاعر :

مُحَمّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ

و أقر بأن الفعل (تفد) مرفوع وليس مجزوم ، وعقب مبيناً سبب حذف حرف العلة منه بقوله : فحذف حرف العلة منه للتخفيف ، ولم يحذف للجزم .

لأن حذف الجازم مع بقاء عمله لا يجوز في نظره ، لكن الكوفيين يجيزون حذف الجازم مع بقاء عمله ، وعلماء البصرة يرون ذلك أيضاً مقرين بشذوذه ،ومن هنا نلاحظ أن ابن النحاس خطأ الكوفيين والبصريين ، وأقر برأي آخر مخالف غير ما رأوه ، وهو ما وضحناه آنفاً ، وذلك مانقله البغدادي عنه .

(1) الخزانة 3/ 629، وانظر التعليقة 441.

المبحث الثالث
القضايا النحوية المتصلة بالحروف .

1. حذف حروف الجر

يرى ابن النحاس أنه إذا حذف حرف الجر وجب أن ينصب ما بعده : فيقول: " حروف الجر إذا حذفت فالباب فيها أن تنصب ما بعدها على إسقاط الخافض ، وقد أبقت العرب الجر مع حذف الحرف كثيراً في الله في القسم ... وفي رب مع وجود الواو والفاء ، وعدمهما كما قال الشاعر ، أنشده سيبويه - رحمه الله - :

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ ...[1]

بجر رسم "[2]

التحليل

يبين ابن النحاس أنه إذا حذفت حروف الجر يلزم نصب ما بعدها على إسقاط حرف الجر ، ويوضح أن العرب جرت الاسم مع حذف الحرف في القسم كثيراً، كما أبقت الجر مع رب مع وجود الواو والفاء وبدونهما كما قال الشاعر :

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ....

فرسم مجرور بحرف جر محذوف وهو رب .

يقول سيبويه موضحاً زعم الخليل :"وزعم الخليل أن قولهم : لاهِ أبوك ، ولقيته أمسِ ، إنما هوعلى : لله أبوك ، ولقيته بالأمسِ ، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفاً على اللسان"[3] ،

---

(1) البيت المذكور تمامه : **كِدْتُ أقْضِي الحَياةَ مِنْ جَلَلِه**

البيت لجميل بثينة في ديوانه ص 55، منشورات مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان .

انظر الخصائص 1/ 349، و شرح التسهيل 3/ 189 ، وأوضح المسالك 1/ 513،و شرح المفصل 3/ 28 ، والهمع 4/ 223، وشرح ابن عقيل 3/ 38، والكواكب الدرية 2/ 434.

(2) التعليقة ص 304.

(3) الكتاب2/ 162- 163-164.

و يقول أيضاً :" ليس كل جار يضمر ، لأن المجرور داخل في الجار فصار عندهم بمنزلة حرف واحد ومن ثمَّ قبُح"[1].

ويبدو أن سيبويه لا يجيز حذف الجار مع بقاء عمله ، بل يرجح النصب على الجر فيقول : " واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبته ، كما تنصب حقاً إذا قلت : إنك ذاهبٌ حقاً ، فالمحلوف به مؤكَّد به الحديث ، كما تؤكِّده بالحق ، ويُجر بحروف الإضافة كما يُجَرُّ حَقٌّ إذا قلت : إنك ذاهب بحقٍ ، وذلك قولك : اللهَ لأفعلنَّ ، وقال ذو الرمة :

أَلَا رُبَّ من قلْبي لَهُ نَاصِحٌ وَمن قلْبهُ لِي فِي الظِّبَاءِ السَّوَانِح [2]

ويقول سيبويه :" ومن العرب من يقول : اللهِ لأفعلنّ ، وذلك أنه أراد حرف الجر ، وإياه نوى ، فجاز حيث كثر في كلامهم "[3].

ويقول موضحاً أن حرف الجر لا يضمر :" ولا يجوز أن تضمر فعلاً لا يصل إلا بحرف الجر ، لأن حرف الجر لا يضمر ... ولو جاز ذلك لقلت : زيدٍ ، تريد مرَّ بزيدٍ "[4].

و يرى المبرد أنه من المحال أن يحذف حرف الجر دون وجود بدل منه فيقول :" ومحالٌ أن يحذف حرف الخفض ، ولا يأتي منه بدلٌ"[5] وفي هذا النص يرد المبرد على زعم النحويين الذين رأوا أن موضع (أنَّ) خفض ، وأن اللام مضمرة في قوله - تعالى- :﴿وَأَنَّ المَسَاجِدَ لِلهِ﴾[6]

---

(1) الكتاب 2/ 162- 164.

(2) البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة ، ولم أجده في ديوانه .

انظر المفصل ص 449 ، و شرح المفصل 9/ 103.

(3) الكتاب 3/497 ، 498.

(4) المصدر نفسه 1/ 95.

(5) المقتضب 2/ 348.

(6) الجن 18.

وخرج المبرد الآية بأن الواو واو عطف ، لأن من المستحيل أن يحذف الجار دون أن يوجد ما يحل محله في نظره [1].

لكننا نراه يقول في باب القسم :" إذا حذفت حروف الإضافة من المقسم به نصبته ، لأن الفعل يصل فيعمل فتقول : اللهَ لأفعلن ، لأنك أردت أحلف الله لأفعلن ... واعلم أن للقسم تعويضاتٍ من أدواته تحل محلها "[2]

وما قاله المبرد في حذف الجر من المقسم به هو ما نوَّه عليه سيبويه ذاته

ويرى الفراء أن الجار لا يضمر ، فيقول :" ولم يجز أن تقول في الخفض : قد أمرت لك بألف و لأخيك ألفين ، وأنت تريد بألفين لأن إضمار الخافض غير جائز "[3]

ويقول إن الرافع والناصب يضمر لكن الجار لا يضمر؛ لأنه مع المجرور بمنزلة كلمة واحدة ، فيقول :" ولو قال : بمن مررت ؟ لم تقل زيدِ ؛ لأن الخافض مع من خفض بمنزلة الحرف الواحد "[4]

ويقول في قوله - تعالى- : ﴿ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾[5]

لم يجز خفض يعقوب إلا إذا أُعيد الخافض يقول :" لم يجز الخفض إلا بإعادة الخافض "[6]

ويقول أيضاً في قوله - تعالى- : ﴿وَقُلُوبُهُم وَجِلَةٌ أَنَّهُم ﴾[7] : فإذا ألقيت من نصبت ، وكل شيء في القرآن حذفت منه خافضاً فإن الكسائى كان يقول : هو خفض على حاله ، وقد فسرناه أنه نصب إذا فُقِد الخافض "[8]

---

(1) انظر المقتضب 2/ 348.

(2) المصدر نفسه 2/ 321.

(3) معاني القرآن 1/ 196.

(4) المصدر نفسه 1/ 196.

(5) هود 71.

(6) معاني الفراء 1/ 197.

(7) المؤمنون 60 .

(8) معاني القرآن 2/ 238.

إذن ، الفراء يوافق البصريين في أن حروف الجر إذا حذفت ينصب ما بعدها على نزع الخافض.

ويبين ابن مالك أن الجر يبقى مع حذف رب بقوله : " الجر برب محذوفة بعد (الفاء) و(بل) قد ثبت ، ولا قائل بأنهما العاملان ، ومع ذلك قد روي الجر برب محذوفة دون شيء قبلها ، فعلم بأن الجر بعد الواو إنما هو برب كما هو بها بعد الفاء وبل ، وعند التجرد منهما ومن الواو" [1]،ومثال الجر بالمضمرة بعد الفاء قول امرئ القيس : **فمثلك حُبْلَى قدْ طرَقْتُ وَ مُرْضِعٌ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُغْيَلِ** [2]

ويبدو أن ابن مالك يشير إلى ما أشار إليه ابن النحاس في أن الجر يكون برب المحذوفة بعد الواو والفاء ، وأضاف أنه قد تجر رب مع حذف الواو والفاء وبل .

هذا ، وليس الحذف في حروف الجر مقتصراً على رب وحدها ، بل تحذف الباء أيضاً ، فيقول ابن هشام : حذف الجار " يكثر ويطرد مع (أنَّ) و(أنْ) نحو:

﴿ يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أنْ أسْلَمُوا ﴾[3] .. و ﴿أ يَعِدُكُم أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ ﴾ [4] أي : بأنكم

وجاء في غيرهما نحو ﴿ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ ﴾ [5] أي قدرنا له ، و﴿ يَبْغُونَهَا عِوَجَاً﴾[6] أي يبغون لها ، ﴿ إِنَّمَا ذَالِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ﴾[7] أي يخوفكم بأوليائه

---

(1) شرح الكافية الشافية 1/ 370.

(2) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص 22.
وشاهده جر (مثلك) برب المضمرة بعد الفاء .

(3) الحجرات 17.

(4) المؤمنون 35.

(5) يس 39.

(6) الأعراف 45 ، هود 19 ، إبراهيم 3 .

(7) آل عمران 175.

وقد قال الدسوقي شارحاً :(أولياءه) نصب بنزع الخافض [1]، و " وقد يحذف مع بقاء الجر كقول رؤبة – وقد قيل له كيف أصبحت : (خيرٍ عافاك الله)، وقولهم : بكم درهم اشتريت ، ويقال في القسم : الله لأفعلن "[2]

وقد صرح ابن مالك بحذف الجار قياساً في مثل قولك : زيدٍ ، جواباً لمن قال :بِمَن مررت ؟ وقد يحذف الجار شذوذاً[3].

وذلك في قول الشاعر : **لدْنٌ بهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ** [4]

ويبين ابن مالك و المرادي وابن هشام أن من خصائص رب أنها قد تحذف ، ويبقى عملها ، ولا يكون ذلك في غيرها إلا نادراً ، وبينوا أنه يجر برب محذوفة بعد الفاء كثيراً وبعد الواو أكثر وبعد بل أقل، ومع التجرد أقل [5].

ويبدو أن ابن هشام قد أخذ برأي ابن مالك لذلك نجد اتفاقاً بينهما في هذه القضية. وأما البغدادي فيوضح أنه من الشذوذ أن يحذف حرف الجر، ويبقى عمله ، بقوله :

" على أن حذف حرف الجر من الطريق شاذ ، و الأصل كما عسل في الطريق الثعلب " [6] ، فالبيت شاذ في نظره ، والجر بفي المحذوفة شذوذاً.

ومن الآراء التي سردناها ندرك صحة ما ذهب إليه ابن النحاس ، فحروف الجر إذا حذفت نُصب ما بعدها على نزع الخافض ، و هو ما أشار إليه سيبويه قبله .

---

(1) انظر حاشية الدسوقي 2/ 1316. ، ط2،دار السلام 1426هـ- 2005م. و المغني ص 598.

(2) انظر حاشية الدسوقي 2/ 1316.والمغني ص 598.

(3) انظر شرح التسهيل 2/ 227، وشرح الكافية الشافية 1/ 284.

(4) البيت من الكامل ، وهو لساعدة بن جؤية الهذلي .

انظر الإيضاح ص 161، و شرح التسهيل 2/ 227 ، و أوضح المسالك ، ابن هشام ، 1/ 365، تحقيق بركات هبود ، ط1، دار ابن كثير ، دمشق ، بيروت ، 1426- 2005م . والمغني ص 13، 488، 335، وتحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب 1/ 217، 2/ 517، وهـــمع الهوامع3/ 154، 5/ 12.

(5) انظر المغني137- 138، وشذور الذهب ص 320، و الجنى الداني ص 454 ، و شـــرح ابن عقيل 3/36-41.

(6) الخزانة 1/ 474.

2. شرط حتى العاطفة أو حتى بين العطف والجر

لكي تعطف حتى لابد من وجود شرط ، و هو أن يكون ما بعدها آخر جزء مما قبلها ، هذا ما بينه ابن النحاس قائلاً :

" واعلم أن حتى إذا كانت عاطفة فشرطها أن يكون ما بعدها آخر جزء مما قبلها ، نحو أكلت السمكة حتى رأسَها ، ويكون فيه معنى التعظيم ، كمات الناس حتى الأنبياءُ ، أو التحقير ، كاجترأ عليَّ السفلة حتى الزبالون ، وإن كانت جارة فلا بد أن يكون ما بعدها أيضاً آخر جزء مما قبلها ، نحو أكلت السمكة حتى رأسِها ...وتكون حرف ابتداء ، بمعنى تقع بعدها الجمل الفعلية والاسمية، كما تقع في ابتداء الكلام "[1]

نحو قول الشاعر :

سَرَيْتُ بهِمْ حَتَّى تَكِلّ مَطِيُّهُم وَحَتَّى الجِيَادُ ما يُقَدْنَ بأَرْسَان[2]

التحليل

يوضح ابن النحاس معاني حتى التي لانتهاء الغاية ، فَذَكَر التعظيم أو التحقير، وبين أنها تكون جارة ، و تكون معطوفة وتكون حرف ابتداء، وتكون عاطفة .

فإن كانت عاطفة أو جارة فيشترط أن يكون ما بعدها آخر جزء مما قبلها ، نحو أكلت السمكة حتى رأسَـــها ، وإن كانت حرف ابتداء فلا بد من وقوع الجمل الاسمية والفعلية بعدها .

---

(1) التعليقة ص 296.

(2) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص 108 ، وقد روي صدره :**مَطَوْتُ بهم حتى تَكِلّ مَطِيُّهُم.** انظر الكتاب 3/ 27 ، 626، والمقتضب 2/ 40، و الإيضاح ص 248 ، والمفصل ص 369 ، وشرح المفصل 8/ 19 ، والهمع 5/ 259 ، و تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب 1/ 475.

و يبين سيبويه أن حتى لانتهاء الغاية، فيقول :" وأما (إلى) فمنتهى لابتداء الغاية ، تقول من كذا إلى كذا ، وكذلك حتى "[1]

ويوضح أنها لا تعطف الأفعال يقول :" واعلم أن ما بعد حتى لا يَشْرَكُ الفعل الذي قبل حتى في موضعه كشركة الفعل الآخر الأول إذا قلت : لم أجيءْ فأقلْ ، ولو كان ذلك لاستحال كان سيري أمس شديداً حتى أدخلُ "[2]

ويبين أن حتى تجري مجرى الواو و ثم ... تقول : رأيتُ القومَ حتى عبدَ الله لقيتُه [3] ، ويجوز أن يبتدأ بها على رأي سيبويه لأنه قال :

"والرفع جائز كما جاز في الواو وثم ، وذلك قولك : لقيت القومَ حتى عبدُ الله لقيتُه ، جعلت عبد الله مبتدأ "[4]

ويبين سيبويه أيضاً أن حتى تنصب على وجهين :

" أحدهما : أن تجعل الدخول غاية لمسيرك ، وذلك قولك سرتُ حتى أدخلَها ، كأنك قلت سرت إلى أن أدخلَها ... وأما الوجه الآخر ، فإما أن يكون السير قد كان ، والدخولُ لم يكن ، وذلك إذا جاءت مثل كي التي فيها إضمار أن وفي معناها ، وذلك قولك كلمته حتى يأمرَ لي بشيء "[5]

ويرى المبرد أن حتى قد تكون حرف جر [6] ، وقد تنصب ما بعدها على معنى كي [7]، وقد تكون عاطفة[8] .

---

(1) الكتاب 231/4.

(2) المصدر نفسه 3/ 23.

(3) انظر المصدر نفسه 1/ 96.

(4) المصدر نفسه 1/ 97.

(5) المصدر نفسه 3/ 16-17.

(6) انظر المقتضب 28/2، 4/ 139.

(7) انظر المصدر نفسه 2/ 38، 39.

(8) انظر المصدر نفسه2 / 39.

ويرى أنها تكون ابتدائية وتقع الجمل بعدها [1] ، ولم يذكر المبرد حالات حتى ، بل ذكر أيضاً معانيها التي أشار إلـيـــــــها ابن النحاس [2] .

وقد علق الفراء قبل ابن النحاس في معانيه على البيت [3] فقال : "فنصب تكل ، والفعل الذي أداه قبل حتى ماض ،ويدلك على أنه ماض أنك تقول : مطوت بهم حتى كلت غُزَاتهم " [4]

ويفهم من الفراء أن حتى ناصبة في البيت ، فقد نصبت الفعل (تكل) على الفتح.

وأما ابن جني فبين أضرب حتى ، فذكر أنها جارة ، وعاطفة، ومبتدأ بها ، وناصبة فيقول:"اعلم أن حتى في الكلام على أربعة أضرب ، تـكـون غـايـة فـتجر الأسماء على معنى (إلى) ، وتكون عاطفة كالواو ، ويبتدأ بعدها الكلام ، وتضمر بعدها أن فتنصب الفعل بالمستقبل على أحد معنيين معنى (كي) ومعنى (إلى أن) ، تقول إذا كانت غاية : قام القوم حتى زيدٍ ، ورأيت القوم حتى بكرٍ ، ومررت بالقوم حتى جعفرٍ ، وإذا كانت عاطفة قلت : قام القوم حتى زيدٌ ، ورأيت القوم حتى زيداً ، و مررت بالقوم حتى زيدٍ ، و إذا ابتدئ بعدها الكلام قـــلت : قام القـوم حـتى زيد قائمٌ ... "[5]

ويبين الزمخشري لنا حتى العاطفة فيقول : " الواجب فيها أن يكون ما يعطف بها جزءاً من المعطوف عليه إما أفضله ، كقولك : مات الناس حتى الأنبياء ، أو دونه كقولك :قَدِم الحجاج حتى المشاة "[6]

---

(1) انظر المقتضب 2/ 41.

(2) انظر المصدر نفسه2/ 41.

(3) البيت هو **سَرَيْتُ بهِمْ حَتَّى تَكِلّ مطيُّهُم وَحَتَّى الجِيَادُ ما يُقَدْنَ بأرْسَان**

(4) معاني القرآن للفراء 1/ 133.وقد ورد البيت في معاني الفراء **: مطوتُ بهِمْ حَتَّى تَكِلّ غزاتهُم**

(5) اللمع ص62.

(6) المفصل ص 404، وانظر الإيضاح ص 203-204، و تحفة الغريب 467/1.

و أما أبو حيان فيوضح حتى الجارة بقوله : " وبعض العرب يجعل حتى حرف خفض فيخفض به الجثث والمصادر وأسماء الزمان ، وهي مع الجثث بمعنى مع ، ومع المصادر و أسماء الزمان بمعنى إلى ، وهذا التقسيم تقريب "[1]

ويرى أبو حيان :في باب حروف الجر أن " لها حكم في العطف... وحكم إذا انتصب الفعل بعدها... وحكم في حروف الجر"[2]

ويقول أبو حيان :"مذهب الكوفيين أنها لا تكون إلا عاطفة ... ومذهب البصريين ... المعطوف بها يكون بعض متبوع الأول ، فيكون واحداً من جمع أو جزء من أجزائه مثاله : مات الناس حتى خيارُهم ، وأكلت السمكة حتى رأسَها ... وشرط المعطوف بـ(حتى) ألا يكون نكرة ، فلا يجوز قام القوم حتى رجلٌ ، فإن خصصته جاز، نحو : ضربت القومَ حتى رجلاً جلداً فيهم " [3]

وأما الأشموني في شرحه ، فيبين لنا شروط العطف بحتى ، فنذكر منها :

أ. أن يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه نحو : أعجبتني الجاريةُ حتى حديثُها.

ب. أن يكون غاية في زيادة أو نقص نحو مات الناس حتى الأنبياءُ .

ج. أن يكون المعطوف ظاهراً لا مضمراً ، فلا يقال : قام الناس حتى أنا [4] .

من خلال ما ذكرناه من آراء النحاة نجد أن ابن النحاس قد أشار إلى ما أشاروا إليه في حتى فبين معانيها التي أشار إليها المبرد ، كما أورد أحكامها ، وبسط القول في حالاتها ، وبين شرط العطف بها .

---

(1) التذكرة ص 299.

(2) ارتشاف الضرب 4/ 1752.

(3) المصدر نفسه 4/ 1998-1999.

(4) حاشية الصبان 3/ 1090-1092، دار الفكر 1424- 2003.

3. حذف واو الحال من الجملة الاسمية .

يطرح ابن النحاس تساؤلاً أثار الجدل بين النحاة ، هو قوله:

هل يجوز حذف واو الحال من الجملة الاسمية ؟

ثم يبين ابن النحاس مذاهب النحويين فيقول :" ذهب النحاة غير الكسائي إلى امتناع خلوها من الواو مستندين إلى أن الاستعمال لم يرد إلا بالواو ، وللكسائي - رحمه الله - قياسها على غيرها من الأحوال ، وقال ابن عصفور - رحمه الله - : إن الفراء - رحمه الله - منع حذف الواو، وإن المفهوم من مذهب البصريين - رحمهم الله -جواز حذفها "[1].

التحليل

يوضح ابن النحاس آراء النحاة في حذف واو الحال من الجملة الاسمية ، وكانت آراؤهم تدور حول رأيين لا ثالث لها :

1. **امتناع الحذف.**
2. **جواز الحذف .**

فالأول هو رأي الفراء ، والثاني هو رأي النحاة البصريين .

وعند العودة لآراء النحاة نجد أن المبرد يُجيز ذكر واو الحال إن وجد الضمير في الجملة الحالية ، لكنه لا يعارض حذفها ، ويمنع حذفها إذا لم يذكر أو لم يوجد الضمير[2]

ويجيز أيضاً شيخ ابن النحاس (ابن مالك) حذف الواو من الجملة الحالية ، فيقول عن الشاهد السابق :" فَحَذْفَ الواو مع كون الجملة لا ضمير فيها يرجع إلى صاحب الحال وهو النهار ، ولو كانت الجملة مشتملة على ضمير لا يجهل عند حذفه

(1) التعليقة ص 170.

(2)انظر المقتضب 4/ 125.

استغنى بالعلم به عن الواو كقولك : (بعتُ اللحمَ الرطلُ بدرهم) أي الرطل منه بدرهم ، فحذف منه للعلم به ، وأغنى استحضاره في الذهن عن واو الحال"[1]

ويجوز النحوي المتأخر ابن هشام حذف الواو كما يجوزه ابن مالك فيقول :

إن من الأشياء التي تحتاج إلى رابط الجملة " الواقعة حالا، ورابطها إما الواو والضمير، نحو : ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وأنْتُم سُكَارَى﴾[2] ، أو الواو فقط نحو: ﴿لَئِنْ أكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾[3] ... أو الضمير فقط نحو: ﴿ تَرَى الذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهُم مُسْوَدَّةٌ ﴾[4] ... وقد يخلو منهما لفظاً ، فيقدر الضمير ... أو الواو ، كقوله يصف غائصاً لطلب اللؤلؤ انتصف النهار، وهو غائص،وصاحبه لا يـــــدري ما حاله" [5] :

نَصَفَ النَّهَارُ المَاءَ غَامِرهُ وَ رَفِيقُهُ بالغَيْبِ لا يَدْرِي[6]

ويعقب ابن هشام بقوله :" أي انتصف النهار ، والحال أن الماء غـامـر هـذا الغائص "[7]

ومن هنا نفهم أن الرابط في قوله - تعالى- : ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وأنْتُم سُكَارَى ﴾[8] الواو والضمير في جملة (وأنْتُم سُكَارَى) ، و في قوله - تعالى- : ﴿ لَئِنْ أكَلَهُ الذِّئْبُ

---

(1) شرح الكافية الشافية 1/ 341.

(2) النساء 43.

(3) يوسف 14.

(4) الزمر 60.

(5) المغني ص471.

(6) و البيت من الكامل ، وهو للمسيب بن علس .

انظر سر صناعة الإعراب 2/ 186 ، والمغني ص 471، 594، والهمع 4/ 47.

(7) مغني اللبيب ص 594.

(8) النساء 43.

وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾[1] الرابط هو(الواو) ولا يوجد ضمير يعود على صاحب الحال ، و في قوله - تعالى- :﴿ تَرَى الذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهُم مُسْوَدَّةٌ ﴾[2] ، وجوههم مسودة جملة حالية ، والرابط هو الضمير الذي يعود على الذين .

ويقول الدسوقي عن قول الشاعر السابق:" أي انتصف والماء غامره ، الجملة حال من النهار ولا واو فيها وهو ظاهر ، ولا ضمير يعود على صاحب الحال ، إذ الضمير الملفوظ عائد على الغائص ، فاحتيج لتقدير الواو" [3].

ويذكر صاحب الخزانة البيت ذاته فيقدر حذف الواو من الجملة الاسمية فيقول: " على أن ضمير صاحب الحال إذا كان في آخر الجملة الحالية فلا شك في ضعفه وقوته فإن الماء مبتدأ ، وغامر خبره، والجملة حال من ضمير نصف العائد إلى الغائص ، والضمير الذي ربط جملة الحال بصاحبها في آخرها ، وهذا على رواية نصب النهار ،على أنه مفعول به ... وأما على رواية رفعه فالجملة حال ، ولا رابط فتقدر الواو ، وعليها كلام صاحب المغني ، قال :وقد تخلو الجملة الحالية من الواو والضمير فيقدر الضمير ... أو الواو، كقوله يصف غائصاً لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص ، وصاحبه لا يدري ما حاله : **نَصَفَ النَّهَارُ المَاءَ غَامِرُهُ"**[4]

ومما سبق نجد أن ابن النحاس قد أثار هذه القضية بطرح سؤال هو ، هل يجوز حذف الواو من الجملة الحالية ؟

فمما ذكره أدركنا أن البصريين يجيزون حذف الواو من الجملة الحالية ،وقد تأكد لنا ذلك حينما وضحنا رأي البصريين من خلال رأي المبرد ، و نجد أن بعض النحاة قد تبع البصريين في ذلك منهم ابن هشام و البغدادي وغيرهم.

---

(1) يوسف 14.

(2) الزمر 60.

(3) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب 2/ 1050-1051.

(4) الخزانة 1/ 542.

4. دخول الفاء في خبر المبتدأ

إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط فإن دخول الفاء في خبره جائز ، هذا ما صرح به ابن النحاس في قوله :" إنما اشترط في دخول الفاء هذه الشروط لأن المبتدأ إذ ذاك يتضمن فعل الشرط ، ويجوز دخول الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط ، فإن فقد شيء من هذه الشروط لم يجز دخول الفاء في الخبر حينئذ ؛ لأن الفاء عند سيبويه لا تكون إلا عاطفة أو جواب شرط ، ولا تكون زائدة "[1]

التحليل

يوضح ابن النحاس في نصه هذا أن دخول الفاء في خبر المبتدأ جائز إذا تضمن معنى الشرط ، كما تدخل في جواب الشرط ، فإن فقد شيء من هذه الشروط يمتنع دخول الفاء في الخبر ويعلل لذلك ؛ بأن الفاء لا تكون زائدة عند سيبويه بل تكون عاطفة أو جواب شرط .

يقول سيبويه مجيزاً دخول الفاء في الخبر :" ألا ترى أنك لو قلت : الذي يأتيني فله درهمٌ ، والذي يأتيني فمكرمٌ محمودٌ ، كان حسناً ، ولو قلت زيدٌ فله درهم، لم يجز ، وإنما جاز ذلك ؛ لأن قوله : الذي يأتيني فله درهمٌ في معنى الجزاء ، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء"[2] ،ومن ذلك قوله - عز وجل - : ﴿الذينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاهُمْ يَحْزَنُونَ﴾[3]

---

(1) التعليقة ص 179- 180.

ويذكر ابن عصفور ما نصه :"ويجوز دخول الفاء في الخبر إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً ، أو نكرة موصوفة عامة ، بشرط أن تكون الصلة أو الصفة ظرفاً أو مجروراً أو جملة فعلية غير شرطية ، يكون الفعل منها على هيئة لا تنافي أداة الشرط ، وبشرط أن يكون الخبر مستحقاً بالصلة أو الصفة " المقرب ص 93.

(2) الكتاب 1/ 139-140.

(3) البقرة 274.

فسيبويه يستحسن دخول الفاء في خبر المبتدأ نحو: الذي يأتيني فمكرمٌ محمودٌ ، ويعلل لدخول الفاء بأنه في معنى الجزاء ، ويعقب سيبويه بقوله :" ومن ذلك قولهم : كل رجل يأتيك فهو صالح ، وكل رجل جاء فله درهمان ، لأن معنى الحديث الجزاء"[1]

ويقول سيبويه أيضاً سائلاً الخليل :" وسألته عن قوله : الذي يأتيني فله درهمان ، لم جاز دخول الفاء ها هنا ؟ والذي يأتني بمنزلة عبد الله ، وأنت لا يجوز لك أن تقول : عبد الله فله درهمان ؟ فقال : إنما يحسن في الذي لأنه جعل الآخر جواباً للأول ، وجعل الأول به يجب له الدرهمان ، فدخلت الفاء ها هنا كما دخلت في الجزاء إذا قال: إن يأتني فله درهمان ،وإن شاء قال : الذي يأتيني له درهمان ، كما تقول :عبد الله له درهمان ، غير أنه إنما أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الإتيان ، فإذا قال : له درهمان فقد يكون أن لا يوجب له ذلك إلا بالإتيان ، فإن أدخل الفاء فإنما يجعل الإتيان سبب ذلك ، فهذا جزاء وإن لم يجزم ، لأنه صلة ، ومثل ذلك قولهم: كل رجل يأتينا فله درهمان ، ولو قال : كل رجل فله درهمان، كان محالاً ، لأنه لم يجيء بفعل و لا بعمل يـكـون له جواب "[2]

ويستدل سيبويه على ذلك بآيات كريمات، منها :قوله الله تعالى: ﴿ إِنَّ الذِينَ فَتَنُوا المُؤْمِنِينَ وَالمُؤْمِناتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُم عَذَابُ الحَرِيق ﴾[3]

فسيبويه مجيزٌ دخول الفاء في الخبر إذا كانت الجملة في معنى الجزاء ، و جُعل الآخر جواباً للأول .

---

(1) الكتاب 1/ 139-140.

(2) المصدر نفسه 3/102-103.

(3) البروج 10.

ويجيز المبرد أيضاً دخول الفاء في خبر المبتدأ إذا كان المبتدأ يشبه الشرط يــقول: " ألا ترى أنك تقول : الذي يأتيكَ فله درهم ، فلولا أن الدرهم يجب بالإتيان لم يجز دخول الفاء "[1]

والفراء في معانيه يشير إلى دخول الفاء في خبر (من) و(ما) و(الذي) لمشابهتها للجزاء يقول : في قوله - تعالى- :﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ ﴾[2]

"وكل اسم وصل ، مثل من وما والذي فقد يجوز دخول الفاء في خبره ، لأنه مضارع للجزاء ، والجزاء قد يجاب بالفاء "[3]

ويقول أيضاً: و قوله : ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ﴾

"أدخلت العرب الفاء فى خبر (إنّ) لأنها وقعت على الذي ، والذي حرف يوصل ، فالعرب تدخل الفاء فى كل خبر كان اسمه مما يوصل مثل : من ، والذي" [4]

لكنه يرى أن الصواب أو القياس حذف الفاء فيقول :" وإلقاؤها صواب ، وهى في قراءة عبد اللّه : قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ مُلاقِيكُمْ ، ومن أدخل الفاء ذهب بالذي إلى تأويل الجزاء إذا احتاجت إلى أن توصل ، ومن ألقى الفاء فهو على القياس ؛ لأنك تقول : إن أخاك قائم ، ولا تقول : إن أخاك فقائم، ولو قلت : إن ضاربك فظالم كان جائزاً لأن تأويل : إن ضاربك ، كقولك : إن من يضربك فظالم ، فقس على هذا الاسم المفرد الذي فيه تأويل الجزاء فأدخل له الفاء."[5]

---

(1) المقتضب 3/ 195.

(2) الجمعة 8.

(3) معاني القرآن 2/ 105.

(4) المصدر نفسه 155/3.

(5) المصدر نفسه 3/ 155-156.

وقد بين ابن جني أن الاسم الموصول إذا تضمن معنى الشرط دخلت الفاء في خبره ، فيقول : " واعلم أن المعارف الموصولة والنكرات الموصوفة إذا تضمنت صلاتها و صفاتها معنى الشرط دخلت الفاء في أخبارها نحو قولك: الذي يكرمني فله درهم ، فلما كان الإكرام سبب وجوب الدراهم دخلت الفاء في الكلام ... فلأجل معنى الشرط في الصلة والصفة ما دخلت الفاء في آخر الكلام ، قال الله - تعالى- : ﴿والذينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُم باللَّيْلِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾[1] فالفاء دلت على أن الأجر إنما أُستحق على الإنفاق "[2]

ويقول الزمخشري :" وإن كان الجزاء ...مبتدأ وخبراً فلا بد من الفاء " [3] ، ويقول :" إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط جاز دخول الفاء في خبره "[4]

فالزمخشري يشير إلى دخول الفاء في خبر المبتدأ إذا تضمن معنى الشرط ، لكن ابن مالك ينفي دخول الفاء في خبر المبتدأ ، ويستثنى من ذلك المبتدأ الشبيه بمن الشرطية أو نحوها قائلاً: " وذلك أن المبتدأ لا يجوز دخول الفاء على خبره ، إلا إذا كان شبيها بـ(من) الشرطية أو(ما) أختها في العموم واستقبال ما يتم به المعنى ، نحو :الذي يأتيني فمكرم ، إذ لم يقصد إتياً معيناً ، فالذي على هذا التقدير بمنزلة من ، فجاز أن يدخل الفاء على خبرها ؛ لشبهه بجواز الشرط ، فلو كان المقصود بالذي معينا زالت مشابهة من ، فامتنع دخول الفاء على الخبر"[5]

ويصرح ابن مالك بجواز اقتران الفاء بخبر المبتدأ إذا أشبه أدوات الشرط يقول :

---

(1) البقرة 274.

(2) سر صناعة الإعراب 1/ 230.

(3) المفصل ص 416.

(4) المصدر نفسه ص 36.

(5) شواهد التوضيح 184.

" حق خبر المبتدأ ألا يدخل عليه الفاء ؛ لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف ، إلا أن بعض المبتدءات تشبه أدوات الشرط فتقترن بالفاء جوازاً"[1]

ويرى أبو حيان أن المبتدأ والخبر مرتبطان ارتباطاً لا يحتاجان معه إلى حرف يربط بينهما ، و لكن إذا تضمن الخبر معنى ما يدخل الفاء فيه وجب دخول الفاء يـقـول:

" الخبر مرتبط بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه ، فلا يحتاج إلى حرف يربط بينهما ، وقد لحظ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء فيه ، وهو الشرط والجزاء فيدخل وجوباً في خبر المبتدأ الذي يكون بعد أما ، نحو أما زيدٌ فقائم ، وجوازاً في خبر مبتدأ عام موصوف بظرف ، أو مجرور تام ، أو جملة لا تقبل أداة شرط ، أو نكرة موصوفة بأحد ذلك "[2]

ويفصل أبو حيان هذا المبحث تفصيلا مستفيضا ولولا خشية الإطالة لأوردنا ذلك [3]

ومن خلال ما ذكرناه وجدنا أن ابن النحاس يتعرض لقضية دخول الفاء في خبر المبتدأ ، وأجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ إذا كان معناه الشرط ، وهذا الرأي يتفق عليه أغلب النحاة ،

وقد وضحنا آراءهم في هذه القضية .

(1) شرح الكافية الشافية 1/ 160، وانظر الجنى الداني ص 70، وحاشية الخضري 225/1.

(2) ارتشاف الضرب3/ 1140.

(3) انظر المصدر نفسه 3/ 1145.

5. الخلاف في إذما

يبين ابن النحاس اختلاف النحويين في إذما ، فمنهم من يراها حرفاً ، ومنهم من يراها اسماً يقول ابن النحاس : " اختلفت آراء النحاة فيها فمذهب سيبويه - رحمه الله - أنها حرف ، ومذهب غيره أنها اسم ، منهم المبرد وابن السراج وأبو علي - رحمهم الله -، والصحيح قول سيبويه - رحمه الله - ، لأنها قبل التركيب حكم باسميتها ، لدلالتها على الزمن الماضي دون شيء آخر ، ولقبولها التنوين والإضافة إليها ، ووقوعها مفعولا فيها ، وأما بعد التركيب فمدلولها بالإجماع المجاز له ، فهي من معاني الحروف ، فمن ادعى لها مدلولاً آخر فعليه البيان ، وهي إذا ركبت غير قابلة لشيء من المعاملات التي كانت تقبلها قبل التركيب ، فلا وجه لادعاء اسميتها حينئذ"[1]

التحليل

اختلف النحويون في (إذما) ،هذا ما حدثنا به ابن النحاس وأما عن المذاهب التي سردهـــــا في (إذما) فهي كالتالي :

أ. مذهب سيبويه أنها حرف .

ب. مذهب المبرد وابن السراج وأبو علي أنها اسم .

ويرجح ابن النحاس من بين هذين المذهبين مذهب سيبويه ويراه صحيحاً ، ويعلل لذلك ، باسميتها قبل التركيب ، و دلالتها على الزمن ، ولقبولها التنوين والإضافة إليها ، ووقوعها مفعولا فيها .

و بعد التركيب فهي حرف ،و مدلولها المجاز له بإجماع النحاة ، فتكون حينها غير قابلة لما كانت تقبله قبل التركيب .

إذن ، من الظروف التي تضاف إلى الجمل إذ ،هذا كلام يتفق فيه النحاة ، ولكن إذا اتصلت بها (ما)فحينئذ يكون النحويون على خلاف

(1) التعليقة ص 443-444.

فيرى سيبويه أن ما تنقل إذ من الاسمية إلى الحرفية يقول : " ، ولما نقلت عن ذلك جعلت شرطية لأنها في الأصل ظرف لما مضى من الزمان ، فلما نقلت استعملت فيما مقتضاه الزمان قال سيبويه :"ولا يكون الجزاء في حيث ولا في إذ حتى يضم إلى كل واحد منهما ما، فتصير إذ مع ما بمنزلة إنما وكأنما، وليست ما فيهما لغو ولكن كل واحد منهما مع ما بمنزلة حرف واحد " [1]

وهذا تصريح من سيبويه بأن إذما حرف ، و نعتقد أنه في موضع آخر قد لمح بحرفية (إذما) تلميحاً خفيفاً ، فقال :" ومما يجازى به من الأسماء غير الظروف : من ، وما ، وأيهم ، وما يجازى به من الظروف : أيُّ حينٍ ، ومتى ، وأين، وأنى ، وحيثما ، ومن غيرها إن ، وإذما ."[2]

فقد عَدَّد سيبويه الأسماء الشرطية الظرفية وغير الظرفية التي يجازى بها ، ولم يذكر (إذما) منها بل عدها من غيرها ، فيفهم منه أنها غير اسمية بل هي حرفٌ يُجازى به عنده .

ويرى المبرد أنها حرفٌ، فيكون رأيه بذلك تابع لسيبويه ، فيقول في باب المجازاة وحروفها : " وهي تدخل للشرط ومعنى الشرط وقوع الشيء لوقوع غيره ، فمن عواملها من الظروف أين ومتى وأنى وحيثما ، ومن الأسماء من وما وأي ومهما ، ومن الحروف التي جاءت لمعنى إن و إذ ما"[3]

و يتبع ابن يعيش البصريين فيقول: " إذ التي تستعمل في الجزاء مع ما ليست الظرفية ، وإنما هي حرف كغيرها ضمت إليها (ما) ، فركبا للدلالة على هذا المعنى كـــ(إنما) والثاني : أنها الظرف إلا أنها بعد التركيب غيرت ، ونقلت عن معناها بلزوم (ما) ... وخرجت بذلك إلى حيز الحروف " [4]، ولكنه يقول أيضاً : " فالأسماء : من ، وما ، ومهما ، وأي ، والظروف:

---

(1) الكتاب 3/ 57.

(2) المصدر نفسه 56/3.

(3) المقتضب 46/2.

(4) شرح المفصل ابن يعيش7/ 47.

أنى ، و أين ، ومتى ، وحيثما و إذما "[1] ، ويبدو أن في كلام ابن يعيش تناقض ؛ لأنه يقول أن إذما حرف وظرف ، ونحن نتسائل كيف يمكن أن تكون حرفاً وظرفا في آن واحد ؟

وقد اختار الحرفية بعض النحويين أيضاً منهم ابن مالك[2] .

وقد بين المرادي اختلاف النحويين فيها فيقول مؤكدا على رأي المبرد : " اختلف النحويون فيها فذهب سيبويه إلى أنها حرف شرط كـ(إن) ، وذهب المبرد وابن السراج وأبو علي ومن وافقهم إلى أنها باقية على اسميتها ، وأن مدلولها من الزمان صار مستقبلاً بعد أن كان ماضيا، قال ابن مالك والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ، لأنها قبل التركيب حكم باسميتها ، لدلالتها على وقت ماض دون شيء آخر ... ولمساواتها الأسماء في قبول بعض علامات الاسمية كالتنوين والإضافة إليها ، والوقوع موقع مفعول فيه ومفعول به "[3]

ويقول أيضاً مؤكداً على حرفيتها بعد التركيب :" وأما بعد التركيب فمدلولها المجتمع عليه المجازاة ، وهو من معاني الحروف ، فمن ادعى لها مدلولاً آخر زائداً على ذلك فلا حجة له ، وهي مع ذلك غير قابلة لشيء من المعاملات التي كانت قابلة لها قبل التركيب ، فوجب انتفاء اسميتها وثبوت حرفيتها "[4]

ويبدو لنا من كلام ابن النحاس أنه يوافق ابن مالك ؛ فكلامهما واحد مع تغيير خفيف ،وهذا الأمر يثير شكوكنا في أن ابن النحاس قد نقل كلام شيخه ابن مالك دون أن يصرح بذلك .

و بعد الاطلاع على آراء النحاة منهم المبرد نعتقد أن ابن النحاس قد أخطأ حينما قال إن المبرد يعد إذما اسما ، بل هو أي المبرد في رأيه في (إذما) تابع لرأي سيبويه فكلاهما يرى أنها حرف .

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش 7/ 42.

(2) انظر شرح الكافية الشافية2/ 170-171.

(3) الجنى الداني ص 191، و انظر شرح الكافية الشافية 2/ 170 -171، و شرح قطر الندى ص 37

(4) الجنى الداني ص 191.

ويرى بعض النحويين أن (إذما) اسم ، وقد نسب ابن مالك[1]وابن هشام [2] والمرادي [3] هذا القول إلى المبرد .

وهذا ما لا نستطيع فهمه ؟ كيف نسب النحاة الذين أتوا بعد المبرد القول باسمية إذما وهو الذي يعدها حرفاً كسيبويه ، فلعله ذكر هذا في كتاب آخر غير المقتضب ، ثم عدل عنه في المقتضب.

فالمبرد يقول :" أما إذ فتنبئ عن زمان ماض ، وأسماء الزمان تضاف إلى الأفعال ، فإذا أضيفت إليها كانت معها كالشيء الواحد ، ومتى جزمتها فصلت منها ، ألا ترى أنك تقول : جئتك يوم خرج زيد ، وهذا يوم يخرج زيد ... فلما وصلها بما جعلتها شيئا واحداً فانفصلت عن الإضافة فعملت" [4]

فكلام المبرد لا يعني أن (ما) ظرفية كما ذكر صاحب المغني ؛ وإنما يقصد أن (إذ) ظرف ، ودليل هذا قول المبرد : " ومن الحروف التي جاءت لمعنى إن و إذما "[5]

ومن النحاة الذين صرحوا باسميتها ابن الحاجب إذ قال : " والظاهر أنها (إذا) ضمت إليها (ما) كحيثما لا حرفاً برأسه " [6]، ولكنه يقول في الإيضاح:" وإذما على المختار ... من الأسماء المكتسبة للشرط كحيثما ، فهي إذ الظرفية ضمت إليها ما، وليس بالقوي ؛ لفوات معنى الظرفية فيها إذ معناها في الظرفية لما مضى ، ومعنى الشرط ما يستقبل في الشرط والجزاء جميعاً ، فكيف يكون الظرف الواحد بالنسبة إلى فعل واحد ماضياً ومستقبلاً ؟ هذا مما لا يستقيم .... "[7] فابن الحاجب يستبعد الاسمية ليوافق القائلين بالحرفية ، وقال أيضاً :" هل هي اسم كـ (متى)

---

(1) انظر الكافية الشافية2/ 170-171.

(2) انظر مغني اللبيب ص 91.

(3) انظر الجنى الداني ص 191.

(4) المقتضب 2/ 54.

(5) المصدر نفسه 2/ 46.

(6) شرح المقدمة الكافية 3/ 775.

(7) الإيضاح لابن الحاجب2/ 35.

أو حرف ؟ فيه خلاف ، فمن فهم الظرفية حكم بالاسمية ، ومن فهم الشرطية مجردةً حكم بالحرفية " [1]

ونحن نرى أن دخول (ما) على إذ يؤدي إلى تغيير وظيفتها، ويُحكم لها بالحرفية .

6. كأن ، هل هي مفردة ؟

يقول ابن النحاس مجيباً وموضحا خلاف النحويين : " اختلف فيها هل هي مركبة من كاف التشبيه وأن التي كانت مكسورة أو مفردة ، ومن قال هي مركبة ، قال : كان أصلها إن زيداً كالأسد ، فقدمنا الكاف لغرض أن يعلم التشبيه من أول الأمر ، ففتحنا همزة إن لدخول حرف الجر عليها ، والمعنى على الكسر بدليل عدم احتياجها إلى جزء آخر "[2]

التحليل

يبين ابن النحاس خلاف النحويين في تركيب كأن ، فقال : مذهب يرى أنها مركبة من كاف التشبيه ، وأن التي كانت مكسورة أو مفردة ، فكان أصلها إن زيداً كالأسد ، فقُدمت الكاف ليُعلم التشبيه ، وفُتحت همزة إن لدخول حرف الجر عليها ،وهذا رأي سيبويه والخليل .

يقول سيبويه : " سألت الخليل عن كأن ، فزعم أنها إن ، لحقتها الكاف للتشبيه ، ولكنها صارت مع إن بمنزلة كلمة واحدة "[3]

و يقول في قول الشاعر : **كَأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءُ خُلْبِ** [4]

---

(1) الإيضاح في شرح المفصل 1/ 514.

(2) التعليقة ص 217.

(3) الكتاب 151/3.

(4) هذا عجز بيت لرؤبة ، و صدره : و**مُعْتَد فُظ عَلِيظ القَلْبِ** ، ديوان رؤبة ص 169.

يقول ابن خروف :" شاهده النصب بكأن خفيفة وقد أنشده بالرفع على الابتداء ، والخبر و أضمر في كان اسمها إما ضمير الأمر ، وإما ضميره مذكور متقدم " شرح كتاب سيبويه (تنقيح اللباب) ص 255.

" وهذه الكاف إنما هي مضافة إلى أن ، فلما اضطرت إلى التخفيف فلم تضمر ، لم يغير ذلك أن تنصبها بها "[1]

ويرى الزمخشري أنها مركبة مع أن ، فيقول : " هي للتشبيه ركبت الكاف مع (أن) كما ركبت مع ذا وأي في كذا وكأين ، وأصل قولك كأن زيداً كالأسد ، إن زيداً كالأسد، فلما قدمت الكاف فُتحت الهمزة ، لفظاً والمعنى على الكسر" [2]

وقد ذكر ابن مالك أنها مركبة أيضا من أن والكاف [3].

ومن خلال ما ذكرناه ندرك أن غالب النحويين يؤيدون تركيب (كأن) كسيبويه والخليل والزمخشري وابن مالك ، وهذا ما نقله لنا ابن النحاس في تعليقته .

7. وصل أل بالجملة الاسمية

يبين ابن النحاس أن وصل (أل) بالجملة الاسمية لا يكون إلا في الضرورة الشعرية، فيقول : " وقد وصلت أل بالجملة الاسمية في الضرورة، وأنشد عليه بعضهم "[4] قول الشاعر :

مِنَ القوْمِ الرسُولُ اللهِ مِنْهُم لَهُم دَانَتْ رقابُ بَنِي مَعَدّ[5]

يقول ابن النحاس :" أراد الذين رسول الله منهم"[6]

التحليل :

---

(1) الكتاب 3 /164.

(2) المفصل ص 390.

(3)انظر شرح الكافية الشافية 220/1

(4) التعليقة ص 102.

(5) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة . انظر الجنى الداني ص 201، وشرح ابن عقيل1/ 158 ، ومغني اللبيب ص 55 ، وهمع الهوامع1/ 294.

(6) التعليقة ص 102.

يبين ابن النحاس في قول الشاعر :

مِنَ القوْمِ الرسُولُ اللهِ مِنْهُم

أن وصل أل بالجملة الاسمية لا يقع إلا في الضرورة الشعرية ، ويوجه بيت الشاعر بقوله :

أراد الذين رسول الله منهم ، و يقول ابن مالك عن هذا الشاهد الشعري أنه ضرورة شعرية فيقول ما نصه : " وأما قول الشاعر:

مِنَ القوْمِ الرسُولُ اللهِ مِنْهُم لَهُم دَانَتْ رقابُ بَنِي مَعَدّ

فنادر معدود من الضرورات : لأن الألف واللام فيه بمعنى الذين ، ولا يتأتي له الوزن إلا بما فعل "[1]

و يعد ابن عقيل وصلَ أل بالجملة الاسمية شاذاً :يقول:" الألف واللام لا توصل إلا بالصفة الصريحة ، وأعني بالصفة الصريحة اسم الفاعل ... واسم المفعول ... والصفة المشبهة ... وقد شذ وصل الألف واللام بالفعل المضارع ..وقد جاء وصلها بالجملة الاسمية ... شذوذاً" [2] ثم يستدل على ذلك بالبيت السابق[3] .

و نعتقد أن ابن النحاس قد أشار إلى قضية لم يتداولها كثير من النحاة، فقد وقف عند قول الشاعر :

مِنَ القوْمِ الرسُولُ اللهِ مِنْهُم لَهُم دَانَتْ رقابُ بَنِي مَعَدّ

و صرح بشذوذ وصل أل بالجملة الاسمية ، وهذا الرأي بينه ابن عقيل بعده ، فأقر بشذوذ ذلك أيضاً فيكون موافقاً لابن النحاس في رأيه .

---

(1) شرح الكافية الشافية 1/ 127.

(2) شرح ابن عقيل 1/ 156-158 .

(3) انظر المصدر نفسه 1/ 158.

8. **أيّ ، مواضعها والخلاف فيها.**

يبين ابن النحاس أن (أيا) لم توضع على معنى واحد ، بل لها معان عدة يقول ابن النحاس :" اعلم أن أياً لها مواضع تكون استفهاماً كقولهم : أيهم جاءك ؟ وشرطاً كقولهم : أيهم جاءك أكرمه ، وموصولة كقولهم : جاءني أيهم أكرمته ، وموصوفة كقولهم : يأيها الرجل ، وصفة كقولهم : مررت برجل أي رجل ، وهي معربة حيث كانت إلا موصولة ، و أضيفت وحذف صدر صلتها ، كقوله - تعالى- :﴿ أَيُّهُم أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ تقديره - والله أعلم - :أيهم هو أشد "خلافاً للأخفش فإنه يعربها مطلقاً "[1]

التحليل

ابن النحاس يبين أن (أيا) تجيء على خمسة أوضاع :

الأول : استفهامية مثل : أيهم جاءك ؟

الثاني: شرطية مثل : أيهم جاءك أكرمْه .

الثالث: موصولة مثل : جاءني أيهم أكرمـــتـــه .

الرابع : موصوفة مثل : يـأيـهـــا الـــرجـــــل.

الخامس : صـــفـــة كـقولهم : مررت برجل أي رجل .

ويوضح ابن النحاس أنها دائما تكون معربة إلا إذا كانت موصولة و مضافة وحذف صدر صلتها ، كقوله - تعالى- : ﴿أَيُّهُم أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾، ويقدره ابن النحاس بقوله : أيهم هو أشد ، ويصرح بأن الأخفش يعربها دائماً ، وهويخالفه في ذلك .ونجد أن سيبويه يستجيد نصب أي ويستحسن ذلك فيقول :" وحدثنا هارون أن

(1) التعليقة ص 590.

ناسا وهم الكوفيون يقرءونها:﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُم أَشَدُّ عَلَى الرَّحْـــمَنِ عِتِيًّا ﴾[1] ، وهي لغة جيدة نصبوها كما جروها حين قالوا : امرر على أيهم أفضل ، فأجراها هؤلاء مجرى (الذي) إذا قلت اضرب الذي أفضل،لأنك تنزل (أيا) و (من) منزلة (الذي) في غير الجزاء والاستفهام ، و زعم الخليل أن أيهم إنما وقع في اضرب أيهم أفضل على أنه حكاية كأنه قال : اضرب الذي يقال أيهم أفضل"[2] ، وشبهه بقول الأخطل :

وَ لَقَدْ أبيتُ مِنَ الفَتَاةِ بمَنْزِلٍ فَأبيتُ لا حَرِجٌ وَلا مَحْرُومُ [3]

وينقل سيبويه عن الخليل أن قراءة النصب هي القياس فيقول :"سألت الخليل- رحمه الله -عن قولهم : اضرب أيهم أفضل؟

فقال القياس النصب" [4]، و يوضح المبرد أن أي تكون موصولة واستفهاماً وجزاءً[5]

و يقول الفراء : وقول الله : ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمنِ عِتِيًّا﴾ ، من نصب أيّا أوقع عليها النزع وليس باستفهام ... وفيها وجهان من الرفع ، أحدهما أن تجعل الفعل مكتفياً بمن فى الوقوع عليها... ثم تستأنف أيّا فترفعها بالذي بعدها ..."[6]

---

(1) سورة مريم 69.

(2) الكتاب 2/ 398-399.

(3) روي البيت وَ لَقَدْ أكون مِنَ الفَتَاةِ بمَنْزِلٍ فَأبيتُ لا حَرِجٌ وَلا مَحْرُومُ

البيت من الكامل ، وهو للأخطل في ديوانه ص 430 ،ط2 ، شرح راجي الأسمر ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1415هـ - 1994م. انظر التذكرة 447، و الإنصاف 2 /583.

(4) الكتاب 2/ 398- 399.

(5) انظر المقتضب 4/ 217.

(6) معاني القرآن 1/ 47-48.

وقال الفراء أيضا : " «أي» إذا أوقعت الفعل المتقدّم عليها خرجت من معنى الاستفهام ، وذلك إن أردته جائز ، يقولون : لأضربن أيهم يقول ذلك (بالنصب). ..والكوفيون يُجرون «أيا» مجرى من وما فى الاستفهام والجزاء ، فإذا وقع عليها الفعل، وهى بمعنى الذي نصبوها لا محالة ، فيقولون : اضرب أيهم أقبح ... وحكى أنهم قرءوا بالنصب فى الآية ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمنِ عِتِيًّا﴾ "[1]

ويقول الفراء ذاكراً الوجه الآخر : "وأما الوجه الآخر ، فإن فى قوله - تـــعالى- : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ﴾ لننزعن من الذين تشايعوا على هذا ، ينظرون بالتشايع أيهم أشدّ وأخبث ، وأيهم أشدّ على الرحمن عتيّا ...وفيه وجه ثالث من الرفع أن تجعل ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ﴾ بالنداء أي لننادين ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمنِ عِتِيًّا﴾ وليس هذا الوجه يريدون"[2].

ولعل الفراء يقصد أن مَن نصب أيّا عدها مفعولاً به ، و أوقع عليها النزع ، وليس باستفهام، ومن رفعها فإنها تكون مبتدأ ، أو منادى .

وأبو جعفر النحاس يرى أن هذه الآية تثير مشكلة في الإعراب بين النحاة ؛ ذلك لأن القراء يقرؤونها بالرفع إلا قارئ واحد يقرؤها بالنصب فقال : " و هذه الآية المشكلة في الإعراب ؛لأن القراء كلهم يقرءون (أيُّهُم) بالرفع إلا هارون القارئ فإن سيبويه حكى عنه- بالنصب "[3]

(1) معاني القرآن للفراء 1/ 47-48.

(2) المصدر نفسه 1/ 47-48.

(3) إعراب القرآن لابن النحاس 3/ 322.

ثم وضح أوجه إعرابها المحتملة : وهي إما أن تكون مرفوعة على الحكاية ، وإما مرفوعة بالابتداء ، أو مبنية على الضم .[1]

ويسرد الزمخشرى الأوجه الأربعة لأي فيقول : " وأي كـ(من) في وجوهها ، تقول مستفهماً بها : أيُّهُم حَضَر ؟ ، ومجازياً : أيُّهم يأتني أكرمه ، وواصلاً : اضرب أيهم أفضل ، وواصفاً : يا أيُّها الرجل ، وهي عند سيبويه مبنية على الضم إذا وقعت صلتها محذوفة الصدر كما وقعت في قوله - تعالى- : ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُم أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾"[2]

وأما العكبري فيبدو أنه يرجح قراءة الرفع على النصب ، فيرى أن قراءة النصب شاذة ، فيقول :" قوله - تعالى- : (أيُّهُم أشَدُّ) يقرأ بالنصب شاذاً ، والعامل فيه (لننزعن) وهي بمعنى(الذي) ، و يقرأ بالضم ، وفيه قولان أحدهما ضمة بناء ...وهي بمعنى الذي ... والقول الثاني ضمة الإعراب " [3] .

ويرى ابن هشام أن أي دائما معربة، و يستثنى من ذلك إضافتها و حذف صدر صلتها يقول :

" أي معربة في كل حالاتها ، إلا في حالة واحدة فإنها تبنى فيها على الضم ، وذلك إذا اجتمع شرطان أحدهما أن تضاف ، والثاني أن يكون صدر صلتها ضميراً محذوفا " [4] كقوله - تعالى- السابق ،ويعرب ابن هشام الآية السابقة ثم يعقب بقوله :"ومن العرب من يعرب أيا في أحوالها ... وقد قرأ هارون (أيَّهم) بالنصب "[5]

(1) انظر إعراب القرآن لابن النحاس 3/ 322-323.

(2) المفصل ص190.

(3) إملاء ما من به الرحمن 2/ 115- 116.

(4) شذور الذهب ص 108.

(5) المصدر نفسه ص 109.

ذلك رأي ابن هشام ، وأما عن رأي أبي البقاء العكبري و الآراء التي سردها ، فتُعلق الدكتورة فاطمة الأزهري مرجحة قراءة الرفع بقولها :" والراجح في هذه الآراء قراءة الرفع ، أما الاختلاف فكان في توجيهها ، وذلك وارد في كثير من القراءات والله أعلم "[1]

ومن هنا يجدر بنا أن نشير إلى أن ابن النحاس قد بين أن (أيا) لها حالات عدة فقد تكون استفهامية أو شرطية أو موصولة أو موصوفة أو صـــفـــة ، وهذا ما أشار إليه الزمخشري قبله ، كما وضح أنها تكون معربة إلا إذا أضيفت وحذف صدر صلتها ، وهذا الرأي قد أشار إليه شيخه ابن مالك كما وضحنا .

(1) مجلة التبيان ، العدد الرابع ، ص 252 ، النصف الأول السنة ، منشورات جامعة طرابلس كلية الآداب قسم الدراسات الإسلامية ، 1379 - 2011.

الفصل الخامس

المسائل الفرعية والخصائص والمؤاخذات

المبحث الأول
المسائل الفرعية

المسائل الفرعية

نقصد بالمسائل تلك القضايا النحوية الفرعية الموجودة في صلب الأبواب و الموضوعات النحوية الجزئية ، و التي يُعنْوَن لها بلفظ **(مسألة)** ليُدرَج تحتها ما يُودّ تبيينه وتوضيحه.

ولو تتبعنا كتاب التعليقة بتمعن لوجدنا أن ابن النحاس قد أورد في كتابه العديد من المسائل ، وكانت هذه المسائل متناثرة في أبواب التعليقة ، لكن أغلبها موجود في باب ما جرى من الأسماء مجرى الأفعال ، أي باب الممنوع من الصرف ، أما بقية الأبواب فإنها تضمنت بعض المسائل القليلة .

وما يلاحظ على تلك المسائل هو غزارتها في هذا الباب[1] ، فلعل السبب في ورود أغلب المسائل في باب الممنوع من الصرف هو إشكالية هذا المبحث ، و صعوبته وتشعب مسائله ، واختلاف آراء النحاة فيه ، فما اعتبر مصروفاً عند بعض النحاة ، اعتبر عند غيرهم غير مصروف ، والعكس قد يقال أيضاً .

ونرى أن هذه المسائل ليست من آراء ابن النحاس وأقواله ، وإنما هي منقولة من كتاب شيخه ابن عمرون ، وقد صرّح ابن النحاس بذلك إذ قال :

"هذا الباب هو الذي يعبر عنه النحاة بباب ما لا ينصرف ، ويسميه الكوفيون باب ما لا يجرى ، وهذا الباب قد أتقنه شيخنا الإمام المرحوم جمال الدين بن عمرون - رحمه الله - في شرح المفصل إتقاناً جاوز الحد، ولولا خوف النسبة إلى التعصب ، لقلت إنه سبق فيه- مع تأخره - المتقدمين أجمعين ، وإذ أوافق عليه بأن مصداق ما قلت فأذكره بلفظه وألفاظ ما ذكره ، من كلام صاحب المفصل - رحمه الله - ، لا أزيد لفظاً و لا أنقص ، و لا أغير شيئاً من ألفاظه ... و لا أذكر دليلاً ، و لا إيضاح علة اكتفاء بما تقدم في كلام شيخي رحمه الله" [2]

---

(1) أي (ما جرى من الأسماء مجرى الأفعال)

(2) التعليقة ص 32.

وهذا دليلٌ قاطعٌ على أن المسائل التي أوردها ابن النحاس في تعليقته ـ في باب ما جرى ـ هي من كتاب ابن عمرون (شرح المفصل).

وربما أعجب ابن النحاس بما أورده شيخه في هذا الباب إعجاباً شديداً ؛ لأنه سبق فيه الأولين ، ولعل ابن النحاس قد صدق في ذلك ؛ لأننا لم نر هذه المسائل مجتمعةً في كتاب واحد فيما وقع بين أيدينا من المصادر .

لذلك ذكر ابن النحاس بنصه وحرفه ما نقله عن أستاذه ، فنقل جل قضايا ومسائل الممنوع من الصرف من كتابه ، الأمر الذي جعل المحقق يقول :" وقد تطول نقول ابن النحاس كثيراً ، فقد ذَكَر في باب الممنوع من الصرف أنه سينقل ما قاله شيخه ... بنصه ...ويقع النص في المخطوط من الصفحة (95) إلى نهاية الصفحة (121) ، ومثل هذا النقل لم نعهده عند غيره من شراح المتون النحوية "[1]

ونظراً لأن المسائل التي سنذكرها ليست من أقوال ابن النحاس وآرائه – تَجَنَّبَنَا أن نقول عبارة: **(قال ابن النحاس)** لأنه ليس بالقائل .

هذه المسائل نقلها ابن النحاس من كتاب شرح المفصل لابن عمرون ، وهو بدوره قد نقل العديد من المسائل من كتاب سيبويه ، ومن كتاب ابن السراج ، ومن كتاب الأخفش ، كما نقل عن ابن برهان ، وابن خروف وغيرهم من النحويين .

ومسائل الممنوع من الصرف التي تضمنتها تعليقة ابن النحاس كثيرة ، وهي المسائل التي تثير خلافاً بين النحويين .

(1) التعليقة ص 450 .

فمن أبرز مسائل هذا الباب ما يلي :

1. إذا سمي بشيطان

من المسائل الواردة في هذا الباب مسألة التسمية بشيطان ، فجاء في التعليقة ما نصه : " شيطان إذا سمي به ينصرف ،لأن نونه أصلية ، لأنه من شطن إذا بعد ، لأنه بعدٌ عن الرحمة ، ووزنه فيعال " [1]

التحليل

من النص ندرك أن (شيطان) إذا سمي به ينصرف ، ووزنه فيعال .

يقول سيبويه سائلاً شيخه :"و سألته عن رجل يسمى دهقان ، فقال إن سميته من التَّدَهْقُن فهو مصروف ، وكذلك شيطان إن أخذته من التشيطن ، فالنون عندنا في مثل هذا من نفس الحرف إذا كان له فعل يثبت فيه النون ، وإن جعلت دِهْقَان من الدَّهْق ، وشيطان من شـــــيط لم تصرفه " [2]

ويبدو لنا أن (شيطان) إذا أخذ من شيَّط ، فهو غير مصروف ، ويصرف إن أخذ من التشيطن أو من شطن .

ويقول أبو حيان :" الألف والنون الزائدتان في آخر الاسم على فعلان أو غيره من الأوزان يمنع من الصرف مع العلمية...وشيطان و دهقان ... ينبني على أصالة النون فيصرف ، أو زيادتها ، فيمنع مسمًّى به ، وقد منعت العرب شيطان ، وإنسان اسمي قبيلتين "[3]

فأبو حيان يوضح أن شيطان (إذا سمي به) و كانت نونه أصلية فإنه يصرف ، وأما إذا كانت مزيدة فإنه يمنع من الصرف .

---

(1) التعليقة 506.

(2) الكتاب 217/3، 218 ، وانظر الكافية في النحو 2/ 61 .

(3) ارتشاف الضرب1/ 864.

2. إذا سمي بفعل الأمر

ورد في التعليقة مسألة التسمية بفعل الأمر ، فهل ينصرف من سمي بفعل الأمر ؟ جاء في تعليقة ابن النحاس : " إذا سميت بفعل الأمر نحو : اضرب ، قطعت همزته ، بخلاف ما لو سميت بابن ، لأنه قد صار من جنس الأسماء ، ولم يصرف للتعريف و وزن الفعل " [1]

التحليل

يبدو لنا أنه لا يجاز صرف من سمي بـ(اضرب) وذلك بسبب الوزن والتعريف :يقول سيبويه :" إذا سميت رجلاً بإضرب أو أقتل أو إذهب لم تصرفه ، و قطعت الألفات حتى يصير بمنزلة الأسماء لأنك قد غيرتها عن تلك الحال،ألا ترى أنك ترفعها وتنصبها ، وتقطع الألف لأن الأسماء لا تكون بألف الوصل"[2] ، ويقول :" إذا سميت رجلاً بإثمد لم تصرفه ، لأنه يشبه إضرب "[3]

إذن ، فقد عرفنا أنه إذا سمي باضرب تقطع همزته لأنه يعد اسماً ، ومنع صرفه لعلتين هما العلمية والوزن .

والمبرد وابن الحاجب وغيرهما [4] يوافقون سيبويه، فهم يرون أن من سمي بفعل الأمر تُقطع همزته ؛ لأنه صار من الأسماء.

3. الخلاف في التسمية بمئة دينار

لا شك أنه يوجد خلاف بين النحويين في مسألة التسمية بمائة دينار ، منهم من يقول ينصرف ، ومنهم من يعارض صرفه ، فورد في التعليقة :

" إذا سميت بمئة دينار ففيه خلاف ، الأخفش لا يصرفه في المعرفة ويصرفه في النكرة ، لأنه قاسه على خمسة عشر لأنه قد انتقل عن معنى العدد ، وصار من باب

---

(1) التعليقة ص 472.

(2) الكتاب 3/ 198.

(3) المصدر نفسه 3/ 197.

(4) انظر المقتضب 3/ 366، و أمالي ابن الحاجب 815/2، و حاشية الخضري 242/2.

الاسم المركب ، الذي يتصل الثاني بالأول كاتصال تاء التأنيث ، وابن السراج يجريه مجرى المضاف إذا سمي به "[1]

التحليل

الخلاف بين النحويين في مسألة التسمية بمائة دينار يسير على الآتي :

مذهبٌ يرى صرفه إذا كان نكرة ، ويمنع صرفه إذا كان معرفة ؛ لكونه صار مركباً ، وقيس على خمسة عشر .

مذهب يجعله كالمضاف .

فالأول ينسب للأخفش ، والثاني ينسب لابن السراج .

ويبدو أن سيبويه لم يتطرق إلى التسمية بالمائة دينار ، وإنما تطرق للعدد[2] فحسب ، لكن الأخفش ، وأبا بكر ابن السراج فعلا ذلك ، يقول أبو بكر السراج :

" قال الأخفش لو سميت رجلاً بخمسة عشر ، لقلت : هذا خمسة عشرَ قد جاء ، وهذا خمسة عشر آخرَ ، ومررت بخمسة عشر مقبلاً ... ومثل ذلك مائة دينار ، يعني إذا جعلت مائة مع دينار اسماً واحداً ... وما استعملته العرب مضافاً ، وعرف ذلك في كلامها ، فلا يجوز عندي أن يجعل المضاف والمضاف إليه بمنزلة خمسة عشر ، من قبل أنهم قد فرقوا بين مائة دينار و خمسة عشر ؛ لأن خمسة عشر عددان فجعلا اسماً واحداً للمعنى ، وهما بمنزلة عشرة لاختلاط العدد بعضه ببعض ، ومائة دينار ليس كذلك ، لأن دينار هو مفسر المعدود ، والذي ذهب إليه الأخفش : أن مائة دينار إضافته غير إضافة حقيقية لأنه مميز ، وليس كإضافة صاحب دينار ، ولا إضافة عبد الله "[3]

من خلال ما ذكرناه نلاحظ أن ثمة خلافاً بين الأخفش وابن السراج ، فالأخفش لا يجيز صرف من سمي بمئة دينار بينما ابن السراج يخالفه ويصرفه .

---

(1) التعليقة ص499.

(2) انظر الكتاب 1/ 207 ، 229. ، 2/ 162 ، 3/ 562 .

(3) الأصول 1/ 479.

فابن السراج يمنع أن يجعل المضاف والمضاف إليه بمنزلة خمسة عشر ، وبمعنى أفصح فإنه يفرق بين مائة دينار ، وخمسة عشر، فخمسة عشر عددان ، جُعلا اسماً واحداً كعشرة ، و مائة دينار ، ليس عددين ، بل هو عدد واحد ، لأن دينار ليس عدد بل تمييز ، فيجرى (مائة دينار)مجرى المضاف .

ذلك رأي أبي بكر و الأخفش ، وأما عن أبي حيان فيقول :" وما رُكب من العدد كخمسة عشر َ إذا سمَّيت به ، فلك أن تُقِرَّه على حاله ، و أنْ تُعْرِبَه إعراب المتضايفين ، وإعراب ما لا ينصرف "[1]

4. إذا سمي بمدائن محاريب

من المسائل التي أثيرت في باب (ما جرى)مسألة التسمية بمدائن محاريب ، فجاء في التعليقة :" لو سمي بمدائن محاريب ، فقيل حكمه الإضافة ، لأن باب الإضافة أوسع من باب الأسماء المركبة ، ولو أُجْرِيَ على طريقة حضر موت كان قياساً أن تصرف في النكرة ..."[2]

التحليل

إذا سمي بمدائن محاريب فالقياس أن يصرف في النكرة إذا أجرى على طريقة حضر موت ، وقيل حكمه الإضافة ، لأن بابها أوسع من باب الأسماء المركبة.

وقد تعرض سيبويه لهذا المبحث أي ما كان على وزن مفاعل ومفاعيل في باب (ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل) ، لكنه لم يذكر التركيب ، بل ذكر التحقير و النسب [3] ، وفي باب (هذا باب الشيئين اللذين ضُمّ أحدهما إلى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد ...) ذكر سيبويه معد يكرب [4]

---

(1) ارتشاف الضرب 1/ 866.

(2) التعليقة ص 498.

(3) انظر الكتاب 3/ 227.

(4) معد يكرب اسم مركب كحضر موت تماماً ، وما يسري على معد يكرب يسرى على حضر موت أيضاً.

يقول سيبويه :" وأما مَعْدِ يكَرِب ففيه لغات :

منهم من يقول : مَعْدِ يكَرِبٍ فيضيف

ومنهم من يقول :مَعْدِ يكَرِبَ فيضيف ولا يصرف .. .

ومنهم من يقول : مَعْدِ يكَرِبُ فيجعله اسماً واحداً" [1]

ويظهر أن الوجه الأخير يثير تساؤلاً كبيراً في نفس سيبويه ، لذلك لم يتردد في سؤال شيخه ، يقول سيبويه :" فقلت ليونس هلاَّ صرفوه إذ جعلوه اسماً واحداً ، وهو عربي ، فقال ليس شيٌء يجتمع من شيئين فيجعل اسماً سُمِي به واحد ثم إلاَّ لم يصرف ، وإنما استثقلوا صرف هذا لأنه ليس أصل بناء الأسماء ، يدلك على هذا قلّته في كلامهم في الشيء الذي يلزم كلّ من كان من أمّته ما لزمه ، فلما لم يكن هذا البناء أصلاً ، ولا متمكناً كرهوا أن يجعلوه بمنزلة المتمكن الجاري على الأصل ، فتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمي ، وهو مصروف في النكرة "[2]

إذن ، لم يذكر سيبويه مدائن محاريب ، وإنما ذكر شيئاً يشبهه ، وهو حضر موت وبعلبك و معد يكرب ، ووضح سيبويه لمعد يكرب ثلاث حالات وهي : الإضافة والصرف ، أو الإضافة وعدم الصرف ، أو جعله اسماً واحداً.

ويقول ابن السراج :" و اعلم أنه لا يصلح أن يجعل مثل مدائن محاريب ولا مثل مساجد محاريب ...اسما واحداً ، مثل حضر موت ، لأنه لم يجيء شيء من هذه الأمثلة اسمان يكون منهما اسماً واحداً ، فإن جاء فالقياس فيه أن يجعل كحضر موت، وأن يصرف في النكرة ، وقال الأخفش ، وإنما صرفته لأني قد حولته إلى باب ما ينصرف في النكرة ، وخرج من حد البناء الذي لا ينصرف لأني إنما كنت لا أصرفه ، لأنه على مثال لا يجيء في الواحد مثله "[3]

---

(1) الكتاب 3/ 297.

(2) المصدر نفسه 3/ 297.

(3) الأصول 1/ 479 ، وانظر الإيضاح 239.

ورأي أبي حيان ، لا يختلف عن رأي سيبويه ، فقد صرح بأن "المركب تركيب المزج يمنع من الصرف مع العلمية ، نحو معدِ يكَربَ ... و لا يتحتم في تركيب المزج منع الصرف ، بل تجوز الإضافة ، وهي مسموعة في بَعْلبك ، و مَعْدى كَرِب وحَضْرَ مَوت"[1] .

ويفهم من كلام أبي حيان أن المركب يجوز فيه أمران هما : الإضافة ، ومنع الصرف .

وينقل السيوطي عن الأخفش قوله : " المركب المزجي ... كمحاريب مساجد أو عبد بشرى ... إذا ركبا وسمي به ، ثم نكر ذهب الأخفش إلى صرفه ، لأن المانع فيه حال التسمية التركيب مع العلمية ، لا الجمع والتأنيث ، وقد زالت العلمية بالتنكير " ثم يدلي برأيه مؤيداً ابن مالك : " والأصح عند ابن مالك المنع ، لأنه لم ير شيء من هذا النوع مصروفاً في كلامهم " [2]

يبدو أن ابن مالك يمنع صرف من سمي بمدائن محاريب ، وتبعه السيوطي في ذلك ، وهما في رأييهما هذا يخالفان الأخفش الذي يجيز صـــرفـه ؛ لأن الـــمانع فيـــه (إذا سمي به) التركيب مع العلمية.

5. إذا سمي بهراق

من المسائل التي وردت في باب ما جرى مسألة التسمية بهراق ، فهل يصرف من سمي بهراق ، هذا ما سنعرفه من خلال النص الآتي :

" لو سميت بهراق ، لم يصرف لأن الهاء بدل من الهمزة ، وكذلك هَرِقْ فأجرى عليها حكم الهمزة "[3]

---

(1) ارتشاف الضرب 1/864-865.

(2) الهمع 1/ 117.

(3) التعليقة ص 473.

التحليل

مَن سمي بهراق يمنع صرفه لأن الهاء هي بدل من الهمزة : يقول سيبويه مانعاً صرف هراق إذا سمي به :" وإن سميت رجلا هَرَاقَ لم تصرفه ، لأن هذه الهاء بمنزلة الألف زائدة ، وكذلك هَرِقْ بمنزلة أقِم "[1]

ويقول ابن الحاجب :" إذا غير وزن الفعل عما كان عليه ، فإن كان بإبدال الزيادة المعتبرة في أول الوزن حرفاً آخر كهراق وهرق ، فإنه لا يضر ذلك بوزن الفعل ، وإن كان الهاء لا اختصاص له بالفعل كالهمزة ، وذلك لعدم لزوم ذلك الإبدال لأن الأكثر في الاستعمال أراق وأرق "[2]

و يقول ابن مالك: "جعل لهاء هَرَاقَ ما لهمزة أرَاقَ فيقال في المسمى بـ(هراق)، هذا هراقُ ، ومررت بهراقَ ، كما يقال في المسمى بأراق ، هــذا أراقُ ومـــــررت بأراقَ "[3]

إذن ، فقد منع سيبويه ، وابن الحاجب ، وابن مالك ، صرف من سمي بهراق ؛ وذلك لأن الهاء بدل من الهمزة ، ولا يضر ذلك بوزن الفعل شيئاً .

ذاك رأي النحاة في هذه المسألة ، ولغيرهم رأيٌ فيها أيضاً [4]

---

(1) الكتاب 200/3.

(2) الكافية 1/ 63.

(3) شرح الكافية الشافية 2/ 100.

(4) ونقل أبو حيان عن الأخفش أنه يمنع صرف هراق لأن الهاء مبدلة من الهمزة ، بقوله :" ولو أُبدلت النون الزائدة لاماً بعد ألف زائدة ، ثُنزلت اللام منزلة النون ، فامتنع الاسم من الصرف ، نحو أصيلال مسمى به ، قاله الأخفش ، وأجري في منع الصرف مجرى هاء هراق المبدلة من الهمزة " ارتشاف الضرب 1/ 856.

6. إذا سمي بـ(أبان)

مسألة التسمية بأبان من المسائل التي وردت في باب ما جرى ، فجاء في التعليقة :

أن " أبان اسم رجل لا ينصرف للتعريف والوزن إن أخذ من باب يبين ، وإن أخذ من أبنه يأبنه إذا ذكره بسوء ، أو من أبّنه إذا مدحه بعد موته ينصرف ، لأن الهمزة أصلية ، فيكون كسلام "[1]

التحليل

تَبَيَّنَ لنا أن أبان ينصرف إن أخذ من باب أبنه ، لأصالة الهمزة ، و إن كان من باب يبين لا ينصرف لعلتين هما الوزن و التعريف .

وفي قول أبي هريرة - رضي الله عنه -: بعث رسول الله- صلى الله عليه وسلم - **أبان** على سرية.

يقول ابن مالك : و قول أبي هريرة رضي الله عنه :" بعث أبان " ليس فيه إشكال ، لأن أبان علم على وزن أفعل ، فيجب ألا ينصرف ، وهو منقول من أبان ماضي يبين"[2]

فمن كلام ابن مالك ندرك أن أبان إذا أخذ من يبين لا ينصرف ، لأنه علم على وزن أفعل ، وقد ذكر غيره إن أخذ من أبّن ينصرف لأصالة همزته .

(1) التعليقة ص 471.

(2) شواهد التوضيح والتصحيح 156.

7. إذا سمي بالأفعال المعتلة

التسمية **بالأفعال المعتلة** مسألة واردة في التعليقة في باب الممنوع من الصرف فورد أنه " إذا سميت بالأفعال المعتلة مما لم يسم فاعله ، لم تشم حركة الأصل ، بل تكسر كسرة خالصة ، لأن ذلك الإشمام إنما يكون في الأفعال ، وكذلك الحكم في المضاعف نحو ردّ إن سمي به " [1]

التحليل

من سمي بفعل معتل أو مضعَّف ينصرف لخروجه من باب الأفعال إلى باب الأسماء

قال سيبويه : إن سميت رجلاً ضُورب لم تصرفه ، وذكر سيبويه علة منعه من وهو لأنه لا يشبه الأسماء [2].

ويتفق المبرد مع سيبويه في عدم صرف المسمى بالفعل المعتل مما لم يسم فاعله فيقول المبرد : " فإن سميت بفعل لم تسم فاعله لم تصرفه ؛لأنه على مثال ليست عليه الأسماء ، وذلك نحو ضُرب ودُحرج وبوطر ، إلا أن يكون معتلاً أو مدغماً ، فإنه إن كان كذلك خرج إلى باب الأسماء ، وذلك نحو: قيل وبيع ورد ، وما كان مثلها ، لأن رد بمنزلة كرَّ وبرد ونحوهما ، وقيل : بمنزلة فيل وديك " [3]

فالمبرد يضيف أيضاً المسمى بالفعل المضاعف أو المعتل فيُجيز صرفه ، وأما أبو حيان فيبين أن سيبويه يصرف المسمى بفعل لم يسم فاعله إذا خُفف، فيقول : " فقياس قول سيبويه في صرف ضُرب إذا خفّف بعد التسمية الصَّرف "[4]

---

(1) التعليقة ص 473.

(2) انظر الكتاب 3/ 207.

(3) المقتضب 3/ 314، وانظر 3/ 324 من المصدر نفسه .

(4)ارتشاف الضرب 1/ 858.

ويقول ناقلاً عن بعض النحويين :" وفي حواشي مبرمان : سيبويه يقول : إذا سميت رجلاً بِضُرِب ، ثم سكَّنت صُرف ، لأنه خرج إلى مثال الأسماء ، والمبرد يقول : لا أصرفه ؛ لأنه في نية الحركة ، وليس هذا عنده مثل: رُدّ وقيل ؛ لأنه لا يجوز فيه رُدِدّ ، و لا قُول ، وَ أنْتَ إذا قلت في ضُرِب ،ضُرْبَ ، جاز أن تردّ الكسرة "[1]

من خلال ما سبق نلاحظ أن من سمي بالأفعال المعتلة مما لم يسم فاعله لا يُصرف ؛ لأنه ليس ثمة وزن يماثله في الأسماء ، وأما إذا كان معتلا مثل بيع ، وقيل أو مدغماً مثل ردَّ ، فإنه يصرف، لأنه صار اسماً بمنزلة فيل وديك وكرَّ .

8. إذا ساوى تصغير ما ينصرف ما لا ينصرف أو العكس

تبدو هذه المسألة تثير إشكالاً ، لكن المتمعن فيها قد يتضح له أن المصروف إذا سمي به ، وصغر ، وساوى في تصغيره غير المنصرف **لا يصرف** ، وأن غير المنصرف إذا صغر ، وكان تصغيره مساوياً للمنصرف **يصرف** ، فجاء في التعليقة : " إذا ساوى تصغير ما ينصرف ما لا ينصرف لم ينصرف ، كما لو سمينا بتَضَارُب فإنه مصروف ، فإذا صغرناه قلنا تضيرب ، لم ينصرف ، لأنه صار على وزن الفعل ، كما إذا ساوى تصغير ما لا ينصرف ما ينصرف انصرف ، فأسود إذا صغر تصغير الترخيم ، انصرف ، فقلت : هذا سويد "[2]

التحليل

قد يغير التصغير حكم المصروف ، وقد يحدث العكس (بأن يغيرَ حكمَ الممنوع من المنصرف)

فما لا ينصرف إذا صغر ، و ساوى تصغيره المنصرف **انصرف** ، كأسود فهو غير مصروف ، فلو صغرناه ، وقلنا سويد انصرف .

والمنصرف إذا صغر ، وساوى في تصغيره غير المنصرف منع صرفه ، كما لو سمي بتضارُب فإنه منصرف ، فإذا صغرناه قلنا تضيرب ، لم ينصرف ، لأنه صار

(1) ارتشاف الضرب1/ 857.

(2) التعليقة 472.

على وزن الفعل ، وقد أكد سيبويه أن تضارب إذا سمي به ثم صغر مُنع صرفه فقال : " إذا سميت رجلا بتفاعل نحو تضارب ، ثم حقرته فقلت تُضيْرب لم تصرفه ، لأنه يصير بمنزلة تَغْلِب ، و يخرج إلى ما لا ينصرف ، كما تخرج هند في التحقير إذا قلت هنيدة إلى ما لا ينصرف البتة في جميع اللغات ، وكذلك أجادل اسم رجل ، إذا حقرته ، لأنه يصير أجيدل مثل أميلح ، وإن سميت رجلا بهرق ، قلت هذا هريق قد جاء ، لا تصرف"[1]،ويقول سيبويه في كتابه أيضاً : إن عمر إذا حقر فقيل عمير انصرف [2].

ويقول السيوطي :" إذا صغر ما لا ينصرف صُرف لزوال سبب المنع بالتصغير ... وقد يكون الاسم منصرفا فإذا صغر منع ، لحدوث سبب المنع فيه كتوسط مسمى به ، فإنه مصروف ، فإذا صغر على تويسط أشبه الفعل فيمنع ، وهند ونحوه إذا صغر دخلته التاء فيتعين فيه المنع بعد أن كان جائزاً "[3]

لعله يُقصد أنه إذا صُغر المصروف قد لا ينصرف ؛ لأنه صار على وزن الفعل ، مثل :توسُّط فإنه منصرف ، وإذا صغرناه فقلنا تويسط لم ينصرف ، وإذا صغر ما لا ينصرف ينصرف ؛ لأنه قد زال سبب منع صرفه .

9. حمدون وسبب امتناع صرفه

حمدون اسم هل يصرف ، أم صرفه ممنوع ؟ ورد في التعليقة ما نصه : " قال ابن برهان : قال أبو علي : حمدون يمتنع من الصرف للتعريف والعجمة ، وليس بجمع حمد سمي به ، إذ ليس في كلامـــهم إعرابان "[4]

التحليل

من خلال النص ندرك أن صرف حمدون ممتنع ؛ لعلتين هما العجمة والتعريف ، يقول ابن مالك : " قال أبو علي : حمدون يمنع صرفه للتعريف والعجمة"[5] ،

---

(1) الكتاب 3/ 200

(2) انظر المصدر نفسه 224/3.

(3) الهمع 1/ 118.

(4) التعليقة ص 502.

(5) شرح الكافية الشافية 2/ 96.

ويـقـــول ابن مالك أيضاً :" أراد بذلك أبو علي أن حمدون وشبهه من الأعلام المزيد في آخرها واو ونون لغير جمعية لا توجد في استعمال عربي مجبول على العربية ، بل في استعمال عجمي حقيقة أو حكما ، فألحق بما منع صرفه للتعريف والعجمة المحضة "[1]

ندرك أن حمدون إذا سمي به لا ينصرف بتاتاً لوجود علتين هما التعريف والعجمة المحضة ، لأنه مزيدٌ بواو ونون في آخره لغير جمع .

ويقول الشيخ عبد اللطيف الشويرف نافياً عجمته " قد أثبت المحققون أن الصيغة عربية أصيلة ... وفي المشرق أيضاً أعلام مختومة بالواو والنون ، وقد اختلفت النحاة في إعرابها " [2]

ثم يسرد الشيخ عبد اللطيف الشويرف مذاهب النحاة[3] فيها ، منها :

أ- إعرابها بالحروف إعراب جمع مذكر سالم .

ب- إعرابها إعراب الممنوع من الصرف للعلمية و شبه العجمة، وزيادة الواو والنون ، فيقال ، زارنا حمدونُ ، وقابلت حمدونَ ، وبعثت بهدية إلى حمدونَ .

ج- إبقاء العلم على حاله بالواو والنون في كل حالات الإعراب ، وإعرابه بالحركات الظاهرة على النون مصروفاً ومنوناً ، فيقال : ألقى غلبونٌ محاضرةً قيمة ، وأكرمت الجامعةُ غلبوناً ، ووجهت أسئلة إلى غلبونٍ.

وما يفهم من كلام الشيخ عبد اللطيف أنه إذا منع حمدون من الصرف فيمنع لثلاث علل هي :

أ- زيادة الواو والنون .

ب- شبه العجمة.

ج- العلمية .

و يجوز إعرابه بالحركات وتنوينه ، ويجوز إعرابه إعراب جمع مذكر سالم .

---

(1) شرح الكافية الشافية 2/ 96-97

(2) تصحيحات لغوية ، عبد اللطيف أحمد الشويرف، ص 554 ،555، الدار العربية للكتاب ، 1977م.

(3) انظر المصدر نفسه ص 554 ، 555.

10.من اعتبر الزيادة على الثلاثي في العجمة

إذا ورد اسمٌ أعجميٌ زائدٌ على ثلاثة كـ(عُزَيْر) ، هل يصرف ؟

تلك مسألة واردة في باب الممنوع من الصرف ، فجاء في التعليقة أن " من اعتبر الزيادة على الثلاثي في العجمة يرد عليه (عُزَيْر) ، فيمن لم ينون ... قال في الكشاف لعجمته وتعريفه امتنع من الصرف ، ومن نون فقد جعله عربياً"[1]

التحليل

النحويون - في هذه المسألة - على قسمين : قسم يصرف عُزَيْرٌ وينونه ، وآخر يمنع صرفه للعجمة والتعريف.

ففي قوله - تعالى- : ﴿وَقَالَتْ اليَهُودُ عُزَيْرٌ بنُ اللهِ ﴾ [2]

يرى الأخفش أن منع (عُزَيْر) من الصرف رديء ، فيقول : " وقد طرح بعضهم التنوين وذلك رديء ، لأنه إنما يترك التنوين إذا كان الاسم يستغني عن الابن ، وكان ينسب إلى اسم معروف ،فالاسم ههنا لا يستغني ، ولو قلت (وقالت اليهود عُزَيْر) لم يتم كلاماً"[3]

ويقصد الأخفش من هذا أن التنوين في (عُزَيْر) أصوب ؛ لأنه يقر برداءة منعه من الصرف ، ويرى أنه يمكن منعه من الصرف إذا استغنى (عُزَيْر) عن (الابن) ، وذلك لا يمكن لأن عُزَيْرٌ لا يستغني عن الابن فلو قلنا (وقالت اليهود عُزَيْر) نشعر أن هنالك ما ينقص الجملة .

ويقول المبرد : " فأما ما كان من المذكر المسمى باسم مؤنث على أربعة أحرف فصاعداً ، أو بأعجمي على هذه العدة ، فغير منصرف في المعرفة ، وذلك لأنه إنما انصرف فيما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف ... لأنها الغاية في قلة العدد ، فلما

---

(1) التعليقة ص 518.

(2) التوبة 30.

(3) معاني الأخفش 1/ 356.

خرج عن ذلك الحد منعه ثقل المؤنث من الانصراف ، والأعجمي المذكر يجري مجرى العربي المؤنث في جميع ما صرِّف فيه ، ألا ترى أن نوحا ولوطا اسمان أعجميان وهما مصروفان في كتاب الله عز وجل "[1]

فالمبرد لا يتفق مع الأخفش ، فيبدو أنه يمنع صرف (عُزَيْر) لكونه زائداً على ثلاثة أحرف .

وأما الفراء فيرى أن التنوين أجود فيقول :"النون نون الإعراب إذا استقبلتها الألف واللام حذفت ، وكذلك إذا استقبلها ساكن ، فربما حذفت، وليس بالوجه قد قرأت القـــــــراء : ﴿وَقَالَتْ اليَهُودُ عُزَيْرُ بنُ اللهِ ﴾ ، و ﴿ عُزَيْرٌ بنُ اللهِ ﴾ والتنوين أجود "[2]

فالفراء لا يختلف في كلامه هذا عن الأ خفش فكلاهما لا يؤيد منعه من الصرف و يقول أبو عمرو : " قرأ عاصم والكسائي ﴿عُزَيْر بن الله﴾ بالتنوين وكسرة ، ولا يجوز ضمه في مذهب الكسائي ، لأن ضمة النون ضمة إعراب ، وهي غـيــر لازمة لانتقالها ، والباقون بغير تنوين "[3]

و يقول ابن خالويه : "قرأ عاصم والكسائي بالتنوين ، وقرأ الباقون بغير تنوين ، فمن نون قال : وإن كان الاسم أعجمياً فهو خفيف ، وتمام الاسم في الابن ، وحجة أخرى أن تجعله عربياً ، لأنه في مثال المصغرات من الأسماء العربية ، وله اشتقاق... إنما يحذف التنوين من الاسم لكثرة الاستعمال ... وحجة أخرى أن (عُزَيْر) قد أضيفت لغير أبيه ، والعرب إذا أضافت الاسم لغير أبيه نونوا لقلة الاستعمال ، فأما

(1) المقتضب 3/ 353 ، وانظر 3/ 365 من المصدر نفسه ، والكافية في النحو 53/2.

(2) معاني القرآن 300/3

(3) التيسير 96-97.

حجة من لم ينون ، فإنه جعله اسماً أعجمياً ، وإن كان لفظه مصغراً ، وقال إن كان الأعجمي ثلاثياً نحو عاد ونوح ولوط من العرب من يدع صرفَه "[1]

فابن خالويه يبين حجج قراءة (عُزَيْر) بالتنوين فمنها :

أ. خفته .
ب. اتصاله بالابن لأنه من تمامه .
ج. عروبته لأنه في مثال المصغرات ، فوزن عُزَيْر فُعيل .
د. اشتقاقه .

كما بين حجة من قرأ بغير تنوين وهي عجمته.

ويذكر ابن هشام مما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة : " العلم الأعجمي إن كانت علمية في اللغة العجمية وزاد على ثلاثة كإبراهيم وإسماعيل ، وإذا سمي بنحو لجام وفِرِنْد صرف لحدوث علميته ونحو نوح ولوط ... مصروفة ، وقيل الساكن الوسط ذو وجهين والمحركة محتمة المنع" [2]

وأما أبو حيان فصرح كذلك بمنع العجمة من الصرف إن كانت زائدة على ثلاثة أحرف ، نحو إبراهيم [3].

(1) إعراب القراءات السبع وعللها،ابن خالويه ، ص 144، تحقيق أبو محمد الأسيوطي، ط 1، دار الكتب العالمية بيروت ، لبنان ، 1427هـ - 2006م .

(2) أوضح المسالك 2/ 237.

(3) انظر ارتشاف الضرب1/ 876.

11.وزن الأسماء الأعجمية

من المسائل الواردة في التعليقة مسألة وزن الأسماء الأعجمية ، فهل توزن وتشتق ؟ النحويون في ذلك على خلاف ، فورد أن :

" الأسماء الأعجمية لا توزن ، ولا تشتق ؛ لأنها غير معلومة ، وقال ابن خروف : قول ابن بابشاذ لا توزن فاسد ، بل توزن إلا أقلها "[1]

التحليل

الرأي حول وزن الأسماء الأعجمية ينقسم إلى :قسم يرى أنها توزن باستثناء بعض الأسماء ، وقسم يرى أنها لا توزن ولا تشتق يقول ابن خالويه :" ولكن الأعجمي لا يشتق قال رؤبة :

لَوْ كَانَ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ مَعَاً وَعَادَ عَاد واسْتَجَاشُوا تُبَّعَا[2]

ويعقب ابن خالويه بقوله :" فترك الصرف في الشعر كما هو في التنزيل ، وجمعُ يأجوج يآجيج ، مثل يعقوب ويعاقيب ... ومن جعل(يأجوج ومأجوج) فاعولا جمعه يواجيج بالواو ، مثل هارون وهوارين "[3]

و يبدو لنا أن الأسماء الأعجمية توزن بدليل قول السيوطي :" ما كان من الأسماء الأعجمية موافقاً في الوزن لما في اللسان العربي نحو : إسحاق ، فإنه مصدر لأسحق بمعنى أبعد أو بمعنى ارتفع ، تقول أسحق الضرع : ارتفع لبنه ، ونحو يعقوب فإنه ذَكَر الحَجَل " [4] ، فأسحق اسم أعجمي على وزن أفعل ، فهو على وزن عربي ، معنى هذا أن هناك من الأسماء الأعجمية ما يوزن بخلاف ابن بابشاذ.

---

(1) التعليقة ص501

(2) الرجز لرؤبة ، وروي : **والنَّاسُ أحْلافاً علينا وشيعاً وَ عَادَ عَادٌ واسْتَشَاجُوا تُبَّعَا**

ديوان رؤبة ، ص 92 .

(3) إعراب القراءات السبع وعللها 240 .

(4) الهمع 1/ 106.

12.يأجوج ومأجوج

مسألة صرف يأجوج ومأجوج بين التأييد والمنع ، جاء في التعليقة أن :

" يأجوج ومأجوج من قوله - تعالى- : ﴿ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ ﴾ [1] من اشتقه من أج يئج صرفه ، ومن لم يشتقه لم يصرفه للتعريف والعجمة "[2]

التحليل

الذي يفهم من النص أن يأجوج ومأجوج يصرفان إذا اشتقا من أج يئج ، ويمنع صرفهما للتعريف والعجمة في حال عدم اشتقاقهما .

يقول ابن خالويه :في قوله - تعالى- : ﴿ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ ﴾

" قرأ عاصم وحده يأجوج ومأجوج بالهمز ، و قرأ الباقون بغير همز ، فقال النحويون هو الاختيار ؛ لأن الأسماء الأعجمية سوى هذا الحرف غير مهموز، نحو: طالوت و جالوت ... وحجة من همز أن يأخذه من أجيج النار ، ومن الملح الأجاج فيكون يفعولا منه ، هذا فيمن جعله عربياً ، وترك صرفه للتعريف لأنها قبيلة ، و الاختيار أن تقول : لو كان عربياً ، لكان هذا اشتقاقه ، ولكن الأعجمي لا يشتق قال رؤبة :

لَوْ كَانَ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ مَعَاً وَعَادَ عَادٌ واسْتَجَاشُوا تُبَّعَا[3]

فترك الصرف في الشعر كما هو في التنزيل ، وجمعُ يأجوج يآجيج ، مثل يعقوب ويعاقيب ... ومن جعل يأجوج ومأجوج فاعولا جمعه يواجيج بالواو ، مثل هارون وهوارين "[4]

فيفهم من كلام ابن خالويه أنه يمنع من الصرف يأجوج و مأجوج ؛ للتعريف لأنه اسم لقبيلة.

---

(1) الكهف 94.

(2) التعليقة ص 501.

(3) سبق ذكر الرجز ص 291

(4) إعراب القراءات السبع وعللها 240 .

ويقول أبو البقاء معللاً سبب منع صرفهما : " يأجوج ومأجوج هما اسمان أعجميان لم ينصرفا للعجمة والتعريف ، ويجوز همزهما وترك همزهما ، وقيل هما عربيان ، فيأجوج يفعول مثل يربوع ، ومأجوج مفعول مثل معقول ، وكلاهما من أج الظليم إذا أسرع ، أو من أجت النار إذا التهبت ، ولم ينصرفا للتعريف والتأنيث "[1]

ففي نظر أبي البقاء أن هذين الاسمين اعجميان ،منع صرفهما ؛ بسبب التعريف والعجمة ، وإن كانا عربيين من أج ،منع صرفهما أيضاً ؛ بسبب التعريف والتأنيث .

13.سبب منع (أوْلى) من الصرف

مسألة منع أولى من الصرف من المسائل التي أدارت الجدل والنقاش بين النحويين فجاء في التعليقة في قوله عز وجل : ﴿ **أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى** ﴾ [2]

" أولى ليس بأفعل من كذا ... وإنما ترك صرفه لأنه علم على الوعيد على وزن الفعل ، وهو من ولي يلي ، وهو رفع بالابتداء و لك خبره ، ولا يكون أولى اسماً للفعل "[3]

التحليل

أولى ليس اسما للفعل أو أفعل من كذا ، بل هو علم على الوعيد لذلك منع صرفه ،ذلك ما ورد في التعليقة ، وأما عن رأي أبي جعفر النحاس فيقول :" يقال لمن وقع في هلكة أو قاربها "[4]

و الزمخشري يتعرض لمعنى (أولى) فقط ، ولا يبين حكمها من ناحية الصرف فيقول : هي " بمعنى ويل لك ، وهو دعاء عليه بأن يـــلـــيه ما يكره "[5]

---

(1) التبيان 114/2.

(2) القيامة 34-35.

(3) التعليقة ص 472.

(4) إعراب القرآن 6/ 569.

(5) الكشاف 500/2.

و يبدو أن الزمخشري يمانع صرف (أولى) أيضا لكونها للدعاء على أحد .

و يقول أبو البقاء : " وزن أولى فيه قولان :أحدهما : فعلى والألف للإلحاق لا للتأنيث ، والثاني هو أفعل ، وهو على القولين هنا علم ، فلذلك لم ينون ، ويدل عليه ما حُكيَ عن أبي زيد في النوادر هي أولاة ، بالتاء غير مصروف ، فعلى هذا يكون أولى مبتدأ ، و لك خبر ، والقول الثاني أنه اسم للفعل مبني ومعناه وليك شـــر بعد شر ، ولك تبيين "[1]

ويقول أبو حيان :"والغالب في أفعل يُمنع مع الوصفية الأصلية ... وأما (أفْعَل مِنْ) ، فامتنع عند البصريين لوزن الفعل ، والوصف ، وعند الكوفيين للـــــــــزوم (مِن)" [2]

ويقول زكريا الأنصاري ذاكراً سبب منع الصرف : أولى " قيل هو فعلى ، فالألف للإلحاق ، وقيل هو اسم ، ووزنه أفعل ، ولم ينصرف ؛ لأنه صار علماً للوعيد ، فصار بمنزلة رجل اسمه أحمد "[3]

وقد وردت كلمة أولى في سورة محمد في قوله - تعالى- : ﴿فَأَوْلَى لَهُم﴾[4] ، فيقول الأنصاري أن" أولى مبتدأ ، و هي كلمة تهديد بمعنى فويل لهم ، ومؤنث أولـــــى أولاه "[5]

فالنحويون على خلاف ، منهم من يعد أولى علماً ،فمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ،ومنهم من يمنعها لغير ذلك .

---

(1) إملاء ما من به الرحمن 2/ 275.

(2) ارتشاف الضرب 1/ 895- 860.

(3) إعراب القرآن العظيم ص 486.

(4) محمد 20 .

(5) إعراب القرآن العظيم ص 430.

14.ما انصرف مكبراً من الأسماء الأعجمية

من المسائل الواردة في ثنايا كتاب التعليقة مسألة عن الأسماء الأعجمية مفادها أن الأسماء الأعجمية إذا صرفت مكبرة صرفت مصغرة أيضاً ، وإذا تُرك صرفها مكبرة ، ترك صرفها مصغرة أيضا، فورد ما نصه : " ما انصرف من الأعجمية مكبراً انصرف مصغراً ، وما امتنع صرفه مكبراً امتنع مصغراً "[1]

التحليل

من خلال النص يفهم أن الاسم الأعجمي إذا تم صرفه مكبراً ، صرف مصغراً، وإذا مُنع صرفه مكبراً ، مُنع صرفه مصغراً .

يقول سيبويه عن الأسماء الأعجمية ما نصه :"إذا حقرت اسما من هذه الأسماء فهو على عجمته "[2]

فلعل سيبويه من حديثه هذا يقصد أن التحقير في الأسماء الأعجمية غير المنصرفة لا يؤثر شيئاً ، فعلة منعه من الصرف لا يستطيع أن يزيلها التحقير .

و يقول أبو حيان : إذا كان الاسم أعجمياً نحو: إبراهيم فتصغير ذلك يبقى معه منعُ الصرف ، نحو : أُبَيْرَه ، وبُرَيْهم إذا صغر غير تصغير الترخيم[3]

و يقول السيوطي :" إذا صغر ما لا ينصرف صرف لزوال سبب المنع بالتصغير ... ويستثنى من ذلك المؤنث و**العجمي** و المركب تركيب مزجي و.... "[4]

ثم يقول:إن " تصغير الترخيم في الأعجمي يقتضي الصرف ، نحو: بريْه و سميع في إبراهيم وإسماعيل؛ لكونه صار على ثلاثة أحرف غير ياء التصغير ، والعجمة لا تؤثر فيما كان كذلك نبه عليه أبو حيان "[5]

فمن خلال كلام السيوطي نجده يوافق سيبويه وأبا حيان ؛ لأن سيبويه يرى أن التحقير لا يغير شيئاً ، فما كان ممنوعاً من الصرف قبل التحقير ، يظل كذلك ،بعد

---

(1) التعليقة ص 518.

(2) الكتاب 3/ 235.

(3) انظر ارتشاف الضرب 1/ 890.

(4) الهمع 1/ 118.

(5) المصدر نفسه 1/ 118..

التحقير ويوافقه الرأي أبو حيان و السيوطي ، فكلاهما يرى أنه إذا صغر ما لا ينصرف لم يُصرف إلا بعض الأسماء منها الأعجمية .

تلك المسائل التي ذكرناها جلها وردت في باب الممنوع من الصرف ، ولابن النحاس مسائل أخرى قليلة لم ينقلها من كتاب ابن عمرون .

تلك المسائل تعتبر قليلة جداً أو نادرة إذا ما قورنت بالمسائل الواردة في باب ماجرى أي في باب الممنوع من الصرف[1] .

(1) أورد ابن النحاس في أبوابه مسألة عامل الجر في المضاف
انظرالتعليقة ص 324 ، و الكتاب 1/ 420 - 421.
كما أورد مسألة (الكلمات قبل التركيب هل يقال لها مبنية أو لا توصف بإعراب و لا بناء) ؟
انظرالتعليقة ص 544 .
ومسألة عامل الجزم في جواب الشرط .
انظر المصدر نفسه ص 449.

المبحث الثاني
خصائص التعليقة

لعل من المتوقع أن يبدي الدارس رأيه بالكتاب الذي هو بصدد دراسته ، فإما أن يكون الكتاب قد أثار إعجاب الدارس أم لا ، ونحن قد درسنا معظم موضوعات كتابه ، وأدركنا أنه اتسم ببعض السمات أوالخصائص التي لا تدفع المرء إلا إلى الإعجاب به ؛ لأن عقله قد استجادها واستحسنها .

و نرى أن هذه السمات أو الخصائص لا تنفصل عن السمات النحوية والعلمية لمؤلف التعليقة ؛ ذلك لأن تعليقته ما هي إلا انعكاس لشخصيته ، فنذكر من تلك المزايا أو الخصائص ما يلـي :

1. **احتواء كتابه على مئات القضايا والمسائل**

إن الناظر المتمعن في كتاب ابن النحاس الموسوم بالتعليقة يجد أن ابن النحاس قد ضمن كتابه الفريد العديد من المسائل ، و القضايا النحوية التي أسهمت في دفع عجلة التأليف إلى الأمام ، وأثرَت الحركة النحوية كثيراً، وما ذكرناه في مباحثنا السابقة لهو خير دليل على ذلك.

2. **التقاء العديد من آراء النحاة بجميع طوائفهم وفئاتهم ومذاهبهم**

فقد كان لمعرفته بهذه المذاهب أثر كبير في خبرته وثقافته،وهذا ما ترك انطباعاً إيجابيا على مؤَلفه ، والدليل على ذلك هو كثرة ورود علماء تلك المذاهب في تعليقته ، فكان يعزو كل رأي لصاحبه ، وكان أحيانا يبدي رأياً حميداً يمكن أن ينتفع به .

وذلك ليس سهلا ً يقدر عليه كل نحوي ، بل يحتاج إلى تدريب نفسي وصبر ومجاهدة .

3. **تحقيقه لفوائد جمة**

يحقق كتاب التعليقة هدفا مهماً من فوائد الشروح النحوية ، ذلك الهدف يعد جزءاً هاماً من الأهداف الكلية أو العامة التي تسعى كتب الشروحات لتحقيقها ، فهو كتاب يوضح ما غمض ، ويسهل ما صعب ، و يزيل ما أشكل ، ويمثل لما يُذكر من قواعد وأحكام نحوية .

4. **تضمنه لآراء ابن النحاس السديدة**

كتاب التعليقة يعد خلاصة لتجارب ابن النحاس وآرائه التي تدل على قوة قريحته ، وجودة ذهنه ونبوغه الملحوظ ، تلك الآراء أسهمت إلى حد بعيد في إفادة علماء النحو المتأخرين ، فقد وجدوا فيه ذخراً عظيماً ، فمنه استفادوا وأفادوا غيرهم ، ومن هؤلاء العلماء تلميذه النجيب أبو حيان ، و السيوطي في مؤلفاته ، و البغدادي صاحب الخزانة و غيرهم .

5. **حفظه لآراء العلماء الذين لم تصلنا مؤلفاتهم**

كتاب التعليقة خزانة قيمة حفظت لنا بعض آراء النحويين الذين ضاعت مؤلفاتهم مع مرور الأزمان والأيام مثل آراء شيخ ابن النحاس ابن عمرون التي استسقاها ابن النحاس من كتاب شرح المفصل لابن عمرون .

6. **جمعه بعض العلوم**

تعد التعليقة كتاباً زاخراً ، و سجلا حافلا لمختلف فروع اللغة العربية ، إذ أنه جمع بين النحو والصرف واللغات ، والأدب ، و الصوتيات .

7. **ابتعاده عن التكلف إلا نادراً**

من يقرأ التعليقة لا يجد في أسلوب مؤلِفِها تكلفاً أو سجعاً أو زخرفة ، وهذا ما لمسناه في التعليقة على غير عادة بعض النحاة الذين اتسمت أساليبهم بضروب البيان وألوان البديع .

8. **اهتمامه بالنقول وبيان مصادرها**

يولي ابن النحاس اهتماماً بالغاً بالنقول ، ويسعى في الغالب إلى عزو كل رأي إلى صاحبه ، وهذا ما يجعله يتسم بصفة (الأمانة العلمية)

9. **الاستقلال بالرأي**

يوجد في التعليقة أحكامٌ سديدة ، و آراء كثيرة ، يصدرها ابن النحاس بعد التثبت والمناقشة والدراسة ، فابن النحاس في نقله لكلام النحاة ومناقشتها حر الفكر، وكان يعرض المسائل ويعرض آراء النحاة ويناقشها ، إما ليعارضها أو ليوافقها ، ثم يصدر حكمه النهائي .

10.الجانب التعليمي

كثيراً ما يهتم ابن النحاس بالقارئ أو الدارس ، فكان يسترعي انتباهه عن طريق الحوار ، فهو وسيلة من وسائل الشرح ، وتوصيل فكرته للآخرين ، ويمكن عن طريقه أن يحقق فوائد جمة ، و قد امتلك ابن النحاس أدواته ، فظهرت براعته وثقافته من خلاله.

11.التفصيل والتنبيه و التذكير

يقوم ابن النحاس بتلك المهمات الثلاث ، فهو يهتم بتفصيل المسائل التي أجملها هو نفسه أو أجملها ابن عصفور ، كما يهتم بتذكير الدارس بأمور قد سبق ذكرها ، أو ينبه على أمور سيذكرها في أبوابه القادمة.

12.شرح الشواهد الشعرية النحوية

يهتم مؤلف التعليقة بشرح بعض الشواهد الشعرية ، وبيان مناسبتها ، ولعله يفعل ذلك حتى يتضح الإعراب النحوي للدارس من خلال فهم المعنى ، أو حتى يبعد السأم والملل عن الدارس الذي يسترعي انتباهه .

13.الإلمام بآراء وقضايا نحاة على مدى سبعة قرون

كتاب التعليقة كتاب جامع شامل للقضايا النحوية الكثيرة التي جمعها ابن النحاس للنحاة خلال مسيرة النحو الطويلة على مدى قرون متواصلة ابتداءً من عهد تأليف النحو ، وانتهاءً بمعاصريه كالعكبري وابن الخباز، وابن يعيش وابن خروف ، والجزولي وابن معط ، والشلوبين وابن عصفور، وابن مالك و ابن الحاجب و الشاطبي ، وغيرهم .

14.تمثيله لكتب الشروح

يعتبر كتاب التعليقة أنموذجاً حياً للشروحات التي ظهرت في القرن السابع التي اهتم فيها النحاة بمتون النحو ، فهو كتاب نحوي متكامل جمع قواعد النحو العربي إذ يعد محاولة منه لتيسير النحو وتبسيطه وتوضيحه .

15.بروز الجانب التنظيمي في الكتاب

من يتصفح كتاب التعليقة يجد شيئاً من التنظيم من حيث إبراز العناوين ، والاهتمام بتفسير بعضها ، وشرحها وتوضيح حدودها ، و جمع الأشباه والنظائر إلى بعضها ، مما يجعل منه كتاباً منظماً متقناً منسقاً يسعى الدارسون إلى اقتنائه وقراءته والاستفادة منه .

16.الإفادة في معرفة بعض النحويين ومؤلفاتهم

يفيد كتاب التعليقة الدارس في معرفة النحاة وكتبهم ومؤلفاتهم ومذاهبهم ، إذ أن هناك الكثير من الكتب التي لم نسمع عنها ، وعرفناها من خلال التعليقة سواء لنحاة مشهورين أو غير مشهورين .

17.تصحيح بعض الكلمات وتوضيح الدلالات

قد يحتوي كتاب التعليقة على تصويبات لبعض الكلمات التي نطقها الناس خطأ أو وردت في المقرب خطأ ، كما أن من خصائص التعليقة إفادة الدارسين ؛ لأنه امتاز ببعض الأعاريب الدقيقة لبعض الكلمات والتراكيب ، وتوضيح الدلالات المناسبة للأدوات ، وإحالات إلى أمهات الكتب .

18.اعتماد العلماء المتأخرين عليه

اعتمد النحاة المتأخرون على التعليقة لما فيه من فوائد وآراء وأحكام ، فقد كان النحاة يعتمدون على آرائه وتوجيهاته وتعليلاته ويستشهدون بنقوله ، و لا أدل على ذلك من السيوطي الذي اعتمد اعتماداً كبيراً على آراء ابن النحاس في كتاب الأشباه والنظائر .

19.اشتماله على الاستدراكات

لعل من أهم الفوائد والمميزات لكتاب التعليقة تلك الاستدراكات التي أضافها ابن النحاس استدراكاً على ابن عصفور ، فبكتابه هذا أكمل النقص الذي حواه كتاب المقرب .

20.احتواء التعليقة على فقرات سقطت من المقرب

وتلك ميزة مهمة شهد له بها محقق الكتاب الدكتور جميل عويضة إذ يقول :

"وتأتي أهمية هذا الشرح من أن بعض الفقرات التي تضمنها غير موجودة في المقرب المطبوع ، مما يثبت أن هناك نسخاً من المقرب مخطوطة لم يطلع عليها محققا المقرب "[1].

هذه بعض المميزات التي لاحظناها على التعليقة ، مما يجعل من قضاياه النحوية ومسائله قطوفاً دانية لدارسيه في كل زمان ومكان ، ومنهلاً للنحاة والدارسين و البحاث .

(1) (مقدمة محقق التعليقة) ص31

المبحث الثالث
المؤاخذات

أ- ما يؤخذ على ابن النحاس

على الرغم من قيمة الكتاب النحوية و ثماره الجنية ، فإننا نرى بعض المآخذ عليه والتي لا يمكننا إغفالها ، كما أن هذه المآخذ - في نظرنا- لا تقلل شيئاً من قدر الكتاب وأهميته .

فلو قمنا بتعداد تلك المآخذ وإحصائها [1] لأدركنا أنها أقل بكثير من مزاياه ، ومزاياه التي عرفناها تكاد تمحو عيوب التعليقة أو تقلص منها .

وما نريد التنبيه عليه هنا هو :

فكما أن المزايا تشمل ابن النحاس وكتابه ، فكذلك المآخذ لا تخص التعليقة فحسب ؛ وإنما تخص مؤلفها أيضاً ، فمن مآخذنا عليهما :

1. **خلو الكتاب من مقدمة**

الدارس لكتاب التعليقة يجد أن الكتاب يخلو من مقدمة تشتمل على أهمية الكتاب ، وفائدته ، وسبب تأليفه ، وتبويبه .

فعدم وجود مقدمة للكتاب قد يخفي علينا شيئاً في غاية الأهمية .

2. **وجود بعض الأخطاء**

من يقرأ كتاب ابن النحاس قد يجد فيه بعض الأخطاء الخفيفة ، فمثلاً أن مؤلف التعليقة أخطأ عندما قال إن المبرد يعد (إذما)اسماً ، في حين أن المبرد يرى أنها حرفٌ ، ورأيه هذا موافقٌ لرأي سيبويه.

(1) يقول الشاعر : **كَفَى المَرْءَ نُبْلا أنْ تُعَدَّ مَعَايبُه**

3. **قسوة عباراته**

على الرغم من ورع ابن النحاس ، وتدينه وتأدبه فإننا نجده في بعض الأحيان ينطق بعبارات قاسية لاذعة ، فمن ذلك أنه وصف عبارة المصنف بالركيكة[1] ، وهذا يتنافى ويتناقض مع ما عرفناه عن ابن النحاس وتأدبه.

4. **التحامل على الكوفيين**

من صفات ابن النحاس تحامله الشديد على الكوفيين ، ومخالفته الواضحة لهم ، في بعض الأحيان ، فابن النحاس كان متعصبا للبصريين ، هذه العصبية قد تبعده أحياناً عن الإنصاف .

5. **الإطناب**

كثيراً ما يجنح ابن النحاس إلى الإطالة في عرض آراء النحاة وتفصيلها ، مما قد يؤدي إلى عدم استيعاب الدارس لها لكثرتها أو للتوغل فيها ، فلا يدري الدارس ما إذا كان الرأي مثلاً للخليل أو للأخفش على سبيل المثال ، نتيجة اختلاط الآراء وتشعبها ، فنجده مسترسلاً مستطرداً مستغرقاً الصفحات الطوال ، وذلك الإطناب قد يكون آفة ضررها أكبر بكثير من نفعها .

6. **عدم الاهتمام بشرح عبارات المقرب كلمة كلمة**

كثيراً ما يهمل ابن النحاس شرح بعض عبارات المصنف ، ويقوم بشرح ما عداها أو ما يراه بحاجة للشرح ، فقد تكون العبارة التي عدل عن شرحها واضحة له غامضة لغيره .

7. **صعوبة بعض عبارات التعليقة**

في بعض الأحيان قد لا يفهم الدارس للكتاب بعض عبارات ابن النحاس وأساليبه ، ولعل ذلك راجع إلى الزمن الذي أُلف فيه الكتاب وبعد زمننا عنه ، وبمعنى أفصح فإنه تتفاوت عقول الدارسين و أفهامهم ومستوياتهم في زمننا هذا عن عقول الناس و أفهامهم في ذلك الزمن ، وهذا التفاوت قد يحول دون فهم بعض الأمور في التعليقة .

---

(1) انظر التعليقة ص 433.

8. عدم شرح بعض الأبواب النحوية الواردة في المقرب

من يعقد مقارنة موازنة بين أبواب التعليقة وأبواب المقرب من حيث العدد ، يجد أن أبواب التعليقة أقل من أبواب المقرب ، وذلك راجع إلى عدم شرح ابن النحاس لباب الإسناد وباب العدد ، وغيرها من أبواب المقرب النحوية ، وانتقاله الملحوظ أو المفاجئ إلى مبحث الأصوات، وعدم إكمال شرح المبحث الصرفي .

9. عدم استقلال التعليقة عن المقرب

قد يضطر الدارس لكتاب التعليقة إلى تصفح كتاب المقرب ؛ لعدم فهمه عبارة ابن النحاس، وذلك لأن ابن النحاس لم يذكر عبارة ابن عصفور كاملةً كما هي في المقرب.

10.الإطناب في ذكر خلافات النحاة

كثيراً ما يجنح ابن النحاس إلى الإطناب في ذكر خلافات النحويين ، ويعتني بذكر وجوه الخلاف وأقوال النحاة في بعض المسائل التي تطرح جدلاً طويلاً لا طائل منه ، وهذا ما نجده واضحاً في كتابه .

11.الاختصار .

قد يستغرب الآخرون هذا المأخذ على ابن النحاس خصوصاً بعد معرفة إطنابه في شرح القضايا النحوية ، والاختصار الذي نعنيه ليس في القضايا ، بل في ذكر عبارات المصنف كأن يقول قوله : ثم يذكر كلمة أو يذكر عبارة (إلى آخره) ، وهو لم يكتف باختصار عبارات المصنف ؛ بل إنه اختصر عنواناً له أيضا فعنون باباً بـــ(باب ما جرى من الأسماء إلى آخر الترجمة) .

ب- ما يؤخذ على تحقيق التعليقة

هذا المأخذ يتعلق بتحقيق التعليقة ، ولا دخل لابن النحاس وكتابه فيه ، فعلى الرغم من الجهد الكبير الذي بذله الأستاذ الدكتور جميل عويضة في التحقيق ، من التأكد و التحقق بتوثيق النقول وتخريجها ، وصنع الفهارس لتخريج الآيات والأحاديث و الشعر، و التعريف بهذا العالم الفذ ، فإننا نرى في بنائه بعض الشروخ أو التصدعات البسيطة التي لا تستطيع هدم هذا البناء .

تلك التصدعات تعد خطأً غير مقصود ، والخطأ من صفات البشر، **فالكمال لله وحـــده** ؛ لذلك لا نلوم المحقق على ذلك ؛لأنها صفات مثبتة للإنسان ، فمهما أوتي الإنسان من العلم والثقافة ، والخبرة والدقة يبق عاجزاً ضعيفاً أمام قدرة الله وعلمه .

مصداقاً لقوله - تعالى- :﴿ وخُلِقَ الإنْسَـانُ ضَعِيفَـاً﴾[1] ، فلو حقق الكتاب شخص آخر غير جميل عويضة لوقع في الأخطاء ذاتها أو غيرها.

فمن مآخذنا على المحقق :

1. **عدم الدقة في تخريج بعض الآيات**

نلاحظ أن المحقق قد أخطأ في نسبة بعض الآيات إلى سورها ، فمن ذلك أنه نسب آية إلى سورة التوبة في حين أنها من سورة هود .

والآية هي قوله - تعالى- : ﴿ وَأَمَّا الذِينَ سُعِدُوا فَفِي الجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾[2]

خرجها المحقق على أنها الآية رقم (108) من سورة التوبة ، فصحيحٌ هي الآية رقم (108) ، ولكنها ليست من سورة التوبة بل هي من سورة هود .

كما أخطأ المحقق عندما ذكر آية من سورة يوسف على أنها الآية رقم (23) من سورة يوسف ، في حين أن رقمها (43)

---

(1) النساء 28.

(2) انظر التعليقة 223.

2. عدم تخريج بعض الآيات وعدم إثبات بعضها في فهرس الآيات

من يدرس التعليقة يتضح له أن المحقق قد نسي تخريج بعض الآيات ، أو بالأحرى لم يذكر بعض الآيات بفهرس الآيات[1] ، فمن الآيات التي غفل عنها و لم يذكرها ما يلي :

الآية الأولـــــى : من سورة آل عمران .

الآية رقم (66) : من سورة الـنـحـــل .

3. عدم تدوين أرقام الصفحات بالفهارس

لعله لا يخفى على دارسي التعليقة عدم وجود أرقام الصفحات بالفهارس ، و ذلك يظهر بجلاء في فهارس الأحاديث و الأمـثـال و الأعـلام و الكـتـب[2].

فعدم بيان الصفحات التي ذُكر فيها علماء النحو بفهرس الأعلام يعيق الباحث والدارس لهذا الكتاب ويولّد أموراً قد تكون سلبية ، فمن السلبيات : إهدار الكثير من الوقت في سبيل تدوين أرقام الصفحات بجانب كل علَم ،أو بالأحرى بجانب كل عالم نحوي من خلال تقليب صفحات الكتاب صفحةً صفحةً ، والتنقيب عن علماء النحو.

وذلك أمر مجهدٌ للغاية ، ولعلنا نتسائل عن سبب صنع فهرس للأعلام ، فما الداعي لهذه الفهرسة إن لم تقرن الأعلام بأرقام الصفحات ! ؟

و من يلق نظرة على فهارس الكتب و الأحاديث والأمثال يجدها تخلو أيضاً من أرقام الصفحات ، وهذا أمر يجلب بالتأكيد الكثير من العناء و الإجهاد.

---

(1) انظر فهارس التعليقة 605- 610.

(2) انظر فهارس المصدر نفسه 611-615، 630-642.

4. **عدم ذكر بعض الكتب في الفهرس**

عند دراستنا للتعليقة وجدنا أن فهرس الكتب يخلو من ذكر بعض الكتب الموجودة في المتن ، مثل : مختصر الجرمي للربعي[1] ، و الشيرازيات لأبي علي[2] ، ومعاني القرآن للفراء[3] ، وكتاب التفسير للمهدوي .[4]

5. **صعوبة العثور على آية من خلال فهرس التعليقة**

عند البحث عن آية معينة بفهرس التعليقة نجد أنه من العسير جداً العثور على الآية بمتن التعليقة ، وذلك لعدم المطابقة بين الفهرس ومحتويات الكتاب ، مما جعل أمر العثور على الآية برقم الصفحة المدون بجانبها أمراً مستحيلاً ، ويرجع السبب في ذلك إلى أنهم لم يحسبوا الصفحات الأولى التي عرّف فيها المحقق بابن النحاس ، وبيَّن منهجه ،و أرفق فيه صفحات من المخطوط .

وتوضيحاً لما ذكرناه فمثلاً : أن الآية رقم (76) من سورة يوسف موجودة في الفهرس في الصفحة رقم (2) ، وفي متن الكتاب موجودة في الصفحة رقم (52) معنى ذلك أن الترقيم ابتدأ خطأً بالخطبة[5] ، في حين أنه يفترض أن يبدأ من الصفحات الأولى التي ذكَر فيها المحقق معلومات عن صاحب التعليقة وكتابه ونهجه.

---

(1) التعليقة 189.

(2) المصدر نفسه 214.

(3) المصدر نفسه 223.

(4) المصدر نفسه483.

(5) أي رُقمت صفحة الخطبة بالرقم (1) وبعد انتهاء الموضوعات وضعت الفهارس منها فهرس الآيات ودونت أرقام صفحات الآيات ، ثم أُضيفت الصفحات الأولى للكتاب ، وهي الصفحات التي تعرف بابن النحاس وكتابه وتوضح بعض الصفحات من المخطوط ، وبعد ذلك أُعيد الترقيم من بداية الكتاب فأخذت الصفحات الأولى قرابة خمسين صفحة ، ثم بدأ متن الكتاب من ص 51 وهي الصفحة التي شرح فيها ابن النحاس الخطبة ، و عندما أُعيد الترقيم لم تُغير أرقام فهرس الآيات ! . فيوجد فرق بين الفهرس والآية بنحو خمسين صفحة .

تلك بعض المآخذ التي لاحظناها على التحقيق ، ولا نريد أن نذكر المزيد ؛ لأن بعضها قد عرفناه مصادفة ، وهدفنا الأسمى ليس تصيّد أخطاء المحقق بقدر ما هو دراسة التعليقة .

وفي النهاية لسنا نريد أن نبخس للرجل حقه ، فقد قام بمجهود عظيم ، ويكفي أنه قد أخرج لنا هذا المخطوط إلى حيز الوجود بعد أن كان مخفياً في ظلمة المكتبات العالمية لمدة مئات السنين ، ويكفي أيضاً أنه قد سهّل على البحاث والدارسين أموراً عدة ، ويسَّر لهم بتحقيقه السير في دروب واضحة .

هذا ، وإن قمنا بذكر عيوب التحقيق التي لاحظناها فإننا فعلنا ذلك لا للتشهير بأخطاء التحقيق وعيوبه ؛ وإنما من أجل أن يتدارك التحقيق ما فاته في الطبعات اللاحقة إن شاء الله ، وحتى لا نتوانى في الإخبار عنها قمنا بتدوين ما لاحظناه وتوضيحه ، وبذلك نكون قد شاركنا معه بجهد متواضع يتضافر مع جهده الكبير الذي بذله للسير في اتجاه سليم .

وعلى الرغم من مآخذنا على التحقيق فإنه يعد تحقيقاً جيداً [1]مقارنة بالكتب الأخرى التي أنقص التحقيق الرديء من قدرها ، و سلبها بعض سماتها وخصائصها ، فمما يثبت للمحقق جدارته في التحقيق :

---

(1) فمن جيد تحقيقه ما يلي :

أ. محاولته قدر طاقته أن يوصف عمله بأنه علمي ، فتوخى لذلك الدقة والأمانة كما يقول. انظر التعليقة ص35.

ب. ترقيمه للشواهد الشعرية ترقيماً صحيحاً كما أن فهرسي الشعر والرجز يتطابقان مع المتن تطابقاً تاماً ، و كذلك فهرس الأبواب النحوية لم يحِد عن الصواب .

ج. قيامه بتخريج بعض القضايا النحوية من مؤلفات النحويين ، وقد يسر علينا بعمله هذا مهمة البحث والدراسة.

د. تخريج الآيات و الأحاديث والقراءات ، و تخريج الشواهد الشعرية ، ونسبة الشاهد إلى قائله إن تسنى له معرفته.

ه. ترجمة العلماء و النحاة و اللغويين و القراء من كتب التراجم .

و. ضبط الحركات لبعض الكلمات في الشواهد الشعرية وفي المتن ؛ حرصاً منه على سلامة النص .

ز. إصلاحه للأخطاء التي وقع فيها الناسخ ، نتيجة لسهوه ، أو ضعف إمكانياته اللغوية مع قدرته على الكتابة والنسخ بمهارة .

تلك بعض الأمور التي تثبت للمحقق جدارته .

تعريفه بابن النحاس تعريفاً لا يحتاج فيه الدارس إلى البحث عن معلومات أخرى من كتب التراجم ؛ لأن المحقق قد وفى بالغرض ، فلم يترك للباحثين بعده مجالاً للبحث عنه ، من أجل الكشف عن اسمه ونشأته ، وأساتذته و تلاميذه ، وحياته ، وطلبه للعلم ، فلم يجعل المحقق حياة ابن النحاس خفية تخضع للتنقيب والبحث ، لأنه كتب له ترجمةً وافيةً دونها في بداية الكتاب ، ويكفي المحقق شرفاً أن نقول له :

حاولنا جاهدين أن نعثر على معلومات أكثر من المعلومات التي جمعها التحقيق ، من خلال تقليب كتب المؤرخين ابتداء من الكتب التي ألفت في القرن السابع ، وانتهاء بآخرها، فكل ما وقع بين أيدينا من كتب التراجم عن ابن النحاس جمعناه ، إلا أن محاولتنا في العثور على معلومات تفوق معلومات المحقق قد باءت بالفشل ، فما نخاله جديداً من المعلومات التي تخص ابن النحاس ، نجد أن المحقق قد سبقنا إليه ، وها نحن نعترف بأن المعلومات التي جمعناها عن ابن النحاس كانت أقل من المعلومات الوافية التي جمعها المحقق ؛ لإحاطته بكتب أكثر و أوفر ! ، وهو بذلك يكون قد تفوق علينا في هذا الأمر تفوقاً كبيراً .

وإن كنا قد عثرنا على شيء لم يذكره المحقق ، فهو شيء بسيط لا يوازي ما جَمَعَه بنفسه [1] .

وبعد ذكر هذه النقاط رأينا أنه من الأفضل أن نكشف عن سبب قيامنا بذكر مزايا التحقيق ، فيتراءى لنا أن السبب الرئيسي في ذلك هو : أننا رأينا أنه من العدل أن نذكر مزايا التحقيق كما ذكرنا عيوبه ،فما هنالك من أمر يجعلنا نحجب أو نكتم أو ننكر ما أُعجبنا به .

فكما أن لعمله مزايا كثيرة ، له عيوب أيضاً، وذلك أمر بديهي ، لأنه لا يوجد عمل لا يعتريه النقص.

---

(1) استدركنا على المحقق شارحاً واحداً من شراح المقرب ، لم يذكره ، وهو **تاج الدين التركماني** انظر كشف الظنون 2/ 1805.

ونحن إن كنا قد أطرينا و أثنينا على عمل المحقق في المقدمة ، فإننا لا نزال على رأينا هذا ، فلم يغير هذا المأخذ من رأيينا بتاتاً ، فكما أسلفنا أن هذه العيوب أغلبها تتعلق بالفهارس ، والخطأ بالفهارس أهون بكثير من الخطأ في أمر آخر .

والتساؤل الذي نطرحه هنا هو :

فماذا سيكون موقف المحقق إذا كان خطؤه يتعلق بالقضايا النحوية أو ما شابهها أو أمر آخر أكثر أهمية ؟

ويُحمد للمحقق أن النقد الكبير وُجِهَ له بخصوص الفهارس ، و هذا الأمر يحد من النقد الموجه إليه ، ويهون من خطئه ، ويصرف النظر صرفاً مُرغماً إلى مزايا التحقيق لا عيوبـــه .

وأخيراً ، و بعد ذكر بعض مزايا الكتاب ومآخذه ، لا يسرنا إلا أن نختتم بالحديث عن ابن النحاس ، فيخيل إلينا من دراستنا للتعليقة أن ابن النحاس قد أدى واجبه ، وتفانى في خدمة طلاب النحو و اللغة ، حتى ولو كان له أثرٌ واحدٌ .

فقد قدم لطلابه كتابه (التعليقة) ، الذي أوشك المؤرخون أن يعتبروه كتابه الأوحد في النحو ، فأسهم به رغم انفراده[1] في حركة عصره النحوية التي كان محورها كتاب أستاذه (ألفية ابن مالك).

و بالرغم من سعة علمه لم يستطع التأليف ، فاعتنى بكتابه هذا اعتناءً يجعل الناظر فيه يقف على ثقافة واسعة ، وعقلية ناضجة ، وفكر عميق ، وسعة اطلاع ، وعمق تحليل .

فهو يعد سجلاً حافلاً بمسائل النحو ، و قضاياه منذ عهد سيبويه وحتى عهده ، كما يُعد ـ إن لم نبالغ ـ موسوعة صغيرة لعلوم العربية وشواهدها ، وآراء علماء النحو.

(1) نقصد بذلك أن التعليقة هو المؤَلف الوحيد لابن النحاس في علم النحو كما يذكر أغلب المؤرخين .

و قد أضحى ابن النحاس بتبحره في هذا العلم صاحب رسالة في الحفاظ على تراث النحو ؛ ولم يكتف بذلك بل تبحر في الأدب و الفقه والتفسير و الحديث ، فصار بتبحره هذا نتاجاً لعصره ، فآثت ثقافته ثمارها.

و لم يُعتبر عالماً لأنه تولى التدريس أو ألف كتاب التعليقة ، وإنما لإحاطته بثقافة عصره ، ذلك لأن طبيعة عصره قد أرغمت العالم أن يكون ملماً بعلوم عدة لا بعلم واحد ؛ لذلك لم يكتف بتخصص واحد ، بل بذل ما في وسعه حتى تعلم الحديث والفقه والتفسير و الأدب و القراءات، ملتزماً بجميع المعارف .

و حبه للعلم والعلماء ، جعله يتحمل في سبيله الإجهاد والمعاناة ، فبذل بذلك جهوداً عظيمة كان لها أثر كبير على العلماء والنحويين ، فكان لا يبرح يرتاد الشيوخ والأئمة ، وذلك الحرص على العلم جعله لا يكترث بالزواج لأنه أراد ألا ينشغل بالأهل والولد عن التعلم والتعليم .

فلم يجد الناس في عصر ابن النحاس ، إلا أن يضعوه في مكانه اللائق في مجال الاحترام من جهة ، و في مجال الإكرام من جهة أخرى ، ذلك لأنه لم يَجُدْ بعلمه فحسب ، بل جاد بطعامه أيضا كما يروي المؤرخون.

لذلك لمع نجم ابن النحاس بعد أن حاز على أسمى الألقاب التي جعلته محط أنظار النحاة والدارسين الذين سعوا للانتهال من علمه ، فارتقى بذلك من مقام المعلم المتواضع إلى مقام المؤلف البارع ، وقد أعجب المعاصرون به ورووا آراءه في كتبهم ، وأشادوا بتعليقته ، لأنها لقاح جهود النحاة الذين سبقوه ، واستحسنها من جاء بعده ، وأخذ الكثير منها .

وذلك كله جعلنا ندرك أن العالم لا يقاس بكثرة الآثار العلمية ؛ وإنما يقاس بمقدار ثقافته و اطلاعه و سعة علومه ، و تأثيره على الأجيال من بعده ، و كفانا أن نتخذ من سيبويه دليلاً على ذلك .

وهكذا ، فقد كانت لابن النحاس قدمٌ راسخة في هذا العلم، فأصبح نفعاً عظيماً للأجيال التي تعاقبت وراءه من العلماء ، ولقي كتابه حظاً موفقاً من الطلاب .

كل تلك الأمور التي ذكرناها تجعل من ابن النحاس معلماً وإماماً ، وعلامةً وفقيهاً ، ومحدثاً وشاعراً ، وذلك كله يشهد **بأن إمام الأئمة كان رجلاً إليه تشد الرحال**.

الخاتمة

الخاتمة

بعد دراستنا لكتاب التعليقة ، وإمعان النظر في أغلب موضوعاته ،و تتبعنا لآراء ابن النحاس ،وأحكامه في القضايا النحوية والمسائل يمكننا استنباط بعض النتائج منها :

1. أن الأحداث السياسية في المائة السابعة لم تمنع استمرار النهضة العلمية التي نمت وازدهرت ، بل ساهمت في دفعها إلى الأمام بكثرة الحواضر والمهتمين بالعلم والعلماء .
2. كثرة المؤلفات وكتب الشروح في القرن السابع ، ومن يتتبع النشاط العلمي في هذا القرن يجد نفسه أمام ثروة علمية ضخمة ، وكان لعلم النحو حظ ونصيب وافر منها ، فقد ألفت العديد من الكتب ، ومن تلك الكتب (التعليقة على المقرب) لابن النحاس .
3. من خلال دراستنا للتعليقة اتضح لنا أن مؤلفها يدعى ابن النحاس الحلبي من علماء القرن السابع ، و ليس أبا جعفر النحاس الذي عاش في القرن الرابع ، وما يؤكد قولنا هذا ، هو ورود آراء علماء من القرنين السادس والسابع في كتاب التعليقة ، إذ كيف لمؤلف من القرن الرابع أن يأتي بآراء للزمخشري و العكبري وغيرهما ! فضلاً عن شرحه مُصَنَّفاً أُلِّف في القرن السابع !
4. كان ابن النحاس عالماً من علماء النحو واللغة ، وقد امتلك علماً واسعاً وفكراً ناضجاً ، فجادت قريحته بالتعليقة ، لأن له ملكات متعددة الجوانب ، في الشعر وعلوم القرآن والأدب وغيرها .
5. لعل من أهداف تأليف التعليقة هو توضيح المستغلق وشرح المبهم وتيسيرالنحو ونرى أن ابن النحاس قد سعى لتحقيق هذه الغاية .
6. اهتم ابن النحاس في التعليقة بذكر المسائل التي لم تستوف حقها في المقرب ، كما أنه أضاف الكثير من الاستدراكات على ابن عصفور، فاستدرك عليه في الأخبار الواجبة الحذف ، واستدرك عليه في مسوغات الابتداء بالنكرة ، كما استدرك عليه في أفعال المقاربة وغيرها من الاستدراكات .

7. أولع ابن النحاس كثيراً بذكر خلافات النحويين ، خصوصاً تلك الخلافات التي احتدمت وتأججت نيرانها بين علماء البصرة والكوفة .
8. اعتمد ابن النحاس على الأدلة النحوية اعتمادا واضحا فقد كان يأخذ بالسماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال ، وقد أتى ابن النحاس بالتعليل لإقناع سامعيه وقارئيه ، وابتكر بعض العلل .
9. شواهد ابن النحاس في التعليقة تتنوع بين قرآن ، وحديث وشعر ونثر ، إلا أن الشواهد الشعرية كانت أكثرها ، ويليها القرآن وقراءاته ، وكان ابن النحاس يأخذ بالقراءات المتواترة ويرد الشاذة .
10. ابن النحاس استشهد بشعر الجاهليين والإسلاميين ، وأما المحدثون فقد أورد بعض أشعارهم بقلة ، فاستشهد بأشعار أبي تمام والمتنبي وأبي نواس .
11. كان ابن النحاس لا يستشهد بالحديث إلا قليلاً ، وقد يرجع السبب في ذلك إلى أنه كان من المقلين الذين لم يتوسعوا في الاستشهاد بالحديث ، وما يلاحظ على ابن النحاس أيضاً أنه لم يكثر من الأمثال .
12. ابن النحاس يميل في الغالب إلى المذهب البصري ، وهذا الأمر يتضح من خلال مسائله وقضاياه ، حيث كان يأخذ بآراء البصريين ويرد ما دونها .
13. اعتمد ابن النحاس في كتابه على المقرب اعتماداً واضحاً ، فبوبه على أبوابه وموضوعاته ، كما أنه قد غير شيئاً بسيطاً ، فقد فصل القسم عن باب الخفض وأفرد له باباً خاصا ، وفعل الأمر ذاته مع (حبذا) .
14. لم يقتصر ابن النحاس في كتابه على مسائل النحو وقضاياه ، بل ألم بالصرف واللغة والأدب والجانب الصوتي .
15. لابن النحاس آراء خاصة مثل القول بأن للحرف معنى في نفسه ، ومثل القول بأن لام كي ولام الجحود لامٌ واحدة ، كما أن له مصطلحات أخرى منها :رائحة الفعل ، والصفة العرية ، والمفعولية المتمحضة ، ومشبه الجملة وغيرها.

16. اعتمد ابن النحاس في التأليف على رأي كبار علماء النحو واللغة[1] ، فهو بذلك كان جمّاعاً لآراء غيره ، و مبتكراً ما صنعه في نفس الوقت.
17. من يتصفح كتب النحاة المتأخرين كأبي حيان و السيوطي وغيرهما يجد أن لابن النحاس الكثير من الآراء المبثوثة في كتبهم .
18. نقل ابن النحاس كثيراً من أقوال العلماء من بصريين وكوفيين و غيرهم ، وكان يعزو الكثير من الآراء لأصحابها ، وكان يذكر مؤلفاتهم أيضاً.
19. يعد كتاب التعليقة الأنموذج في النحو الذي يمثل كتب الشروح التي ظهرت في القرن السابع الهجري .
20. عليه مآخذ بيناها في مواطنها ، وهي تتعلق بإسرافه في ذكر الخلافات وتحامله الشديد على الكوفيين ، و عدم استقلال التعليقة عن المقرب و غيرها .
21. تأثر ابن النحاس كثيراً بكتاب سيبويه[2] ، إلا أن التعليقة تمتاز بكونها مرحلة متطورة ومتقدمة عن الكتاب منهجياً .

(1) من أشهر العلماء الذين جمع بعض آرائهم : يونس بن حبيب ، الخليل ، سيبويه ، الأخفش ، المازني ، المبرد ، الزجاج ، ابن السراج ، السيرافي ، الكسائي ، الفراء ، ابن كيسان ، الزجاجي ، الفارسي ، ابن جني ، الرماني ، ابن الشجري ، الزمخشري ، العكبري ، ابن يعيش ، ابن خروف ، الجزولي ، ابن معط ، الشلوبيني ، ابن عصفور، ابن مالك ، وغيرهم كثير كثير .

(2) يبدو أن ابن النحاس معجب بسيبويه وكتابه كثيراً ، فكان يستقي من كتابه الكثير من الآراء والقضايا النحوية ، لدرجة أن الدارس قد يلاحظ وجود شيء بسيط من الشبه في الشواهد وبعض القضايا ،بالإضافة إلى وجود كثير من آراء سيبويه .

فهرس المصادر والمراجع

* القرآن الكريم .
* أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي ، فتحي الدجني ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1974 م.
* إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، ط2 ، 1413هـ - 1992م ، القاهرة .
* ارتشاف الضرب ، أبو حيان ، تحقيق رجب عثمان ، رمضان عبد التواب ، ط 1، مطبعة المدني ، القاهرة . 1418هـ - 1998م.
* الأشباه والنظائر ، السيوطي ، دار الكتب العالمية ، بيروت ، لبنان .
* أصول التفكير النحوي ،علي أبو المكارم ،منشورات الجامعة الليبية ، 1973 م.
* الأصول في النحو ، ابن السراج ، تحقيق محمد عثمان ، ط1 ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، 1430 هـ 2009م .
* أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ، محمد سالم صالح ، ط2 ، دار السلام ،1430هـ - 2009 م
* أصول النحو العربي ، محمود نحلة ، ط1، دار العلوم العربية ، بيروت ، لبنان .1407هـ - 1987م.
* إعراب ثلاثين سورة ، ابن خالويه ، تحقيق فتح الله أحمد سليمان ، ط1، دار الآفاق العربية ، القاهرة 1429هـ - 2008م.
* إعراب القراءات السبع وعللها ،ابن خالويه ، تحقيق أبو محمد الأسيوطي، ط 1، دار الكتب العالمية بيروت ، لبنان ، 1427هـ - 2006م .
* إعراب القراءات الشواذ ، العكبري ، تحقيق عبد الحميد السيد عبد الحميد ، ط 1، المكتبة الأزهرية للتراث ، 1424هـ - 2003م .
* إعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس ، تحقيق زهير غازي ، مطبعة العاني بغداد ، 1397هـ - 1977م .
* إعراب القرآن العظيم ، زكريا الأنصاري ، تحقيق موسى علي موسى مسعود ، دار النشر للجامعات ، مصر ، 1431هـ - 2010 م.
* الإعراب والاحتجاج للقراءات في تفسير القرطبي ، سيدي عبد القادر بن محمد بن محمود الطفيلي ،ط1، كلية الدعوة الإسلامية ليبيا ، 1997م.
* الأعلام ،الزركلي ، ط6 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ،1984 م .
* أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ، محمد راغب الحلبي ، ط2 / دار القلم العربي ، حلب 1409 هـ - 1989م .
* الإغراب في جدل الإعراب ، الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، 1377هـ 1957م .
* الاقتراح ، السيوطي ،تحقيق حمدي عبد الفتاح ، ط 3، مكتبة الآداب ، القاهرة 1428هـ - 2007م.

* أمالي ابن الحاجب ، أبو عمرو عثمان ابن الحاجب ، تحقيق فخر صالح سليمان ، دار الجيل بيروت ، دار عمار ، عمان ، 1409هـ - 1989م.
* أمالي السهيلي ،السهيلي ، تحقيق محمد إبراهيم البنَّا ، مطبعة السعادة .
* إملاء ما من الرحمن ، العكبري ، دار الشام للتراث .
* إنباه الرواة على أنباه النحاة ،القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل ، ط1، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت. 1424هـ - 2004م.
* الإنصاف في مسائل الخلاف ، الأنباري ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ،1428هـ - 2007م .
* أوضح المسالك ، ابن هشام ، تحقيق بركات هبُّود ، ط1 ، دار ابن كثير ، دمشق بيروت ، 1426هـ - 2005م .
* الإيضاح ، أبو علي الفارسي ، تحقيق كاظم المرجان ، ط1 ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ،1429هـ - 2008م .
* الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب ، تحقيق موسى بناي العليلي ، إحياء التراث الإسلامي .
* الإ يضاح في علل النحو ، الزجاجي ،تحقيق : مازن مبارك، ط 6، دار النفائس ، بيروت ، 1996م .
* بغية الوعاة ، للسيوطي ، تحقيق علي محمد عمر ، مكتبة الخارجي ، القاهرة.
* تاريخ الأدب العربي ، عمر فروخ ، ط4 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1981م.
* التبيان ، أبو البقاء العكبري ،وضع حواشيه محمد حسين شرف الدين ، ط2 ، دار الكتب العالمية ، بيروت ،لبنان ، 2010م .
* تحفة الغريب ، الدماميني ، تحقيق محمد بن مختار اللوحي ، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد ، الأردن ، 1432هـ - 2011م .
* تذكرة النحاة ، أبو حيان ، تحقيق عفيف عبد الرحمن ،ط1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1406هـ - 1986م.
* تصحيحات لغوية ، عبد اللطيف أحمد الشويرف ، الدار العربية للكتاب ، 1997م .
* التعريفات ، الجرجاني ، دار الندى ، الاسكندرية .
* التعليقة على المقرب ، ابن النحاس ، تحقيق جميل عويضة ، ط1 ، وزارة الثقافة ، الأردن ، 1424هـ - 2004م.
* تعليل الأحكام النحوية لابن يعيش في شرح المفصل ، حسن مصطفى غوانمة ، دار الكتاب الثقافي ، 1430هـ - 2009م .
* توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي ، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان ،ط1، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1422هـ .
* التيسير في القراءات السبع . أبو عمر الداني ،ط2، دار الكتب العالمية ، بيروت ، لبنان ،1426هـ - 2005م.

* الجنى الداني ، المرادي ، تحقيق فخر الدين قباوة ، محمد فاضل ، ط1، دار الكتب العالمية ، بيروت ، لبنان ،1413هـ - 1992م .
* حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، الخضري ، تركي فرحان المصطفى ط2 ، دار الكتاب العالمية بيروت ، لبنان، 1426هـ 2005م.
* حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، الدسوقي ، ط2،دار السلام 1426هـ - 2005م.
* حاشية الصبان على شرح الأشموني، الصبان ، دار الفكر 1424هـ - 2003م.
* الحجة في القراءات السبع ، ابن خالويه ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، ط1 ، عالم الكتب ، القاهرة ،1428هـ - 2007م.
* خزانة الأدب ولب لسان العرب ، البغدادي ، دار صادر ، بيروت ، لبنان .
* الخصائص ، ابن جني ، تحقيق الشربيني شريدة ، دار الحديث ، القاهرة .
* الخلاف بين النحويين ، السيد رزق الطويل، ط1 ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، 1405هـ - 1984م.
* دراسة في النحو الكوفي ، المختار أحمد ديرة ، ط1،دار قتيبة للطباعة والنشر، بيروت 1411 هـ - 1991م .
* الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، ابن حجر ، دار الجيل ، بيروت .
* درة الحجال في أسماء الرجال ، لابن القاضي ، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، ط1 ، دار التراث ، القاهرة ، 1391هـ - 1971م .
* ديوان أبي الأسود الدؤلي ، صنعة أبي الحسن السُّكري ، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين ، دار ومكتبة الهلال ، 1418هـ - 1998م.
* ديوان أبي ذؤيب الهذلي ، تحقيق انطونيوس بطرس ، ط1، دار صادر ، بيروت ،1424هـ - 2003م.
* ديوان أبي طالب ، جمع وتحقيق عبد الحق العاني، ط1 ، دار كوفان ، فلندا ، 1991م.
* ديوان الأخطل ، شرح راجي الأسمر ، ط2، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1415هـ - 1994م.
* ديوان الأعشى ، تحقيق فوزي عطوي ، دار صعُب ،بيروت ، لبنان ، 1980.
* ديوان امرئ القيس ، شرح محمد الاسكندراني ، نهاد رزوق، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ،1428هـ - 2007م .
* ديوان جرير ، دار صادر ، بيروت .
* ديوان جميل بثينة ، منشورات مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان.
* ديوان حسان بن ثابت ، ضبط وتصحيح عبد الرحمن البرقوقي ، ط3 ، دار الأندلس ، 1983م.
* ديوان ذي الرمة ، شرح الإمام أبي النصر الباهلي ، تحقيق عبد القدوس أبو صالح ، ط2 ، مؤسسة الإيمان ، بيروت ، لبنان ، 1982م.
* ديوان رؤبة بن العجاج ، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر ، الكويت .
* ديوان زهير بن أبي سلمي، شرح حمدو طمّاس ، ط 2 ، دار المعرفة بيروت ،1426هـ - 2005م .
* ديوان زيد الخيل ، صنعة أحمد مختار البرزة ، دار المأمون للتراث ، دمشق .

* ديوان الطفيل الغنوي ، تحقيق محمد عبد القادر أحمد ، ط1، دار الكتاب الجديد ، 1968م.
* ديوان الفرزدق ، دار بيروت للطباعة والنشر ، 1400هـ - 1980م .
* ديوان قيس بن زهير، تحقيق عادل جاسم البياتي ، مطبعة الآداب .
* ديوان النابغة الجعدي ، ط1 ، منشورات المكتب الإسلامي بدمشق ، 1384هـ - 1964م.
* ديوان نصيب بن رباح ، جمع و تقديم داود سلوم ، ط1 ، مكتبة الأندلس ، بغداد .

* الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، مازن مبارك ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1976م.
* سر صناعة الإعراب،ابن جني ، تحقيق أحمد فريد أحمد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة .
* سنن ابن ماجة، ابن ماجة ،تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث ، بيروت ، لبنان ، 1395هـ - 1975م.
* شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلي ، المكتبة التجارية للطباعة ، بيروت
* شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، ط20 ، مكتبة دار التراث القاهرة . 1400هـ - 1980م.

* شرح التسهيل ، ابن مالك ، تحقيق عبد الرحمن السيد ، محمد بدوي المختون ، ط1 ، هجر للطباعة والنشر ، 1410 هـ - 1990م .
* شرح شذور الذهب، ابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط10 ، 1385هـ 1965م .
* شرح الرضي على الكافية ، الرضي،تعليق يوسف حسن عمر ، ط 2، جامعة قاريونس ، بنغازي ، 1996 م.
* شرح قطر الندى ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر العربي
* شرح الكافية الشافية، ابن مالك ، تحقيق علي محمد معوض ، عادل أحمد عبد الموجود ، ط 2، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان 2010 م .
* شرح كتاب سيبويه المسمى بـــ(تنقيح اللباب في شرح غوامض الكتاب) ، ابن خروف ، تحقيق خليفة بديري ،ط1، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ليبيا ،1425 هـ - 1995م .
* شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ، ابن الحاجب ، تحقيق جمال عبد العاطي مخيمر ، ط1، مكتبة نزار مصطفى ، مكة ، الرياض ،1418 هـ - 1997م .
* شرح المفصل ، ابن يعيش ، عالم الكتب بيروت ، مكتبة المتنبي القاهرة .
* شرح المقرب علي محمد فاخر، ط1، مطبعة السعادة ، 1411هـ- 1990م .
* شعر الخوارج ، تحقيق إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت.
* الشعر و الشعراء ، ابن قتيبة ، تحقيق محمد شاكر ، دار الحديث القاهرة ،1427هـ - 2006م
* شواهد التوضيح والتصحيح ، ابن مالك ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ط3 ،عالم الكتب ،1403هـ - 1983م.
* صحيح مسلم بشرح النووي ، تحقيق عبدالله أحمد أبو زوينة.

* الطبقات السنية في تراجم الحنفية ، تقي الدين عبد القادر الغزي ، تحقيق عبد الفتاح الحلو القاهرة ،1390هـ - 1970م .
* طبقات النحويين واللغوين ، الزبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل ، دار المعارف ، القاهرة.
* عشرة شعراء مقلون ، تحقيق حاتم الضامن ، جامعة بغداد ، 1411- 1990م.

* العلة النحوية ، مازن مبارك، دمشق ، 1971 م .
* عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ، أبو العباس الغبريني ، ط1 ، لجنة التأليف والترجمة والنشر . بيروت ،1969 م.
* العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، ترتيب داوود العنبكي ، ط1، مكتبة لبنان 2004م.
* غاية النهاية في طبقات القراء . ابن الجزري .
* الفهرست ، ابن النديم ، تحقيق رضا .
* فوات الوفيات ، ابن شاكر الكتبي ، تحقيق إحسان عباس، دار صادر ، بيروت .

* في أصول النحو ، سعيد الأفغاني ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، 1414هـ 1994م.
* في علم أصول النحو ، علي عون ، دار الوليد للنشر ، طرابلس ، ليبيا ، 2012م .

* القاموس المحيط ، الفيروز أبادي ، دار الحديث ، القاهرة ، 1429هـ - 2008م.
  - وطبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع
* قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية ، د بسام و مي شيخاني ، ط1 ، دار العلم للملايين ، 1987 م.
* القراءات الشاذة ، ابن خالويه ، دارالكندي للنشر والتوزيع .
* القراءات الشاذة ، عبد العلي المسئول ، ط1، دار ابن القيم ، دار ابن عفان ، السعودية ، مصر ، 1429هـ - 2008م.
* القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم ، ط1، عالم الكتب ، 1430هـ - 2009 م .
* الكافية في النحو، ابن الحاجب ، شرح الرضي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.
* الكتاب ، سيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط1، دار الجيل.
* الكشاف ، الزمخشري ، تحقيق أبي عبد الله الداني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، 1429- 2008م .
* كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون حاجي خليفة ، مكتبة المثني ، بغداد .
* الكنى والألقاب ، عباس القمي المطبعة الحيدرية ، النجف، 1376- 1956 م .
* الكواكب الدُّرية ، الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل ، ط5 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1428هـ -2007م .

* اللباب في تهذيب الأنساب ، ابن الأثير ، 1400هـ .
* لسان العرب ، ابن منظور ، ط1، دار صادر ، بيروت ، 1997م.
* لمع الأدلة في أصول النحو ، الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، 1377هـ - 1957م .

* اللمع في العربية ، ابن جني ، تحقيق سميح أبو مُغلي ، دار مجد لاوي للنشر ، 1988م.
* مثل المقرب ، ابن عصفور ، تحقيق ، صلاح سعد محمد المليطي، ط1، دار الآفاق العربية القاهرة ، 1427هـ- 2006م .

* المجيد في إعراب القرآن المجيد، إبراهيم الصفاقسي ، تحقيق موسى محمد زنين ، ط1، منشورات كلية الدعوة الاسلامية، 1992م .
* محيط المحيط ، بطرس البستاني ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1977 م.
* مختار الصحاح ، الرازي ، دار الحديث ، القاهرة 1429 هـ - 2008 م .
* المدارس النحوية ، شوقي ضيف ، ط7، دار المعارف ، القاهرة .
* المدرسة النحوية في مصر والشام ، عبد العال سالم مكرم ، ط1، دار الشرق ، 1400هـ - 1980 م.

* المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر ، الشهروزي ، تحقيق عثمان غزال ، دار الحديث ، القاهرة 1429هـ - 2007م.
* المصباح المنير ، الفيومي ، دار الحديث ، القاهرة ، 1429هـ - 2008م.
* معاني القرآن ، الفراء، تحقيق أحمد نجاتي ، وعلي النجار ، الدارالمصرية ، مصر .
* معاني القرآن ، الأخفش ، تحقيق :د. هدى محمود قراعة ، ط1. دار النشر :مكتبة الخانجي، 1411هـ - 1991م .
* معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج ، ط1 ، الناشر : عالم الكتب - بيروت 1408 هـ - 1988 م
* معجم الأمثال العربية ، خير الدين شمسي باشا ،مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية ، 1423هـ 2002م .
* معجم المؤلفين ،عمر كحالة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

* المعجم العربي الأساسي ، تأليف جماعة من اللغويين، المنظمة العربية للتربية والثقافة .
* معجم مصطلحات الحديث ،وضعه : سليمان مسلّم ، حسين إسماعيل ، قدم له : عبد القادر الأرناؤوط ، ط2 ، مكتبة العبيكة أو العبيكان ، الرياض ، 1421هـ – 2001 م.
* معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ، مجدي وهبة ، كامل المهندس ، مكتبة لبنان ، 1979م.
* معجم المطبوعات العربية ، يوسف إلياس سركيس ، مكتبة الثقافة ، بور سعيد.
* المعجم المفصل في شواهد العربية ، أميل يعقوب ط1 ، دار الكتب العالمية ، بيروت ، 1417هـ - 1996.
* المعجم الوسيط . إبراهيم مصطفى و آخرون ، الإشراف على الطبع عبد السلام هارون .

* المعجم الوسيط ، ط4، مكتبة الشروق ، 1426هـ - 2005م .
* مغني اللبيب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق مازن مبارك ، محمد علي حمد ، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، 1425هـ- 2005م .

* المفصل في علم العربية ، الزمخشري ، تحقيق سعيد محمود عقيل، ط1 ، دار الجيل ، 1424هـ -2003م .
* المقتضب، أبو العباس المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ،بيروت ، لبنان .
* المقرب، ابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري ، وعبدالله الجبوري ، ط1 ، مطبعة العاني ، بغداد .
* الملخص في إعراب القرآن ، التبريزي ، تحقيق يحيى مراد ، دار الحديث ، القاهرة ، 1425هـ -2004م.
* من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني ، دار الفكر .
* مناهل العرفان في علوم القرآن ، محمد عبد العظيم الزرقاني ، ط1، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 1416هـ - 1995م.
* المنجد ، المطبعة الكالوثيكية ، بيروت.
* المنجد في اللغة والأدب والعلوم . لويس معلوف اليسوعي ، 1927م.
* نتائج الفكر، السهيلي ، تحقيق محمد البنَّا ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ليبيا ، 1398هـ - 1978م .
* نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، الشيخ محمد الطنطاوي ، ط3، دار المعارف ، القاهرة.
* النحو العربي ومناهج التأليف ، شعبان عوض محمد العبيدي ، منشورات جامعة قار يونس ، 1998م.
* النحو وكتب التفسير ، إبراهيم رفيدة ، الدار الليبية للنشر والتوزيع ، ليبيا .
* نظرية العامل في النحو العربي ، وليد عاطف الأنصاري ، ط2، دار الكتاب الثقافي ، الأردن ، 1427هـ -2006م .
* نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب ، المقري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار صادر ، بيروت ، 1388هـ - 1968م .
* النهاية في غريب الحديث و الأثر ، ابن الأثير ، تحقيق الطاهر محمد الزاوي و محمود الطناحي ، دار إحياء التراث.
* هداية الرحمن لألفاظ وآيات القرآن ، محمد صالح البنداق ،ط2،دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، 1401- 1981م.
* هدية العارفين ، إسماعيل باشا البغدادي ، ط3 ، وكالة المعارف استانبول ، 1955، المكتبة الإسلامية طهران ، 1997.
* همع الهوامع . السيوطي ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ،ط 1، 1400هـ 1980م والطبعة الثانية لمؤسسة الرسالة 1407هـ - 1987م .
* وفيات الأعيان ، ابن خلكان، تحقيق إحسان عباس ، دار صادر، بيروت .

الدوريات / مجلة التبيان ، العدد الرابع ، منشورات جامعة طرابلس، كلية الآداب قسم الدراسات الإسلامية ، 1379 - 2011 م .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الآية	ا
الإهداء	ب
الشكر	ج
المقدمة	ه
التمهيد	1
أولاً - ترجمة ابن النحاس	2
ثانياً - بعض خصائص الحركة العلمية في عصره	12
ثالثاً - المصادر النحوية للتعليقة	14
رابعاً - المقرب والتعليقة	22
خامساً- موازنة بين التعليقة وبعض شروح المقرب	29
الفصل الأول - أصوله وشواهده	33
المبحث الأول - أصوله	34
أولاً- السماع	36
ثانياً- القياس	43
ثالثاً- الإجماع	50
رابعاً-استصحاب الحال	53
خامساً- العلة و التعليل	57
المبحث الثاني - شواهده ومنهجيته فيها	64
أولاً- القرآن الكريم	65
ثانياً – القراءات	77
ثالثاً- الحديث	88
رابعاً - الشعر	91
خامساً- النثر	105
الفصل الثاني - موقفه من النحاة واعتداده برأيه	115

المبحث الأول - موقفه من البصريين والكوفيين	116
أولاً - موقفه من البصريين	117
ثانياً- موقفه من الكوفيين	121
المبحث الثاني - مناقشته للآراء تحيزه للنحويين	125
أولاً - موازنة الآراء ومناقشتها	126
ثانياً - تحيزه للنحويين	132
المبحث الثالث - تعقباته واستدراكاته	137
أولاً- تعقباته	140
ثانياً- استدراكاته	147
المبحث الرابع - اعتداده برأيه	149
الفصل الثالث – منهجه و أسلوبه و مصطلحاته	155
المبحث الأول - منهجه وأسلوبه	156
أولاً- منهجه	157
أ- منهجه في العنونة	157
ب- منهجه في العرض والتبويب والتقسيم	161
ج- خصائصه في العرض والتنظيم والترتيب	165
ثانياً- أسلوبه	**170**
أ- ابتعاد أسلوبه عن التكلف والسجع	170
ب- وضوح أسلوبه	170
ج- انتهاج الأسلوب التعليمي	174
د- استخدام أسلوب الجدل	175
المبحث الثاني : مصطلحاته	177
أولاً- مصطلحاته البصرية	180
ثانياً- مصطلحاته الكوفية	185
ثالثاً- مصطلحاته الأخرى	190
الفصل الرابع - القضايا النحوية	195

المبحث الأول : القضايا النحوية في الأسماء	197
1. العامل في المبتدأ	197
2. العامل في الاسم المرفوع بعد لولا	201
3. الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في نعم وبئس	204
4. كنايات الحديث إعرابها وبناؤها	210
5. إضافة(آية)و(ذو) إلى الفعل	211
6. قطع النعوت	214
7. يجوز التقديم و التأخير بين المبتدأ والخبر إذا استويا في التنكير والتعريف	216
8. رفع الاسم بفعل محذوف	218
المبحث الثاني : القضايا النحوية في الأفعال	**222**
1. القول في نعم وبئس فعلان أم اسمان	223
2. ليس و الاختلاف في فعليتها	227
3. بناء كان وأخواتها للمفعول	229
4. منع التعجب من كان و أخواتها	231
5. الاختلاف في فعلية حاشا	232
6. مادام موافقتها ومخالفتها لكان	235
7. رفع جواب الشرط	236
8. حكم حذف الجازم مع بقاء عمله	238
المبحث الثالث : القضايا النحوية في الحروف	**242**
1. حذف حروف الجر	243
2. شرط حتى العاطفة	248
3. حذف الواو الحالية	252
4. دخول الفاء في خبر المبتدأ	255
5. الخلاف في (إذما)	260
6. كأن ، هل هي مفردة ؟	264
7. وصل (أل) بالجملة الاسمية	265

8. أي ، مواضعها والخلاف فيها	267
الفصل الخامس - المسائل الفرعية والخصائص و المؤاخذات	272
المبحث الأول - المسائل الفرعية	273
1. التسمية بـــ(شيطان)	276
2. التسمية بـــ(بفعل الأمر)	277
3. الخلاف في التسمية بـــ(مائة دينار)	277
4. التسمية بـــ(مدائن محاريب)	279
5. التسمية بـــ(هراق)	281
6. التسمية بـــ(أبان)	283
7. التسمية بـــ(الأفعال المعتلة)	284
8. إذا ساوى تصغير ما ينصرف ما لا ينصرف	285
9. حمدون ، وعلة منع صرفه	286
10. من اعتبر الزيادة على ثلاثة في العجمة	288
11. وزن الأسماء الأعجمية	291
12. صرف يأجوج ومأجوج	292
13. سبب منع أولى من الصرف	293
14. ما انصرف مكبراً من الأسماء الأعجمية	295
المبحث الثاني – خصائص كتابه	297
المبحث الثالث :المؤاخذات	303
أ- ما يؤخذ عليه	304
ب- ما يؤخذ على التحقيق	307
الخاتمة	315
الفهارس	319
فهرس المصادر	320
فهرس الموضوعات	327